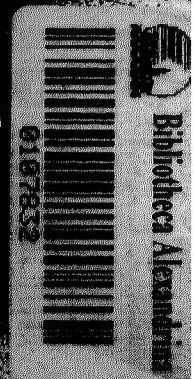
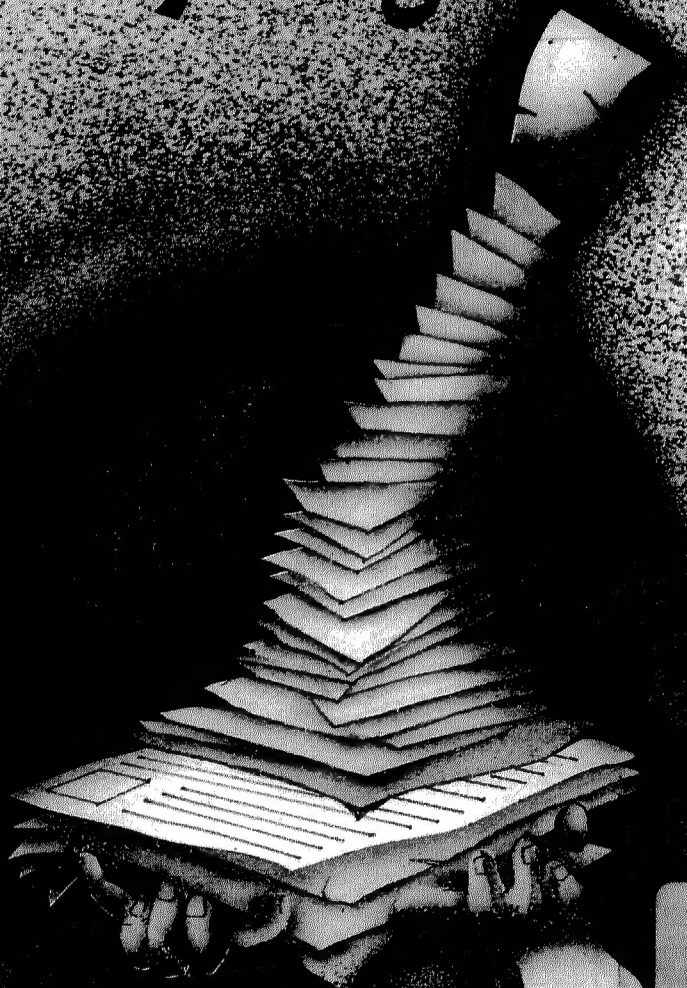


مهموم الصحافة والصحفيين

في مصر



مواظف عبد الرحمن

مهوم الصحافة والصحفيين فى مصر

عواطف عبد الرحمن

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر الحزبى

الإدارة: ٩٤ عباس العقاد - مدينة نصر

ت : ٢٦٢٨٦٨٤ فاكس ٢٦١٩٠٤٩

٧٠,٩٦٣	عواطف عبد الرحمن.
ع و م	هموم الصحافة والصحفيين فى مصر/ عواطف عبد الرحمن. - القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٥.
	٢٨٠ ص: ٢٤ سم.
	يشتمل على بيليو جرافيات.
	تدمك: ٥ - ٧٣٣ - ١٠ - ٩٧٧.
	١ - الصحافة المصرية - تاريخ. ٢ - الصحافة (مهنة) ١ - العنوان.

الإخراج الفنى : محمد عبد الحكيم

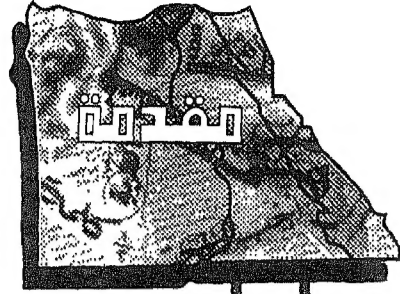
إهداء



إلى ذكرى استاذى الجليل الدكتور محمد أنيس
الذى تعلمنا منه أن الانتماء للوطن لا يتحقق إلا بقراءة تاريخه
بوجدان الفلاح المصرى وبصيرة المؤرخ وسعة أفق الباحث.



يضم هذا الكتاب بعض المحاولات
البحثية التي تناولت صور وأشكال التفاعل
المتباينة بين الصحافة المصرية المعاصرة
والواقع على اتساع وتعدد أبعاده السياسية
والاجتماعية والثقافية .



ويتصدر هذه المحاولات الدراسة التي
تحمل الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الصحافة
المصرية في إطار التاريخ للمجتمع المصري بحكامه ودساتيره
وثوراته وانتفاضاته ورموزه الفكرية والوطنية الساطعة وفترات
القهر والشدّة التي أملت بزعمائه ومناضليه وكادحيه ولحظات
الزهو الوطني وكل ما تنطوي عليه صفحات الصحف في لحظات
نهوضه وفترات تأزمه .

ولا جدال في أنه إذا كانت هناك ضرورة لإعادة النظر في
كثير من الكتابات التي أرخت للمجتمع المصري الحديث المعاصر
فإن هذه الضرورة تبدو أكثر إلحاحاً بالنسبة للتأريخ للصحافة
المصرية ليس لأهمية ذلك في حد ذاته فحسب بل وأيضاً للدور
التميز الذي قامت به الصحافة المصرية كرافد رئيسي للتأريخ
الاجتماعي والسياسي والثقافي في مصر، وكمتودع زاخر بكل
ما هو جدير بالاهتمام والتأمل من الأحداث والأزمات التي مر
بها الشعب المصري سواء في انتصاراته أو انكساراته، وذلك
لاستخلاص الكثير من الحقائق التي مر عليها المؤرخون ربما بلا
مبالاة أو عدم تقدير كاف لأهميتها حيث تبرز ضرورة تنوير
الأجيال الجديدة بالقضايا والمعارك التي حفلت بها تلك الفترات
الخاصة من تاريخ الوطن .

كما يطرح هذا الكتاب إشكالية العلاقة بين الصحافة
والسلطة السياسية في إطار ثورة يوليو محاولاً إبراز الدور الذي
قامت به المؤسسة العسكرية الحاكمة في تطويع المؤسسة الصحفية
مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة وألغى أهم ما يميز مهنة الصحافة
كمهنة جدل وحوار حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع
الرأسي الاتجاه تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى
جماهير القراء .

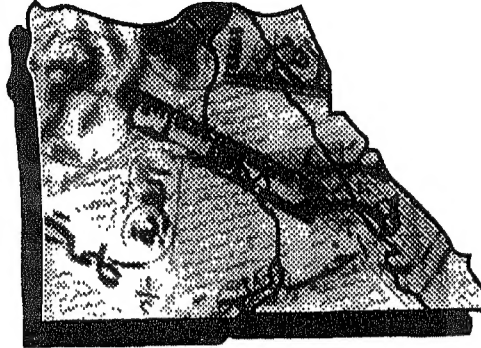


ويستعرض الكتاب حالات المد والجزر التي مرت بها علاقة الصحافة بالسلطة السياسية وتفاوت الهامش المسموح به لحرية التعبير خلال الحقب الثلاث لثورة يوليو مستهدفا إبراز السليبيات التي اتسم بها الأداء الصحفي في مصر وظلت مستمرة حتى الآن، وأسفرت عن غياب الدور النقدي للصحافة وتحول أغلب الصحفيين إلى منفذين للتعليمات الأمر الذي أدى إلى إهدار السمة المميزة للصحافة كمهنة رأى.

وقد استلزم ذلك التعرض إلى مناقشة الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من الجمهور والقائمين بالاتصال وإبراز المخاطر السياسية والاجتماعية التي تترتب على إغفال هذه الحقوق بل وإهدارها في أغلب الأحيان من جانب القائمين على السياسات الصحفية والإعلامية في مصر. واستكمالا لهذه القضية الهامة كان لابد من الخوض في محاولة التعرف على المشكلات المهنية للصحفيين المصريين. وقد تم سبر أغوارهم والاقتراب من همومهم وآرائهم واتجاهاتهم وعلاقاتهم برؤسائهم ومصادرههم ونقابتهم وذلك عبر دراسة ميدانية جماعية تم إنجازها في رحاب قسم الصحافة وتعد الأولى من نوعها في حقل الدراسات الصحفية في مصر ومن الهموم البارزة التي يتهدى لها هذا الكتاب الدور الذي قامت به الصفحات الدينية في الصحافة المصرية ومسئوليتها وتأثيرها في تهئية المناخ العام المصاحب لأحداث العنف الديني التي اجتاحت المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات. وعلى الجانب الآخر تناول الكتاب علاقة الصحافة بالجامعات المصرية بأساتذتها وطلابها استنادا إلى موقعها المتميز كأبرز مؤسسة علمية وفكرية تتحدد رسالتها الأولى في صنع وتأهيل الأجيال الواعية والمتمية والقادرة علميا وثقافيا على النهوض بالوطن ومقدراته.

هذا وقد ختمنا هذه المحاولات البحثية بدراسة عن الوعي البيئي والدور الذي يقوم به الإعلام والتعليم الإعلامى سواء في خلق وتشكيل الوعي بمكونات البيئة الطبيعية والاجتماعية والمخاطر التي تهدد وحدة البيئة وثرواتها وكيفية تحقيق الانتماء للوطن من خلال الحفاظ على التراث البيئي ثقافيا وحضاريا. وفي النهاية يسعدني أن أقدم هذا الجهد المتواضع إلى طلابي بقسم الصحافة بكلية الإعلام الذين أستلهم منهم الأمل والرغبة في الاستمرارية والتواصل.

الفصل الأول



نحو منهج لكتابة
تاريخ الصحافة المصرية



إذا كان التاريخ كما يعرفه ابن خلدون هو «خبر عن حدث» فإن نشأة المجتمعات الإنسانية وتطورها يعد الحدث الأكبر في هذا الكون، ولذلك فإن أى حديث يتناول هذه المجتمعات مهما تباينت أبعاده وتفاوتت شموليته أو جزئيته يمكن اعتباره فى المحصلة النهائية بمثابة صياغة الخبر، أى تأريخ أو تنظيم وعرض للتاريخ. ومن هنا تجيء الصلة الحميمة التى تربط العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة أو بأخرى بعلم التاريخ. وتبرز علاقات التداخل والتبادل بين علم التأريخ وسائر العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص فى مجالات الاجتماع والسياسة والصحافة. ولكن تمايز العلاقة التى تربط بين الصحافة والتاريخ كعلمين يتيمان فى الأساس إلى دائرة واحدة وهى دائرة العلوم الإنسانية التى تبدأ بدراسة الإنسان (أفعاله وعلاقاته) ذات فرعين متداخلين (إنسانى واجتماعى) كفرد وكعضو فى جماعة، وتسعى إلى محاولة اكتشاف القوانين التى تحكم حركة الكون ككل ودور الفرد والجماعات فى تشكيل صورة الحياة من خلال الصور المتباينة للصراع والوحدة عبر الأزمنة المختلفة، وتتجسد مظاهر القرابة بين علمى التاريخ والصحافة فى أن كليهما يُدون قصةَ البشرية بصراعاتها وأحداثها وانكساراتها وطموحاتها وهزائنها وإنجازاتها وذلك مع اختلاف السياق الزمنى الذى يتحرك فى إطاره كل منهما.

وإذا كان التاريخ يركز فى الأغلب على شتى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية للنشاط الإنسانى مع منح عناية خاصة للأحداث الهامة والشخصيات المؤثرة فى حياة مجتمعاتها، أى أنه يتناول كل ما هو جدير بالمعرفة نلاحظ أن الصحافة لا تقصر اهتمامها على الأحداث الكبيرة دون الصغيرة ولا تولى عنايتها للشخصيات البارزة فحسب، بل تحرص على أن تعرض صورة كاملة للمجتمع والعصر الذى تنتمى إليه من حيث إنجازاته وقصوره وزعمائه وصعاليكه وجرائمه الفردية والجماعية، وأهم من ذلك كله تحرص الصحافة على تسجيل ورصد الأحداث الكبيرة والصغيرة على حد سواء.



ويعد الإعلام الوظيفة الأساسية التي بررت ظهور الصحافة وصاحبها منذ نشأتها الحديثة في أوروبا في القرن السادس عشر بعد اختراع المطبعة بما لا يقل عن قرن من الزمان، وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التي قامت على أشلاء النظام الإقطاعي وحملت عبء بناء الرأسمالية الصناعية في العالم الغربي. وبمرور الزمن تعددت الوظائف التي أُلقيت على عاتق الصحف والصحافة وتباينت صورها طبقا لاعتبارات عديدة أهمها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونوعية القوى الاجتماعية التي تسيطر على مصادر النفوذ السياسى والاقتصادى علاوة على التركيب الحضارى والثقافى للمجتمع ككل.

هذا وقد تفاوتت وظائف الصحافة من مجتمع إلى آخر، وتراوح ما بين الإعلان والتثقيف والترفيه فى المجتمعات الرأسمالية، والتعبئة والتوعية والتنظيم الجماعى والنقد الذاتى فى المجتمعات الاشتراكية، ومساندة قضايا التحرر الوطنى والتنمية المستقلة فى دول العالم الثالث، وقد بقيت الوظيفة الأولى أى الإعلام هى القاسم المشترك للصحافة فى ظل الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة. ولكن أضيفت إليها وظيفة أخرى هى التوثيق التى ترتبت على ثورة المعلومات التى أصبحت السمة البارزة للعصر الراهن حيث أُلقت على أكتاف الصحافة المعاصرة مسئولية تجديد المعلومات وملاحقتها؛ وذلك بسبب دورتها التى تسمح لها بهذا الدور أفضل مما يقوم به الكتاب الذى يتميز بضيق دائرة توزيعه وبطء دوريته عن الصحف. (١)

إذن فالإعلام والتوثيق يمثلان نقطة الاقتراب الوظيفى بين كل من الصحافة والتاريخ، وإذا كانت الصحافة المعاصرة قد أصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه فإن ذلك يشير عدة إشكاليات تتعلق باستخدام الصحافة كمصدر للتاريخ ومدى اعتماد المؤرخين على الصحف كمصادر أولية أو ثانوية للبحوث والدراسات التاريخية.

ويختلف المؤرخون بوجه عام فى نظرتهم إلى الدور الذى تقوم به الصحف فى البحوث التاريخية، ولكنهم يجمعون على شىء واحد هو أهمية المعلومات التى تتضمنها الصحف، وعدم استغناء المؤرخ عنها مهما شابها من تحيزات أو مبالغات، فهى تعد مصدرا أوليا هاما للتاريخ الوطنى ولدراسة التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمع.



إشكاليات استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية

قد يصادف الباحث التاريخى بعض الصعوبات فى العثور على المادة التاريخية التى ينشدها سواء كانت معلومات وحقائق أو وجهات نظر وآراء منشورة على صفحات الصحف التى تنتمى للفترة التاريخية المدروسة. ولكن إذا كان العامل الزمنى يمثل المحور الرئيسى لاهتمام المؤرخ فلا شك أنه لن يجد ذلك متوفرا إلا فى الصحف التى تقوم بحفظ وتسجيل الأحداث كوحدات زمنية. فرغم التحفظات التى تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التى يتطلبها كل بحث يظل للصحيفة دورها الهام فى تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة، ويزداد هذا الدور أهمية خصوصا إذا كانت المادة ذات طابع إخبارى أى تتضمن أحداثا أو وقائع لأنه من الصعب استقائها بنفس الدقة من المصادر الأخرى. وهذه هى السمة الرئيسة التى تنفرد بها الصحف عن سائر المصادر التاريخية. (٢)

ورغم أن المواد الإعلامية المختلفة التى تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقرى للمادة التاريخية فإن البعض يرى أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأحداث بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الآخر مما يجعل تحيزها أمرا واردا؛ ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا فى التأريخ للأحداث الهامة مع مراعاة إجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها.

وهناك بعض المؤرخين الذين يرجحون كفة صحافة الرأى على الصحف الخبرية. وخصوصا فى الدراسات التاريخية التى تتناول أيديولوجية وفكر الأحزاب أو حركات التحرر الوطنى والثورات مثال: دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد لسان حال الثورة - أو دراسة الثورة العربية ١٨٨١ من خلال صحيفة «الطائف» و «التنكيث والتبكيث» و «الأساذ».

هذا ويختلف ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخى طبقا لطبيعة البحث وأهدافه. فإذا كان البحث يهدف إلى تتبع نشأة ظواهر أو أحداث معينة ذات طابع سياسى أو اجتماعى أو ثقافى أو دينى عندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر من مصادر الدرجة الثانية، وذلك للتأكد من صحة حدث معين أو موقف مثار خلاف. أما إذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة أو مجموعة صحف تنتمى إلى حزب سياسى أو



تيار فكري معين وتنتمى إلى مرحلة تاريخية ماضية وذلك بهدف التعرف على اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا عصرها فإن ذلك يدخل فى نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام. وتصبح الصحيفة حينئذ هى الوثيقة الأولى للدراسة ويمكن نقد ما ورد بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء كانت مصادر مباشرة تتمثل فى هؤلاء الذين عاصروا الحدث أو شاركوا فى صنعه أم كانت صحفا أخرى.

أمثلة: دراسة عن اتجاهات الصحافة الوفدية إزاء الاحتلال والقصر فى الثلاثينيات والأربعينيات - دراسة عن صحافة الأحرار الدستوريين - دراسة عن الصحافة الحزبية ١٩٠٧ - ١٩١٤.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الصحف تستخدم كمصدر أولى أو ثانوى فى دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ إلا إذا أصبحت هى الغاية الأساسية والمحور الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة. وفى هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة. (٣)

وفى إطار تاريخ الصحافة يتغير موقع الصحيفة حيث تشغل مكان الصدارة وينظر إليها الباحثون الإعلاميون باعتبارها وثيقة من الدرجة الأولى يعتمدون عليها بصورة أساسية فى الدراسات التى تتناول نشأة وتطور الصحافة سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وسواء اقتضت الدراسة على تناول القضايا، ووجهات النظر التى ركزت عليها هذه الصحف أو تناولت فنون التحرير الصحفى أو اهتمت بدراسة الكوادر البشرية أى (الصحفيين).

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها فى نطاق الدراسات التى تتناول تاريخ الصحافة والتى توجب الاستعانة بالصحيفة كمصدر أولى وأساسى يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولا: دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحف اللواء والمؤيد والجريدة الناطقة بلسان كل من الحزب الوطنى والإصلاح على المبادئ الدستورية والأمة وجميعها تمثل الفترة الحزبية الأولى فى مصر (١٩٠٧ - ١٩١٤) ومثال آخر يتناول الصحافة الحزبية فى مصر فى الفترة الحزبية الثانية، ويشمل الصحف الوفدية والأحرار الدستوريين وصحف أحزاب الأقلية وصحف اليسار المصرى.



ومثال أخير: يتناول الصحافة الحزبية في مصر في الفترة الحزبية الثالثة ويشمل صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وصحف المعارضة التى تضم «الأهالى» لسان حال التجمع الوطنى الوحدوى و «الشعب» لسان حال حزب العمل الاشتراكى و «الوفد» لسان حال حزب الوفد الجديد و «الأحرار» لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين.

ثانيا: دراسة الأعلام فى تاريخ الصحافة المصرية مثل أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار وفكرى أباطة وطه حسين والعقاد وتوفيق دياب ومحمد حسين هيكل ولطفى السيد وعبد الله النديم وأديب إسحق ويعقوب صنوع والشيخ على يوسف . إلخ .

ثالثا: دراسة صحافة التحرر الوطنى فى العالم الثالث مثال: الصحف الناطقة باسم جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة السوابو فى ناميبيا وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا وصحيفة الثورة الناطقة باسم الفريلاجو (حركة تحرير موزمبيق) وصحف كل من حزبى الزابو والزانو فى زمبابوى وصحف جبهة تحرير فيتنام.

رابعا: دراسة اتجاهات ومواقف الصحف إزاء قضايا تاريخية محلية أو إقليمية سياسية أو اجتماعية من ١٩٤٨ - ١٩٨٥ مثال: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى - موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ - موقف الصحافة المصرية من قضية تعليم المرأة فى العشرينات والثلاثينيات.

وإذا كان هناك العديد من الضوابط التى يجب مراعاتها عند استخدام الصحيفة كمصدر أولى أو ثانوى فى الدراسات التاريخية فإن إخضاع هذه الصحيفة ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى تتخذ صورة خطوات مكاملة بعضها بعضا تبدأ بنقد وتمحيص الصحف التى استقر الرأى على دراستها. ويتم ذلك على مرحلتين أولاهما تتمثل فى إجراء ما يسمى بالنقد الخارجى للصحيفة أى الإحاطة الشاملة بالمناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى السائد أثناء فترة صدور الصحيفة.

وتتمثل ثانيتهما فى إجراء النقد الداخلى للصحيفة أى رصد كل ما يتعلق بالصحيفة ذاتها من حيث:



- أ - دورية صدورها (يومية أو غير يومية).
- ب - نطاقها الجغرافى (تصدر فى العاصمة أم الأقاليم).
- ج - طبيعتها الإعلامية (صحيفة رأى أم صحيفة خبر).
- د - هويتها السياسية (البعد السياسى).
- هـ - مصادر تمويلها (البعد الاقتصادى).
- و - نوع الجمهور الذى تتوجه إليه (عام أو نوعى).
- ز - مصادر الأنباء التى تعتمد عليها.
- ح - البعد التكنولوجى للصحيفة.

هذا ويراعى أن الصحف التى لا تلتزم بموقف حزبى أو برنامج سياسى محدد ومعلن، أى تنتمى إلى ما يعرف بالصحافة التجارية التى تقدم خدمات إعلامية للقراء وتتوجه إلى الجمهور العام والتى تشبه إلى حد كبير ما يسمى الصحف القومية فى مصر وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء يمكن الاستعانة بهذه الصحف كمصادر أولية فى كتابة تاريخ الصحافة المصرية مع تطبيق الشروط سالفة الذكر. والواقع أن دراسة هذه الصحف تتطلب من الباحث الإعلامى الكثير من الحذر المنهجى والدقة العلمية وخصوصا عند تطبيق الشروط الخاصة بتحديد هويتها السياسية وغط ملكيتها وبالتالي تحديد انتمائها الأيديولوجى.

تاريخ الصحافة المصرية وحصاد نصف قرن.

لقد جرت عدة محاولات قام بها فريق من الباحثين الإعلاميين الأكاديميين سعياً نحو تقييم الإسهامات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال دراسات تاريخ الصحافة المصرية سواء الكتب والمؤلفات التى أعدها أساتذة الصحافة والإعلام وغيرهم منذ أوائل القرن. الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) التى تقدم بها الباحثون فى هذا الفرع منذ الخمسينات حتى الثمانينيات. هذا وستناول كلا منهما على حدة فى محاولة لاستخلاص المؤشرات العامة التى تميزت بها هذه الدراسات سواء من الناحية المنهجية أو القضايا التى تم التركيز عليها.



أولاً - الكتب والمؤلفات.

يمثل كتاب (بشارة تقلا) الذى صدر عام ١٩٠٢ فاتحة الدراسات فى تاريخ الصحف والصحافة المصرية، وقد شمل ترجمة حياته الصحفية وأقوال الصحف فى تأبينه ومراثى الشعراء ومختارات من مقالاته المنشورة فى الأهرام، وقد ظل الميدان خاليا حتى صدور كتاب قسطنطين إيلياس عطارة الحلبي عام ١٩٢٦ عن (تكوين الصحف فى العالم) وقد صدر فى نفس العام عن مجلة المقتطف (الكتاب الذهبى ليوبيل المقتطف الخمسين ١٨٧٦ - ١٩٢٦). وفى عام ١٩٢٨ أصدر إيلياس قسطنطين كتابه الثانى عن تاريخ تكوين الصحف المصرية وهو ثبت بأسماء الصحف التى صدرت فى مصر منذ نشأة الصحافة حتى صدور ذلك المؤلف.

أما حقبة الثلاثينيات فقد استهلتها دار الهلال بكتاب (الهلال فى أربعين عاما ١٨٩٢ - ١٩٣٢) ثم نشر كمال مصطفى بحثه الصغير الحجم عن (الصحافة والأدب فى مائة يوم) وذلك عام ١٩٣٨. (٤) ويتميز هذا البحث بالصياغة الأدبية ذات الطابع السردى، وهو أقرب إلى الأدب منه إلى الصحافة.

هذا وقد شهدت الأربعينيات سلسلة المؤلفات التى أصدرها الدكتور إبراهيم عبده والتى يمكن اعتبارها البداية الفعلية لدراسات تاريخ الصحافة المصرية. وبرز إبراهيم عبده فى مقدمة الباحثين والمؤلفين الذين حملوا لواء الريادة فى مجال التأريخ للصحافة المصرية، ويتواكب معه الدكتور عبد اللطيف حمزة على نفس المستوى من الجهد والإسهام وإن كان يختلف عنه فى المنهج والقضايا التى أُرِخ لها. والواقع أن كلا منهما كان متسقا مع جذوره الأولى فالدكتور إبراهيم عبده كان مؤرخا صحفيا بينما كان الدكتور عبد اللطيف حمزة مؤرخا للصحافة المصرية ودورها فى حركة الصراع الاجتماعى والسياسى. وقد أصدر د. إبراهيم عبده ما لا يقل عن ١٥ مرجعا فى تاريخ الصحافة المصرية استهلها عام ١٩٤١ بكتابه عن (تاريخ الطباعة والصحافة فى مصر خلال الحملة الفرنسية) ثم كتابه عن (تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٨٤٢) وقد صدر عام ١٩٤٢ ثم كتابه (تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية) وذلك عام ١٩٤٤ حيث أصدر فى ذات العام كتاب (أعلام الصحافة العربية) وفى نهاية الأربعينيات أصدر بحثه صغير الحجم عن (حول الصحافة فى عصر إسماعيل - حقائق غير مطوية). وقد تنوعت كتابات الدكتور إبراهيم عبده ما بين السرد التاريخى لدور الصحافة



وعلاقتها بالواقع السياسى والاجتماعى فى مصر مثل (تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية) والكتب التى تناولت تاريخ بعض الصحف المصرية البارزة مثل (جريدة الأهرام - تاريخ مصر فى ٧٥ سنة) صدر عام ١٩٥١ ثم أعاد إصداره فى الستينيات تحت عنوان (جريدة الأهرام تاريخ وفن ١٨٧٥ - ١٩٦٤). وكتابه عن (روزاليوسف سيرة وصحيفة) وقام أيضا بالتاريخ لأعلام الصحافة المصرية والعربية مثل (أبو نضارة إمام الصحافة الفكاهية المصورة وزعيم المسرح فى مصر) الذى صدر عام ١٩٥٢ ثم أصدره فى طبعة شعبية عن دار روزاليوسف عام ١٩٥٥ بعنوان (الصحفى الثائر). هذا ولم يقتصر الدكتور إبراهيم عبده على دراسة تاريخ الصحافة المصرية والعربية بل تناول فى العديد من مؤلفاته تاريخ الصحافة الأوروبية والأمريكية. (٥)

وقد اعتمد د. إبراهيم عبده فى تأريخه للصحافة المصرية على كتب ومراجع فى تاريخ مصر السياسى الوطنى والوثائق العربية والإنجليزية والتركية والفرنسية ثم على الصحف فى نهاية الأمر، وذلك على حد قوله (كى يزاوج بين الحقائق العلمية المنشورة فى الكتب والوثائق الرسمية بين الاتجاهات الصحفية المتباينة) (٦) ويتضح لنا من خلال مراجعة الإسهامات الأكاديمية العديدة التى قدمها د. إبراهيم عبده فى مجال تاريخ الصحافة المصرية أنه لم يعتمد اعتمادا رئيسيا على الصحف كوثائق تاريخية بل استخدمها كمصادر من الدرجة الثانية أى استكمل بها عملية التأريخ للصحافة المصرية التى استقى مادتها الرئيسية من الوثائق المختلفة وإن كانت الصحف قد عملت على قدم المساواة مع الوثائق الأخرى. ويعد هذا عملا رياديا فى إطار المرحلة الزمنية التى صدر خلالها. إذ كان من المتعارف عليه لدى المؤرخين المصريين المعاصرين استخدام الصحف كمصادر ثانوية يشار إليها فى نهاية القائمة الخاصة بمصادر الدراسة التاريخية ومراجعها، جاء د. إبراهيم عبده كى يضع الصحف فى صدر القائمة، وإن لم تنصدها تماما بل شغلت موقعا متقدما باعتبارها تمثل المصدر الرئيسى لموضوع الدراسة وهو تاريخ الصحافة المصرية.

أما من الناحية المنهجية فقد تميزت دراسات الدكتور إبراهيم عبده بالطابع السردى الذى يعتمد على التداعى القصصى وإن كان لا يخلو من بعض التحليلات فى العديد من المواقع. ولكن نلاحظ أن المنهج التاريخى لم يطبق بالصورة العلمية



المتعارف عليها فضلا عن أن استخدام الصحف لم يخضع للشروط المنهجية التي سبق الإشارة إليها مثل عمليات النقد الخارجى والداخلى والتركيب التاريخى. إلخ، مع ذلك فإن هذه الدراسات مثلما تحمل إيجابيات الريادة تحمل أيضا نواقصها التي تتمثل فى العمومية وطول الفترات الزمنية التي كادت تزيد عن قرن ونصف من تاريخ الصحافة المصرية مما جاء على حساب الدقة المنهجية.

أما الدكتور عبد اللطيف حمزة (٧) فقد حاول أن يقدم تاريخ المدارس الصحفية التي حملت عبء النهضة الصحفية فى مصر منذ نشأة الصحافة الرسمية فى عهد محمد على حتى فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك من خلال مجموعته التي حملت عنوان (أدب المقالة الصحفية فى مصر) وقد صدرت فى ثمانية أجزاء ما بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٦٣. وقد ركز د. حمزة على دراسة الأعلام الصحفية محاولاً تتبع التطورات التي مرت بها الصحافة المصرية من حيث أساليب الكتابة والتحرير الصحفى. وفى إطار اهتمامه بهذا الجانب أغفل د. حمزة كثيرا من الظواهر السياسية والاجتماعية والفكرية التي حفلت بها الفترات التاريخية التي تعرض لها.

وقد استعرض د حمزة فى هذه المجموعة الإسهامات التي قدمها رواد الصحافة المصرية فى مجال الكتابة الصحفية مبتدئا برفاعة الطهطاوى وعبد الله أبو السعود ومحمد أنسى باعتبارهم ممثلين للمدرسة الصحفية الأولى. أما المدرسة الصحفية الثانية فقد شملت أديب إسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم.

وقد تضمن الكتاب الثالث إبراهيم المويلحى صاحب مصباح الشرق باعتباره آخر من يمثل الأسلوب الكلاسيكى فى الكتابة. ويبدأ د. حمزة كتابه الرابع بالشيخ على يوسف صاحب المؤيد، ومن أوائل الذين يمثلون الأسلوب الحديث فى الكتابة الصحفية؛ ولذلك يعتبر رائد المدرسة الصحفية الثالثة التي ينتمى إليها مصطفى كامل صاحب اللواء وأحمد لطفى السيد صاحب الجريدة. وفى الجزأين الأخيرين يقدم لنا د. حمزة «أمين الرافعى» فى صحف «اللواء» و«الشعب» و«الأخبار» وعبد القادر حمزة فى «الأهالى» و«البلاغ» ويركز د. حمزة فى مجموعته على إيجابيات القادة السياسيين والمفكرين الكتاب الذين تصدى للكتابة عنهم، ولا يحاول تقديم رؤية نقدية لأي من الشخصيات الصحفية التي تناول أعمالها وكتاباتهما. ويغلب على إنتاج الدكتور حمزة الطابع الأدبى من حيث



أسلوب العرض أما من حيث المنهج فهو قد استعان بالصحف محاولاً تطبيق المناهج اللغوية المختلفة على أساليب الكتابة الصحفية فى المراحل التاريخية المتباينة التى مرت بها الصحافة المصرية منذ نشأتها، وقد أرسى الدكتور حمزة بهذا الجهد علماً صحفياً مستقلاً هو فن الكتابة الصحفية، وقد حاول استخلاص السمات المميزة لكل مدرسة صحفية مع إجراء بعض المقارنات وعمليات الربط التاريخى الضرورية بين المدارس الصحفية المختلفة.

كما شهدت الخمسينيات صدور سلسلة الدراسات التى قدمها الدكتور نجيب أبو الليل (٨) عن تاريخ الصحافة المصرية فى قطاعها الأجنبى، بدأها بكتابه عن (الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية) وقد صدر عام ١٩٥٣ وتوالت مؤلفاته عن نفس الموضوع. وقد تناول فيها موقف الصحافة الفرنسية من القضية الوطنية المصرية والاحتلال البريطانى وقد اختتمها بكتابه عن تاريخ الصحافة فى أوروبا وأمريكا منذ بدايتها حتى الحرب العالمية الثانية) عام ١٩٥٤. والواقع أن إسهامات د. نجيب أبو الليل فى مجال التأريخ للصحافة المصرية قد تأثرت بثقافته الفرنسية؛ ولذلك اقتصرت على شريحة محدودة من الصحف الأجنبية التى صدرت فى مصر. وتتميز دراساته بالتركيز على الصحف الفرنسية التى صدرت فى مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، ولم يتطرق للمناخ الاجتماعى والسياسى السائد بعد ذلك بل اقتصر على التوصيف السردى المفصول عن الواقع المجتمعى، ولم يحاول القيام بالربط والتحليل للأدوار التى قامت بها الصحف الأجنبية فى إطار المرحلة التاريخية التى أخضعها للدراسة، وذلك رغم أن عناوين الدراسات توحى بعكس ذلك.

ولكن يحسب للمؤلف ريادته فى هذا المجال البكر. كذلك يلاحظ غياب الاهتمام بوضع إطار منهجى تلتزم به الدراسات التى قدمها د. نجيب أبو الليل فى مجال التأريخ للصحافة الفرنسية فى مصر.

وقد حاول معظم أساتذة الصحافة أن يشاركوا ببعض جهدهم الأكاديمى فى التأريخ للصحافة المصرية حتى أولئك الذين تخصصوا فى فروع صحفية أخرى مثل فن التحرير الصحفى أو الإخراج الصحفى أو الرأى العام والدعاية، ويتصدر هؤلاء الدكتور خليل صابات (٩) الذى كتب عن تاريخ الطباعة فى الشرق الأدنى وعن



«الصحافة كمهنة واستعداد وحرفة ورسالة». ويتناول د. صابات أوضاع المغتربين المصريين في دراسة نشرت عام ١٩٦٢ بعنوان (L'Egypte) صحيفة المصريين المقيمين بباريس «١٩٢٤ - ١٩٣٥». كما قدم إسهاما هاما عن تاريخ وسائل الاتصال شمل نشأتها وتطورها في الدول المتقدمة وفي الوطن العربي وفي الدول النامية. ولعلها المرة الأولى التي يحرص فيها أحد الباحثين في تاريخ الصحافة المصرية على ذكر المنهج التي استعان بها في دراسته وإن لم يضع تفاصيل الاستخدام المنهجي. فقد ذكر د. خليل صابات في مقدمة الطبعة الثانية أنه اتبع في هذا الكتاب كلا من المنهج التاريخي والمنهج المقارن. يتضح هذا جليا في حرص المؤلف على الالتزام بأساسيات المنهج التاريخي وخصوصا في المقابلة بين المعطيات التاريخية المختلفة، كذلك في المقارنات الزمنية الموضوعية التي حفل بها هذا الكتاب. ويتميز هذا الكتاب بقدر ملحوظ من الالتزام المنهجي يبرز في كيفية تصنيف المراجع طبقا لأولية استخدامها في الدراسة فهو يشير إلى الصحف في المرتبة الثانية بعد الإشارة إلى الدراسات والكتب التي تناولت تاريخ الصحافة في مصر والعالم العربي ثم الدول المتقدمة.

أما الدكتور أحمد حسين الصاوى فهو رغم تخصصه الأكاديمي في فن الإخراج الصحفي وله إسهامه المرموق في هذا الميدان لكن هذا لم يمنعه من المشاركة في تقديم بعض الإسهامات الجادة في تاريخ الصحافة المصرية. وقد يرجع هذا إلى انتمائه القديم إلى قسم التاريخ، ويتصدر كتابه عن (فجر الصحافة في مصر - دراسة في إعلام الحملة الفرنسية) الذي صدر عام ١٩٧٥ مجموعة الإسهامات التي قدمها في هذا المجال. رغم أن هذا الموضوع قد سبق تناوله من جانب مؤرخي الصحافة البارزين أمثال الدكتور إبراهيم عبده والدكتور عبد اللطيف حمزة. غير أن الدراسة التي قدمها الدكتور الصاوى تتميز باعتمادها على تحليل وثائق الحملة الفرنسية مباشرة وإبرازها للجوانب التحريرية والإخراج الصحفي علاوة على أنها قدمت تصحيحات كثيرة لمفاهيم ومقولات كانت من قبيل الثوابت والمسلّمات. وقد بذل الدكتور الصاوى جهدا ملحوظا في محاولة التوصل إلى المصادر الأساسية للدراسة في المكتبات العامة والخاصة في العواصم الكبرى التي شملت مصر ولندن وباريس. وقد انفرد الدكتور الصاوى دون كل الباحثين الذين



تناولوا إعلام الحملة الفرنسية في مصر بالمعالجة التفصيلية للسياسة الإعلامية للحملة وإنجازاتها وبالتحليل الوثائقي لمنشورات الحملة مبرزاً كلاً من جانبيها الدعائي والإعلامي كذلك ضمّن دراسته ملحقاتاً يضم أغلب المنشورات والصحف التي أصدرتها الحملة وأشكالها مصورة وفهرساً للأعلام الواردة بالدراسة.

ورغم أن الدكتور الصاوي لم يشر صراحة إلى الإطار المنهجي الذي التزم به في دراسته غير أنه من الواضح استعانت به بالمنهج التاريخي الذي التزم بخطواته بصورة غير مسبقة في دراسات تاريخ الصحافة المصرية، ويتضح هذا من اهتمامه بعمليات النقد الداخلي والخارجي لوثائق الدراسة التي تمثلت في منشورات الحملة الفرنسية كذلك التشكك الذي أبداه في بعض الوثائق ومقارناته المستمرة بين الوثائق ومدى اعتمادية كل منها. كما أن التقسيم الذي التزم به الباحث في دراسته يؤكد مدى استيعابه للإطار المنهجي الذي التزم به والذي يشير إلى استعانته بكل من المنهجين التاريخي والمقارن واعتماده على الأساليب الكيفية في تحليل الوثائق التاريخية (المنشورات). فضلاً عن أن النتائج التي توصل إليها الدكتور الصاوي تعد في مجملها فتحاً جديداً في دراسات تاريخ الصحافة المصرية سواء من حيث مضمونها أو مناهج دراستها. ولعل أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة هو إبرازها للحقيقة التالية، وهي أن دراسة الحملة الفرنسية من خلال صحفها ومنشوراتها قد كشفت من الحقائق ما لم تتضمنه المراجع التاريخية التي تناولت تلك الفترة.

كذلك صذر للدكتور الصاوي دراسة شاملة ولكن موجزة عن تاريخ الصحافة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة يوليو. ويغلب على هذه الدراسة الأسلوب السردى الخالي من التحليل والتأصيل. وقد يرجع هذا إلى طبيعة وضعها كجزء من الموسوعة التي كانت تزمع مصلحة الاستعلامات إصدارها في منتصف الستينيات. هذا عدا الدراسة التي قدمها الدكتور الصاوي إلى كلية الألسن في الندوة التي أقاموها عن رفاة الطهطاوي، أي في عام ١٩٧٦ وهي تتناول رفاة الطهطاوي صحفياً.

هذا ويقتصر إسهام الدكتور سامي عزيز في التأريخ للصحافة المصرية على كتابه المستمد من رسالة الدكتوراه عن (موقف الصحافة من الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٨٩٢).



ثانياً: الرسائل الجامعية عن تاريخ الصحافة المصرية

شهد العام التالي لقيام «معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة» وهو يعد أول مدرسة لتعليم الصحافة في الوطن العربي - ظهور أول دراسة أكاديمية تؤرخ للصحافة المصرية تمثلت في رسالة الماجستير التي تقدم بها إبراهيم عبده عام ١٩٤٠ وكانت عن (تاريخ الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٨٨٢) وتلتها رسالته للدكتوراه عن (تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية) عام ١٩٤٣. ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث قد أعد هاتين الدراستين في إطار قسم التاريخ تحت إشراف أساتذة التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة. إذ لم يكن قد سمح بعد بالتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه بمعهد التحرير والترجمة والصحافة، ولم توافق الجامعة على ذلك إلا في أوائل الخمسينيات. ويتصدر الدكتور نجيب أبو الليل موكب الباحثين الإعلاميين في هذا المجال حيث حصل عام ١٩٥٣ على درجة الدكتوراه عن رسالته (الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٤٤). ثم تلاه الدكتور خليل صابات الذي نال درجة الدكتوراه عام ١٩٥٤ عن رسالته (تاريخ الطباعة في الشرق الأدنى).

وقد شهدت الخمسينيات ازدهار الدراسات الصحفية في مصر حيث تقرر افتتاح قسم للصحافة بكلية الآداب عام ١٩٥٤، وقد نال محمود محمد الجوهري درجة الدكتوراه عن رسالته (الصحافة العسكرية). في عام ١٩٥٦. وفي العام التالي نال د. حسين فوزي النجار درجة الدكتوراه عن رسالته (الجريدة - تاريخ وفن) كذلك نالت د. لطيفة الزيات درجة الدكتوراه عن رسالتها (حركة الترجمة الأدبية من الإنجليزية إلى العربية في مصر ما بين ١٨٨٢ - ١٩٢٥ ومدى ارتباطها بصحافة تلك الفترة). هذا ويمكن القول أن هذه الفترة قد شهدت تشكيل النواة الأساسية من أساتذة الصحافة في مصر، وقد تخصص أغلبهم في تاريخ الصحافة. وقد كان لذلك انعكاساته المباشرة على حقبة الستينيات التي شهدت ظهور العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه عن تاريخ الصحافة المصرية. وقد استهل الدكتور أحسن فيليب حقبة الستينيات بالحصول على درجة الدكتوراه عام



١٩٦٢ عن رسالته (الصحافة الإنجليزية في مصر - تطورها وموقعها من الحوادث المصرية الهامة ١٨٨٢ - ١٩٢٢) وبعد عام واحد نالت جيهان أحمد رشتى درجة الماجستير عن رسالتها (تطور الصحافة النسائية في مصر في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية) وفي نفس العام نال الدكتور سامى عزيز درجة الدكتوراه عن رسالته (موقف الصحافة المصرية من الاحتلال الإنجليزي من ١٨٨٢ - ١٨٩٢). كذلك نال درجة الدكتوراه لطيف أنسى جوني عن رسالته بعنوان (الحياة النيابية والصحافة المصرية من ١٨٦٦ - ١٩١٣). وفى عام ١٩٦٦ نالت إجلال هانم خليفة درجة الماجستير عن رسالتها (الصحافة النسائية في مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩) وقد أكملت ذات الموضوع فى رسالتها للدكتوراه التى نالتها عام ١٩٦٩ عن (الصحافة النسائية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٦٥).

أما حقبة السبعينيات فقد شهدت ظهور الدراسات الإعلامية فى إطار أكاديمى مستقل عرف باسم معهد الإعلام عام ١٩٧٢ ثم تحول إلى كلية للإعلام عام ١٩٧٤ وقد تحولت نواتها الأساسية أى قسم الصحافة إلى ثلاثة أقسام هى «الصحافة والنشر» و «الإذاعة والتلفزيون» و «العلاقات العامة والإعلان».

وقد ظلت الدراسات الصحفية تستأثر بمعظم رسائل الماجستير والدكتوراه فى كلية الإعلام كما شغلت دراسات تاريخ الصحافة مكان الصدارة فى مجمل الإسهامات الأكاديمية التى قدمها قسم الصحافة فى إطار كلية الإعلام.

ويلاحظ أن دراسات الماجستير والدكتوراه عن تاريخ الصحافة المصرية قد ركزت أثناء الستينيات على دراسة الظواهر الصحفية عبر الفترات التاريخية المختلفة. وقد تصاعد اهتمام الباحثين الإعلاميين خلال حقبة السبعينيات فى هذا الاتجاه مع ازدياد الاهتمام بدراسة تاريخ الشخصيات التى لعبت دورا مؤثرا فى تاريخ الصحافة المصرية مثل مصطفى كامل ومحمد حسين هيكل والرافعى وفكرى أباطة وطه حسين وعبد الله النديم وبيرم التونسى.. إلخ. وقد سجلت حقبة الثمانينيات اهتماما ملحوظا بدراسة الظواهر الصحفية مع هبوط الاهتمام بالتأريخ للصحف وللصحفيين فى مصر.



ملاحظات أساسية

لقد أسفرت القراءة الأولية للدراسات العامة والبحوث الأكاديمية التي تناولت تاريخ الصحافة المصرية خلال الستين عاما الماضية عن مجموعة من المؤشرات والتساؤلات ولنبدأ بالمؤشرات:

أولا: تتميز معظم الدراسات التي صدرت في النصف الأول من القرن العشرين (أى قبل إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة وموافقة الجامعة على السماح له بمنح درجتى الماجستير والدكتوراه) بالطابع التسجيلى العام الذى يكاد يقترب من التوثيق، ولذلك لم تتضمن أطرا منهجية أو أية أساليب علمية سواء فى تصنيف المادة التاريخية أو توصيفها، ويمكن استبعاد الكثير منها من دائرة التقييم المنهجى باعتبارها شيئا من اثنين إما قوائم بأسماء الصحف.. أو خواطر وانطباعات أدبية أو فنية عن الصحافة فى تلك الآونة. وتعد دراسة الدكتور إبراهيم عبده التى صدرت عام ١٩٤١ عن (تاريخ الطباعة والصحافة فى مصر خلال الحملة الفرنسية) باكورة الدراسات الجادة فى هذا المجال. وقد توالى بعد ذلك الدراسات التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية سواء من جانب الأكاديميين أو سواهم من الصحفيين والكتاب. وقد تنوعت الدراسات غير الأكاديمية ما بين السير الذاتية للصحفيين مثال ذكريات فاطمة اليوسف عام ١٩٥٦، وجرجى زيدان منشئ الهلال عام ١٩٥٨. وما بين الحديث عن المهنة بصورة انطباعية عامة مثل (شارع الصحافة) لمى شاهين عام ١٩٥٨، أسوار الصحافة للسيد شوشة عام ١٩٥٩. كذلك صدرت بعض الكتب على شكل ذكريات شخصية مثل كتب حافظ محمود عن ذكرياته فى الصحافة ومعاركه فى الصحافة والسياسة والفكر ما بين ١٩١٩ - ١٩٥٢.

كما شهدت تلك الفترة ظهور بعض الدراسات المترجمة عن تاريخ الصحافة بصفة عامة مثل كتاب إميل بوانان عن تاريخ الصحافة، وقد قام بترجمته محمد إسماعيل محمد عام ١٩٥٧ وكتاب ب. دينوايه عن الصحافة فى العالم وقد ترجمه عبد العاطى جلال عام ١٩٦٥.



أما الكتب التى أصدرها الأكاديميون عن تاريخ الصحافة المصرية خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات فهى مستقاة فى أغلبها من رسائل الماجستير والدكتوراه مضافا إليها الإسهامات الرائدة التى قدمها الأساتذة الرواد فى تاريخ الصحافة المصرية أمثال د. إبراهيم عبده، د. عبد اللطيف حمزة.

ثانيا: تتميز حقبتا الستينيات والسبعينيات بظهور العديد من الأكاديميين الذين خصصوا رسائلهم الجامعية لدراسة تأريخ الصحافة المصرية، وتقدمهم الدكتورة جيهان رشتى التى قدمت فى رسالة الماجستير عرضا تاريخيا مستفيضا عن تطور الصحافة المسائية فى مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ثم تلتها د. إجلال هانم خليفة فى رسالتى الماجستير والدكتوراه عن الصحافة النسائية فى مصر منذ عام ١٩١٩ حتى منتصف الستينيات. وقد قام د. محمد سيد يالتأريخ لمجلة الرسالة فى دراسته للماجستير، كما قام بالتأريخ لمجلة السياسة الأسبوعية فى دراسته للدكتوراه. وقدمت د. عواطف عبد الرحمن دراسة للماجستير، عن (جريدة المجاهد الجزائرية ودورها فى الثورة ١٩٥٤ - ١٩٦٢) وكانت الدكتوراه عن اتجاهات الصحافة المصرية نحو القضية الفلسطينية فترة ما بين الحربين العالميتين.

أما الدكتور فاروق أبو زيد فقد أسهم من خلال رسالتى الماجستير والدكتوراه فى إثراء المكتبة الصحفية. إذ انشغل بدراسة الدور الذى قامت به الصحافة المصرية فى إرساء الأساس الأيديولوجى للفكر الديمقراطى من خلال المعارك الفكرية التى خاضتها الصحافة المصرية ضد الحكم المطلق واستبداد الخديو والقصر وتدخل سلطات الاحتلال فى شئون البلاد. وقد تميزت هاتان الدراستان بالمعالجة المنهجية الجادة التى تختلف عن الإطار التقليدى فى سرد تاريخ الصحف المصرية وتاريخ الشخصيات التى قادت النهضة فى مصر. مما ترتب عليه تقديم تفسيرات جديدة لكثير من المقولات التاريخية التى كادت تصل إلى مرحلة المسلمات بسبب كثرة ترديدها فى الكتب والدراسات التى تناولت تاريخ الصحافة المصرية من قبل.

ورغم أن الدراسات التاريخية قد استأثرت بالجهود الأكاديمية لمعظم أفراد الجيل الثالث من الأكاديميين غير أن أغلبهم قد اتجه فيما بعد إلى تخصصات أخرى مثل د. جيهان رشتى التى اتجهت إلى التخصص فى علوم الاتصال والإذاعة والتلفزيون وإجلال خليفة (فنون التحرير الصحفى)، د. محمد سيد (الإعلام والتنمية وإدارة الصحف) ود. فاروق أبو زيد (فنون التحرير والعمل الصحفى).



ثالثاً: يتوأكب ظهور وازدهار الرسائل الجامعية عن تاريخ الصحافة المصرية مع نشأة وتطور الدراسات الصحفية في مصر. ويلاحظ أن الأعمال الأكاديمية الرائدة في هذا المجال بدأت من خلال قسم التاريخ وتمثلت في أعمال الدكتور إبراهيم عبده خلال الأربعينيات. وقد شهدت الخمسينيات الثمار الأولى لمعهد التحرير والترجمة والصحافة واقتصرت على رسائل الدكتوراه فحسب على أساس أن دبلوم المعهد كان يعادل درجة الماجستير في الصحافة إلا في منتصف الستينيات بعد إنشاء قسم الصحافة كأحد أقسام الصحافة بكلية الآداب سنة ١٩٥٤. وقد شهدت الخمسينيات ست رسائل ركزت أغلبها على المسح التاريخي للصحافة المصرية وتناولت فترات طويلة نسبياً بلغت في إحداها ما يقرب من ثلاثمائة عام^(*) وتنوعت المجالات الصحفية التي خصصت للدراسة التاريخية في تلك الفترة حيث شملت الصحافة الفرنسية في مصر^(**) وحركة الترجمة^(***) والصحافة العسكرية^(****) ولم تقتصر هذه الرسائل على التأريخ للصحافة المصرية بل تناول بعضها تاريخ الصحافة الأجنبية مثل رسالة الدكتوراه للدكتور إبراهيم إمام عن (فن المقال الصحفي في الأدب الإنجليزي في القرن الثامن عشر). والواقع أن المناهج العلمية المختلفة التي ينتمى إليها جيل الرواد في الخمسينيات كانت لها آثارها الملحوظة على المعالجات المنهجية ومدى التزامهم بالشروط المنهجية للدراسات التاريخية. ويلاحظ أن أغلب هؤلاء الباحثين كانوا ينتمون إلى أقسام اللغات ماعدا الدكتور إبراهيم عبده الذي كان ينتمى إلى قسم التاريخ، وقد وظف خبرته العلمية في هذا المجال لخدمة البحوث والدراسات التي قدمها عن تاريخ الصحافة المصرية مما جعلها تتميز بصورة جلية عن سائر البحوث التي قدمها معاصروه ومن جاءوا بعده في مجال الدراسات الصحفية.

أما الستينيات فقد أخرجت لنا الجيل الثالث من الباحثين الإعلاميين الذين تخرجوا في قسم الصحافة بكلية الآداب وتميزوا بانتمائهم العلمي الكامل للدراسات

(*) قام د. خليل صابات بالتأريخ للطباعة في الشرق الأدنى منذ ظهور المطبعة في لبنان عام ١٧١٠ حتي موعد تقديم رسالته عام ١٩٥٤.

(**) رسالة الدكتوراه التي تقدم بها د. نجيب أبو الليل عام ١٩٥٣.

(***) رسالة الدكتوراه التي تقدمت بها د. لطيفة الزيات عام ١٩٥٦.

(****) رسالة الدكتوراه التي تقدم بها محمود الجوهري عام ١٩٥٦.



الصحفية، وأضافوا للمكتبة الصحفية ١٠ رسائل للماجستير والدكتوراه لم تقتصر موضوعاتها على التأريخ للفترات والظواهر الصحفية والصحافة المتخصصة والصحافة الأجنبية في مصر فحسب، بل وأضافت بعض البحوث التي أرخت للصحافة العربية^(*) للمرة الأولى في تاريخ الدراسات الصحفية في مصر. كذلك ظهرت في تلك الحقبة بعض الدراسات التي تناولت تاريخ الصحافة المصرية في إطار علاقتها بتاريخ مصر الحديث والمعاصر من خلال ربطها بالقضايا الوطنية والاجتماعية مثل الحياة النيابية والحركة العمالية والاحتلال البريطاني^(**).

وقد سجلت بحوث تاريخ الصحافة في الستينيات تقدماً نسبياً من الناحية المنهجية وإن كانت قد أظهرت بصورة عامة غياب الاهتمام بالإعداد المنهجي لدارسى الصحافة وبحثها إذ يغلب على معظم الرسائل التي تنتمي لهذه الحقبة عدم الالتزام بالشروط الأساسية للمنهج العلمي فضلاً عن المنهج التاريخي بقواعده الصارمة وأصولياته المحكمة. كما تخلو هذه الرسائل من الإشارة إلى الإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه معالجتها للمادة التاريخية.

وتواكب دراسات تاريخ الصحافة في السبعينيات مع نشأة معهد الإعلام (١٩٧٢) ثم كلية الإعلام (١٩٧٤) مما أدى إلى طفرة كمية ونوعية في بحوث تاريخ الصحافة تمثلت في بلوغ أعداد الرسائل ٣٢ رسالة للماجستير والدكتوراه تباينت موضوعاتها ما بين التأريخ للفترات والظواهر الصحفية والتأريخ للصحافة المتخصصة، وأضافت للمرة الأولى التأريخ للصحفيين البارزين في تاريخ الصحافة المصرية إذ قاربت الرسائل التي تناولت حياة وإنجازات القيادات الصحفية البارزة في مصر ٢٥٪ من مجموع الرسائل التي قدمت عن تاريخ الصحافة المصرية في تلك الحقبة، كذلك برز الاهتمام بالتأريخ للصحف المصرية بصورة تفوقت على ما قدمته حقبة الستينيات في هذا الصدد بصورة لم يسبق تناولها في حقبتى الخمسينيات والستينيات مثل الصحافة الفنية والصحافة الفكاهية وصحافة النقابات المهنية. (١٠) كما قدمت حقبة السبعينيات بعض الرسائل التي اهتمت بالتأريخ لفنون التحرير والإخراج الصحفي والإعلان ووكالات الأنباء (للمرة الأولى). (١١).

(*) قدم شمس الدين الرفاعي رسالة الدكتوراه عن (تاريخ الصحافة السورية من الاحتلال إلى الاستقلال

١٨٠٠ - ١٩٤٦) عام ١٩٦٦.

(**) انظر الملحق.



وكما سجلت حقبة السبعينيات طفرة كمية ملحوظة تمثلت فى الازدياد الكبير فى عدد الرسائل كما سجلت تنوعا فى الموضوعات والمجالات الصحفية التى أرخت لها فضلا عن الإضافات الجديدة التى تمثلت فى طرق مجالات صحفية جديدة تماما على البحث الأكاديمى. كذلك سجلت هذه الحقبة تطورا نوعيا فى المعالجات المنهجية توضح الصعوبات والخطوات المنهجية المختلفة التى التزم بها الباحثون فى معالجاتهم لأطروحاتهم مما يعكس بدء اهتمام كلية الإعلام ببرامج الإعداد المنهجى للباحثين فضلا عن التقدم الذى أحرزته الدراسات الصحفية فى مصر والعالم سواء من ناحية المناهج أو الموضوعات علاوة على الرصيد البحثى الذى خلفته المدرسة المصرية فى مجال تاريخ الصحافة والذى أكمل حينئذ ثلاثة عقود.

ويلاحظ ازدياد الاهتمام خلال حقبة السبعينيات باختيار الموضوعات التى تقع على تخوم علمى الصحافة والتاريخ حيث تلعب الصحافة دورا رئيسيا كهزمة وصل بين هذين الميدانين الهامين. مثال: الصحافة والحياة السياسية فى مصر (١٢) أو الصحافة وثورة يوليو (١٣).

هذا وقد واصلت دراسات تأريخ الصحافة مسارها العلمى متخطية العديد من الصعوبات المنهجية الموضوعية متجاوزة البدايات المتواضعة التى سجلتها حقبتا الأربعينيات والخمسينيات. وقد سجلت حقبة الثمانينيات الاستمرارية فيما يتعلق بالمجالات التى تم التأريخ لها خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات وأضافت من الناحية الكمية والنوعية بعض الرسائل التى تناولت مجالات جديدة مثل التأريخ للصحافة الحزبية (١٤) وصحافة الأقليات (١٥) والفنون الصحفية التى لم يتم التطرق لها من قبل مثل التأريخ للعمود الصحفى، ويتصاعد الاهتمام بدراسة المجالات التى تمثل همزة وصل بين تاريخ الصحافة المصرية والتاريخ العام، مثل صحافة ثورة يوليو وقضية الديمقراطية(*) والصحافة والقضايا الاجتماعية(**) وجريدة المصرى والقضايا الوطنية(***) كما سجلت بحوث تلك الحقبة

(*) رسالة دكتوراه تقدم بها كرم شلبي عام ١٩٨٠.

(**) رسالة دكتوراه تقدمت بها نجوى خليل عام ١٩٨٦.

(***) رسالة الماجستير التى تقدمت بها سهير إسكندر عام ١٩٨٣.



(الثمانينيات) اهتماما ملحوظا بالإجراءات المنهجية والمعالجات التكاملية التى تتناول الصحافة كجزء من النشاط المجتمعى فى إطار المراحل التاريخية المختلفة .

أما التساؤلات التى يطرحها العرض السابق للدراسات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال التأريخ للصحافة المصرية فيمكن تلخيصها وطرحها على صورة تساؤل محورى عن ماهية المهام المطروحة على الباحثين الإعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة المصرية؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نرى أن هناك مهمتين محددين على الباحثين الإعلاميين الالتزام بهما تتعلق أولاها بنقد وتمحيص الصحف التى يستقر الرأى على اختيارها وإخضاعها للدراسة التاريخية، ويتم ذلك على مرحلتين: مرحلة النقد الخارجى للصحيفة والمقصود بها الإحاطة الشاملة بالإطار المجتمعى الذى يحيط بالصحيفة أو الصحف المدروسة فى المرحلة التاريخية المحددة ثم تليها مرحلة النقد الداخلى للصحيفة والمقصود بها تناول الأبعاد الذاتية التى تتعلق بالصحيفة كمؤسسة إعلامية ذات أدوار متعددة .

وتتعلق ثانيتهما بعملية التركيب التاريخى التى يقوم فيها الباحث أو المؤرخ الإعلامى بتنظيم وترتيب المادة التاريخية سواء الخاصة بالصحف أو بالأوضاع المجتمعية السائدة آنذاك، ثم يقوم بعملية الربط بينها بصورة جدلية مراعىا علاقة الخاص (الصحف) بالعام (المجتمع ككل) ومحاولا إبراز التفاعل بينهما وساعيا للعثور على أسباب الظواهر الصحفية التى قد تكون فى الأغلب أسبابا سياسية أو اقتصادية أو حضارية أو اجتماعية .

ونظرا لأهمية الخطوة الأولى الخاصة بفحص الصحيفة ونقدها موضوعيا وذاتيا؛ لذلك سنتعرض لها بشئ من التفصيل، فمن الناحية الموضوعية لابد من التركيز على دراسة وتغطية الأبعاد التالية :

١ - البعد السياسى للفترة التى عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية: هل هى ملكية أم جمهورية؟ وهل تلتزم الأساليب الديمقراطية أم الشمولية . وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة فى المجتمع فى تلك المرحلة وعلاقتها بأدوات التعبير الإعلامى السائدة وخصوصا الصحافة .



٢ - البعد الاقتصادي للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادي الذي تبنته السلطة السياسية القائمة آنذاك، هل النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي أم النظام المختلط. كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية السائدة.

٣ - البعد الاجتماعي للفترة وتتضمن الخريطة الطبقة بكل شرائحها المنتجة والطفيلية التي ظهرت أو اندثرت، ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وفيما بينها وبين السلطة السياسية.

٤ - البعد الإعلامي للفترة، ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الإعلامية من حيث وسائل الإعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية أو المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والمطبوعات وإدماج الخريطة الإعلامية، أو بمعنى أدق الخريطة الصحفية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفي بانتماءاته المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك في داخل إطاره التاريخي الصحيح.

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتي مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التي يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الأبعاد الذاتية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - البعد المكاني للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافي للصحيفة «هل هي صحيفة قومية أو إقليمية».

٢ - البعد الزمني للصحيفة ويتضمن دورية صدورها «يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية، وكذلك ما إذا كانت صباحية أم مساءية».

٣ - البعد البشري للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه)، أي دراسة انتماءات محرريها وكتابها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومهنيا، كذلك يتضمن نوعية الجمهور الذي تتوجه إليه الصحيفة هل هو جمهور عام أم جمهور نوعي (عمال - فلاحون - طلبة - سكان مدن - سكان ريف).

٤ - البعد الاقتصادي للصحيفة، ويتضمن دراسة مصادر تمويل الصحيفة (الإعلانات - الاشتراكات - مصادر أخرى) وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه في تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها الصحيفة



من خلال تبعيتها الاقتصادية والمالية، ومما يساعد على إدراك هذا البعد، تحديد حجم ودور الإعلانات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق فى إطارها الموضوعى أو التكتيكى أى الجزئى.

٥ - البعد السياسى للصحيفة، ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية، ويتم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالإضافة إلى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها: هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع أجنحتها اليسارية واليمينية؟ أم كانت تمثل القوى المعارضة ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها: هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخى الذى عاصرت أم كانت تعبر عن جهاز الدولة الذى يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها إقناع الرأى العام المعاصر لها بأفكار وصياغات تخدم هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد مثل؛ تصوير الصحافة الفرنسية للمناضلين الجزائريين بأنهم مجموعة من «الغلاقة» وتصور الصحافة الإسرائيلية للفدائيين الفلسطينيين بأنهم مجموعة من «الإرهابيين» وتصور الصحف الغربية للثورة الفرنسية بأنها كانت «مذبحة» للإقطاعيين الأبرياء.

٦ - الطابع الإعلامى للصحيفة ويتضمن التمييز بين كونها صحيفة رأى أو صحيفة خبرية. فالمعروف أن صحف الرأى تحمل هويتها الفكرية والسياسية التى يمكن إدراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الانتماء الفكرى والسياسى للصحيفة ذات الطابع الخبرى. كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية طبقاً لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأى أم صحيفة إخبارية، وقد سبقت الإشارة إليه.

٧ - البعد التكنولوجى للصحيفة ومدى تأثيره على إخراج وتحرير الصحيفة، ويتضمن دراسة الوسائل والإمكانات الخاصة بالطباعة والإخراج الصحفى ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التى تصدر الصحيفة أثناءها.

٨ - مضمون المادة الإعلامية التى تنشرها الصحيفة، وتتضمن أشكال الإخراج وأنماط التحرير فضلاً عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها بالقضايا الجادة أم الموضوعات الخفيفة، علاوة على أسلوب تناولها أو صياغتها للمواد الإعلامية، وهل تتبنى أسلوباً يعتمد على الإثارة والتحويل والمبالغة



أم تتميز بالجدية والموضوعية والصدق فى صياغة الأحداث والظواهر، وهل تركز على الجوانب الإيجابية البناءة فى تناولها للوقائع والحقائق أم تهتم بإبراز الجوانب السلبية الهدامة جريا وراء الإثارة والتشويق؟ وهل تلتزم بعرض وجهات النظر المختلفة فى معالجتها لقضايا عصرها أم تنحى منحى منحازاً لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى؟

وهنا بعض الاعتبارات أو التحفظات الجانية التى لابد أن يضعها المؤرخ أمام عينيه أثناء تعامله مع الصحف كمصدر للتأريخ منها:

١ - قد تنشر الصحيفة خبراً ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل إلى شهور أو أكثر، وهنا يجب التحفظ والرجوع إلى معاصرى تلك الفترة أو المصادر التاريخية الأخرى للثبوت من صحة الخبر أو الحادث.

٢ - قد تنشر الصحيفة خبراً فى إحدى طبعاتها وتحذفه فى الطباعات الأخرى.

٣ - تحاول أغلب الصحف التأكيد على أنها تعبر عن رأى العام فى مجتمعاتها وبالطبع يجب أخذ هذا الأمر بكثير من التحفظ، فقد تحرم إحدى القوى الاجتماعية الرئيسية من التعبير عن آرائها ومصالحها، وفى هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الصحيفة كمصدر تاريخى، فقد تقع أحداث هامة كالانتفاضات الشعبية التى يقوم بها الكادحون للتعبير عن مصالحهم فى مواجهة الطبقات المسيطرة على وسائل التعبير السياسى والإعلامى وبالتالى يتم تجاهل الحدث أو تشويهه، مثل: معالجات الصحف المصرية للانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤ - الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيراً ما تستغرقها الأحداث غير الهامة والتى قد لا يكون لها قيمة تاريخية فيما بعد. فليس كل ما تحويه صفحات الصحف يستحق الاستعانة به كمادة تاريخية. وهنا يحق لنا أن نطرح تساؤلاً يتعلق بنوعية القضايا والموضوعات التاريخية التى تصلح لها الصحف كوثائق أو مصادر تاريخية. هل رصد الوقائع والأحداث ومحاولة تفسيرها أم تتبع نشأة تطور الظواهر



الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ أم رصد الظواهر الفكرية والأيدولوجية. أى مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر أو كوثيقة أكثر من سواه؟ لا شك أن مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية أو تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية أو حتى سرد الأحداث تبدو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الأولية أو الثانوية، ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والأيدولوجية بحاجته الأساسية للصحف كمصدر أول وخصوصا صحف الرأى.



الهوامش

١ - لمزيد من التفاصيل انظر:

- أ - خليل صابات: نشأة وسائل الاتصال - الأنجلو - القاهرة ١٩٨٢ .
- ب - عواطف عبد الرحمن: الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا - مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت - يناير ١٩٨٢ .
- ج - عبد العزيز الغنام: مدخل فى علم الصحافة - الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧ .

٢ - انظر:

Karl-Hugo Wiren: The press as a narrative source. IAMCR A 84
Conference Prague. PP 2 - 3.

٣ - انظر:

- أ - عواطف عبد الرحمن: الصحيفة كوثيقة تاريخية - مصدر سابق. ص ٢١٠ - ٢١٣ .
- ب - رأفت الشيخ: العلاقة النظرية والمنهجية بين علم الصحافة وعلم التاريخ - الحلقة الدراسية الأولى لمشكلة المنهج فى الصحافة - كلية الإعلام - أبريل ١٩٨٦ . ص ١٠ - ١٢ .
- ج - محمد سيد محمد: الصحافة بين التاريخ والأدب - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٤ - ٧ .

.d-karl Hugo: Opcit PP 8-10

٤ - انظر سامى عزيز: الإنتاج الفكرى المصرى فى الدراسات الإعلامية منذ النشأة حتى عام ١٩٧٠ . المؤتمر العلمى الأول لكلية الإعلام - ديسمبر ١٩٨١ - ص ٥٥ - ٥٦ .

٥ - انظر: عواطف عبد الرحمن: نظرة نقدية للتراث الأكاديمى فى تاريخ الصحافة - الحلقة الأولى لبحوث الإعلام - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إبريل ١٩٨٧ .



- ٦ - انظر: إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية - مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٤٥ - المقدمة.
- ٧ - انظر مؤلفات الدكتور عبد اللطيف حمزة فى الجدول المرفق.
- ٨ - انظر مؤلفات الدكتور نجيب أبو الليل فى الجدول المرفق.
- ٩ - انظر مؤلفات الدكتور خليل صابات.
- ١٠ - انظر مؤلفات الدكتور أحمد حسين الصاوى.
- ١١ - انظر:
- أ - أحمد المغازى: تطور الصحافة الفنية فى مصر وموقفها من الحركة الوطنية والحركة الفنية ١٩٢٤ - ١٩٥٢.
- ب - عادل الصيرفى: صحافة الفكاهة وصحافيوها فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٢٥ ثم من عام ١٩٥٢ - ١٩٧٣.
- ج - محمد أمين فؤاد محمود: صحافة النقابات المهنية مع دراسة تطبيقية على مجلة المهندسين من ١٩٤٥ - ١٩٧٠.
- ١٢ - انظر:
- أ - رمزى ميخائيل: تطور الخبر فى الصحافة المصرية منذ نشأتها حتى قيام الثورة العربية.
- ب - ماجى الحلوانى: إخراج بعض مجلات دار الهلال منذ نشأتها حتى عام ١٩٦٠.
- ج - منى الحديدى: الإعلان فى الصحافة العربية - نشأته وتطوره ١٨٢٨ - ١٨٨٢.
- د - عبد الصمد دسوقى: وكالات الأنباء فى مصر - نشأتها حتى ١٩٧٢.
- ١٣ - انظر: وجيه سمعان: الصحافة والحياة السياسية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ (رسالة ماجستير).
- ١٤ - انظر: مها الطرايشى: دور الصحافة فى التمهيد لثورة يوليو ١٩٥٢ (رسالة دكتوراه).



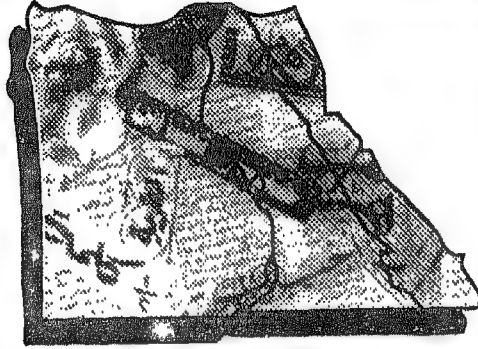
١٥ - انظر: إبراهيم المسلمى: صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٠ - ١٩٥٣ (رسالة دكتوراه).

سليمان صالح: جريدة المؤيد جريدة حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ١٨٨٩ - ١٩١٥ (رسالة ماجستير).

١٦ - سهام نصار: الصحافة اليهودية الفرنسية فى مصر (الدكتوراه) استكمالا للصحافة اليهودية فى مصر (الماجستير) التى نوقشت فى ١٩٧٩.

١٧ - حسن الموجى: موقف الصحفيين الشاميين فى مصر من القضايا المصرية ١٩٠٠ - ١٩١٤ - رسالة دكتوراه.

الفصل الثانى



الصحافة المصرية المعاصرة
أداة تغيير أم آلية استمرار فى
إطار النظام السياسى الراهن



إن محاولة استطلاع الأدوار المختلفة التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ مرورا بمراحلها الأربعة (التجريبية - الناصرية - الساداتية - مبارك) يستلزم التعرف على الملامح الأساسية التى تميزت بها السياسة الإعلامية فى كل مرحلة من تلك المراحل، أى تحديد الخط العام للدولة فى المجال الإعلامى عبر تلك الفترات.

والواقع أن هناك شبه إجماع بين أساتذة الإعلام سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية والراديكالية مثل (شرام، شيلر، هالوزان، جريرتر) أو الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية مثل (سازرووسكى - نوند سترنج - ماثليارث) أو أولئك الذين برزوا فى العالم الثالث مثل (حميد مولانا - فرانك أوباجا - الفريد أوبوبور وبريس ماثا) على أنه ليس هناك أيديولوجية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام بل هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة كما تحدد موقف الدولة من الإعلام وأدواره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذى يؤدى إلى دعم وحماية قيم ومصالح وأهداف الطبقة أو مجموع الطبقات أو القوى الاجتماعية التى تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع؛ وتتحكم بالتالى فى أدوات التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى.

يأتى الإعلام كى يجسد من خلال الكلمة المطبوعة والمسموعة والمرئية هذا البناء المتشابه بجوانبه المادية والفكرية فى إطار صيرورى متواصل، ومن هنا يمكن القول بأن السياسة الإعلامية هى التلخيص النوعى المتميز الذى يجسد الواقع الاجتماعى بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخى مستخدما وسائل الإعلام كوسائل وأدوات للتعبير والتوجيه والضبط الاجتماعى، وإذا كانت السياسة الإعلامية تكشف من خلال القوانين والتشريعات الإعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها الاجتماعى أو توجهاتها السياسية فإن نمط الملكية الإعلامية السائد ومدى تدخل السلطة الحاكمة فى توجيه الأداء الإعلامى وتحديد نوعية المضامين الإعلامية يمثلان المعيار الحاسم فى تحديد الإطار النهائى للسياسة الإعلامية. وإذا سلمنا بهذا الإطار النظرى الذى يحدد ويوضح أبعاد العلاقة الأيديولوجية والسياسية بين الدولة ووسائل الإعلام والذى يعد بمثابة مدخل



ضرورى للتعرف على ملامح وأسس العلاقة متعددة الأوجه التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الإعلام المصرية فإن تحليلنا سيقصر على تناول العلاقة الخاصة بين ثورة يوليو والصحافة المصرية المعاصرة، وذلك فى محاولة للإجابة على السؤال المحورى الذى تطرحه هذه الورقة عن طبيعة الأدوار التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو، وهل انحصرت هذه الأدوار فى دعم وتأييد وتبرير السياسات الرسمية أم فى نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة تمثلت فى حرصها على تزويد القراء والمواطنين بالمعلومات والآراء والأفكار المختلفة حول القضايا الوطنية والعربية والعالمية. وذلك سعياً للتوصل إلى استكشاف وتحديد القوانين الجزئية التى تحكم البعد الذاتى والموضوعى فى علاقة الصحافة بالسلطة السياسية خلال فترة تاريخية محددة تشمل المراحل المختلفة لثورة يوليو.

ويلاحظ أن هناك اتفاقاً بين معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر على حقيقة أولية تتلخص فى أن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية للثورة لم تطرح تصوراً سياسياً أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ. ولذلك يمكن القول إن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق. وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة، والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى تعد نتاجاً طبيعياً لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين التوجه الإسلامى والاتجاهات الماركسية وإن كانوا جميعاً ينحدرون من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى. وقد ترك هذا الخليط فكري المتباين انعكاساته السلبية الواضحة على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة، وخصوصاً فى المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) وأسفر عن العديد من الخلافات والتصفيات.

وانطلاقاً من المنظور التكاملى الذى ينأى عن التجزئى المتعسف للظواهر المجتمعية ويؤمن بوحدة الأنشطة الإنسانية وتكاملها معها اختلفت مظاهرها أو



تعددت أشكالها المعرفية، لذلك فإن تناولنا للتغيرات الإعلامية (الصحفية على وجه الخصوص) سيتم في إطار سياق أشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التي طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال ثورة يوليو وهى تتمثل فى أربع مراحل سيتم تناولها على النحو التالى:

المرحلة الأولى: وتتضمن الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ وتبدأ بقيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتنتهى بانتهاء ما يسمى بأزمة مارس ١٩٥٤ حيث شهدت مصر فى تلك الفترة أحداثاً سياسية حاسمة أسفرت عن بلورة الموقف الأساسى لثورة يوليو من قضية الديمقراطية، كما حسمت قضية استمرار العسكرين فى السلطة أو عودة الحياة النيابية إلى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة.

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة الناصرية التى تبدأ من أبريل ١٩٥٤ حتى سبتمبر ١٩٧٠، حيث يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين داخل هذه الفترة، وترتبط هاتان المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للزعيم عبد الناصر وانعكس بدوره على الواقع المصرى وعلى الخريطة الصحفية كقطاع متميز من قطاعاته.

فالمسافة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهى (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت فى الميثاق تمثل الفاصل الزمنى بين المرحلتين. كذلك تبرز الفروق الجوهرية بين مضمون الوثيقتين حيث تعبر الوثيقة الأولى عن الملامح العامة لأحلام عبد الناصر وخوابره فى المسألة الوطنية والاجتماعية بينما تحمل الوثيقة الثانية صياغة محددة حاسمة للخط الفكرى والسياسى الذى تبناه عبد الناصر والذى يفصح عن انحيازه الواضح لمصالح الطبقات الشعبية فى مصر. وهنا يمكننا أن نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهى تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٦١ حيث شهدت الصحافة فى نهايتها تغيرات جذرية فى أوضاعها التنظيمية وعلاقتها بالسلطة السياسية تمثلت فى صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠).

أما المرحلة الثانية ويطلق عليها مرحلة التحول إلى الاشتراكية فتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠. والواقع أن هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكرى الذى طرأ على قيادة السلطة السياسية لثورة يوليو فحسب بل



يدخل فى اعتباره بنفس القدر من الأهمية المعيار المجتمعى الذى يشير إلى التغيرات التى طرأت على البنية المادية والثقافية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: تشمل الحقبة الساداتية من أكتوبر ١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٨١، حيث شهد المجتمع المصرى بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتبنى صيغة التعددية الحزبية، وتوقيع معاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل. وقد كان لهذه التغيرات وقعها المباشر فى المجال الإعلامى وخصوصا الصحافة حيث شهدت صدور العديد من القرارات التى انتهت بصدر قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ وأسفرت عن بروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية إلى جانب الصحافة القومية التى كانت سائدة من قبل، علاوة على وقوع العديد من الصدامات بين قيادة السلطة السياسية وبين الصحفيين وجهازهم النقابى.

المرحلة الرابعة: وتبدأ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك للسلطة منذ أكتوبر ١٩٨١ حتى اللحظة الراهنة (عام ١٩٩٤). وأهم ما يميزها اتساع الهامش المسموح به نسبيا لحرية التعبير والحركة السياسية المتعددة المراكز والاتجاهات مع بقاء واستمرار التركة الساداتية المتمثلة فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والقوانين الاستثنائية والمعاهدة المصرية الإسرائيلية والانفتاح الاقتصادى والمقاطعة العربية لمصر.

وقد انعكس ذلك على الخريطة الصحفية التى لم تشهد تغيرات ذات بال فيما عدا ظهور بعض الصحف الحزبية الجديدة. وتُلخص المراحل السابقة الإطار الزمنى للعلاقة بين للصحافة والسلطة السياسية، أما أبعاد هذه العلاقة من الناحية الموضوعية فهى تتضمن ما يلى:

- ١ - البعد التنظيمى، ويشمل:
 - أ - التشريعات الإعلامية (قوانين المطبوعات).
 - ب - الممارسات (العلاقة الفعلية).
- ٢ - البعد الاقتصادى؛ ويشمل نمط الملكية والتمويل.
- ٣ - البعد الفكرى، ويتضمن مواقف الصحافة المصرية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال مراحل الثورة، ويمكن عرضها على النحو التالى:



المرحلة الأولى: ١٩٥٢ - ١٩٥٤ .

وتشمل قضيتين هما:

أ - الصحافة وإلغاء الأحزاب .

ب - الصحافة وأزمة مارس ١٩٥٤ .

المرحلة الثانية:

أولاً: من ١٩٥٤ - ١٩٦٠ :

وتشمل قضية واحدة هي الصحافة والانتخابات عام ١٩٥٧ .

ثانياً: من ١٩٦١ - ١٩٧٠ :

وتشمل قضيتين هما:

أ - التحول الاشتراكي .

ب - الصراع العربي الإسرائيلي .

المرحلة الثالثة: ١٩٧١ - ١٩٨١ :

وتشمل قضيتين هما:

أ - الانفتاح الاقتصادى .

ب - الصلح مع إسرائيل .

مع مراعاة ظهور الصحف الحزبية فى تلك الفترة وإدخالها فى اطار الهيئة المدروسة .

المرحلة الرابعة: ١٩٨٢ - ١٩٨٧ :

تشمل قضيتين هما:

أ - الانتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ .

ب - الدعم .

المرحلة الأولى: يوليو ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٤ .

شهدت هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية (يناير ١٩٥٣) ومصادرة أموالها والإعلان عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات . وقد ترتب على ذلك توقف صدور الصحف الحزبية التى كانت تصدر عن الأحزاب الملغاة وتشمل صحف: الوفد



المصرى - صوت الأمة - الطليعة، مضافا إليها ٤٢ صحيفة أخرى صدر قرار وزارى فى مايو ١٩٥٤ بإثبات عدم انتظام صدورها، منها بعض الصحف الحزبية علاوة على الأمر العسكرى الذى صدر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ والذى يقضى بتعطيل ومصادرة بعض الصحف والمجلات مثل الصباح والنذر ومنها الصحف الماركسية وهى الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب، وذلك بسبب كتاباتها النقدية المعارضة لحركة الجيش وتساعد هذا النقد بعد إعدام العاملين خميس والبقري اللذين اتهما فى حوادث مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى سبتمبر ١٩٥٢ وقدا لمجلس عسكرى أصدر الحكم بإعدامهما.

وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية الحاكمة ورجال الصحافة بسبب سلسلة المواقف العدائية التى اتخذتها حركة الجيش من الصحافة والتى استهلتها بالأمر العسكرى رقم ١ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقب إلقاء القبض على مصطفى أمين بسبب (محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية) ولذلك تقرر فرض رقابة قبل النشر وضرورة الحصول على أمر كتابى من الرقيب الحربى بإجازة النشر والتهديد بمصادرة الصحيفة وتعطيلها نهائيا فى حالة مخالفة هذه التعليمات.

وإزاء احتجاج الصحفيين على فرض الرقابة أعلن مجلس قيادة الثورة عن رفعها فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ مشيرا إلى أنه سوف يعتمد على ضمير الصحفيين وقدرتهم على التمييز بين ما يجب أن ينشر أولا ينشر، مؤكدا أنه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدافها، غير أن الرقابة لم تلغ بالفعل إلا فى ١٢ أغسطس ١٩٥٣ بالأمر العسكرى رقم ٣٩، وسرعان ما أعيدت مرة أخرى فى أكتوبر من العام نفسه بالأمر العسكرى رقم ٥٢ لأسباب تتعلق بحماية الأمن والنظام العام، كما جاء فى بيان الحاكم العسكرى العام. وأصبح التوتر والقلق وعدم الثقة هى القانون الذى يحكم علاقة القيادة بالصحافة والصحفيين بسبب توالى قرارات المصادرة واعتقال بعض الصحفيين. وتساعدت شكاوى الصحفيين من اشتداد قبضة العسكريين وتصدت مجلة روز اليوسف (*) للتعير عن قلق الصحفيين

(*) انظر: روز اليوسف: ١١ مايو ١٩٥٣.



واحتجاجهم مطالبة بضرورة رفع الرقابة. وكذلك شاركت صحيفة المصرى فى المطالبة بضرورة إنهاء الأحكام العرفية وإغلاق المعتقلات التى ظلت مفتوحة منذ قيام الثورة.

ولكن استمر التصعيد من جانب قادة الثورة حيث دأبوا على توجيه الاتهامات والهجوم على الصحافة كجزء من هجومهم على الأحزاب والقيادات الحزبية وخصوصا الوفد^(١). وقد بلغت الأزمة ذروتها بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة من الصحفيين الذين كانوا يتقاضون المصاريف السرية من الحكومات السابقة، وقد شاركت بعض الأعلام فى هذه الحملة^(٢) ويمكن إرجاع البداية الصدامية الى تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية فى السنوات الأولى من الثورة إلى غياب التصور الإستراتيجى لدى قيادة الثورة وعدم وجود خطة مبرمجة تحدد كيفية التعامل مع القوى السياسية التى كانت تتحكم آنذاك فى الواقع المصرى بمختلف قطاعاته الاقتصادية والسياسية والإعلامية مما أسفر عن وقوع العديد من الصدامات التى كانت الصحافة أبرز مجالاتها علاوة على الاختلاف الجذرى بين توجهات النخبة العسكرية وحدائث تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة، وبين هؤلاء الأخيرين الذين لم يتعودوا من قبل مواجهة هذا النمط من السلوك السياسى الذى تشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع إلى العنف والشدة والتسلط.

وقد تميزت الخريطة الصحفية فى مصر عند قيام الثورة بسيادة طابع الملكية الخاصة حيث كان كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة لا تخرج عن نطاق العائلة (آل زيدان فى دار الهلال وآل تقلا فى الأهرام) كما كان كل من روزاليوسف والمصرى والبلاغ منشآت فردية تملك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتوح والأخيرة عائلة عبد القادر حمزة وكانت «أخبار اليوم» المملوكة للأخوين مصطفى وعلى أمين هى الدار الصحفية الوحيدة التى أقامت شركة ذات مسئولية محدودة هى شركة إعلانات الأخبار(*) إلى جانب ذلك كانت

(١) انظر: هجوم صلاح سالم على جريدة المصرى وتأكيد أن الرقابة على الصحف ستظل قوية تضع سيفاً فوق كل رأس مخربة، فى المؤتمر الشعبى ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ - (الأهرام: ١٦/٩/١٩٥٣).

(٢) انظر: أخبار اليوم: ٢٥/١٠/١٩٥٢ (محمد التابعى)، وآخر ساعة: أبريل ١٩٥٣ (محمد حسين هيكل).

(*) انظر: ليلي عبد المجيد: السياسة الإعلامية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٢، ص ٢١٣.



هناك الصحف الحزبية وهى صحف خاصة غير تجارية تديرها الأحزاب، وقد توقفت هذه الصحف بعد إلغاء الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ مثلما بدأت ثورة يوليو دون تصور إستراتيجى مسبق أو خطط محددة ذات أولويات وبرامج مرحلية فيما عدا المبادئ الستة التى اتسمت بالعمومية، كذلك لم يكن لها تنظيم سياسى يبلور أهدافها وبرامجها، بالمثل لم تكن تملك صوتاً إعلامياً مستقلاً، وكان من الصعب عليها فى البداية أن تستقطب إحدى الصحف القائمة كى تجعل منها لساناً ناطقاً باسم الثورة. وإزاء موجة العداء التى تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن أمامها مخرج سوى اللجوء إلى إصدار صحف جديدة قادرة على التعبير عن توجهاتها وخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسى والصحفى فى مجتمع ما قبل الثورة، وقد كانت مجلة التحرير هى باكورة الإصدارات الصحفية باسم الثورة وقد صدرت فى سبتمبر ١٩٥٢ كمجلة نصف شهرية عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل أحمد حمروش وحلمى سلام وقاسم جودة وعبد العزيز صادق، وتلتها جريدة الجمهورية التى صدرت (ديسمبر ١٩٥٣) عن هيئة التحرير أولى التنظيمات السياسية التى استحدثتها ثورة يوليو وأعلنت عن برنامجها الأول مرة فى ١٥ يناير ١٩٥٣ أى قبل إعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط، وقد انبثق وجودها كضرورة ملحة لمساندة الثورة فى مواجهة الفراغ السياسى الذى كان سينجم عن حل الأحزاب. وقد تم تشكيل هيئة التحرير من خليط من السياسيين القدامى والمثقفين والضباط الذين يمثلون شتى الاتجاهات والانتماءات السياسية. وقد جاء تشكيل هيئة التحرير وبرنامجها متسقاً تماماً وفكر قيادة الثورة فى ذلك الحين حيث كانت تتطلع إلى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمثقفين والشباب لمؤازرتها. وقد كان برنامجها أقرب إلى المبادئ التى تتسم بالعمومية وعدم التحديد. وقد قامت الهيئة بدور ملموس فى التصدى للقوى السياسية المصرية عندما بدأ الصدام فى أوائل عام ١٩٥٣ غير أن أهم أدوارها على الإطلاق هو ما قامت به فى تنظيم عملية الإضراب العام لنقابات النقل المشترك، وهو الإضراب الذى أنهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التى طالبت بعودة الأحزاب



وعودة الجيش إلى ثكناته، وقد ظلت كل من مجلة التحرير وصحيفة الجمهورية تمثل الصوت الرسمي لثورة يوليو طوال المرحلة الأولى، وإن كانت الثورة استمرت في سياسة إصدار صحف جديدة ناطقة بلسانها ومعبرة عن رؤاها ولكن في المراحل التالية كما سيأتى ذكره. وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة (يناير ١٩٥٤) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية).

انتهت هذه المرحلة باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هي «التحرير» «الجمهورية» «الثورة» واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل دار الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف.

تضاي المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤).

إذا كان إلغاء الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣ يمثل أبرز الأحداث التي شهدتها المرحلة الأولى من ثورة يوليو فإن ما يهمنا هو تحليل موقف الصحافة المصرية من هذا الحدث في ضوء السؤال المحورى للورقة.

لوحظ أن الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها لم تشر اطلاقاً إلى احتمال إلغاء الأحزاب الليبرالية عندما ظهرت الدعوة إلى تطهير الأحزاب في ٣١ يوليو ١٩٥٢ وإن كان هناك اختلاف واضح بين معالجات الصحف التقليدية وصحف الثورة لهذه القضية. فقد دأبت هذه الصحف على إدانة موقف الأحزاب رغم استبعادها تماماً لإمكانية إلغاء هذه الأحزاب بل وهجومها على هذه الفكرة، ولكن بعد اتخاذ قرار الإلغاء اختلف موقف صحف الثورة إذ انخرطت في محاولة شرح وتبرير ما حدث من شد وجذب بين الثورة والأحزاب مع استمرار حملاتها لتشويه هذه الأحزاب والتشهير بها. وقد حرصت صحف الثورة على تبرير المواقف والإجراءات التي اتخذتها قيادة الثورة ضد الأحزاب ولم تتوقف حملات الهجوم والتشهير ضد الأحزاب والسياسيين القدامى في كل من صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وقد شارك فيها جمال عبد الناصر(*) وأنور السادات بعدة مقالات. على أن الساحة لم

انظر: مجلة التحرير ١٥ نوفمبر ١٩٥٢.

أول أكتوبر ١٩٥٢ مقال لكامل لشناوي.

هل يعود الجيش إلى ثكناته.

(*) انظر: الجمهورية: ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ مقال لجمال عبد الناصر بعنوان: رأي الجمهورية: ١٠ أبريل ١٩٥٤،

٢٩، ٣١ يناير ١٩٥٥ مقالات أنور السادات.



تخل من بعض الأصوات التي أخذت تدعو للعمل الحزبى وحق تكوين الأحزاب كشرط أساسى للديموقراطية، وأبرز مثال لها الاستفتاء الشهير الذى نشره المصور بعنوان (١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم فى نظام الحكم) (*) وقد اعتقل صبرى أبو المجد واعتبر هذا الاستفتاء دسيسة حزبية. ويتضح لنا مما سبق أن صحف الثورة هى التى اختطت هذا التقليد الذى انتشر وذاع فيما بعد وأصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية فى المراحل التالية وهو أسلوب التبرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذه القرارات والإجراءات.

وهنا نسجل بداية تخلى الصحافة المصرية عن إحدى وظائفها الرئيسية وهى توعية القراء والمواطنين وتزويدهم بمختلف المعلومات والأفكار والآراء فى القضايا المطروحة عليهم بهدف تنويرهم وتوعيتهم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ممارسة النقد بكافة صوره وأشكاله وعرض وتفنيد وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية والاجتماعية.

بعد ذلك ننتقل إلى الحدث الثانى الذى تميزت به المرحلة الأولى من ثورة يوليو وهو ما اصطلح على تسميته بأزمة مارس ١٩٥٤^(١) والمعروف أن هذه الأزمة قد بدأت باستقالة محمد نجيب فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وما ترتب عليها من إعلان مساندة بعض وحدات الجيش له ثم اندلاع المظاهرات التى نظمها القوى السياسية والأحزاب الليبرالية والشيوعيون والإخوان، تأييدا له مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى، وتراجع مجلس قيادة الثورة أمام هذه الأحداث وتلا ذلك عودة محمد نجيب وصدور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التى تنص على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقوم بإعداد الدستور الجديد وإقراره وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتسنى إجراء الانتخابات، وقد تقرر بناء على ذلك إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والنشر فيما عدا الشئون العسكرية، وقد شهدت الصحافة المصرية فى تلك الفترة انفراجة لم تتكرر مطلقا بعد ذلك حيث تصاعد وازدهر الجدل والنقاش

(**) انظر المصور: ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥ نقلا عن كرم شلبي: صحافة الثورة وقضية الديمقراطية.

(١) انظر عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس - روزاليوسف ١٩٧٧ ص ١٦٩ - ١٧٦.



حول قضية الديمقراطية وظهرت العديد من الكتابات التي طالبت بضرورة النص في الدستور الجديد على حق الإنسان المصرى فى الحرية والسلام والمساواة^(١) كذلك ظهرت الدعوة إلى الأخذ بنظامى الجمهورية البرلمانية والاشتراكية^(٢). وتعددت الكتابات التي تناولت حقوق المواطنين والانتخابات مطالبة بحق العمل السياسى للإخوان المسلمين والشيوعيين^(٣).

ومما تجدر ملاحظته أن صحيفة الجمهورية الناطق الرسمى باسم الثورة هى التى أتاحت الفرصة لكافة الاتجاهات بينما سجلت بعض الصحف التقليدية تخاذلا وترددا واضحين تراوح ما بين الحياد السلبي الذى التزمت به الأهرام. حيث اكتفت بنشر الأحداث والوقائع دون تعليق، وموقف التملق للثورة من خلال تجديد الهجوم على الوفد والتشكيك فى قدرة الشعب المصرى على ممارسة حياة نيابية صحيحة وهو الموقف الذى انتهجته صحف أخبار اليوم^(٤) أما روزاليوسف فقد اتخذت موقفا صلبا فى الدفاع عن الديمقراطية وتشجيع مجلس قيادة الثورة على السير فى هذا الاتجاه والمطالبة بإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية إلى مصر^(٥). ولا شك أن هذه الانفراجه التى شهدتها الصحافة المصرية ترجع فى الأساس إلى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر منذ قيام الثورة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة ذاتها فى الوقت الذى لم تتوقف فيه هذه الصحف عن توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة إزاء أحداث مارس مع استمرار التصدى للقوى السياسية القديمة (الوفد والإخوان)^(٦) ويلاحظ أن الاتجاه الرسمى قد سيطر على صحف الثورة بعد إلغاء قرارات ٥، ٢٥ مارس ١٩٥٤. وخُصِنت الأصوات التى نادت بإلغاء الأحكام العرفية وتكوين أحزاب جديدة وحق الإخوان والشيوعيين فى

(١) انظر: الجمهورية: ١٤، ١٥، ٢١ مارس ١٩٥٤: مقالات لويس عوض عن (دستور الشعب).

(٢) انظر: الجمهورية: ٢٢، ٢٤ مارس ١٩٥٤ مقالات محمد مندور عن الجمهورية الاشتراكية.

(٣) انظر: الجمهورية: ٢٠ مارس ١٩٥٤ خالد محمد خالد (الإخوان والشيوعيون والثورة).

(٤) انظر: الأخبار: ٨ مارس ١٩٥٤، ٩ مارس ١٩٥٤.

(٥) انظر: روزاليوسف: ١، ٨، ١٥، ٢٢، ٢٩ مارس ١٩٥٤.

(٦) انظر: مجلة التحرير: أول مارس ١٩٥٤، الجمهورية: ٧ مر ١٩٥٤ نقلا عن كرم شلبي - مصدر سابق -



العمل السياسى . وهكذا حسمت القضية لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها، ومنذ ذلك الحين سلطت الأضواء الإعلامية على شخصية جمال عبد الناصر وخصوصا فى صحيفة الجمهورية ومجلة لتحرير وظهرت بعض المقالات التى تهاجم نقابة الصحفيين وتطالب بتطهيرها من الرجعيين .

المرحلة الثانية، الفترة الناصرية، ١٩٥٤ - ١٩٧٠.

تعكس هذه الفترة التطور التدريجى الذى طرأ على توجهات القيادة السياسية لثورة يوليو بعد أن حسمت أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة، حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وأنصارهم من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما خنقت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب المصرى فى تكوين أحزابه والتى نادى بإلغاء الأحكام العرفية . ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠، ١٩٦١ امتدادا لها من زاوية استمرار النخبة العسكرية فى الطور التجريبي وخصوصا فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى التوجهات الاقتصادية للثورة . أما نقطة الاختلاف الأساسية فهى تتمثل فى انفراد النخبة العسكرية بالسلطة والساحة السياسية واختفاء خصومها السياسيين والأيديولوجيين . والواقع أن هذه الصراعات التى شهدتها المجتمع المصرى بين قادة ثورة يوليو وسائر القوى السياسية القديمة، وكانت الصحافة أبرز أدواتها، لم تمس البنية الاقتصادية التى ظلت على ما هى عليه قبل قيام الثورة . وقد ظل النظام الاقتصادى الحر هو السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد المصرى حتى عام ١٩٥٧ عندما أعلن لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر أن القيادة السياسية تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الإعلامى والثقافى . فقد نشأت وزارة الثقافة والإرشاد القومى لأول مرة فى تاريخ مصر فى نفس العام الذى نشأت فيه وزارة الصناعة (عام ١٩٥٧) وكلتاهما ترمز إلى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية، كذلك شملت قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة عام ١٩٦٠ تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك).



وهنا يمكننا أن نميز بين مرحلتين فى إطار الفترة الناصرية، المرحلة الأولى التى تمثل استمرارا للطور التجريبي للثورة مع ظهور بعض الإرهاصات التى كانت بمثابة المدخل الانتقالي للمرحلة الثانية التى تمثل بداية التدخل الواعى المقصود من جانب الدولة فى توجيه وإدارة القطاعات الرئيسية، ونعنى بها الاقتصاد والثقافة والإعلام.

المرحلة الأولى من فترة الناصرية، ١٩٥٤ - ١٩٦١.

وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصدور الدستور الجديد فى يناير ١٩٥٦ وإعلان قيام الاتحاد القومى حيث جاء النص على تشكيله فى المادة ١٩٢ من الدستور، كما نص على أن يتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وقد لخص عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومى بتأكيد على الدور الذى سيقوم به هذا الاتحاد فى صيانة الوحدة الوطنية للبلد، ولذلك فهو بمثابة (إطار وطنى يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار)^(١).

ويلاحظ من مراجعة بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى والتصريحات التى أدلى بها عبد الناصر آنذاك وكتابات هذه الفترة أن الهدف الأساسى من تشكيل هذا التنظيم والنص عليه دستورياً هو محاولة خلق شكل تنظيمى بديل للأحزاب مستلهمين تجربة سالازار الدكتاتور البرتغالى المعروف وخاصة أن على صبرى كان قد أوفد فى مهمة رسمية إلى البرتغال لدراسة التنظيم السياسى الذى يحمل نفس الاسم (الاتحاد القومى) والذى اعتمد عليه سالازار فى حكم البرتغال حكما مطلقا لمدة تزيد عن ثلث قرن.^(٢) وكما سيطر العسكريون على هيئة التحرير تكرر نفس الشئ بالنسبة للاتحاد القومى. ورغم أن كلمة الاشتراكية قد ظهرت لأول مرة فى وثائق ثورة يوليو عندما جاء فى نص قرار تشكيل الاتحاد القومى بأنه (تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح لهم الفرصة للتعاون على علاج المشكلات المحلية والعامه فى ظل المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى وهو سبيلنا إلى الديموقراطية

(١) الجمهورية: ٣١ مايو ١٩٥٦.

(٢) انظر: أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت -



السليمة^(١) ومع ذلك فقد منعت العناصر ذات التوجهات الاشتراكية من الانضمام إلى الاتحاد القومى .

كذلك جاء فى بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى أنه تنظيم شعبى لكل المواطنين ، والواقع أنه قد استبعدت كافة العناصر التى كان لها نشاط سياسى قبل الثورة ويتصدرهم الشيوعيون والإخوان المسلمون . ولذلك اقتصر هذا التنظيم على العسكريين وأهل الثقة من المدنيين واستخدمته رئاسة الدولة كأداة لتبرير وتمثيل اختياراتها السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات العامة ولعضوية النقابات ونقل ملكية المؤسسات الصحفية إليه بزعم أنه مؤسسة شعبية واتخاذة قناعا لإخفاء سيطرة الحكومة على الصحافة .

تتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسى ممثلا فى رئيس الجمهورية . وقد شهدت مصر فى تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغيرات وزارية فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت فى الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . واستمرارا لسياسة الثورة فى إصدار صحف جديدة ناطقة باسمها شهدت هذه المرحلة صدور صحيفة «الشعب» فى يونيو ١٩٥٦ التى تم إدماجها فى صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ وفى أكتوبر ١٩٥٦ صدرت صحيفة «المساء» التى بدت كمنبر لليسار الماركسى حتى مارس ١٩٥٩ حيث تم اعتقال معظم كتابها ومحرريها من الصحفيين وأساتذة الجامعات . وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة «بناء الوطن» الشهرية التى كانت تتبنى الدعوة للاقتصاد الحر والثقافة الغربية ، وذلك لإحداث التوازن مع صحيفة المساء .

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان يولى اهتماما خاصا بالصحافة تمثل فى إشرافه المباشر على تعيين رؤساء التحرير والمستولين عن إدارة المؤسسات الصحفية ، وقد شهدت هذه المرحلة ازدياد العنصر العسكرى بين القيادات الصحفية حيث ارتهن تعيينهم أو استمرارهم أو عزلهم من وظائفهم الصحفية بمدى التزامهم بالتوجهات العامة للقيادة الناصرية . وقد تعرضت الصحافة المصرية عامة وصحف

(١) الشعب: ٢ نوفمبر ١٩٥٧ .



الثورة على وجه الخصوص للعديد من التقلبات الناتجة عن تغيير الرئاسات مما ساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار انعكست على السياسات التحريرية والأوضاع الإدارية لهذه الصحف ومحرريها^(١).

وفيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة يلاحظ أن أحداث أزمة مارس التي أسفرت عن تصفية القوى السياسية المناوئة للثورة انتهت بإعلان حل مجلس نقابة الصحفيين وإدانة لبعض الصحفيين واتهامهم بالحصول على مصروفات سرية من الأحزاب القديمة. وقد ظلت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة حتى صدور الدستور المؤقت في يناير ١٩٥٦ حيث نصت المادة ٤٥ على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب في حدود القانون. وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكري وألغيت الرقابة على الصحف، وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة. ولكن بوقوع العدوان الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦ عادت الرقابة على الصحف ثم تقرر إلغاؤها في يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على الأنباء العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومي. والغريب أن يتوأكب قرار إلغاء الرقابة مع إنشاء مكتب للرقابة على المطبوعات في وزارة الإرشاد القومي، وقد كان يمارس سلطاته من خلال استدعاء رؤساء التحرير وتزويدهم بالتعليمات بصورة ودية^(٢).

هذا وقد شهدت هذه المرحلة أبرز حدث في تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو صدور قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في مايو ١٩٦٠. وقد جاء هذا القانون كي يقنن ما كان سائدا في المرحلة السابقة حيث حدد بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية. إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومي سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور، واشترط عضوية الصحفيين للاتحاد القومي، وكذلك العلاقة الإدارية والقانونية حيث اشترط تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية كي تتولى الشؤون الإدارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومي، وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٦

- ص ٥٥.

(٢) انظر: كرم شلبي ص ١٦٢، ليلى عبد المجيد، ص ٢٢٨ - مصدران سابقان.



الصحافة المبررات التي دفعت الحكومة إلى إصدار هذا القانون إذ جاء بها^(١) (إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تحدت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا. وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لإقامة ديمقراطية حقبة فإن هذا يستتبعه بالتالي ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لأنها تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع)^(٢).

ورغم أن صيغة الاتحاد القومي قد تم اقتباسها من التجربة السالازارية في البرتغال غير أن مسوغات قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) تتشابه إلى حد بعيد مع تراث التجربة اللينينية في الصحافة السوفيتية التي استندت إلى مبدأ تحرير الصحافة من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد توطئة لتسخيرها لخدمة أهداف ومصالح الطبقة العاملة. وهذا فيما نلاحظ عمومية الصياغة وعرضها في المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة المصرية وخصوصا فيما يتعلق بتحديد القوى الاجتماعية المستفيدة من تأميم الصحف وإن كان يرمز لها بالمصطلح المطاط (الشعب).

ولا تكتفى المذكرة بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام من ناحية الملكية بل تشير إلى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسي إذ ترى أن الصحافة تعد جزءا من التنظيم الشعبي شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي ومجلس الأمة.

هنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور الذي نص على إنشاء مجلس نيابي هو مجلس الأمة يملك رئيس الجمهورية سلطات حله (المادة ١١١) ولا يمكن الترشيح لمجلس الأمة إلا عن طريق الاتحاد القومي (المادة ١٩٢).

وهنا تكتمل الصورة وتتلور أبعاد العلاقة بين الصحافة المصرية والقيادة السياسية لثورة يوليو من خلال نصوص قانونية ودستورية واضحة ومحددة.

(١) إدارة المطبوعات - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٦١.

(٢) نص قانون تنظيم الصحافة - الهيئة العامة للاستعلامات - ١٩٦١.



وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع به، وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠. ويعتبر هذا الحديث وثيقة هامة تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية. وقد تضمن حديث عبد الناصر نقدا حادا لصحافة ما قبل الثورة وخصوصا فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى فى حياة الشرائح العليا (مجتمعات النوادى) مع إهمالها المتعمد لمشاكل ومهوم الطبقات المنتجة وخصوصا العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. هذا وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بقانون تنظيم الصحافة، وقد برز ذلك الترحيب فى العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير^(١).

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٥٧،

تتميز انتخابات ١٩٥٧ بأنها جرت فى ظل ظروف استتبت فيها الأوضاع السياسية لصالح قيادة ثورة يوليو كما تم تقنين هذه الأوضاع من خلال الدستور المؤقت والقوانين التى صدرت مكملة لما جاء فى الدستور. ورغم مظلة الأمان الدستورى والسياسى التى احتمت بها القيادة السياسية غير أن هذا لم يحل دون لجوئها إلى تشكيل لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأَت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس النيابى، وذلك لأسباب أوردتها جمال عبد الناصر فى حديثه لشبكة التلفزيون البريطانية قائلاً (بأنه كان لابد من التأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى)^(٢)، وقد استشهد عبد الناصر بما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير عندما أعرب جورج واشنطن بعد الاتفاق على الدستور ١٧٨٨ عن تخوفه من قيام أحزاب لاحتمال أن تؤدى إلى قيام حرب أهلية^(٣) وهنا يبدو للمرة الثالثة غلبة الطابع الانتقائى على أسلوب اختيار الخبرات والتجارب السياسية التى اقتبست منها قيادة

(١) انظر الأهرام: ٢٦ مايو ١، ٣ يونيو ١٩٦٠ رأي الأهرام - مقالات محمد حسين هيكل، الأخبار: ٢٧، ٢٨

مايو، روزاليوسف: ٣٠ مايو، المصور: ٣ يونيو ١٩٦٠.

(٢) الجمهورية: ٢ يوليو ١٩٥٧.

(٣) الجمهورية: ١١ يوليو ١٩٥٧، نقلا عن كرم شلبي - مصدر سابق - ص ١٤٣.



ثورة يوليو بعض الأساليب والتنظيمات، علاوة على عدم اتساقها مع خصوصية التاريخ السياسى المصرى الحديث والمعاصر، فتارة يكون الاقتباس من البرتغال (الاتحاد القومى) وتارة أخرى يكون من التجربة السوفيتية فى الصحافة وتارة ثالثة يكون من التجربة الأمريكية فى الانتخابات وحظر تكوين أحزاب جديدة.

ولا شك أن تعدد المنابع السياسية مع وضوح تناقضها قد أفصح عن غياب المنظور الإستراتيجى والرؤية الأيديولوجية الواضحة وسيادة المنهج الانتقائى لدى القيادة السياسية للثورة. وانعكس بالتالى على الممارسات السياسية للثورة التى حفلت بالكثير من التناقضات، وكانت الصحافة المصرية مجالا خصبا لهذا التناقض والتخبط الذى نال منها كمهنة وكرسالة. وما يجدر ذكره أن انتخابات ١٩٥٧ قد جرت فى مناخ اتسم بحرية نسبية رغم لجوء القيادة السياسية إلى إغلاق بعض الدوائر وقصرها على عدد من الضباط الذين أتيح لهم للمرة الأولى دخول أول مجلس نيابى منتخب بعد ثورة يوليو.

وقد اتسمت معالجات الصحافة لمجريات الانتخابات وما تلاها (الترشيح - الدعاية الانتخابية - أعمال المجلس النيابى الجديد) بالطابع الرسمى، وكانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان^(١) ويلاحظ أن هناك بعض التباينات التى برزت فى إطار الرؤية الرسمية التى انفردت بها معظم الصحف المصرية وترعمتها جريدة الجمهورية، وقد تمثل هذا التنوع فى بعض الأقسام التى طرحت آراء مدروسة وقدمت معالجات جادة وانتهزت فرصة الانتخابات كى تطرح بعض المطالب والتساؤلات الجوهرية، مثل المطالبة بوضع قانون للانتخاب ضمانا لتشكيل برلمان سليم قادر على حماية مكاسب الثورة من ناحية وحماية الناخبين من شتى الضغوط أو التزوير، وقد تبنى هذه الدعوة د. محمد مندور^(٢) وكذلك قامت جريدة المساء بدور بارز متميز فى توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والدعوة إلى ترشيد الدعاية الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعرفة التحرير الوطنى^(٣).

(١) مجلة الثورة: ٢ فبراير ١٩٥٧.

الجمهورية: ١١ مارس ١٩٥٧.

(٢) انظر: الثورة: ٩ يونيو ١٩٥٥، ٢٣ فبراير ١٩٥٦.

(٣) انظر: المساء ٥ مايو، ٢٠ مايو، ٥ يونيو، ١٨ مايو ١٩٥٧.



وفيما عدا ذلك يلاحظ غلبة الطابع الدعائي والنغمة الإنشائية على سائر الكتابات والمعالجات التي قدمتها صحف الثورة عن انتخابات ١٩٥٧ والبرلمان المنبثق عنها.

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية، ١٩٦١ - ١٩٧٠

تمثل هذه المرحلة بدء اكتمال التوجه الأيديولوجي والسياسي لثورة يوليو الذي كشفت عنه بصورة قاطعة إجراءات يوليو ١٩٦١ حيث حسمت طابع التردد وعدم الوضوح الذي سيطر على التوجهات السياسية والإعلامية في السنوات الأولى للثورة وأجابت عن السؤال المركزي الذي كان يواجه القيادة السياسية للثورة وهو: أى الطريقين تختار؟ طريق التطور الرأسمالي أم طريق التحول الاشتراكي؟ ويصدر قوانين التأميم تبتث الثورة الطريق الثاني. وفي أعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السوري قدم عبد الناصر أول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه وأعلن عن خطة جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر، وكان ثمرتها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في مايو ١٩٦٢ وفي أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعاً للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل في المضمون. وفي أعقاب إقرار الميثاق الوطني نشأ الاتحاد الاشتراكي الذي قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي تحددت بأنها (العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية). وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحف، وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بصدر قانون تنظيم الصحافة، وفي إطار تركيزه على المضمون الاجتماعي للديمقراطية حدد الميثاق الوطني الإطار العام لحرية الصحافة والحدود المسموح بها للنقد والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق. وقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية من كبار الملاك وكبار الرأسماليين هم الأعداء التقليديون للثورة وبالتالي فهم يشكلون القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة. وقد حدد الميثاق مجموعة الضوابط التي تحكم الممارسات الصحفية مشيراً إلى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسي الذي يستند إلى تنظيم سياسي واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. كذلك لم يكن مسموحاً بتوجيه النقد للنظام الاجتماعي الذي يقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات أو رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادي. ولكن كان من



المسموح توجيه النقد إلى معوقات التطبيق الاشتراكي والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء في إطار الصيغة التي حددها الميثاق الوطني .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية في مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية، وخصوصا ما يتعلق بأوضاع العاملين فيها من محررين وموظفين وعمال وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس إدارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بالنشر والإعلان والطباعة والتوزيع . وقد حرصت القيادة السياسية للثورة في جميع المواثيق والتصريحات التي صدرت عن عبد الناصر خلال حقبة الستينيات على إبراز حرصها على ضمان حرية الصحافة وإنكار وجود رقابة على الصحف . والواقع أن الرقابة لم تلغ أو تختف مطلقا بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير ، وقد اعترف عبد الناصر بذلك في أحد تصريحاته في أغسطس ١٩٦٦ عندما أشار إلى أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رؤساء التحرير هم المسئولون .

ورغم هذه التأكيدات الرسمية فإن ممارسة النقد حتى في حدود الصيغة التي أوردها الميثاق لم يكن مسموحا بها إلا في أضيق الحدود سواء بالنسبة للمواقع أو الأشخاص أو الموضوعات . وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التي يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجبرون على ممارسة النقد لأحد المسئولين أو لبعض الممارسات التنفيذية .

وفي إطار إحكام الدائرة المركزية على رؤساء مجالس إدارات الصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحجيم سلطاتهم وصلاحياتهم وأبرزها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس الإدارات بالصحف إلى وزير الدولة ، وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة . وهذا القرار يتناقض مع ما جاء في قانون المؤسسات الصحفية الصادر في مارس ١٩٦٤ والذي منح رؤساء مجالس إدارات الصحف سلطات واسعة . وهناك أيضا نموذج آخر من القيود الخفية التي فرضتها القيادة السياسية على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس الإدارات وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .



ولم تكتف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التي حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود ممارسة المهنة وصيغة التعامل مع مفردات الواقع السياسى والاجتماعى، بل سمحت لنفسها بالتدخل فى تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلا من ترك مهمة اختيارهم للصحفيين أنفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية.

ورغم أن المساحة التي كانت مخصصة للرأى لم تتجاوز رأى الصحيفة وبعض الأعمدة الموزعة على صفحات الصحف وكسنت أغلب الكتابات لا تخرج عن صيغة التبشير أو التأييد أو المشاركة فى الحملات التي كان يخوضها النظام الحاكم من أجل تعبئة الرأى العام وإقناعه بالسياسات المختلفة التي يتبناها النظام سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى. وقد يكون هناك استثناء وحيد يتمثل فى صحيفة المساء. ورغم كل ذلك لم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديمقراطية التي اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والصحفيين كان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم فى المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة، وأن النقل منها للجهاز الإدارى للدولة جائز. وكان هذا الإجراء أسوأ من مصادرة بعض الأقلام بسبب تخطيها لحدود النقد المباح. إذ كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء (نقل الصحفيين إلى وظائف إدارية بالقطاع العام) عن تقييمها الفعلى للصحافة ونظرتها إليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها المتميزة فى الإعلام والتنوير والتوعية وتشكيل الرأى العام بصورة تتفق مع ما نصت عليه المواثيق المحلية والعالمية، وخصوصا ميثاق حقوق الإنسان واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية. ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقد كان لها آثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة ل طرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الإعلام وخاصة الصحف، وهل هى أداة للتنوير وتزويد المواطنين بالحقائق أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق. وقد ارتفعت الأصوات تطالب بمحاسبة المسئولين عن الهزيمة وتنادى بالتغيير وضرورة إقامة ديموقراطية سليمة.



وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير إذ كان هذا الإجراء ضروريا لامتصاص حالات السخط والغضب العام التى اجتاحت الرأى العام المصرى والتى تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨) وإن كانت الصحف قد حاولت أن تقلل من شأنها، ولذلك حرصت على نشرها فى أضيق الحدود.

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كى يحدد معالم التغيير القادم ويربط بينه وبين ضرورة توافر كل الضمانات التى تكفل حرية التعبير والنشر والبحث العلمى والصحافة^(١).

وقد أعقب صدور بيان ٣٠ مارس موجة متصاعدة من المناقشات حول مفهوم حرية الصحافة والدور السلبى للاتحاد الاشتراكى مالك الصحف الذى تخلى عن حقوق الملكية واكتفى بتعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف ولم يرق بدوره المفترض فى متابعة ما ينشر وتشجيع الأقلام الجادة والنهوض بحرية الصحافة بمفهومها الإيجابى. وأثيرت فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى قضية الأوضاع الصحفية السائدة وضرورة وضع تنظيم جديد لها يضمن للصحافة مزيدا من الفاعلية والمشاركة فى بناء الوطن. وفى سبتمبر ١٩٧٠ صدر القانون الجديد لنقابة الصحفيين مشتملا على مجموعة من الضمانات الخاصة بحماية الصحفيين أثناء ممارستهم للمهنة. غير أنه أغفل النص الخاص باعتبار نقل الصحفى إلى عمل غير صحفى فصلا تعسفيا^(٢).

ويلاحظ هنا أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى. وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة عن الصحافة خوفا من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت أثناءها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصرى آنذاك.

(١) برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات - ص ٨٦.

(٢) نص قانون نقابة الصحفيين - الجريدة الرسمية - ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ العدد ٣٨ - ص ٦٤٣ نقلا عن ليلى عبد المجيد - مصدر سابق ص ١٠٦.



المرحلة الثالثة، الحقبة الساداتية، ١٩٧١ - ١٩٨١،

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى إلى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمى إليها عبد الناصر وهي الشريحة الدني من الطبقة الوسطى بكل ولائاتها المزدوجة. وببداية هذه الحقبة يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية تختلف جذريا عن مثيلاتها في الحقبة الناصرية. وقد بدأ السادات في طرح منهجه في الحكم بصورة تدريجية وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في مايو عام ١٩٧١ وقد ثارت عقب هذه الأحداث مناقشات واسعة حول قوانين الحريات وتقرر إعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين. والجدير بالذكر أن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى بحركة التصحيح وخصصت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التي تعرض لها الشعب على أيديهم.

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية في الخريطة الصحفية في مصر حيث أضيفت إلى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التي صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن أفكاره وآرائه دون حاجة إلى الحصول على ترخيص. وقد أصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية (الأحرار) في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلتها صحيفة الأهالي لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى في فبراير ١٩٧٨ فصحيفة «مصر» لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى. وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسة السادات وقد انضم إليه حزب مصر انضماما جماعيا وتوقفت صحيفة مصر فى سبتمبر ١٩٨٧.

ويلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل كان لها وقعها المباشر فى المجال



الإعلامى وخصوصاً الصحافة. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص طبيعة التغيرات السلبية والإيجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر وأبرز هذه القرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثلُ نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب. كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهن أخرى أو منعهم من مزاوله أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين^(١) وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية. وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثاً للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفى، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف، وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤، مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة. ولم تكذب بضعة أسابيع تمر، حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحتَه للصحف. إذ أبدى السادات تبرمه الشديد بما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات.

وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيراً إلى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد

(١) علي الدين هلال: تجربة الديمقراطية فى مصر - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ - ص ١٧٢ - ١٧٧.



الناصر، وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التي انحدرت إليها بعض الصحف المصرية أكد إصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة، ولكنه أصدر قراراً بتشكيل مجالس إدارات الصحف في مارس ١٩٧٦ وكان الرئيس السادات قد أصدر قراراً في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تتول إلى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ويمكن تلخيصها في الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف وإصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين. وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي، وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة، كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي أصوليات التعامل المهني، ويشير إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير في مسئولية ما ينشره.

والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والأيدولوجي للسلطة. وقد عززت هذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج إعلامي. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية.

وأبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤. وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية. وذلك في مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغييرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في إقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض



الصحف مثل المصور وروزاليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والأيدىولوجى للسلطة السياسية القائمة. وقد تم ذلك فى إطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها. إذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى. وقد عمدت السلطة السياسية فى السبعينيات إلى تعزيز دائرة نفوذها وإحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف إلى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتحريم نشر وإذاعة الأخبار فى الخارج، متى كان ذلك من شأنه الإضرار بالمصالح القومية العليا. وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية (١٩٧٢) وقانون حماية الجبهة الداخلىة والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (أبريل ١٩٨٠) وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين، وقد أسند إلى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية. وقد عززت السلطة السياسية فى السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون فى مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى. حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١. هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١. وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية التى تمثلت فى اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم. ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة.



الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

خلال حقبتى عبد الناصر والسادات

بعد أن استعرضنا الإطار العام للعلاقة التنظيمية والأيدولوجية التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خلال فترتى حكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ - أن نتوصل إلى التعرف والتحقق مما يلى:

١ - موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقاتها بالنظام السياسى فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية أو فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس الشورى خلال الفترة الساداتية .

٢ - إلى أى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة انعكاسا لموقف السلطة السياسية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية أخرى، وإلى أى مدى تأثرت باتجاهات رأى العام المصرى إزاء المقاومة .

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث البارزة التى تعد بمثابة مؤشرات قياسية لمجمل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى الإسرائيلى مع التركيز على جوهرها الأيدولوجى والحركى متمثلا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشكل فصيلا متقدما من حركة التحرر الوطنى العربية خلال فترتى الستينيات والسبعينيات، وروعى فى اختيار عينة الأحداث مدى فاعليتها وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من ناحية أخرى .

ولقد تم التركيز على الأحداث التالية:

١ - ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ .

٢ - حرب يونيو ١٩٦٧ .

هذا بالنسبة للفترة الناصرية .



أما بالنسبة للفترة الساداتية فقد شملت العينة:

- ١ - عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات أى ١٩٧٥ - ١٩٧٧ .
- ٢ - المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية أى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ .
- أما بالنسبة للصحف فقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث: الأهرام - الأخبار - الجمهورية، باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم فى مصر خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات مع مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصرى وتضم الاتجاهات الماركسية وتتمثل فى مجلتى الكاتب والطلیعة، وقد توقفت الأولى عن الصدور عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل فى مارس ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فإن الصیغة التعددية فى المجال الحزبى عبرت عن نفسها فى المجال الصحفى على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلى:
- ١ - صحيفة مصر الأسبوعية لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى (يونيو ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨) .
- ٢ - صحيفة الأحرار لسان حزب الأحرار الاشتراكيين صدرت ١٩٧٧ .
- ٣ - صحيفة «الأهالى» لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فبراير ١٩٧٨، وقد توقفت فى يونيو ١٩٧٨ ثم عادت للصدور فى ١٢ يوليو ١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ وإزاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الأهالى إلى التوقف نهائيا ثم عادت فى مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات .
- ٤ - صحيفة «الشعب» الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكى وقد صدرت فى مايو ١٩٧٩ حتى سبتمبر ١٩٨١ حيث صدر قرار بسحب ترخيصها أثناء أحداث سبتمبر التى شكلت ذروة الصدام بين السادات وكافة فصائل المعارضة الوطنية .
- ٥ - مجلة «الدعوة» لسان حال الإخوان المسلمين، وقد سمح السادات بإعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤ .



٦ - صحيفة «مايو» الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديموقراطي) وقد صدرت فى مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية بالنسبة للفترتين مع الإشارة إلى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية فى الفترة الثانية وخصوصا صحيفتى الشعب والأهالى باعتبارهما تمثلان الاتجاهات الأساسية لأحزاب وقوى المعارضة التى سمح لها بالوجود العلنى فى مصر أثناء حكم السادات والتى عبرت عن مواقف أحزابها من اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية .

أولا: الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية: ١٩٦٥ - ١٩٦٧ :

رغم أن الصحف الثلاث قد اقتصرت فى تغطية البداية الأولى لنشاط المقاومة على الأخبار فقط إلا أن هناك درجة عالية من الاهتمام قد أحيطت بالحدث باعتباره سابقة أولى . وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل إسرائيل دون الاهتمام بذكر المنظمة الفدائية المستولة عن هذه العمليات وهى منظمة فتح . وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية) دون تحديد أو إشارة إلى فتح أو العاصفة . ونظرا لضآلة النشاط الفلسطينى المسلح فى تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة فضلا عن أن النظام المصرى آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية إلا أنه كان يولى ثقته للجيش النظامى وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمى . غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلا مختلفا حيث أخذ فى التزايد خصوصا فى الأهرام التى نشرت فى صفحاتها الأولى^(١) عن اشتعال المقاومة فى الأراضى العربية مما تسبب فى إقلاق السلطات الإسرائيلية التى اندفعت فى حركة اعتقالات ضخمة . كما نشرت الأخبار عن (منشورات المقاومة تغطى الأراضى المحتلة) وذلك رغم إرهاب إسرائيل .

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه فى ضوء عبارة عبد الناصر الشهيرة والتى أعلنها فى أكثر من مناسبة آنذاك وهى (أن المقاومة الفلسطينية هى أشمل الظواهر بعد نكسة يونيو وأن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى . .) . وفيما يتعلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية يلاحظ أن الصحف المصرية

(١) انظر: الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧ .



قد اهتمت بالإشادة بمواقف بعض الأنظمة العربية ومساندتها للنضال الفلسطيني مثل الجزائر والعراق والكويت^(١).

وقد أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعقود على الأمم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية^(٢). كما عكست موقف النظام المصري الذي اتجه إلى إعطاء أمريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولما ثبتت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير إلى رغبة أمريكا في تصفية القضية الفلسطينية^(٣). وقد تصاعدت حدة الهجوم في الأسابيع السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧.

هذا ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتصاعدها. ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطيني، قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧. وقد ركزت الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى (المظاهرات - الإضرابات - الاحتجاجات... إلخ). وقد احتلت أخبار المقاومة الصفحات الأولى دائما وكانت تتحول إلى مانشيتات رئيسية في كثير من الأحيان. ولم تقتصر الصحف على الخبر الصحفي فحسب في تغطية أنباء المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيقات المصورة والكاريكاتير والأحاديث والأعمدة الثابتة والافتتاحيات. مما يعنى تجنيد كافة الإمكانيات المتاحة في خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية تغطية صحفية جيدة^(٤)، ويمكن إرجاع ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع أخبار المقاومة الفلسطينية بصورتها العسكرية والمدنية إلى عاملين أساسيين هما:

الأول: الوجود الحقيقي والمؤثر لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر مما يدعو إلى الاهتمام بالمتابعة.

(١) انظر: الأهرام ٧، ١٠ أغسطس ١٩٦٧. الأخبار ١٢، ١٩ أغسطس ١٩٦٧.
(٢) انظر: الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٦٥، ٤ أكتوبر ١٩٦٥، الجمهورية ٦ يونيو ١٩٦٦.
(٣) انظر: الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦، الأخبار ١١ فبراير ١٩٦٧.
(٤) انظر: عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين - الطبعة الثانية - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - يونيو ١٩٨٥ - ص ٣١٨.



الثانى: الرغبة فى إعادة الثقة إلى رأى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بمحاولة إثبات أن المقاومة العربية لم تمت وأن نضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل إعادة التوازن إلى النفوس التى اهتزت. ويمكننا أن نتبين وجود اتجاهين رئيسيين سيطرا على مواقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الناصرية وهما:

١- الاتجاه القومى الراديكالى،

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث اتسم موقف الصحف بالمساندة والتشجيع، وذلك انطلاقاً من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨. ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر بدأ يردد مقولته الشهيرة عن (وقوف الرجعية العربية فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمى) ويطرح شعار وحدة القوى الثورية فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية، وكانت الصحافة المصرية تستغل خلافات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التى يعادىها النظام السياسى المصرى أو يختلف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثلما حدث فى مواقفها من الملك حسين آنذاك.

٢- الاتجاه القومى المعتدل،

وقد برز هذا الاتجاه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث تجاهلت الصحف المصرية المواقف المشينة والمشبوهة لبعض الأنظمة العربية تجاه المقاومة الفلسطينية وذلك تمشياً مع الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز. وبعد زوال الخلاف عادت الصحافة المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة، وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر. بينما يتقلص هذا الاهتمام إذا حدث العكس. وقد تجلّى ذلك بوضوح فى الفترة الساداتية كما سنوضح.



الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية قبل المبادرة ١٩٧٥ - ١٩٧٧.

لقد شهدت هذه الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية في بيروت (أبريل ١٩٧٥) والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضي المحتلة حتى زيارة السادات للقدس ثم توقيع الصلح للانفرادى مع العدو الصهيوني.

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف الثلاث للانتفاضات العربية والتدخل السوري في لبنان والمذابح التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي:

- ١ - أدانت الصحف المصرية التدخل السوري في لبنان وأبرزت دور سوريا في مذابح تل الزعتر، ولكن اتسم موقف الصحف الثلاث بعدم المبدئية إذ بعد أن تم الصلح بين السادات والأسد اختفت تماما نغمة الهجوم على البعث السوري وبدأ الحديث عن السلام بعد أن تعرضت المقاومة الفلسطينية لضربة شديدة. ورغم بشاعة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في مأساة تل الزعتر. لوحظ أنها لم تتعرض لأى هجوم من الصحافة المصرية في تلك الفترة بل ذكرت بصورة ايجابية.
- ٢ - أبرزت الصحف المصرية عنف المقاومة العربية في الأراضي المحتلة وضراوة القمع والإرهاب الإسرائيلي الذي لم تتوقف الصحف عن إدانته في كافة معالجاتها للانتفاضات العربية.
- ٣ - أكدت الصحف الثلاث موقف التأييد الكامل من جانب السلطة المصرية للمقاومة الفلسطينية ونضالها المشروع.

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ديسمبر

١٩٧٧ - ديسمبر ٧٨.

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها، وأحيانا كانت تنشرها في صفحات داخلية ولكنها في ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل أحد الأعمال الفدائية البارزة التي أدت إلى تأجيل زيارة بيجن لأمريكا على حد قول الأهرام. ويتلخص ما نشرته الصحف في أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة أتوبيسات واستطاعوا قتل حوالي ٣٠ شخصا وإصابة ٧٠ شخصا. ويلاحظ على معالجات الصحف المصرية لهذه العملية الفدائية ما يلي:



١ - استخدام كلمتى (فلسطينيين مسلحين) بدلا من (فدائيين فلسطينيين) فى عنوان الخبر.

٢ - الاعتماد على وجهات النظر الصهيونية والغربية، أما الجزء الذى يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان ضئيلا جدا وهو يتضمن إعلان المنظمة عن مسئوليتها عن الحادث.

٣ - أبدت الصحف المصرية حرصها على أمن واستقرار إسرائيل أكثر من حرصها على المقاومة الفلسطينية ومستقبل قضيتها، فهى تطلب من ييجن إعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه (من الفزع والهلع).

وقد كان تجاهل الصحف المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة مواكبا لسياسة النظام السياسى المصرى تجاه المقاومة، بل يعد جزءا من الاتجاه المعادى للعروبة الذى بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٧٥، وبلغ ذروته بعد زيارة السادات للقدس. وقد زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندى مصرى. وبرزت فى هذا السياق دعوة توفيق الحكيم إلى حياد مصر، وكان المقصود حيادها فى الصراع العربى الإسرائيلى. ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على فرز الاتجاهات الفكرية والسياسية فى مصر من خلال الحوار الضخم الذى فجرته والذى دافع أغلب المشاركين فيه عن عروبة مصر حيث ربطوا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية. إلا أنه لا يمكن أن نتغافل عن الآثار السلبية التى أحدثتها لدى الرأى العام المصرى.

اتجاهات رؤساء التحرير إزاء الصراع العربى الإسرائيلى

خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات

عندما حاولنا إجراء مقارنة بين الآراء التى كان يرددها رؤساء تحرير الصحف المصرية فى فترة الستينيات ثم تحولوا عنها فى فترة السبعينيات، وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الإسرائيلى توصلنا إلى بعض النتائج الأساسية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

أسفر التحليل الكيفى لمقالات موسى صبرى فى جريدة الأخبار خلال عامى: ١٩٦٧، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية:



١ - كتب في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمى (الدبلوماسية) إلا فى حدود كونه يمثل مرحلة قومية أو خطوة تكتيكية ، ويرى أن القضية العربية لن تحل إلا على الأرض العربية ، ويؤكد أن ما تصر أمريكا على فرضه على العرب لا يرضى أحدا ولن ينتج عنه أى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا إلى حياة جديدة فى المنطقة كما يتصور البيت الأبيض ، وأن الكفاح الدبلوماسى يهدف إلى منع العدو من أن يفرض شروطه علينا فهو هدف محدود لمرحلة محددة لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء . ويتنقل فى مقال آخر إلى توضيح ماذا نعنى بالحلول الدائمة فيقول (إننا نعيش أياما فاصلة إما أن نثبت وجودنا وإما أن يلغى الأعداء هذا الوجود) ويطالب برفع شعار (كل وحدة عمل خلية ثورية) أى يجب أن تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها إلى قمة الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلى فى السداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجهه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال^(١) .

وعندما نتنقل إلى مقالات موسى صبرى فى السبعينيات نراه يصف قرار السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم ، وأن رحلة السادات إلى إسرائيل هى أخطر رحلة فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاما^(٢) . ويتهم موسى صبرى دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا إلى حل منفرد مع إسرائيل . ثم نفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجن لمصر إذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجن : (نعم الأحداث تجرى بسرعة ولم نكن نتوقع زيارة بيجن لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الإسرائيلية مفر إلا أن تخضع لإرادة شعبه وتتعايش مع صفحة التاريخ الجليدة التى صنعها السادات^(٣)).

٢ - يُبدى مصطفى أمين حماسا ملحوظا فى تأييده لمبادرة السادات إذ يرى أنها لا تعمل من أجل مصر فقط ولكن من أجل العرب والفلسطينيين^(٤) ثم سرعان

(١) الأخبار - ٢ يوليو ١٩٦٧ ، ٥ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٢) الأخبار - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٣) الأخبار - ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٤) الأخبار - ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .



ما يقع فى التناقض عندما يشير فى سائر مقالاته إلى أنه بالمال اليهودى وال المصرية نستطيع أن نبني الشرق الأوسط من جديد. ولا يتعرض لمناقشة ال التى ستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على الجوانب الإيجابية بالنسبة لليهود. ويهاجم قوى الرفض العربية برميهم بشتى فنراه مثلاً يقول (إن العرب يمقتون الديمقراطية ويعبدون الديكتاتورية ويرو تلقى الأوامر من موسكو عروبة وطنية وفى الاستقلال عن موسكو وطنية)^(١) ويرى أن قوى الرفض العربية والفلسطينية تمثل أقلية مسحوقة وليس المعقول أن تتحكم فى أغلبية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام.

٣ - أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التى ناقش من خ المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الحذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف مح واضحة. وفى نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور فى كتاباته عن المبادرة على أس الكر والفر والجمال التى لا تحمل رأياً، مثلاً يقول عن المؤتمر الصحفى الذى السادات ويسجن (إن مصر لديها التزامات قومية وأخلاقية والمشكلة الفلس والصفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية. . هذا الالتزام هو الذى مصر ترفض أن تعلن ما تحقق فى لقاءات القدس والإسماعيلية)^(٢).

ويدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار أضعاف ما فيه الاقتناع يقول (إن عذرنا الوحيد هو أن هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير التاريخ، ولذلك فقد أخذتنا معها وبهرتنا وأربكتنا - لقد اكتسحتنا المبادرة وأطأ بأحلامنا ورؤوسنا ثم جاءت الأصدقاء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا إلى السماء)^(٣).

ويعترف فى إحدى كتاباته بأنه (كان من الأفضل أن ننتظر ونساوم إسرائيل على هذه الخطوة، ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون فى السلام ولكن المش متعددة الأطراف معقدة والناس مستعجلون ولذلك فإن النتائج سوف تأتى وا أبطأ مما يتصور الناس)^(٤).

(١) الأخبار - ديسمبر ١٩٧٧.

(٢) الأهرام - ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧.

(٣) الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٧.

(٤) الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٨.



ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على إعطاء سلاح لمصر والسعودية لا تعنى أن أمريكا لن تساند إسرائيل ولكنها سوف تساندها ولكن ليس إلى درجة الإضرار بمصالح الشعب الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم كله^(١).

٤ - ويبدو محسن محمد أكثر ذكاء من زملائه فى إعلان تأييده للمبادرة مع إبراز تحفظاته على موقف إسرائيل من خلال صياغات مدروسة ومحسوبة معا إذ نلاحظ حرصه على نشر المواقف الإسرائيلية المتعنتة والعنصرية وخصوصاً إزاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية^(٢). ويتميز موقفه من الدول العربية الراضية بأنه أقل عداء وحدة من زملائه الذين سبق أن استعرضنا مواقفهم كما أنه يحاول أن يفند مواقف الرافضين فى هدوء ويبدى اهتمامه بتفسير الدوافع التى أدت إلى قيام السادات بمبادرته فيستعيد الأزمة الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على سبب آخر هو (أن مصر تسالم لأنها ترى أن إسرائيل هزمت فى آخر الحروب العربية الإسرائيلية وأن السلام قد استقر فى القلوب وبقي أن يتخذ شكله المكتوب فى اتفاق ونصوص)^(٣).

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض فى عموده اليومية لموضوع المبادرة منذ إعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لزيارة إسرائيل فى خطابه بمجلس الشعب حتى ٢٨ نوفمبر. ولم يكتب عن المبادرة إلا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر فى متابعة الموضوع من زوايا مختلفة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر طرابلس وجبهة الرفض.

الصحافة الحزبية والمقاومة الفلسطينية، ١٩٧٩ - ١٩٨٥:

اهتمت الصحف الحزبية بمتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية كجزء من اهتمامها بالقضية الفلسطينية ككل. وقد تفاوتت المعالجات الصحفية كما تباينت مواقف الصحف الحزبية وتراوح ما بين تبني وجهة نظر الحكومة بصورة مطلقة مثلما حدث فى صحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم التى اتسمت مواقفها إزاء القضية الفلسطينية ونشاطها الثورى بالتذبذب الواضح مسيرة ودعماً لرأى وموقف النظام

(١) الأهرام - ١٨ مايو ١٩٧٨.

(٢) الجمهورية - عمود من القلب - ١٩٧٧/١٢/٢٨.

(٣) الجمهورية - عمود من القلب - ١٩٧٧/١٢/٣٠.



السياسى . وكان يحدث العكس تماما إذا توترت العلاقة بين النظام المصرى ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلما حدث بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) وما ترتب على ذلك من مقاطعة الأنظمة العربية للنظام المصرى وانضمام المنظمة لجبهة الصمود والتصدى ضد السادات، وقد شن السادات فى ذلك الحين عبر صفحات مايو حملات التشكيك فى مدى شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

هذا بينما تبنت صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع منذ عودتها للصدور فى مايو ١٩٨٢ الدفاع عن الوجود الفلسطينى عندما وقع الغزو الصهيونى للبنان (يونيو ١٩٨٢) وقد فندت أسباب الغزو وكشفتها للرأى العام كما هاجمت النظام المصرى وسائر الأنظمة العربية بسبب تخاذلها الذى وصل إلى حد التواطؤ مع الغزاة وخصصت أكثر صفحاتها لاستنهاض الشعب المصرى لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية والتطوع فى صفوف المناضلين الفلسطينيين . كذلك وقفت ضد المحاولات الأمريكية لإخراج الفلسطينيين من بيروت ونوهت بالمواقف البطولية للمقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيونى والتواطؤ العربى . كما وقفت «الأهالى» ضد مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ عقب مذابح صابرا وشاتيلا بسبب اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . وأكدت الأهالى بأن الكلمة الفاصلة فى ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كشفت الأهالى مؤتمرات الأنظمة العربية ضد الفلسطينيين وأدانتها وطالبت باستقلالية القرار الفلسطينى بعيدا عن هذه الأنظمة . واتخذت الأهالى موقف التأييد والمساندة الكاملة لمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى . غير أن ذلك لم يمنعها من تحذير عرفات بعد زيارته الأولى للقاهرة عام ١٩٨٤ مغبة الانخراط فى صفوف دعاة ومهندسى اتفاقيات كامب ديفيد . والتزمت الأهالى الحياء عند حدوث الانشقاق بين المنظمات الفلسطينية (مايو ١٩٨٤) وطالبت مرارا بضرورة توحيد الصف الفلسطينى بشرط عدم التنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . وقد انحازت «الأهالى» إلى جانب قيادة عرفات وأنصاره عند الخروج الثانى لعرفات من طرابلس . ولم تتوقف الأهالى عن تحذير عرفات وأنصاره من وهم الاعتماد على الحل الأمريكى . وأولت الأهالى اهتماما متزايدا للعمليات الفدائية داخل الأراضى المحتلة، وكذلك



للعمليات الفدائية التى يقوم بها الفلسطينيون واللبنانيون فى الجنوب اللبنانى ضد العدو الصهيونى، كما أبرزت الصحيفة أعمال القمع الصهيونية فى الأراضى المحتلة. ورغم تأييد الأهالى وترحيبها بالاتفاق الأردنى الفلسطينى (فبراير ١٩٨٥) على أساس أنه قد يودى فى النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية فى إطار كونفدرالى مع الأردن. إلا أنها لم تتوان عن توجيه النقد والإدانة للموقف الأردنى بعد إلغاء الاتفاق فى فبراير ١٩٨٦ على أساس أنه يَجْرُ العمل الفلسطينى، ممثلاً فى منظمة التحرير، إلى الهاوية.

واتساقاً مع خط الصحيفة المتمثل فى تبنيها للقضية الفلسطينية ورموزها وقفت «الأهالى» ضد محاولة طرد الفلسطينيين من لبنان ومحاولات الاعتداء عليهم سواء من جانب إسرائيل أو الكتائب أو منظمة أمل الشيعية، والتزمت بمساندة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى والمقاومة الفلسطينية حتى عندما كانت تمنح القيادة الفلسطينية للمنظمة إلى التهداد والاقتراب من الحلول الأمريكية. ونلاحظ أن الأهالى تخصص صفحاتها الأولى لأخبار القضية الفلسطينية علاوة على التحليلات والأحاديث والتقارير الصحفية وسائر مواد الرأى التى كانت تشغل فى أغلب الأحيان الصفحة الثانية وصفحة الفن والثقافة وأحياناً اليوميات فى الصفحة الأخيرة. وما يجدر ذكره أن اهتمام الأهالى بالقضية الفلسطينية قد بلغ ذروته فى بعض الفترات مثل الفترة التى واكبت الغزو الإسرائيلى للبنان حيث شغلت المواد التحريرية الخاصة بالقضية مساحة أكبر من المساحة المخصصة لشئون الحزب والأوضاع الداخلية بمصر. والاستثناء البارز كان أثناء انتخابات مجلس الشعب (أبريل - مايو ١٩٨٤) حينما خصصت الصحيفة معظم صفحاتها للدعاية لبرنامج حزب التجمع، وهنا كان الاهتمام بالقضية أقل عن ذى قبل، ويلاحظ أن الأهالى اعتمدت على بعض مراسليها فى تونس والأردن وأحياناً لبنان فى استقاء أنباء القضية الفلسطينية وكانت تتحاشى بصورة واضحة وكالات الأنباء الغربية.

أما صحيفة «الشعب» فقد اختلفت مستويات اهتمامها بالمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة وإن كان هناك خط أساسى يحكم مواقفها وتوجهاتها إزاء القضية الفلسطينية ككل، وقد برز هذا الخط بوضوح بعد تراجع حزب العمل الاشتراكى الذى تمثله الصحيفة عن تأييد اتفاقيات كامب ديفيد. فمن المعروف فور إعلان تشكيله، وبعد فترة قصيرة ومع ظهور نتائج اتفاقيات كامب ديفيد والتأكد من



استحالة تحقيق الحكم الذاتى للشعب الفلسطينى من خلال هذه الاتفاقيات . وقد اتخذ حزب العمل من موقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة الانطلاق لإعلان تأييده غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير . وقد حملت صحيفة الشعب وجهة نظر الحزب الرافضة لسياسة السادات والمساندة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى والمعادية للصهيونية وللسياسة الأمريكية فى الوطن العربى . وقد احتجت الشعب على الغزو الإسرائيلى للبنان ودعت إلى التطوع فى صفوف المقاومة الفلسطينية واللبنانية . وغلبت المقالات على معالجاتها لنضال الشعب الفلسطينى ، حيث تابعت باهتمام أعمال المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وفى الجنوب اللبنانى . وخصصت العديد من موادها التحريرية للدفاع عن عروبة القدس .

أما صحيفة «الوفد» فقد أبدت اهتماما عاما بالقضية الفلسطينية يختلف نوعا وكماً عن الصحيفتين السابقتين (الأهالى والشعب) فقد تابعت أخبار المقاومة الفلسطينية فى إطار متابعتها لنشاط منظمة التحرير وعلاقاتها بالدول العربية . كما أشارت إلى صور التعذيب التى يتعرض لها الفلسطينيون فى الأرض المحتلة تحت عنوان (إسرائيليات فى الوطن المحتل) وأدانت مذابح صابرا وشاتيلا بصورة غير مباشرة . والواقع أن الطابع الخبرى الذى لا يحمل وجهة نظر واضحة محددة قد غلب على معالجات صحيفة الوفد لمفردات القضية الفلسطينية وتطوراتها . كما أن ندرة المقالات ومواد الرأى فى هذ المجال يجعل الصحيفة أقرب إلى المواقع الرسمية التى تحاول أن تنفرد بها الصحف القومية .

ثانياً، الصحافة المصرية وقضية التحول الاشتراكى والانفتاح الاقتصادى،

أسفرت التحليلات الكيفية لآمجاهات الكتاب المصريين إزاء قضية التحول الاشتراكى فى الستينيات والتغير الذى طرأ على مواقفهم والذى استطعنا رصد من خلال كتاباتهم عن الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات عن النتائج التالية :

١ - موسى صبرى يسدى فى الستينيات تأييداً حماسياً لعملية التحول الاشتراكى فى المجتمع المصرى ويرى أن تلك العملية الشاقة تحتاج إلى عمل مستمر وخاصة أن المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال ، ويجب أن تستمر لجنة تصفية الإقطاع فى عملها^(١) .

(١) الأخبار - ٣٠ أغسطس ١٩٦٦ .



ولكن سرعان ما ينتقل موسى صبرى بنفس الحماس إلى تأييد سياسة الانفتاح الاقتصادى ويبدو ذلك من خلال كتاباته العديدة فى هذا المجال وخصوصا الحوار الذى أجراه مع د. عبد العزيز حجارى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانفتاح، فيقول موسى صبرى: «سمعت أن بعض القائمين على أمر القطاع العام يضع العقبات أمام سياسة الانفتاح لأنه يخشى أن تكشف منافسة الإدارة الناجحة عن عجزه وفشله. ثم يوجه موسى صبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء إلى المشروعات التى تحقق عائدا سريعا أولها وأهمها مشروعات السياحة»^(١).

٢ - أما أنيس منصور فقد أكد إيمانه وعبر عن تأييده غير المحدود لقوانين التأميم التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ فى عديد من المقالات وخصوصا فى باب أنخبار الأدب الذى كان يشرف على تحريره فى جريدة الأخبار^(٢) ولكننا سرعان ما نكتشف التخلّى شبه الكامل عن آرائه فى قوانين يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المملوء تأييدا وتشجيعا لمسيرة البلاد نحو التحول إلى الاشتراكية. وإذا به يتحدث عن الانفتاح الاقتصادى بأنه خير وأموال سوف تهبط على مصر فتحولها إلى جنة فيقول بالحرف الواحد (شئ من ذلك سوف يحدث فى مصر، فلوس كثيرة من العرب وأمريكا وأوربا، هذه الفلوس مياه غزيرة لابد لها أن تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضع خطة لها ذهابا وإيابا)^(٣).

المرحلة الرابعة، فترة حكم مبارك: ١٩٨٢ - ١٩٨٧،

تبدأ هذه المرحلة بعد اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ وتولى حسنى مبارك رئاسة الدولة خلفا للسادات، وتعد هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة عليها والتى تميزت بالتعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادى والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والصلح المنفرد مع إسرائيل.

ورغم أن النظام الراهن يقوم سياسيا على التعددية الحزبية إلا أنها تعددية منقوصة حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات

(١) الأخبار - ١٧ يوليو ١٩٧٤.

(٢) الأخبار - ٢٨ يوليو ١٩٦١.

(٣) الأخبار - ٢٥ أغسطس ١٩٧٤.



السياسية الفعلية وإن كان مسموحاً لمعظم هذه التيارات بالتعبير عن نفسها بصورة أو بأخرى، وخصوصاً على المستوى الإعلامى من خلال الصحف.

ويمكن القول بأن الوضع السياسى والاجتماعى فى مصر تتنازعه بشكل أساسى عدة قوى رئيسية تتمثل فى المجموعة الليبرالية التقليدية والتي تمثل مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويتجسد تعبيرها السياسى فى حزب الوفد الجديد الذى استطاع أن يحصل فى ديسمبر ١٩٨٣ على حكم قضائى بحقه فى الوجود الشرعى كما سارع بإصدار صحيفة (الوفد) فى مارس ١٩٨٤ وقوى اليسار الماركسى المختلطة مع تيارات ناصرية وإسلامية مستنيرة ويمثلها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وصحيفته «الأهالى» التى عادت للصدور بعد انتهاء حكم السادات (مايو ١٩٨٢) ويمكن إدراج حزب العمل الاشتراكى فى نطاق هذه المجموعة، وتعبّر عنه صحيفة الشعب التى استأنفت الصدور عام ١٩٨٢ ثم المجموعات الناصرية المتميزة ويمثلها الحزب الناصرى وصحيفة صوت العرب التى صدرت فى سبتمبر ١٩٨٦.

أما العناصر الساداتية ببعدها الطفيلى الغالب فهى تشغل مكان الصدارة فى الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم ويعبر عن نفسه إعلامياً من خلال صحيفة «مايو» علاوة على الصحف القومية. أما جماعات الإسلام السياسى بمناهجها السلفية فهى تطرح نفسها إعلامياً من خلال مجلات «الدعوة - الاعتصام - المختار الإسلامى» وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد أبعاد الأزمة الاقتصادية المتمثلة فى مصادرة إمكانات التنمية المستقلة وهبوط مستوى المعيشة لدى الغالبية العظمى من الفئات الشعبية الكادحة وتشمل الموظفين والعمال والفلاحين. كما شهدت تفاقم خطر الفتنة الطائفية والاتجاهات الإرهابية واستمرار العزلة عن الأمة العربية. وضاعف من هذا كله انخفاض معدل العمالة المهاجرة إلى الدول العربية النفطية مع تراجع تحويلاتها النقدية إلى داخل البلاد وهبوط إيرادات قناة السويس.

ورغم غلبة الطابع السلبى على الأوضاع الاقتصادية الراهنة غير أن هذا لا ينفى توافر مناخ من الحرية النسبية سواء فى مجال الحركة السياسية أو التعبير الإعلامى من خلال الصحف.



والواقع أن هذه المرحلة لم تشهد حدوث تغيرات جوهرية فى علاقة الصحافة بالنظام السياسى الحاكم سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسات الفعلية، كما لم يقع أى صدام بين السلطة السياسية والصحافة المصرية سوى بعض الملاحظات التى عبر عنها رئيس الدولة فى خطبه الرسمية أو أحاديثه الصحفية والتى انصبت معظمها على الصحف الحزبية وأسلوب معالجاتها للقضايا المحلية. وأبرز ما جاء فى هذا الصدد النقد الذى وجهه الرئيس مبارك إلى صحف المعارضة حيث قال^(١): (كنا نتوقع وكان الناس يتوقعون معنا أن تكون الأولويات التى تهتدى بها صحف المعارضة هى نفس أولويات الشارع المصرى لكن هذا غير قائم) كما وجه الرئيس مبارك بعض الانتقادات إلى الصحف القومية مشيراً إلى أنها لا توسع دائرة اهتمامها بل تحصر نفسها فى إطار ضيق وتركز على موضوعات متكررة. كذلك أشار إلى أن الصحف لا تبذل جهداً كافياً فى متابعة الموضوعات التى تطرحها فى مرحلة معينة بل إنها تسقطها رغم أن الظروف التى أوجدتها تظل مستمرة وقائمة، مثال ذلك مشاكل الشباب والاتجاهات المتطرفة فى المجتمع المصرى.

وقد شهدت هذه المرحلة صدور ميثاق الشرف الصحفى الذى أقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ ويتضمن هذا الميثاق مجموعة المسئوليات والأصوليات الأخلاقية والمهنية التى يلتزم بها الصحفيون وكذلك ينص على ضمان حقوقهم المهنية والإنسانية.

تضايا المرحلة الرابعة،

الصناعة المصرية وانتخابات ١٩٨٤،

جرت انتخابات ١٩٨٤ فى مناخ سياسى يحكمه قانون الطوارئ والتعددية الحزبية المقيدة (بحكم قانون تنظيم الأحزاب الصادر فى يوليو ١٩٧٧) وتحاصره سائر القوانين المقيدة للحريات وخصوصاً قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الصادر عام ١٩٧٨. وأهم من كل ذلك أن هذه الانتخابات قد تمت فى ظل قانون الانتخاب الجديد الصادر فى أغسطس ١٩٨٣ والذى نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق القوائم الحزبية بحيث يكون لكل حزب

(١) انظر: حديث حسني مبارك للجريدة مايو ١٥/ ١٠/ ١٩٨٤.



قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد. وقد أكمل هذا القانون الجديد الحصار الذى بدأه قانون الأحزاب حول بعض الاتجاهات السياسية التى لا يرى النظام الحاكم إمكانية التعايش معها.

وقد اكتملت دائرة القيود المقننة بصدور قرار وزير الداخلية فى مارس ١٩٨٤. ويتضمن هذا القرار مجموعة من القيود الفكرية والسياسية والقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية، وقد كان الانفراج الديموقراطى النسبى الذى ساد عقب مقتل الرئيس السادات حتمية أمنية لتجنب النظام مخاطر السقوط فى الهاوية التى كاد يسقط فيها عقب أحداث سبتمبر ١٩٨١. وقد حاولت أحزاب المعارضة استثمار هذا المناخ لتوسيع هامش الحريات الديموقراطية المتاحة. بينما حرصت الحكومة على أن يظل هذا الهامش محكوما بالقوانين والقيود العديدة بحيث لا يهدد مقتضيات الاستقرار والشرعية.

وقد خاضت أحزاب المعارضة وهى التجمع والشعب والوفد والأحرار الانتخابات فى مواجهة الحزب الوطنى الديموقراطى الذى جند النظام السياسى الحاكم كل إمكانياته السياسية والدعائية لدعمه إلى الحد الذى أعلن الرئيس مبارك قراره بالنزول إلى الشارع والطواف بالمحافظات تأييدا للحزب الوطنى. وقد اعتبرت المعارضة هذا الموقف إخلالاً بضرورات الحياد والنزاهة اللازمة لإجراء الانتخابات فى جو صحى. وقد استثمر الحزب الوطنى موقف رئيس الجمهورية إلى أبعد مدى فى التأثير على الناخبين. وفى هذا السياق احتكر الحزب الوطنى أجهزة الإعلام الرسمى فى المعركة الانتخابية. وقد طالبت أحزاب المعارضة بأن يكون لها الحق فى شرح برامجها والدعاية لها من خلال أجهزة الإعلام. وقد سمح لها بعد لجوئها إلى القضاء بأن تعرض برامجها لمدى زمنى لا يتجاوز الدقائق العشرين فى الإذاعة والتلفزيون. أما الصحف القومية فقد تميزت تغطيتها لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بالانحياز الكامل إلى جانب الحزب الوطنى، وقد وصلت إلى الحد الذى جند رئيس تحرير الأهرام افتتاحيات الصحيفة لسنقد برامج الأحزاب وموقفها من قضايا الدعم والقطاع العام والفلاحين، وكان يستثنى برنامج الحزب الوطنى وحزب الأحرار (لانعدام ثقله فى الانتخابات)^(١) وكان يعتمد على الخطة الخمسية فى

(١) انظر: انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٨٦ ص ١٣٢ - ١٥٠.



ردوده على صحف المعارضة. وقد لوحظ اتفاق بل تطابق ما كانت تنشره الصحف القومية مع صحيفة «مايو» لسان الحزب الحاكم حول نزاهة الانتخابات والهجوم على أحزاب المعارضة واتهامها بالهمجية والتشكيك فى برامجها الانتخابية. وقد التزمت الصحف القومية اليومية بهذا النهج المعادى لأحزاب المعارضة والمؤيد للحزب الحاكم طوال فترة الانتخابات فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة التى تمثلت فى بعض المقالات، مثال مقالات كامل زهيرى وصلاح حافظ بالجمهورية والتى كانت تمثل أصواتا مستتيرة وموضوعية حيث تناولت ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وحرية إصدار الصحف. وأشارت إلى أن كل الأحزاب قد تقدمت بمرشحين صحفيين ماعدا الحزب الوطنى^(١).

الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٧

منذ إعلان فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ٦ إبريل ١٩٨٧ تبرر أمامنا وحدة التوجه بالنسبة للصحف القومية فى مواجهة أحزاب المعارضة من خلال رصد وتحليل المعالجات التى قدمتها الصحف القومية للانتخابات، ويمكننا أن نلاحظ حرصها الشديد على مساندة الحزب الوطنى والترويج له، وقد تمثل ذلك فى تخصيص صفحاتها للدعاية السافرة للحزب الوطنى وبرنامجه والهجوم على أحزاب المعارضة الثلاثة. مثلا فى المعالجة الخبرية نلاحظ انحياز هذه الصحف من خلال المتابعة الدورية المنتظمة لكل ما يتعلق بمرشحي الحزب الوطنى ونشاطاتهم. وكذلك من حيث البرامج خصصت الأهرام مساحة كبيرة لعرض برنامج الحزب الوطنى مقابل تخصيص ثلث هذه المساحة تقريبا لبرامج جميع أحزاب المعارضة^(٢). وكذلك فى استقصاءات الرأى التى كانت تجريها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية للتعرف على أفكار وآراء المرشحين، وكانت تغفل مرشحي أحزاب المعارضة وتركز فحسب على مرشحي الحزب الوطنى^(٣).

ولم تتوان الصحف القومية عن توجيه شتى أنواع التهم والافتراءات إلى أحزاب المعارضة والتأكيد على ضعف فرص المعارضة للفوز فى الانتخابات. بل بلغ

(١) أنظر: انتخابات مجلس الشعب - مصدر سابق - ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) أنظر: الأهرام ١٩٨٧/٣/٩ - الأخبار ١٠، ١٢ مارس ١٩٨٧.

(٣) أنظر: آخر ساعة ١٨/٣/١٩٨٧.



الأمر حد الزعم بأن (الحزب الوطني هو الذى سيتيح للمعارضة فرص الفوز فى بعض الدوائر الفردية)^(١).

وقد كشفت الصحف القومية جهودها للنيل من التحالف وركزت هجومها على الإخوان المسلمين وخصوصا بعد أحداث الفتنة الطائفية حيث تصاعدت الاتهامات كى تلقى بالمسئولية على الإخوان بسبب رفع شعار الإسلام هو الحل^(٢).

كما حرصت معظم الصحف القومية على إجراء أحاديث مع مدير عام الانتخابات لنفى ما رددته المعارضة عن تزوير الانتخابات والتأكيد على أن هذه الدعاوى كاذبة، كذلك طالبت هذه الصحف أحزاب المعارضة وصحفيها بضرورة التخلي عن نغمة التزوير والتفرغ للدعاية بل واستفرت كبرياءها بمطالبتها بمقاطعة الانتخابات بقولها (لو كنت مكان المعارضة وتأكدت أن الانتخابات ستزور لقاطعتها)^(٣).

وقد بدا واضحا أن هناك تخوفا من جانب النظام الحاكم من عزوف الجماهير عن المشاركة فى الانتخابات. ومن ثم حملت الصحف القومية لواء الدعوة إلى ضرورة المشاركة الإيجابية فى عملية الانتخابات. وقد برز ذلك من خلال التحقيقات الصحفية العديدة لاستطلاع الآراء حول أسباب عزوف الجماهير عن الإدلاء بأصواتهم^(٤). هذا وقد دعت (الأهرام الدولى) إلى ضرورة اتخاذ إجراء يتيح للمصريين الغائبين فى الخارج المشاركة بالرأى فى عملية التصويت^(٥).

هذا وقد ألفت الصحف القومية مسئولية إفساد المسيرة الديمقراطية على الممارسات غير المسئولة التى تقوم بها الصحف الحزبية والتى زعمت أنها (تمثل خروجاً عن الوعى الحضارى فى الممارسة الديمقراطية)^(٦).

وقد تجلّت مظاهر الانحياز السافر من جانب الصحف القومية للحزب الوطنى عند إعلان نتائج الانتخابات حيث حرصت هذه الصحف على التأكيد بأن

(١) انظر: الأهرام ٢٢/٣/١٩٨٧.

(٢) انظر: المصور: ٣٠/٣/١٩٨٧.

(٣) انظر: الأخبار ١٣/٣/١٩٨٧.

(٤) انظر: الأخبار ٥، ٩ مارس ١٩٨٧.

(٥) انظر: الأهرام ١٧، ١٨ مارس ١٩٨٧.

(٦) انظر: الأهرام ٢٩ مارس ١٩٨٧.



الانتخابات قد جرت فى نزاهة كاملة وردت على اتهامات المعارضة بالتزوير بنشر البرقيات المنقولة عن صحف عالمية والتي تشير إلى أن الانتخابات قد حفلت ببعض الظواهر الإيجابية التي تدعم البناء الديمقراطي بفضل حكمة مبارك^(١).

وتواصل الصحف القومية مسارها المتحيز للحزب الحاكم حتى بعد إعلان النتائج، وذلك من خلال إجراء الأحاديث الصحفية مع المرشحين الفائزين من الحزب الوطني^(٢).

أما الصحف الحزبية فقد تناولت مجريات انتخابات ١٩٨٧ من الضفة الأخرى المواجهة للحزب الوطني الحاكم. ويلاحظ أنها قد تبنت موقفا يكاد يكون موحدا تجاه قضايا الانتخابات التي تضمنت ما يلي:

١ - قانون الانتخابات المعدل.

٢ - الأحزاب المشاركة فى الانتخابات.

٣ - نزاهة الانتخابات.

٤ - المشاركة الانتخابية.

٥ - البرامج الانتخابية.

٦ - قضية الديمقراطية والتغيير.

١- فقد أجمعت الصحف الحزبية على الطعن فى دستورية القانون الجديد للانتخابات وقد تميزت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي فى تحليلاتها القانونية وإبراز العيوب الدستورية للقانون وأجمعت الصحف الحزبية على المطالبة بضرورة إلغاء هذا القانون والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى^(٣).

٢ - أجمعت الصحف الحزبية على تأكيد خصومتها السياسية للحزب الوطني لذلك حفلت صفحاتها بحملات الهجوم على الحزب وكبار مرشحيه وأسندت إليه مسئولية التدهور الاقتصادى الذى تعاني منه أغلبية الشعب المصرى بالإضافة إلى

(١) أنظر: الأهرام ٨/٤/١٩٨٧.

(٢) أنظر: الأهرام ١٠/٤/١٩٨٧.

(٣) الأهرام ٢٩/٢، ١/٤/١٩٨٧، الوفد ١٢/٢، ١٩/٢، ٩/٤/١٩٨٧، الشعب ٣٠/٢، ١٧/٢، ٢٤/٢، ٦/٤/١٩٨٧.



مسئوليته عن حادث الأغذية الفاسدة والملوثة بالإشعاع. ولم تتوان عن اتهامه بأنه حزب أقلية وبلا أرضية شعبية ولولا تحيز مؤسسات الدولة له لانكشف ثقله الحقيقي فى الشارع السياسى^(١).

وقد أكدت الصحف الحزبية ما سبق أن رددته أثناء انتخابات ١٩٨٤ عن خطورة استمرار رئاسة حسنى مبارك للحزب الوطنى على الصيغة الديمقراطية السائدة، وأجمعت على المطالبة بتخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ضمانا لنزاهة الانتخابات^(٢).

٣ - أجمعت الصحف الحزبية على التحذير من التزوير، بل وسيطرت نغمة التزوير على معظم معالجات هذه الصحف للعملية الانتخابية حتى إعلان النتائج ولم تكف عن المطالبة بتحقيق بعض الضمانات مثل إشراف القضاء على الانتخابات ضمانا لنزاهتها^(٣).

٤ - أولت الصحف الحزبية اهتماما ملحوظا بالبرامج الانتخابية، وأكدت على أهمية أن تقوم المنافسة بين الأحزاب على أساس البرامج وليس الشعارات أو الأشخاص، وقد كانت صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى هى أكثر الصحف الحزبية اهتماما بهذه الجزئية حيث قامت بمناقشة برامج الأحزاب وتفنيدها وتحديد موقفها منها، الأمر الذى أسفر عن وقوع صدام بين التحالفات والتجمع بسبب وصف الأهالى لبرنامج التحالف بأنه تليفقى.

٥ - أثبتت قضية التغيير على صفحات الصحف الحزبية، وقد اتفقت جميعها على حاجة مصر إلى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت صحيفة الشعب أكثر الصحف اهتماما بهذه القضية حيث تبنت شعار التحالف (الإسلام هو الحل) وظلت تؤكد أن التغيير قادم لا محالة^(٤).

(١) انظر: الشعب ٣/٣١، ١٩٨٧/٢/١٧، الأهالى ٣/١٨، ١٩٨٧/٤/١، الوفد، الأحرار ٢/١٦، ١٩٨٧/٣/٩.

(٢) انظر: الأهالى ١/٤/١٩٨٧، الشعب ٣/٣١، الأحرار ٣/٣٠، ١٩٨٧/٣/١٤، الوفد ٣/١٤، ١٩٨٧/٣/٩.

(٣) انظر: الأهالى ١١/٣، ١٩٨٧/٤/١، الشعب ١٧/٢، ٣/٣١، الوفد ١٩/٢، ٣/٥، الأحرار ٩/٣، ١٩٨٧/٣/٢٣، ٣/١٦.

(٤) انظر: الأهالى ١١/٣، ٢٥/٤، الشعب ٣١/٣، الأحرار ٢/٣، الوفد ٢٦/٢، ١٩٨٧/٣/١٠.



٦ - أجمعت الصحف الحزبية على أن النتائج المعلنة للانتخابات مزورة وأن الحد الأدنى للنزاهة لم يتحقق لهذه الانتخابات، ولذلك فإن النتائج لا تعكس الوزن الحقيقي لكل حزب. وقد اعتبرت الأهالي أن النتائج الانتخابية تؤكد وقوع مذبحة للديمقراطية في مصر مما يعنى إسقاط الخيار البرلماني كأحد أساليب الممارسة الديمقراطية ومن ثم دعت الصحيفة إلى استخدام أساليب الإضراب والاعتصام والتظاهر كبديل للنضال الديمقراطي^(١).

الصحافة المصرية وقضية الدعم في الثمانينيات،

يلاحظ تزامن معالجة الصحف القومية لقضية الدعم مع الفترات التي أثارت أثناءها الحكومة هذه القضية. ولذلك كانت أكثر الفترات التي نوقشت فيها قضية الدعم على صفحات الصحف خلال عرض وتقديم الموازنة العامة للدولة إلى مجلس الشعب أو عقب إعلان الحكومة عن رغبتها في مناقشة الدعم مثلما حدث عام ١٩٨٢ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى وعام ١٩٨٤ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى حول الدعم وفى عام ١٩٨٦ عندما اتجهت الحكومة إلى إلغاء الدعم السلى وتقديم الدعم النقدي توطئة لإلغاء الدعم نهائيا.

ولم تطرح قضية الدعم على صفحات الصحف القومية فى حقبة الثمانينيات فحسب بل بدأت من منتصف السبعينيات حيث نشرت بعض الصحف القومية دراسات عن إلغاء الدعم السلى بما يضمن عدم تأثر محدودى الدخل، كما حاولت أن تبرز مزايا إلغاء الدعم والتوفير الذى سيعود على الدولة بسبب ذلك^(٤).

وقد رأت الأهرام منذ أوائل الثمانينيات ضرورة «التدرج فى إلغاء الدعم والتدرج فى زيادات الأسعار وفقا لبرنامج زمنى معين بحيث ينتهى شبح الدعم تماما بعدها»^(٥).

(١) انظر: الشعب ١٧/٢، ٣١/٣/١٩٨٧.

(٢) انظر: الأمل ٨/٤، ١٥/٤، الشعب ٦/٤، الوفد ١٠/٤/١٩٨٧.

(٣) انظر: الأمل ١٥/٤/١٩٨٧.

(٤) انظر: الأهرام ٢/١، ٥/١/١٩٧٦.

(٥) انظر: الأهرام ١٧/٤/١٩٨١.



وكانت الصحافة بل درجات مختلفة تتبنى رغبة الحكومة وتحولها إلى مواد صحفية تؤيد بها الحكومة عندما رفع الحزب الوطنى والحكومة شعار (نظام جديد لوصول الدعم لمستحقيه من محدودى الدخل، يقضى هذا النظام بصرف كوبونات حمراء يتم بمقتضاها الصرف بالسعر المدعم)^(١) وركزت الصحف وأكدت على أن الكوبونات (وسيلة لتحرير الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه).

وكانت الجمهورية هي أكثر الصحف تحمسا في ذلك الوقت لموضوع الكوبونات فاستضافت من الخبراء الاقتصاديين من يقترح إلغاء الدعم عن الطفل الثالث من الأسر الجديدة، ويؤكدون على أن (نظام الكوبونات هو أكثر النظم عدالة في ترشيد الدعم. ويجب أن تكون الكوبونات طبقا لعدد أفراد الأسرة).

كما فتحت الأهرام الحوار حول الدعم بين الإلغاء والإبقاء.. وعرضت فيه عدة اقتراحات وآراء حول قضية الدعم ودارت معظمها باختلاف تناولاتها للموضوع والزوايا التي عاجلتها حول تأييد اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم^(٢).

وقد تناولت صحيفة الأخبار قضية الدعم من خلال بعض التحقيقات حيث استشهدت بآراء بعض الشخصيات البارزة في الحزب الوطنى وكبار المسئولين الحكوميين، وذلك في سياق دعايتها الانتخابية للحزب الحاكم خلال انتخابات ١٩٨٤^(٣).

وقد كثفت الصحف القومية اهتمامها بقضية الدعم بعد شهر سبتمبر ١٩٨٤ على أثر الدعوة التي وجهها الرئيس مبارك للأحزاب للمشاركة في دراسة الدعم تمهيدا لعقد مؤتمر موسع لمناقشة هذه القضية^(٤).

وقد تبنت الصحف القومية موقف الحكومة من قضية الدعم وروجت له وتفاوتت معالجاتها ما بين استخدام الكوبونات والبطاقات الملونة والجدل حول الدعم العيني والدعم النقدي.

(١) انظر: الجمهورية ١٩٨١/٨/٢٥، الأهرام ١٩٨١/٥/١١.

(٢) انظر: الأهرام ١٩٨٢/٩/١١ (ملف الدعم).

(٣) انظر: الأخبار ١٩٨٤/٤/١٧.

(٤) انظر: الأهرام ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤، والأخبار ١٩، ٢١، أخبار اليوم ٢٣، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤، والجمهورية ٣٠/١٠، ١١/١١، ١٩٨٤، ١/٥، ١٩٨٥/١/٢٥.



وإذا كانت الصحف القومية قد تبنت وجهة النظر الرسمية سواء في توقيه المعالجة أو مضمونها فإن هذا لم يحل دون سماحها بنشر بعض وجهات النظر التي تختلف اختلافات جزئية مع وجهة النظر الرسمية، وإن كانت لم تسمح مطلقا بنشر الآراء المعارضة باستثناء ندوة الأهرام التي عرضت فيها مختلف الآراء الحزبية في قضية الدعم.

ومن أبرز الآراء التي سمحت بعض الصحف القومية بنشرها رأى الدكتور فؤاد مرسى في إطار ملف الدعم الذى فتحته الجمهورية عام ١٩٨٤ حيث أكد بأ مسألة الدعم مسألة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون مسألة مالية، وهى آخر مصدر ينبغى اللجوء إليه ومحاولة تخفيضه للحصول على موارد لتغطية عجز الموازن العامة^(١). كذلك سمحت الأهرام لبعض الكتاب من خارجها بطرح وجهات نظر تتطابق مع الرؤية الرسمية وترفض الدعم النقدي وترى أنه يؤدى إلى رفع الأسعار وأن الحكومة بهذه الصورة تدعم الأغنياء^(٢). وقد علق الكاتب أحمد بهاء الدين على أسلوب تناول الصحف لقضية الدعم مشيراً إلى أن معظم الكتابات الصحفية والتصريحات الرسمية لم تجدد النغمة الصحيحة لمعالجة الموضوع فضلاً عن الخلل الذى يطول الكلام فيه^(٣). هذا وقد استعانت الصحف القومية فيما نشرته من مقالات ودراسات عن الدعم بالخبراء الاقتصاديين وأغلبهم من الذين يؤيدوا وجهة النظر الرسمية.

وتعد صحيفة الأخبار هى الصحيفة الوحيدة التى التزمت بصورة مطلقة بالموقف الحكومى فى قضية الدعم، فلم تسمح لوجهات النظر الأخرى بالظهور على صفحاتها، وقد ركزت الصحف القومية على إلقاء مسئولية الأزمة الاقتصادية الراهنة على الدعم فهو المسئول عن عجز الموازنة وقصور مشروعات التنمية.

واقترنت معالجات الصحف القومية على تناول نوع واحد من الدعم وهى الدعم السلى مع إغفال الصور الأخرى للدعم التى يتمتع بها القادرون والأغنياء. بما وصم هذه المعالجات بسمة الجزئية التى أفضت إلى التضييل العمدى للرأى العام المصرى.

(١) انظر: الجمهورية ٢٧/٩/١٩٨٤.

(٢) انظر: الأهرام ١٢/١١/١٩٨٥.

(٣) انظر: الأهرام ٢١/٩/١٩٨٤.



الصحافة الحزبية وقضية الدعم فى الثمانينيات

تباينت معالجات مواقف الصحف الحزبية إزاء قضية الدعم. فقد تبنت صحيفة مايو صوت الحزب الحاكم وجهة النظر الحكومية واستضافت على صفحاتها الأقلام التى تؤيد وجهة نظرها، واهتمت بإبراز تصريحات الوزراء حول استمرار الدعم لجميع السلع التى تم ربطها على البطاقات التموينية دون أى زيادة فى أسعارها لضمان عدالة التوزيع لأن الهدف فى النهاية هو وصول الدعم إلى مستحقيه^(١). كما أيدت الصحيفة الدعم النقدي على أساس أنه سيوفر بليون جنيه مما سيساعد على إعطاء الحق لأصحابه. وقد سيطرت نغمة (لا مساس بمحدودى الدخل وأن القضية هى وصول الدعم إلى مستحقيه) على معالجات صحيفة مايو لقضية الدعم^(٢).

كذلك صحيفة الوفد اتخذت موقفا من قضية الدعم يمكن اعتباره على يمين الحكومة، فقد هاجمت القطاع العام ونادت بإلغاء مجانية التعليم باعتبارها من مخلفات ثورة السلب والنهب التى تسمى بها فى بعض الأحيان ثورة يوليو^(٣).

ويهاجم أحد كتاب الوفد الأجهزة الحكومية التى تسرق الدعم ولا تدعه يصل إلى مستحقيه دون أن يوضح ما هى الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك؟^(٤).

أما صحيفة «الأحرار» لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين فقد هاجمت موقف الحكومة ورغبتها فى إلغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدي، وأبرزت فى أخبارها أن الدعم النقدي قد يؤدى إلى ارتفاع كبير فى الأسعار. وقد تناقض موقف الصحيفة مع اتجاه الحزب الذى تعبر عنه، والذى يعد من أنصار إلغاء الدعم العيني وتحويله إلى دعم نقدي، وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب فى مقاله رأى المعارضة تحت عنوان (الدعم المزعوم والشعب المظلوم) وقد اهتمت الصحيفة مثل باقى صحف المعارضة بإبراز أخبار ارتفاع الأسعار^(٥).

(١) أنظر: مايو ١٥/١٠/١٩٨٤، ٣١/٣/١٩٨٦.

(٢) أنظر: مايو ٢/٦، ١٦/٦، ٧/٧، ٢١/٧/١٩٨٦.

(٣) أنظر: الوفد ١٣/٤/١٩٨٦، ٢٤/٤/١٩٨٦.

(٤) أنظر: الوفد ٢٤/٤/١٩٨٦.

(٥) أنظر: الأحرار ٢٦/٥، ١٦/٦/١٩٨٦، ١٥/١٢، ٢٤/١١/١٩٨٦، ١٢/١٢، ١٩/١/١٩٨٧، ٣٠/٣،

٤/٢٧، ١٨/٥/١٩٨٧.



ويلاحظ أن صحيفة الشعب قد التزمت فى معالجتها لقضية الدعم بموقف الحزب الذى تعبر عنه، وقد دافعت عن الدعم وعارضت إلغاءه وأوضحت أن ادعاء الحكومة بأن الدعم لا يصل لمستحقه خدعة رسمية. وتساءلت: لماذا تخفض الحكومة دعم التعليم والصحة ولا تخفض ميزانية الأمن المركزى.

وقد شنت الصحيفة عدة حملات ضد اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم السلقى وأوضحت أن الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة تقدمان دعماً للمنتجات الزراعية رغم الرخاء الذى تتمتع به هذه الدول الغنية. كما أكدت بأن موضوع الدعم يعد جزءاً من مجمل الأوضاع الاقتصادية ولا يمكن بحثه بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة^(١). ويلاحظ أن بعض الصحف الحزبية قد سارت فى نفس الدائرة المغلوطة التى انتهجتها الصحف القومية عندما اعتبرت أن الدعم يشكل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة (الوفد والأحرار) ويستثنى من الصحف الحزبية الأهالى والشعب. كذلك اقتصرت معالجات الصحف الحزبية باستثناء الأهالى على الدعم السلقى الاستهلاكى دون معالجة الصور الأخرى من الدعم. وقد أشارت إليها فى توسع صحيفة الأهالى. وقد ربطت الأهالى بين اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم وبين شروط صندوق النقد الدولى. وانفردت بطرح تصورات وحلول للخروج من أزمة الدعم خلافاً للصحف الحزبية الأخرى. ونشرت صحيفة الأهالى العديد من رسائل القراء التى تعبر عن رأى الجماهير وموقفها من الدعم فى إطار المعركة التى دارت بينها وبين الأهرام حينما نشرت الأهالى (حول شائعات الدعم وحقائق السوق) وردت عليها الأهرام بشائعات الدعم ومسئولية المواطن ودعمتها برسائل من القراء تؤيد ما تطرحه الحكومة من إلغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدى.

لقد حاولت صحيفة «الأهالى» أن تكسر الحلقة المحكمة التى فرضتها الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية بقصر قضية الدعم على الدعم السلقى الاستهلاكى وإغفال الصور الأخرى للدعم عن عمد. ولذلك انفردت الأهالى بنوعية التناول النقدى المتخصص لقضية الدعم فأشارت وناقشت الصور الأخرى للدعم مثل دعم رجال الأعمال المتشمل فى الإعفاء الضريبى والإعفاء الجمركى

(١) انظر: الشعب ١٤/٢/١٩٨٤، ٥/٢٧، ٦/١٧، ٧/٢٢، ١٠/٢١، ١٦/٧/١٩٨٦.

(٢) انظر: الأهالى ١٥/٢/١٩٨٤، ٥/٢٨، ٦/١٨، ٧/٢٣، ١٠/٢٢/١٩٨٦.



ودعم مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى الأنواع العديدة للقروض الميسرة في الإسكان والأمن الغذائي وشراء الأراضي المستصلحة. هذا علاوة على أسلوب معالجة الأهالي لقضية الدعم فقد اتسمت بالطابع العلمى الملتزم مصالح الطبقات الشعبية الكادحة المستفيد الأساسى من الدعم. وقد استعانت الأهالي بكثير من الاقتصاديين المتخصصين الذين ينتمون إلى اليسار المصرى. وتواصل الأهالي حملاتها الصحفية لكشف اتجاه الحكومة نحو دعم الفقراء ودعم الأغنياء فتشير إلى (أن الحكومة تكيل بمكيالين فى وقت واحد بينما تصر على تحويل الدعم العينى إلى نقدى فلإنها تؤكد فى مشروع الموازنة الجديد لعام ٨٦/٨٧ عدم المساس بالفائدة المنخفضة على قروض الأمن الغذائى والإسكان وهى نوع من الدعم العينى للأغنياء فكأن الدعم للفقراء ضار وبالتالي يجب التخلص منه بينما دعم الأغنياء نافع وبالتالي يجب الإبقاء عليه)^(١).

(١) انظر الأهالي ١٧/٧/١٩٨٦، ١/١٥، ٣٠/٤/١٩٨٧.



ملاحظات أساسية:

فى ضوء العرض السابق يمكن استخلاص بعض الملاحظات الأساسية التى تحدد معالم الإطار العام للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى الحاكم عبر المراحل المختلفة لثورة يوليو. وذلك بهدف استخلاص القانون العام والقوانين الجزئية التى حكمت هذه العلاقة وحددت مساراتها وانعكست بالتالى على المضامين والقضايا التى عالجتها الصحافة المصرية وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على أوضاع الصحفيين ومواقفهم وأدوارهم سواء فى دعم النظام السياسى ومساندته فى ظل كافة المتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى الثلاثين عاما الأخيرة وفى محاولة النهوض بالرأى العام المصرى من خلال تزويده بالوعى والمعرفة الكاملة وتشجيعه على اتخاذ المواقف الصحيحة فى مواجهة النظام السياسى السائد.

وتغطى هذه الملاحظات أربعة محاور رئيسية يمكن إيجازها على النحو التالى:

المحور الأول: ويتضمن الفترات أو المراحل الأربع التى مرت بها الصحافة المصرية فى إطار ثورة يوليو سعيا لاستخلاص الملامح الأساسية التى تميزت بها علاقة الصحافة بالنظام السياسى خلال كل حقبة.

ويشغل أيضا أبرز التغيرات التشريعية التى طرأت على الهيكل المهنى والإدارى والتنظيمى للصحافة المصرية عبر المراحل الأربعة السابقة بهدف استخلاص السمات العامة للإطار التشريعى والقانونى الذى تعمل فى ظله الصحافة المصرية، وذلك للتعرف على القوى السياسية والاجتماعية التى تعبر عنها.

المحور الثانى: ويتضمن إبراز المواقف التى تبنتها الصحافة إزاء القضايا السياسية والاجتماعية الهامة التى طرحت خلال المراحل الأربع على صفحات الصحف المصرية بهدف استخلاص الأدوار والوظائف التى قامت بها الصحافة، وذلك سعيا للتعرف على القوى الاجتماعية التى تتوجه إليها وتؤثر فى تشكيل وعيها وتحديد الموقع الفعلى الذى تشغله الصحافة المصرية فى إطار الخريطة السياسية المعاصرة.



المحور الثالث: ويشمل المواقف والأدوار التي قام به الصحفيون المصريون وخصوصا رؤساء التحرير كقائمين بالاتصال وحراس للبوابات الصحفية خلال تلك المراحل الأربع وذلك سعيا للتعرف على العنصر الذاتى فى الصحافة المصرية أى (الكوادر البشرية) ونوعية ومستوى أدائهم لمسئولياتهم المهنية والاجتماعية فى إطار علاقاتهم بالنظام السياسى وممارساته ومواقفه من المهنة والمشتغلين بها.

فيما يتعلق بالمحور الأول (الفتريات والمراحل)،

لوحظ أن الفترة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤) تمثل نهاية المرحلة الليبرالية فى التاريخ السياسى المعاصر والتي عاشتها مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وتميزت بنشوب صراعات حادة بين النخبة العسكرية الحاكمة والقيادات السياسية التقليدية، وفى مقدمتهم رؤساء تحرير وأصحاب الصحف الحزبية وحسمتها أحداث مارس ١٩٥٤ لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها. وقد شهدت هذه المرحلة اختفاء كافة الصحف الحزبية التى عرفتها مصر فى مرحلة ما قبل الثورة، وبرز خريطة جديدة للصحافة المصرية تصدرها مجموعة الصحف الناطقة باسم الثورة والتي توالى صدورها بعد قيام الثورة بأسابيع وهى مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) والجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) والثورة (يناير ١٩٥٤).

وقد برز لأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية دور الضباط فى العمل الصحفى حيث تولوا الإشراف على تحرير وإدارة الصحف الناطقة باسم الثورة وكانوا فى الأغلب يفتقرون إلى الثقافة السياسية بمعناها الشامل ويغلب عليهم الطابع العسكرى الفج.

أما المرحلة الثانية (الفترة الناصرية)،

ويعتبر قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) أبرز حدث فى الفترة الناصرية لأنه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين النظام السياسى لثورة يوليو والصحافة المصرية. وتوضح المذكرة التفسيرية للقانون الكيفية التى تم بها استيعاب الصحافة لصالح النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية الملكية أو التبعية السياسية والفكرية للتنظيم الحزبى المعبر عن ثورة يوليو آنذاك أى الاتحاد القومى.



وإذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال الدستور. فإن الميثاق الوطنى (١٩٦٢) قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر ممارستها على القوى الاجتماعية التى سيتشكل منها تحالف قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد أى الاتحاد الاشتراكى الذى أوكلت إليه مهام الملكية والتوجيه والإشراف السياسى والتنظيمى على الصحافة المصرية. وهنا يلاحظ أن الكتاب والصحفيين المؤيدين للنظام السياسى لثورة يوليو قد استلهموا على حد قولهم مقولة أن الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى هما الكفيلان بضمان حق الشعب فى متابعة الأحداث وإبداء الرأى فيها وتوجيهها فيما يحقق إرادة مصالحه. والواقع أن هذا لم يحدث لأن هذا الرأى انطلق من فرضية خاطئة أصلا فالإتحاد القومى وكذلك الاتحاد الاشتراكى لم يكونا سوى تنظيمات سلطوية تم اختيارها من أعلى رغم الانتخابات الظاهرية التى كانت تجرى لكل منهما ولذلك كانت هذه التنظيمات تدين بالولاء للسلطة السياسية التى اختارتها وعيبتها ولم يكن ولاؤها للشعب الذى لم يسمح له بانتخابها بصورة حرة ونزيهة فى ظل التدخلات العديدة من جانب السلطة التنفيذية سواء فى استبعاد بعض التيارات السياسية وتجريمها أحيانا أو بالتزوير فى نتائج الانتخابات. ورغم الإطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية آنذاك فإن القيادة الناصرية قد تركت هامشا محسوبا للتيارات الراديكالية تمثل فى وجود الطليعة والكتاب والفكر المعاصر والمجلة والثقافة مما سمح للرأى الآخر بأن يطرح كاملا فيما عدا التيار الإسلامى المتمثل فى الإخوان المسلمين.

وفى ظل القيادة الناصرية أصبحت الأهرام الناطق شبه الرسمى لهذه القيادة تليها صحيفة الأخبار، وأصبحت الجمهورية موقلا للكتاب الذين ينتمون بدرجات متفاوتة إلى قوى اليسار المصرى ويختلفون عن توجهات كتاب الأهرام بالإضافة إلى مجلتى الطليعة والكتاب كأصوات لليسار. والواقع أن المنبر اليسارى فى الصحافة المصرية قد بدأ بظهور المساء (أكتوبر ١٩٥٦) واستمر حتى ١٩٥٩ وانتهى بنشوب الأزمة بين عبد الناصر ومحريها أثناء تصاعد الأزمة مع النظام العراقى حيث تم اعتقال أغلبهم وتقرر ضمها إلى حظيرة الصحف الناطقة باسم ثورة يوليو.



فترة السادات:

يلاحظ أن القيادات والكوادر الصحفية ظلت كما هي نفس القيادات التي سيطرت في الفترة الناصرية، وكذلك التشريعات التي تنظم علاقة الصحافة بالسلطة السياسية ممثلة في قوانين المطبوعات القديمة وقوانين الفترة الناصرية (قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠) والقرارات الادارية والتنظيمية لتي أضيفت كقيود تنظيمية وخاصة تعيين رؤساء مجالس الادارات والتحرير بالإضافة إلى ما جاء في الميثاق الوطني.

وقد أضيف إليها في فترة السادات على المستوى التشريعي مجموعة قيود عامة تمثلت في القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وقيود تنظيمية تمثلت في إنشاء المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي علاوة على سلسلة المشروعات التي كانت تهدف إلى إعداد قانون جديد للصحافة أبرزها مشروع عبد المنعم الصاوي وآخرها قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠.

أما على مستوى الممارسة فلم يكف السادات عن توجيه اللوم والتهديد للصحافة والصحفيين واتخاذ مجموعة إجراءات معادية للصحافة والصحفيين مثل الصحفيين والتهديد بتحويل النقابة إلى ناد وتصاعدت التهديدات حتى وصلت إلى حد اعتقال الكثير من الصحفيين المعارضين بالإضافة إلى تجربة الأهالي المصادرة، ثم الشعب وكل ذلك تم في إطار الصيغة التعددية.

إن الصحف القومية تحولت إلى أبواق دعائية أكثر منها أجهزة إعلامية وسخرت كل إمكانياتها للدفاع عن وجهة نظر النظام السياسي ومهاجمة خصومه ومعارضيه والترويج لسياساته وتخلت عن وظائفها في النوعية والتثقيف وأصبحت أدوات شبه دعائية، ورغم ذلك الشد والجذب بين السلطة والصحافة فقد أتيح للرأي الآخر أن يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة، وقد انتزع هذا الحق رغم كل الصعوبات التي أحاطت به في هذه الفترة وقد تم ذلك حتى على صفحات الصحف القومية ذاتها حيث نشب صراعٌ عنيف بين الأقلام التي اختلفت توجهاتها عن اتجاهات رؤساء التحرير التابعين للسلطة والحريصين على تنفيذ تعليماتها بدقة مثال الأخبار (جلال الحمامصي)، الجمهورية (كامل زهيرى) وبعض الأقلام الشابة.



هذا وقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الأهالي والرؤية الإسلامية في الدعوة - المختار الاسلامي والرؤية اليسارية المعتدلة في الشعب .

فترة مبارك:

رغم أن هذه المرحلة تعد امتدادا لحقبة السادات غير أن تفاقم الأزمة الاقتصادية ومجىء مبارك عقب الأزمة الشاملة لنظام السادات التي انتهت بمقتله لم تتح للنظام فرصة التضييق أو فرض مزيد من القيود على حرية التعبير؛ لذلك سمح النظام السياسي بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وارتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية المتحالفة مع بعض العناصر الانفتاحية التي ازدهرت خلال الفترة الساداتية، كما عادت الصحف الحزبية التي صودرت أثناء فترة السادات إلى الظهور (الأهالي والشعب) كذلك أتيح للناصريين إصدار صحيفتهم (صوت العرب) وشهدت الصحافة فترة استقرار نسبي فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية التي تمثلت في العديد من الممارك والمهاترات بين النظام السياسي والمعارضة بصفة عامة وعلى الأخص صحيفتا الأهالي والشعب وبعض الأقلام والكتاب الذين ينتمون للصحف القومية .

هذا ويلاحظ قصر الفترات التي تمتعت خلالها الصحافة المصرية بما يسمى الانفراجة حيث كان يسمح للأقلام المختلفة أن تعبر عن اتجاهاتها المعارضة للنظام السياسي وتوجه انتقاداتها دون خوف إلى بعض مفردات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويمكن رصد هذه الفترات بأنها تتمثل فيما يلي :

الانفراجة الأولى: أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ وهي تبدأ من ٥ مارس - ٢٥

مارس حيث ازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديمقراطية وظهر العديد من الكتابات التي طالبت بضرورة النص في الدستور الجديد على حق الإنسان المصري في الحرية والسلامة والمساواة، وتعددت الكتابات التي تناولت حقوق المواطنين والانتخابات وطالبت بحق العمل السياسي للإخوان المسلمين والشيوعيين . وترجع هذه الانفراجة إلى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة في مصر بعد قيام الثورة . وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية في الآراء والاتجاهات التي وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة نفسها .



وقد انتهت هذه الانفراجة بعد أن حسمت الأحداث لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها.

الانفراجة الثانية: شهدت الصحافة المصرية الانفراجة الثانية بعد وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧، وقد كان لها آثارها المباشرة على المثقفين بصورة عامة وعلى الأنحس الصحافة والصحفيين حيث فتحت الأبواب واسعة لطرخ العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الإعلام وخاصة الصحف، وهل هى أداة للتنوير والتوعية أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق؟ وترجع أسباب هذه الانفراجة إلى الصدمة العنيفة التى أحدثتها الهزيمة لدى الرأى العام المصرى مما أجبر السلطة على السماح بهامش أكبر من حرية التعبير لامتنصاص موجات السخط التى اجتاحت الرأى العام المصرى وتصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨).

أما الانفراجة الثالثة: فقد بدأت بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة عما تنشره الصحف، أى تم إلغاء الرقابة بصورتها الرسمية وتقرر نقلها إلى داخل الصحف والصحفيين كى تصبح رقابة ذاتية، وذلك فى فبراير ١٩٧٤. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية وأبدى الرئيس السادات تبرمه بما أسماه سوء استغلال حرية الصحافة، ثم أعقب ذلك حدوث بعض التغيرات الأساسية التى شهدتها الخريطة الصحفية فى مصر والتى تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية تعبيراً عن الأحزاب الجديدة التى سمح بقيامها بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

البور الثانى، اتجاهات الصحافة المصرية إزاء قضايا المراحل الأربع :

اختلفت صحف الثورة تقليدا فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو أسلوب التبرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات سواء كانت صائبة أم خاطئة، وقد اقتصر هذا السلوك على الصحف الناطقة باسم قيادة الثورة فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٤) ثم أصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية



فى المراحل التالية. وقد كانت البداية فى يوليو ١٩٥٢ عندما ظهرت الدعوة إلى تطهير الأحزاب ثم المطالبة بإلغائها إذ ظهر الاختلاف واضحا بين معالجات مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) أولى الصحف الناطقة باسم الثورة ثم صحيفة الجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) وبين معالجات الصحف التقليدية لهذه القضية.

ثم تكرر هذا التقليد (أسلوب التبشير وتأييد السلطة الحاكمة) بصورة ملحوظة فى المرحلة الثانية أى الفترة الناصرية، وخصوصا بعد صدور قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) وانتقال ملكية الصحف والإشراف السياسى والإدارى عليها للاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى. ويلاحظ أن مواقف الصحف ومعالجاتها للقضايا التى طرحت فى الفترة السابقة على صدور قانون تنظيم الصحافة كانت تتسم بالطابع الرسمى بوجه عام مع وجود بعض التباينات مثال ذلك ما حدث فى انتخابات ١٩٥٧ حيث كانت الصحف تعبر عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الآراء الجادة التى طالبت بوضع قانون للانتخابات ضمانا لتشكيل برلمان سليم وحماية حقوق الناخبين من التزوير^(١)، كذلك قامت جريدة المساء بدور بارز فى توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطنى^(٢).

وفيما يتعلق بالمرحلة التالية لوحظ أن المعالجات الصحفية للقضايا المطروحة محليا وعربيا تلتزم بوجهة نظر السلطة السياسية التزاما مطلقا، مثال موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى الستينيات حيث ساد الاتجاه القومى الراديكالى فى معالجات الصحف لنشاط المقاومة الفلسطينية، وذلك تأكيدا للالتزام الوطنى والقومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨. وكانت الصحف المصرية تلتزم بشعار عبد الناصر الذى كان يدعو إلى وحدة القوى الثورية فى مواجهة القوى الرجعية، ثم اختلفت مواقفها باختلاف موقف القيادة السياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث برزت على صفحاتها الدعوة لوحدة الصحف، وذلك تمشيا مع الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع بين

(١) انظر: محمد مندور - الثورة ١٩٥٥/٦/٩، ١٩٥٦/٢/٢٣.

(٢) انظر: المساء ٥ مايو، ٥ يوليو ١٩٥٧.



وحدة الصف ووحدة الهدف. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة الفلسطينية كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية (مثال فترة قبول مبادرة روجرز) وبعد زوال الخلاف تعود الصحف المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. هذا وقد برز الرأي الآخر متمثلاً في الموقف الذى كانت تتبناه مجلة الطلبة من المقاومة الفلسطينية حيث كانت تحاول التمسك بالمواقف المبذئية بعيداً عن تذبذبات السلطة السياسية وانعكاساتها على الصحف اليومية. كذلك لم يخل الأمر من بعض التباينات داخل هذه الصحف ذاتها. فإذا كانت الأهرام قد حملت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمى لثورة يوليو إزاء تطورات القضية الفلسطينية وخصوصاً الكفاح الفلسطينى المسلح ودوره فى استعادة فلسطين فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبى إزاء هذه القضية.

أما صحيفة الأخبار فقد تأرجح موقفها إذ كانت فى البداية تتبنى الاتجاه الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات. ويلاحظ أن الأهرام رغم مساندتها للمقاومة الفلسطينية إلا أنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تفضيلها للحرب الوطنية النظامية.

أما موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الساداتية فقد تعرض للتذبذب والتناقض الذى سيطر على موقف السلطة السياسية ذاتها خلال تلك المرحلة. فقد اتخذ هذا الموقف طابع التأييد الكامل قبل مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧، ثم كان التجاهل هو الطابع الغالب على معالجات الصحافة المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة. وقد تواكب هذا مع سياسة النظام المصرى الحاكم تجاه المقاومة الفلسطينية. وهنا تجدر الإشارة إلى مواقف رؤساء تحرير الصحف اليومية من قضية الصراع العربى الإسرائيلى حيث كانوا يدينون الحل السلمى ويحثون رأى العام المصرى على تأييد ومساندة الكفاح المسلح ويرفعون شعار تحويل الجبهة الداخلية إلى خلايا ثورية لتحرير الوطن ولمواجهة العدو الإسرائيلى. وقد كان ذلك خلال الحقبة الناصرية ثم تحول هؤلاء الكتاب والقيادات الصحفية إلى النقيض خلال الحقبة الساداتية حيث جندوا أقلامهم للدفاع عن مبادرة السادات ومعاودة الصلح المصرى الإسرائيلى والترحيب



بتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل متجاهلين وجهات نظرهم ومواقفهم فى الستينيات ومستندين إلى احتمالات ضعف الذاكرة القومية لدى الشعب المصرى . ولكن من الواضح أن الصيغة التى بلورتها ثورة يوليو وحددت أبعادها القيادة الناصرية للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى هى المسئولة إلى حد كبير عن تحول الصحف المصرية والصحفيين إلى أدوات تنفيذية فى أيدي النظام السياسى يقومون بتعبئة رأى العام المصرى لمساندة مواقف الحكومة السلبية والإيجابية إزاء القضايا الجوهرية التى يواجهها الشعب المصرى محلياً وعربياً دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كقادة للرأى وصناع أمناء للوعى الوطنى والاجتماعى .

هذا وقد أتاحت الصيغة التعددية التى تميزت بها الخريطة الصحفية أثناء الحقبة الساداتية الفرصة لظهور الرأى الآخر المخالف للاتجاهات الرسمية التى تبنتها وروجت لها الصحف القومية وصحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم . وقد برز هذا بصورة جلية فى مواقف كل من صحيفتى الأهالى والشعب حيث خصصتا صفحتيهما وأقلام كاتبهما للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ورموزها ومتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة، علاوة على فضح كافة أشكال الغزو الثقافى والاقتصادى الإسرائيلى لمصر ومهاجمة التطبيع المصرى الإسرائيلى وتعبئة الرأى العام المصرى ضد السياسات الحكومية المتعاونة مع إسرائيل والمطالبة بإلغاء معاهدة الصلح المصرى الإسرائيلى وتحرير الوطن المصرى من مختلف صور الغزو الصهيونى والإسرائيلى .

ويلاحظ استمرار انقسام الخريطة الصحفية فى مصر فى المرحلة الرابعة للثورة إلى صحف رسمية وهى الصحف المسماة بالقومية تتلقى إشارة البدء من النظام السياسى كى تبادر بطرح القضايا التى يتبناها وتبدأ فى الترويج لوجهة النظر الحكومية وتبريرها ودعمها بشتى الأسانيد وتخصيص صفحاتها للدعاية السافرة لسياسة الحزب الوطنى الحاكم والهجوم على صحف المعارضة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال استقراءنا لمواقف الصحف القومية والحزبية من قضيتى الانتخابات ١٩٧٨ والدعم، وقد تبادلت كل من الصحف القومية والحزبية الاتهامات أثناء الانتخابات الأخيرة، وتمسكت الصحف القومية بموقفها المنحاز للحزب الحاكم إلى حد تخصيص افتتاحيات صحفها للدعاية المباشرة له . وتبنت الصحف الحزبية المعارضة



موقفاً موحداً تجاه الانتخابات وموقف الصحف القومية منها. فقد أجمعت الصحف الحزبية على الطعن فى دستورية القانون الجديد للانتخابات وتأكيد خصومتها السياسية للحزب الوطنى والتحذير من التزوير والاهتمام بالبرامج الانتخابية للأحزاب وإثارة قضية التغيير على صفحاتها. وقد أجمعت الصحف الحزبية على حاجة مصر إلى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما قضية الدعم فقد اتفقت كل الصحف القومية والحزبية فى تزامن معالجتها مع الفترات التى أثارت فيها الحكومة هذه القضية. ولكن الاختلاف فى التناول كان هو السمة البارزة، فقد التزمت الصحف القومية بالرؤية الرسمية مما أدى إلى وقوعها فى العديد من التناقضات انسياقاً مع موقف الحكومة. فإذا تبنت الحكومة فكرة الكوبونات أو الكارت سارعت الصحف القومية إلى عرض وتناول هذه الفكرة وتأييدها والترويج لها، ولا بأس من اتخاذ الموقف النقيض فى اليوم التالى تمسكاً مع رؤية السلطة.

أما الصحف الحزبية فقد اتخذت موقع رد الفعل وكانت معالجتها لقضية الدعم مرتبطة بإثارة القضية على صفحات الصحف القومية؛ ولذلك اتسمت معالجتها بالموسمية وإن كانت قد طرحت رؤية مخالفة جذرياً للاتجاه الحكومى. كما حاولت كشف وفضح نوايا الحكومة فى حرصها على إلغاء الدعم للفقراء والإبقاء على أشكال الدعم الخفية التى تمنحها للأغنياء.

المحور الثالث: الصحفيون المصريون

رغم أن نقابة الصحفيين المصريين تضم حوالى ٢٨٠٠ عضو غير أن القوى العاملة فى المجال الصحفى لا تزيد عن ثلث هذا العدد فضلاً عن أن القيادات الصحفية ويمثلها رؤساء التحرير ومعاونوهم من مديرى التحرير ورؤساء الأقسام لا يتجاوز عددهم بحال ٢٥٪ من الكوادر الصحفية الفاعلة. وتتفاوت التخصصات المهنية داخل المؤسسات الصحفية وتتوزع المسؤوليات ما بين أغلبية تنهض بالأعباء التقنية للمهنة بدءاً بجمع الأخبار والمعلومات وتحريرها وإعدادها للنشر سواء كانت هذه المواد ذات طابع خبرى أو مواء للرأى، كذلك يدخل فى نطاق هذه المهام عبء إخراج الصحيفة وطباعتها. أما الأقلية فهى تتمثل فى القيادات الصحفية



العليا والوسطى الذين يقومون بدور حراس البوابات، وهم يحددون ما ينشر وما لا ينشر ويقومون فى الغالب بكتابة الافتتاحيات. ويدخل فى نطاقهم كتاب المقالات والأعمدة وسائر مواد رأى الهامة التى تحملها صفحات الصحف اليومية والأسبوعية. والصحفيون المصريون لا يشكلون طبقة ولكنهم يشكلون فئة متميزة من الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى وجميعهم مؤهل تأهيلا جامعا. ويشكل المتخصصون فى الدراسات الصحفية والإعلامية نسبة مرتفعة منهم. (تزيد عن ٦٠٪). وتضم الصحف القومية القاعدة العريضة من الصحفيين المصريين وخصوصا الكوادر الشابة. كما تعتمد الصحف الحزبية على نفس الكوادر الصحفية التى تعمل بالصحف القومية. وقد بدأت قيادة ثورة يوليو علاقتها المباشرة بالصحافة والصحفيين منذ الأسابيع الأولى للثورة، حيث بدأ غزو النخبة العسكرية للوسط الصحفى ممثلا فى إسناد مناصب رئاسة التحرير للعديد من الضباط فى الصحف الناطقة باسم الثورة وقد تزايد نفوذهم تدريجيا حتى يمكن القول أن حقبة جديدة بدأت فى تاريخ الصحافة المصرية يمكن تسميتها الحقبة العسكرية.

وقد ازداد عدد الضباط داخل مهنة الصحافة وخصوصا بعد إسناد مهمة الإشراف السياسى والإدارى على الصحافة للاتحاد القومى بمقتضى قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠). وإذا كان هذا القانون يستهدف تحرير الصحافة المصرية من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد فإنه يمكن القول بأن الهدف الأول قد تحقق بتحويل ملكية الصحف إلى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى فمجلس الشورى. ولكن الهدف الثانى لم يتحقق بالصورة التى أشار إليها هذا القانون لأنه قام بنقل السلطة من رؤساء التحرير الحزبيين إلى النخبة العسكرية.

والمعروف أن العسكر أو الضباط يشكلون شريحة ذات نوعية تتميز بالانضباط والصرامة ومعاداة الثقافة، ورغم انتمائهم إلى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى ولكنهم لا يملكون الوعى الطبقي فضلا عن أن أغلبهم غير ميسر وذلك بحكم تربيتهم العسكرية وطبيعة الأعباء الوظيفية التى يلتزمون بها. ولذلك فهم يتممون إلى مهنتهم بصورة أعمق من سائر المثقفين. وقد انعكس ذلك على ممارستهم الإعلامية إذ ترتب على اقتحامهم لحقل الصحافة الكثير من الآثار السلبية التى انعكست على الأداء المهنى والأدوار التى يقوم بها هؤلاء الذين يتممون إلى المهنة الصحفية.



فقد نجح هؤلاء العسكريون فى إحكام الحصار حول مهنة الصحافة وتحويل الصحف والصحفيين إلى أدوات تنفيذية محضة تردد ما تراه السلطة صوابا وتتمادى فى التأييد والتبرير دون إبراز الجوانب السلبية والإيجابية فى السياسات المطروحة. وإذا كانت الصحافة كمهنة لا تزدهر إلا فى مناخ يسوده الجدل والنقاش وروح الاختلاف، وهذه شروط لا تتوافر لدى العسكريين بحكم الأسباب التى أسلفناها؛ لذلك أصبحت الصحافة المصرية (بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر فى شئونها) أداة لخدمة النظام السياسى تنبثق منه وتصب فى قنواته وتتوجه رأسا إلى الرأى العام الذى يتلقى المواد الإعلامية المنشورة سواء كانت خبرا أو رأيا وكأنها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها، وبذلك يمكن القول أن الصحافة المصرية فى مجملها عدا بعض الاستثناءات المحدودة أصبحت صحافة تعبئة بالمعنى العسكرى وليس بالمعنى الأيديولوجى المتعدد المنابع، أى أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تنفيذها فضلا عن نقدها أو استثمار ذلك فى بناء رأى عام حقيقى قادر على المناقشة والنقد واتخاذ المواقف.

وإذا كان هذا القول ينطبق بصورة أساسية على الصحف الناطقة باسم الثورة ثم الصحف القومية طوال مراحل الثورة الأربع فإن الصحف الحزبية لم تمتلك بعد كامل حريتها بسبب القيود القانونية والتنظيمية العديدة التى تكبل حركتها وإن كانت قد نجحت إلى حد بعيد فى توسيع هامش الحرية الممنوح لها من جانب النظام السياسى والذى يعد ضرورة أمنية للنظام حتمتها الظروف الراهنة التى يمر بها المجتمع المصرى.



المصادر الأساسية للدراسة ومراجعها

الصحف والمجلات (١٩٥٢ - ١٩٨٧)،

- ١ - مجموعة الأهرام ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٢ - مجموعة الأخبار وأخبار اليوم ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - مجموعة الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مجموعة المساء ١٩٥٦ - ١٩٨٧ .
- ٥ - مجموعة آخر ساعة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٦ - مجموعة روزاليوسف ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٧ - مجموعة المصور ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٨ - مجموعة الطليعة ١٩٦٥ - ١٩٧٧ .

الصحف العربية، (١٩٧٧ - ١٩٨٧)،

- ١ - الأحرار ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .
- ٢ - الأهالي ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - الشعب ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مايو ١٩٨١ - ١٩٨٧ .
- ٥ - الوفد ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .

الوثائق:

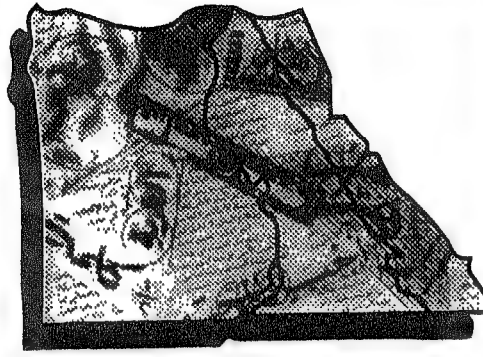
- ١ - نص قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) . الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٢ - الميثاق الوطنى مايو ١٩٦٢ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٣ - برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٤ - نص قانون نقابة الصحفيين سبتمبر ١٩٧٠ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٥ - قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٦ - ميثاق الشرف الصحفى مارس ١٩٨٣ - المجلس الأعلى للصحافة .



المراجع،

- ١ - أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو - الجزء الأول (مصر والعسكريون) ١٩٧٤، الجزء الثانى (مجتمع جمال عبد الناصر) المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٨ .
- ٢ - طارق البشرى: الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥ .
- ٣ - عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - سلسلة الكتاب الذهبى (٢١٨) - روزاليوسف - القاهرة ١٩٧٧ .
- ٤ - عواطف عبد الرحمن: دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٦ .
- ٥ - فاروق أبو زيد: أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية - مكتبة مبدولى - القاهرة ١٩٧٦ .
- ٦ - على الدين هلال: تجربة الديمقراطية فى مصر - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٧ - كرم شلبى: صحافة الثورة وقضية الديمقراطية فى مصر - مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون - القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٨ - لىلى عبد المجيد: حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ - دار العربى - القاهرة ١٩٨٣ .

الفصل الثالث



الحق في الاتصال بين الجمهور
والقائمين بالاتصال



لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والحضارى طوال القرن العشرين سواء داخل المجتمعات بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة المختلفة وأدت فى النهاية ومن خلال حريين عالميتين وقيام الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وظهور حركة التحرر الوطنى فيما يسمى بالعالم الثالث إلى نشوء ما يعرف بالحرب الإعلامية التى استثمرت كافة أشكال الدعاية والإعلام لخدمة أهدافها. كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع غرب / شرق، وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والسكان، هذا علاوة على اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية. . كل ذلك أسفر عن التبشير بظهور خريطة كونية جديدة فى طريقها إلى التبلور، كما تمخض عن تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصال؛ مصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة المحلية والدولية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية مما اسلزم ضرورة إعادة النظر ومراجعة المفاهيم التقليدية التى استقرت فى مجالى الإعلام والاتصال مثل مفاهيم: حرية الرأى وحرية التعبير وحرية نشر المعرفة وتداولها. إذ أصبحت القواعد والتشريعات التى تنظمها متخلفة عن الثورة الاتصالية المعاصرة، وعن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى. فالحقوق الإعلامية التى تنص عليها المادة ٢٩ من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والمادتان ١٩ و ٢٠ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والمدنية (١٩٦٦) لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان تحقيق ديمقراطية الاتصال فى ظل النظام العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية، والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب (١)، كذلك تشهد المجتمعات النامية فى دول الجنوب تناقضا حادا بين الأوضاع الإعلامية الراهنة وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة. إذ رغم أن وسائل الإعلام تؤدي وظائفها تحت شعار المصلحة العامة وتلبية احتياجات



السواد الأعظم من الناس إلا أن مفهوم المصلحة العامة يستلزم إعادة النظر في مضمونه بالعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التي تستفيد بالفعل من الخدمات الإعلامية التي تقدمها الأجهزة الرسمية. كما أن هناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعد ولم يوضع لها الإطار التشريعي الذي ينظمها وأبرز مثال في مجال الاتصال حق التمثيل وحق المشاركة في المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومة وأفعالها. ولذلك وفي ضوء الأوضاع الإعلامية الراهنة (قومية وعالمية) تشتد الحاجة إلى إرساء مفاهيم جديدة وسن تشريعات تمهد الطريق لإجراء تغييرات جذرية في مجال الإعلام والاتصال وتشجع على تحقيق ديموقراطية الاتصال فعلا وليس قولا.

وفي إطار الجهود المتجددة لتحقيق نظام عالمي للإعلام والاتصال أكثر توازنا وعدالة تبرر الإضافة المتميزة التي قدمتها لجنة ماكبرايد حيث دعت علماء الاتصال والباحثين في هذا المجال لإجراء المزيد من الدراسات ومواصلة الجهود المبذولة للاتفاق على تعريف للحق في الاتصال والعمل على تضمينه في القوانين الوطنية والدولية.

شركاء الاتصال :

يشغل الإنسان (الفرد) حجر الزاوية في العملية الاتصالية فهو خالقها إنتاجا واستهلاكاً وإبداعاً بوعى أو بدونه. فالإنسان (الفرد) بحكم موقعه كعضو في تنظيم اجتماعي يُشارك في إنتاج المضمون الاتصالي محدداً أهدافه وآلياته مستوعبا آفاقه وتداعياته وآثاره المباشرة والبعيدة قادراً على التدخل حينما يشاء في تعديل مساراته بما يتفق مع مصالح وطموحات الفئة الاجتماعية والجماعة البشرية التي ينتمي إليها، ويتم ذلك وفقاً للسياق المجتمعي التاريخي الذي يعيش في إطاره.

وإذا كان الفرد يشارك بدرجات متفاوتة في مختلف مراحل العملية الاتصالية إنتاجاً واستهلاكاً فإن موقعه داخل هذه العملية يحدد نوع ومستوى المشاركة الاتصالية. وهناك ٣ عوامل أساسية تحدد دور الفرد في العملية الاتصالية.

أولاً: طبيعة العملية الاتصالية ذاتها (اتصال شخصي - اتصال مؤسسي أو اتصال جماهيري).



ثانياً: موقع الفرد داخل العملية الاتصالية كمنتج أو متلق أو الاثنين معاً.

ثالثاً: السلوك الاتصالي ويتحدد وفقاً للإطار المجتمعي - التاريخي بخلفياته الثقافية والاقتصادية والسياسية الذي يحكم الممارسات الاتصالية بمجملها سواء من حيث التوجهات (رأسية أحادية أو أفقية تعددية) أو من حيث مستويات الأداء في إطار التكنولوجيا الاتصالية السائدة، والسياسات الاتصالية التي تلتزم بها السلطة السياسية الحاكمة أو تحددها مصادر الثروة والنفوذ.

وتباين وجهات النظر حول المواقع التي يشغلها هؤلاء الذين يشاركون في العمليات الاتصالية والأدوار التي يقومون بها كمنتجين أو متلقين أو الاثنين معاً سواء كانوا أفراداً أو جماعات أهلية أو حكومات أو مؤسسات وطنية أو عبر قومية أو منظمات دولية.

وفيما يتعلق بوضعية الأفراد خارج إطار الاتصال الشخصي يلاحظ أنهم مستهدفون من جانب وسائل الاتصال الجماهيرية باعتبارهم متلقين سلبيين ومستهلكين أكثر من كونهم مشاركين إيجابيين في العملية الاتصالية، فالاتجاه الرأسي للاتصال القادم من أعلى إلى أسفل من الحكام إلى المحكومين ومن المتعلمين إلى الأميين ومن الرؤساء إلى المرؤوسين في مختلف الأنشطة الإنسانية لا يزال هذا الاتجاه الأحادي سائداً ومسيطرأ في مختلف المجتمعات المعاصرة سواء المتقدمة اجتماعياً أو النامية. ولا تزال تقاليد السلبية والقبول من جانب الغالبية العظمى من الأفراد هي السمة الغالبة، وإن كانت السنوات الأخيرة قد شهدت محاولات عديدة في بعض المجتمعات لتجاوز أنماط الاتصال الرأسية بخلق وسائل اتصال بديلة تعمل على المستوى الأفقي بدلاً من الرأسي وتتمثل في الصحف المحلية والإذاعات الشعبية والتجارب الشبابية في السينما والتلفزيون الكابلي والحاسبات الإلكترونية الصغيرة.

أما الجماعات والتنظيمات الأهلية التي تتمثل في النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الشبابية والنسائية والأحزاب السياسية والجماعات الثقافية الدينية وغيرها من جماعات الضغط فقد استطاعت أن تخلق منابرها الإعلامية المستقلة في مواجهة وسائل الإعلام الرسمية ذات الاتجاه الأحادي المسيطر. هذا فيما اعتمدت المؤسسات



العامة على إدارات العلاقات العامة فى تزويد وسائل الإعلام والجمهور بالمعلومات والاختبار وإن كان هناك تحفظات على الدور الذى تقوم به هذه الإدارات فى بعض الدول حيث تمارس ضغوطها على رأى العام والمجالس التشريعية من خلال احتكارها لمصادر المعلومات وسوء استخدامها لمبادئ السرية والأمن فى إخفاء الحقائق أو التلاعب بها.

وفىما يتعلق بالمواقع التى يشغلها الأدوار التى يقوم بها العاملون فى مجال الاتصال الجماهيرى ووسائل الإعلام فهى تزداد أهمية مع اتساع نطاق المجالات الاتصالية والإعلامية المعاصرة إذ تقع على عاتقهم مهمة جمع وصياغة وتخزين واسترجاع ونشر الرسائل الإعلامية المختلفة. ويلعب هؤلاء المهنيون من الصحفيين والإذاعيين والمنتجين والمديرين دوراً رئيسياً فى العملية الاتصالية لأنهم هم الذين يحددون شكل ومضمون المادة الاتصالية، ويتعين عليهم دائماً تحمل العبء الرئيسى فى توفير المعلومات والتعليقات والأخبار التى تغطى كافة أشكال النشاط الإنسانى فى مجتمعاتهم.

هذا وتشغل الحكومات موقع الصدارة فى السيطرة على الأنشطة سواء من النواحي الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام - توفير موارد الاتصال) أو من النواحي التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية) فضلاً عن تحكمها فى المضامين والممارسات الاتصالية فى إطار السياسات الاتصالية المعلنة والمستترة. وإذا كان من المسلم به من جانب مختلف الأيديولوجيات والنظم السياسية قبول السلطات التى تمارسها الحكومات فى مجال تنظيم وتوجيه أنشطة الاتصال، إلا أن مساحة السيطرة المتزايدة التى تتمتع بها الحكومات فى هذا المجال وخصوصاً فى مجال احتكار الآراء والمعلومات ومعاداة التعددية الفكرية والسياسية وحرمان الآراء المخالفة من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال، كل ذلك يشكل تهديداً سافراً للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات، ويعد من القضايا الخلافية التى يشور حولها جدل حاد.



وفى النهاية تأتى المنظمات الدولية كى تتوج دائرة المشاركين فى العمليات الاتصالية على المستوى العالمى وتشمل فى الأدوار التى تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وعلى الأخص منظمة اليونسكو التى تضطلع بمسؤوليات محددة فى مجال الاتصال الثقافى والجماهيرى، أما المجالات التى يغلب عليها الطابع التقنى فهناك منظمتان من منظمات الأمم المتحدة تقومان بدور رئيسى فى تنظيم الاتصالات على النطاق العالمى، وهما الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد العالمى، هذا عدا الأنشطة الاتصالية التى تقوم بها كل من منظمة الأمم المتحدة للزراعة (الفاو) ومكتب العمل الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للأرصاء الجوية، وتقدم جميع الوكالات المتخصصة، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى والبنوك الإقليمية معونات دائمة لبرامج التنمية فى مجالات الاتصال (٢).

ورغم هذا الحيز الهام الذى يشغله الإعلام والاتصال فى برامج الأمم المتحدة وأنشطتها يثور السؤال حول مدى كفاية هذه الإمكانيات فى تلبية الاحتياجات الاتصالية للرأى العام العالمى وخصوصا ما يتعلق بالأنشطة والمشكلات الدولية التى تؤثر فى البشرية جمعاء.. ؟

المفهوم الدولى لحرية التعبير،

إذا كان عصر الساحات العامة والمنابر عندما كان الاتصال مباشراً بين الأشخاص قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة، وهو مفهوم حرية الرأى فإن ظهور الطباعة فى القرن الخامس عشر ثم نشأة الصحافة كأول وسيلة مطبوعة للاتصال الجماهيرى قد أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك، وكجزء أصيل من تراث الثورات البورجوازية فى أوروبا خلال القرنين ١٧، ١٨ والفكر الماركسى فى القرن ١٩.

وقد أظهرت التجارب التاريخية أن حرية التعبير ليست مجرد فلسفة مثالية إنما هى ممارسات واقعية تحكمها العوامل السياسية والمصالح الاقتصادية والسياقات السوسيوثقافية التى تختلف باختلاف العصور والمجتمعات، وينطبق هذا القول



بصفة خاصة على حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى. فلا شك أن حرية التعبير التى يتمتع بها أصحاب المؤسسات الصحفية والمسئولون عن إدارة المؤسسات الإعلامية الأخرى (وتحديداً الإعلام المرئى والمسموع)، تختلف عن تلك الحرة التى يتمتع بها الجمهور المتلقى سواء من القراء أو المشاهدين والمستمعين. وقد استطاع المجتمع الدولى أن يطور مفهوماً مشتركاً لحرية الإعلام واضعاً فى اعتباره الاختلافات الفكرية والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة حيث بدأت جهوده فى هذا المجال قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية عندما تصاعدت الانتهاكات النازية ضد حقوق الإنسان داخل ألمانيا والتى مهدت الطريق للعدوان النازى الألمانى الشامل ضد الشعوب الأوربية، وشكلت هذه الانتهاكات اعتداءً صارخاً على حرية التعبير تجسّد فى سوء استخدام وسائل الإعلام من خلال تسخيرها للدعاية العنصرية والحرب النفسية سواء فى الداخل بالنسبة للشعب الألمانى أو فى الخارج بالنسبة للشعوب الأخرى. وفى مواجهة هذا تمحور الإجماع الأوربى حول التأكيد على أن ضمان حرية التعبير ورفض كافة أشكال الدعاية العنصرية والحرب النفسية بعد قيماً ديمقراطية أساسية لتحقيق التعايش السلمى. وبالفعل فقد تحالفت أجهزة الإعلام الخاصة بدول الحلفاء (الإذاعة البريطانية وراديو موسكو وصوت أمريكا) فى مواجهة الدعاية النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أصبحت مسألة الإعلام (حرياته ومسئوليّاته) من أبرز القضايا التى شملتها مفاوضات سان فرانسيسكو أثناء إعداد مسودة ميثاق الأمم المتحدة. وحددت المادتان ١، ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة المفهوم العام للحق فى حرية التعليم كجزء من الحقوق الأساسية للإنسان، كما أنها ربطت هذا الحق بضمان تحقيق الأهداف الخاصة بالحفاظ على السلام الدولى (المادة ١ - الفقرة ١) وتنمية علاقات الصداقة بين الشعوب (المادة ١ - الفقرة ٢) كذلك ربطت بين تطوير هذا الحق وضرورة ضمان احترام المساواة فى الحقوق بين الشعوب وخاصة حق تقرير المصير (المادة ١ - الفقرة ٢).

هذا وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ ثلاثة قرارات أساسية تلخص فلسفة الأمم المتحدة إزاء حرية الإعلام ومسئوليّاته وتتمثل فى القرارات: (٥٩ - فقرة ١)، (١١٠ - فقرة ١١)، (١٢٧ - فقرة ١١).



ويشير القرار (٥٩ - فقرة ١) إلى حرية التعبير على النحو التالي:

- ١ - أنها حق أساسي من حقوق الإنسان وتعد حجر الزاوية لجميع الحريات الأخرى التي يتمحور حولها ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢ - تتضمن حق جمع وبث ونشر الأخبار في أى مكان وفي كل زمان.
- ٣ - تستلزم توافر الإرادة والمقدرة للاستفادة بمزايا هذه الحرية دون إساءة استخدام الحقوق التي تتضمنها.
- ٤ - تتطلب ضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية سواء في البحث عن الحقائق دون تعصب أو في نشر المعلومات دون تحيز.

أما القرار (١١٠ - فقرة ١١) فهو يشير إلى ما يلي:

- ١ - إدانة كافة أشكال الدعاية مهما كانت الدولة التي تمارسها بهدف التحريض أو التشجيع على تهديد السلام أو الحث على العدوان.
- ٢ - مطالبة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة باستخدام كافة وسائل الإعلام والدعاية المتوافرة لديهم لتنمية علاقات الصداقة بين الشعوب وتشجيع نشر الأنباء التي تستهدف تأكيد رغبة الشعوب في السلام.

هذا ويؤكد القرار (١٢٧ - فقرة ١١) الصادر من الجمعية العامة

على ما يلي:

- ١ - ضرورة تسهيل مضاعفة نشر الأخبار التي تستهدف تعزيز روح الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب.
- ٢ - لتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الأخبار الكاذبة والدعايات المغرضة (٣).

وعند تحليل القرارات الثلاثة سألقة الذكر يتضح لنا أن فلسفة الأمم المتحدة الخاصة بحرية التعبير من خلال وسائل الإعلام والمستمدة من إجماع الأعضاء المؤسسين تتضمن عنصرين أساسيين: يؤكد أولهما على ضمان الحق في حرية التعبير وحرية تداول الأخبار ونشرها بينما يشير ثانيهما إلى حظر نشر وبث الدعاية العنصرية والدعاية التي تحض على الحرب، كذلك حظر نشر الأنباء المغرضة والتقارير الإعلامية المزيقة. ويجسد هذان العنصران خلاصة التجربة التاريخية



المستقاة من انتهاكات النازية لحقوق الإنسان كما يجسدان رُوحَ الميثاق التي تتمثل في رغبة شعوب الأمم المتحدة في إنقاذ الأجيال القادمة من خطر الحرب، وذلك بالعمل على ترسيخ روح التسامح والتعايش السلمى بين الشعوب من خلال وسائل الإعلام.

هذا وقد أكد أول مؤتمر دولي عَقَدته الأمم المتحدة عن حُرِّية الإعلام في جنيف (أبريل ١٩٤٨) على الأفكار الرئيسية التي تضمنتها القرارات الثلاثة السابقة مع تطوير الصياغة على نحو أكثر دقة وتحديدًا، وقد دارت المناقشات داخل المؤتمر حول تحديد ماهية الحقوق والواجبات والممارسات التي تندرج في إطار حرية الإعلام ومسئوليته. وأبرزت هذه المناقشات الاتجاه الأساسي للدول الأعضاء بالأمم المتحدة نحو ضرورة بناء إرادة سياسية جماعية تجسد روح الإجماع الدولي من أجل تحقيق المساواة في السيادة والتوازن في المصالح بين الدول الأعضاء وفقًا للأسس التي قام عليها الميثاق. ودارت أعمال المؤتمر حول مناقشة مشروعات الاتفاقيات الثلاث التالية:

١ - مشروع اتفاقية عن حرية الإعلام.

٢ - مشروع اتفاقية عن حق الرد والتصحيح.

٣ - مشروع اتفاقية عن جمع وتداول الأنباء على المستوى الدولي.

وقد تضمنت مُسَوِّدَةُ الاتفاقية الخاصة بحرية الإعلام ديباجة موجزة و ١٤ مادة حيث ركزت المواد ١، ٢، ٣ على الحقوق والالتزامات والممارسات الإعلامية. ونصت المادة الأولى على الالتزامات المنوطة بالدول لتحقيق حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام وذلك على النحو التالي:

١ - على كل دولة أن تقدم لمواطنيها ومواطني الدول الأخرى التي ترتبط معها باتفاقيات كافة التيسيرات الكفيلة بضمان حرية تلقى وتداول المعلومات والآراء الشفوية والمكتوبة أو المطبوعة من خلال الوسائل السمعية والبصرية دون تدخل الحكومات.

٢ - لا تتحكم الدولة في استخدام أو امتلاك وسائل الإعلام المشار إليها آنفاً.



٣ - تسمح الدولة لمواطنيها بحرية البحث عن المعلومات كما تشجع على تبادل المعلومات مع الدول الأخرى بتقديم كافة التيسيرات إلى مواطنيها الذين يعملون في مجال جمع وبث المعلومات والآراء.

وتنص المادة الثانية على أن الحريات المشار إليها فى المادة الأولى تحمل فى طبيعتها الواجبات والمسئوليات التى تتضمن الجزاءات والعقوبات القانونية فى الحالات التى تجيز ذلك، والتى تتعلق بالموضوعات الخاصة بالأمن القومى أو تدعو صراحة إلى تغيير نظام الحكم باستخدام العنف أو التى تحض على ارتكاب الجرائم أو تنتهك الحقوق الفنية والأدبية أو الموضوعات التى تلحق الضرر بسمعة الأفراد العاديين أو الاعتباريين دون ضرورة تفرضها المصلحة العامة، كذلك الأنباء المغرضة التى تهدف إلى المساس بعلاقات الصداقة بين الشعوب والدول.

وتشير المادة الثالثة من مسودة الاتفاقية إلى مسئولية كل دولة فى العمل على تشجيع أنشطة المؤسسات غير الرسمية فى مجال بث الأنباء إلى الجمهور العام داخل أراضيها وذلك لتطوير احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان دون تمييز ولمحاصرة التشويه الإعلامى الذى يهدف إلى نشر التعصب بين الأفراد والدول والجماعات الثقافية المختلفة دينياً أو عرقياً أو لغوياً ولتيسير حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من خلال التبادل الحر للمعلومات الخاصة بهذه القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من خلال التبادل الحر للمعلومات الخاصة بهذه القضايا والمشكلات، هذا وقد عكست مسودات الاتفاقيتين الآخرين شقى القضية الخاصة بحرية الإعلام سواء من ناحية الحقوق أو الواجبات فى مجال جمع وتداول الأخبار الدولية وتسهيل مهمة المراسلين الأجانب فى حدود ما تسمح به القوانين المحلية الخاصة بحماية الأمن القومى، وأيضاً فيما يتعلق بحق الرد والتصحيح حيث تشدد الديباجة على أهمية إعلاء روح المسئولية لدى وسائل الإعلام والإعلاميين فى كافة أنحاء العالم لممارسة أنشطتهم الإعلامية بروح الدقة والأمانة والإنصاف وذلك للتقليل من الأخطار المترتبة على تشويه الأخبار أو تزيفها (٤).



كما ينص القرار الثانى من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة عن حرية الإعلام على إدانة وتحريم نشر الأخبار المغرضة والمزيفة التى تهدف إلى إشاعة سوء الفهم وانعدام الثقة بين الشعوب مما يشكل تهديداً بالغاً على السلام العالمى . وهناك نوعان من الدعاية المغرضة يحددهما القرار أولهما الدعاية التى تعمل ضد أهداف الأمم المتحدة التى نص عليها الميثاق وثانيهما الدعاية التى يترتب عليها وقوع مشكلة أو أزمة تستلزم سرعة التدخل للتصحيح على المستويين الوطنى والدولى . هذا وقد التزمت كافة القرارات التى أصدرها المؤتمر المذكور، وقد بلغت ٤١ قراراً، بنفس الاتجاه مع الحرص على إبراز العلاقة العضوية بين تطوير حرية التدفق الإعلامى وتعزيز المسؤولية الإعلامية فى ذات الوقت باعتبارهما يشكلان النواة الجوهرية لفلسفة الأمم المتحدة الخاصة بحرية الإعلام.

وبينما توضح الفقرة الثانية فى مسودة المادة الخاصة بحقوق الإنسان، الحقوق والواجبات والمسؤوليات الإعلامية بقدر كبير من الإفاضة والتفصيل . إذ تعرض ٨ حالات محددة يتعرض فيها الحق فى حرية التعبير إلى الجزاءات أو العقوبات أو القيود، نلاحظ أن مسودة المادة الخاصة بحرية التعبير المدرجة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان تغطى الموضوع بصورة عامة دون تحديد تفصيلى للحقوق والواجبات، إذ تقول (إن من حق كل إنسان أن يتمتع بحرية الفكر والتعبير ويتضمن هذا الحق حرية البحث وتلقى وتداول المعلومات والأفكار بكافة الوسائل دون تقييد بالحدود ودون تدخل أو قيود) وقد يرجع سبب ذلك إلى أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كان ينظر إليه كإعلان نوايا أكثر من كونه إطاراً قانونياً يحدد الحقوق والواجبات، كما يلاحظ أن المادة ٢٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قد تناولت جانبى القضية أى كلا من الحرية والمسؤولية إذ تنص على: التزام كل فرد بواجبات محددة إزاء المجتمع الذى يحقق لشخصيته النمو والازدهار، ومراعاة كل فرد حدود ممارسته لحياته وحقوقه، والمقصود بها مراعاة واحترام حقوق وحرريات الآخرين وذلك فى إطار ما يحقق للمجتمع رفاهيته وإنسانيته مع الحفاظ على النظام العام والقيم الأدبية وبما لا يتنافى مع المبادئ الأساسية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة(٥).



وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد استطاعت أن تتبنى الاتفاقية الخاصة بحق التصحيح في دورتها السابعة عام ١٩٥٢ لكنها لم تتوصل إلى أدنى اتفاق حول مسودة اتفاقية حرية الإعلام. كما أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يوقعا على اتفاقية الحق الدولي في التصحيح. ورغم ضآلة الحصاد النهائي لمسيرة حقوق الإعلام ومسئوليته غير أنها استغرقت ١٨ عاما منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ حتى صدور الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها ٢١ (١٦ ديسمبر ١٩٦٦)، وقد تضمنت مادتين مترابطتين عن الإعلام، المادة ١٩ وتتضمن حق الفرد في حرية التعبير وحقه في حرية البحث وتلقي وتداول المعلومات والأفكار بكافة أنواعها دون التقيّد بالحدود وسواء كانت شفهيّة أو مكتوبة أو مطبوعة ومنقولة من خلال أي وسيلة إعلامية، وتؤكد على أن ممارسة الحقوق تحمل في طياتها إدراك المسؤوليات والواجبات التي يستوجب ذكرها في إطار قانوني يستهدف تأكيد احترام حقوق وسمعة الغير وحماية الأمن القومي والنظام القيمي وتضيف المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية ما يلي:

١ - الحظر القانوني لأي دعاية تستهدف التحريض على الحرب.

٢ - الحظر القانوني لكافة أشكال التحريض على التمييز الديني أو العرقي (٦).

ولا شك أن هاتين المادتين ١٩، ٢٠ في الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية تعتبران بمثابة حجر الزاوية في القانون الدولي للإعلام. ولكن مما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة لم توقع على هذه الاتفاقية رغم مرور ما يزيد عن ربع قرن على إقرار الأمم المتحدة لها. هذا وقد فشلت كافة المحاولات الدولية لوضع قواعد لتنظيم الإعلام والاتصال على المستوى الدولي. كما فشلت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الفضائية وتنظيم استخدام الأقمار الصناعية وأيضا لم تسفر الجهود التي بذلت في إطار اليونسكو لإقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال عن التوصل إلى أداة قانونية فعالة في هذا الصدد رغم كثرة القرارات والبيانات الدولية وأبرزها إعلان اليونسكو للإعلام عام ١٩٧٨ وقرار اليونسكو ١٩ - ٤ الصادر عام ١٩٨٠ عن المبادئ الخاصة بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال



وقرار الأمم المتحدة ٣٧/٩٢ الصادر عام ١٩٨٢ عن استخدام الدول للأقمار الصناعية للبث التلفزيوني الدولي المباشر.

مفهوم الحق في الاتصال

طرح ت اليونسكو تصوراً عاماً لمفهوم الحق في الاتصال يستند إلى رؤية فقهاء القانون الدولي الذين يميزون بين فئتين من الحقوق الإنسانية، الحقوق الأساسية مثل حرية العقيدة الدينية وحق أفراد المجتمع في اختيار حكومتهم وهي حقوق عالمية لا يمكن انتهاكها، والحقوق الثانوية وتشمل حرية القول وحرية التجمع وحرية الانتماء لجماعة، وهي ليست حقوقاً أساسية لأنها ليست مطلقة ويمكن تقييدها(٥). وفي إطار هذا التصور يشغل الحق في الاتصال كحق إنساني أساسي مكانة المركز حيث ترتبط به سلسلة الحقوق والحريات الثانوية النابعة من الحق الأساسي في الاتصال وهي حريات ليست مطلقة في حد ذاتها ولكنها تمثل المجالات الرئيسية التي يمارس فيها الحق الأساسي في الاتصال وتتجسد عملياً في العديد من الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من المؤسسات الإعلامية والقائمين بالاتصال والجمهور، وتشمل في حرية الصحافة وعدم الخضوع للرقابة واستقلال الإذاعة وحق الصحفيين في حماية مصادرهم وحق الوصول إلى المعلومات وحق المواطن في الرد وحق قراء الصحف في الإدلاء بآرائهم في مختلف القضايا... إلخ.

ورغم أن الحق الأساسي في الاتصال يخكم كونه حقاً إنسانياً أساسياً تم الإقرار بضرورته كمبدأ عالمي وإنساني لا يجوز انتهاكه إلا أنه يمارس عملياً من خلال الحريات والحقوق الثانوية (حريات الإعلام والرأي والتعبير) التي غالباً ما تتعرض للانتهاك سواء من جانب الحكومات أو مراكز الثروة والنفوذ المحلية والعالمية.

ولذلك حذر علماء الاتصال من الاكتفاء بالنصوص القانونية لإرساء الحق في الاتصال وضمان حمايته حيث أكدوا أن هذا الحق لا يتطلب ضمانات دستورية فحسب شأنه شأن جميع الحقوق الإنسانية الأخرى وإنما يتطلب أيضاً تغييراً أساسياً في سياسات الاتصال الراهنة وفي النظرة إليها.

وفي إطار المحاولات التي بذلها علماء الاتصال والقانون للتوصل إلى صيغة عامة تحدد الأطر الفلسفية والقانونية والعملية للحق في الاتصال برز الخلاف حول أمرين أساسيين يتعلق أولهما بتحديد صاحب هذا الحق وهل يخص الفرد ولا



يخص المجتمع إلا في مرحلة لاحقة أم أن المجتمع هو محله الأول وأن للدولة الحق في تقييده من أجل الصالح العام . ؟

ويدور الخلاف الثانى حول مضمون الحق حيث يرى البعض أن يتضمن التعريف كل الحقوق والحريات المرتبطة به إلى جانب القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريات والنص على المشاركة فى موارد الاتصال والاستخدامات السليمة لوسائل الاتصال والأغراض الاجتماعية للإعلام . . . إلخ، بينما يرى آخرون أن يقتصر تعريف الحق فى الاتصال على مجرد إعلان للحق الإنسانى دون التعرض للتفاصيل الأخرى (٦).

ورغم أن هذه الخلافات لم تحسم بعد إلا أن المهتمين بدراسة هذه القضية قد توصلوا (سواء فى إطار الحلقات البحثية والمؤتمرات باليونسكو أو الجهود الفردية لبعض علماء الاتصال) إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى :

- ١ - الحق فى المشاركة .
- ٢ - الحق فى تلقي المعلومات .
- ٣ - الحق فى الإعلام .
- ٤ - الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال .

ويتضمن الانتفاع بمعدات الاتصال وبرامجه ووسائل الاتصال . ويعتبر هذا العنصر أساسيا لدرجة أنه يتعذر بدونه ممارسة الحق فى الاتصال ممارسة فعالة . تمثل هذه المقومات المفاتيح الرئيسية لتحقيق ديمقراطية الاتصال التى تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنسانى لكافة الشرائح الاجتماعية، كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس، كذلك تتطلب مراعاة المستويات المختلفة فى الاتصال التى تبدأ بالفرد ثم الفئات الاجتماعية فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامّة ثم الدولة على المستوى الوطنى فالمجموعات الإقليمية وأخيرا المستوى



الدولى حيث تتعين صياغة الحق فى الاتصال على نحو يتيح له مراعاة هذه المستويات جميعها(٧).

مستويات الحق فى الاتصال،

إذا كانت لجنة ماكبرايد قد حددت حقوق الأفراد فى حق الاتصال فى كل من الحق فى المعرفة الذى ينتهك فى الحجب العمدى للمعلومات أو تزيفها أو تشويهها، والحق فى التعبير الذى ينتهك فى حرمان الفرد من الانتفاع بقنوات الاتصال سواء بالترويع أو العقاب أو بالممارسات غير القانونية والحق فى المناقشة، فإننا نضيف إلى هذه الحقوق الأساسية حق الحرمة الشخصية الذى ينتهك أحياناً من خلال التكنولوجيا الحديثة.

ويتضمن المستوى الثانى حقوق وسائل الإعلام والاتصال وعلى الأخص جماعات المهنيين من الإعلاميين والصحفيين وتشمل: حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأى والتعبير والحق فى الإعلام وحق النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والتنقل.

أما حقوق الأمم فى الاتصال التى تنطوى على أهمية بالغة فهى تتضمن الحق فى نشر المعلومات - التداول الحر والمتوازن للمعلومات - حقوق الذاتية الثقافية - التبادل الثقافى - الحق فى استيفاء المعلومات وحرية الرأى والتعبير - حق التصحيح - حق الرد(٨).

وفى ضوء هذا العرض الموجز لمستويات الحق فى الاتصال يبرز أمامنا مدى التداخل بين حقوق الأفراد كمواطنين وحقوقهم كقائمين بالاتصال ومسؤولين عن العمليات الإعلامية والاتصالية فضلاً عن الحقوق الاتصالية للشعوب والدول ومدى تأثير وانعكاس هذا التداخل على ممارسة الحقوق الاتصالية سلباً وإيجاباً. فلا شك أن السعى إلى تحقيق ما يعرف بديموقراطية الاتصال لا يقتصر إلا بمراعاة تلبية وإشباع الحقوق الأساسية للمشاركين فى العمليات الاتصالية وعلى الأخص الجمهور بمعناه العريض، وجماعات الإعلاميين أو القائمين بالاتصال. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى الجانب التطبيقى للحق فى الاتصال وذلك على النحو التالى:



الإطار التطبيقي للحق في الاتصال،

تحدد القيمة الفعلية لأي تصور نظري في المجال الاتصالي والإعلامي بمدى ترجمة مفردات هذا التصور إلى واقع حي وممارسات حقيقية تمس بصورة مباشرة حياة الأفراد والجماعات سواء في تفاصيلها أو عمومياتها بحيث تؤدي في النهاية إلى دفع الحياة البشرية إلى مواقع متقدمة في سلم الحضارة الإنسانية المعاصرة. ولا يمكن التحقق من ذلك إلا بضمان حصول القطاعات الواسعة من البشر على حقوقهم الأساسية التي كفلتها لهم القوانين والمواثيق العالمية والمحلية. وفي المجال الاتصالي تبرز حقوق الأفراد كأعضاء أساسيين في مختلف التشكيلات الاجتماعية، لذلك سوف نفرّد هذا الجزء للطرفين الرئيسيين في العملية الاتصالية، وأعني بهم الجمهور كمستهدف أصيل وجماعة المهنيين من الإعلاميين والصحفيين باعتبارهم القائمين بدور الوسيط الفني المتخصص بين الجمهور ووسائل الإعلام.

أولاً: الجمهور في إطار الحق في الاتصال،

تجمع التعريفات العلمية الحديثة التي تناولت مفهوم الجمهور على استبعاد الرؤية التي تستند إلى الثبات والتجانس والأخذ بالرؤية التي تركز على عوامل التغير والتنوع في إطار السياق الثقافي والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية والسياسية والتنشئة الاجتماعية والقيم المتوارثة وسائر العوامل التي تسهم بصور ومستويات مختلفة في تشكيل وتصنيف هذه الكتلة البشرية شديدة التنوع والمسماة تجاوزاً بالجمهور، هي في الواقع تضم إطاراً أوسع يمكن أن نطلق عليه الجماهير. هذا وقد كشفت أغلب التعريفات السياسية والإعلامية عن قصورها المعرفي عندما حاولت أن تحصر مفهوم الجمهور في تعبيرات كمية أو أحادية متغافلة عن عمق ودون قصد الفروق العديدة (الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والطبقية) التي تميز بين الشرائح المتباينة للجمهور الواحد داخل البلد الواحد سواء في ذات المرحلة التاريخية أو عبر المراحل المختلفة، فضلاً عن الجماهير المتنوعة التي تنتمي إلى سائر المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. لقد أثبتت معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مجال الإعلام والاتصال وبعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع - علم النفس - علم السكان والعلوم السياسية والاقتصادية) أن الجمهور ليس كتلة ملساء متجانسة كما يعتقد بعض القادة



السياسيين والاجتماعيين أو المسؤولين الإعلاميين، بل يضم مجموعات واسعة من الأفراد تتباين مصالحها وإيديولوجياتها وانتماءاتها الثقافية. والواقع أن هناك مساحة من التداخل الموضوعي والمنهجي بين كل من مفهوم الجمهور والرأى العام، وقد حاول علماء السياسة والاجتماع والإعلام حسم هذا اللبس بالفرقة بين الإطار العام للجمهور باعتباره يضم الغالبية الصامتة فضلا عن الأقلية النشطة المشاركة في صنع الأحداث والقادرة على التعبير عن آرائها وبين الإطار الخاص الذى يضم الأفراد المشاركين في صنع الرأى، ويقتصر على هؤلاء الذين يجمعهم الإدراك المشترك بوحدة مصالحهم وتحركهم الآراء والمواقف المشتركة، وهم يشكلون القطاعات النشطة من الجمهور.

ومن الواضح أن الرأى العام أو الجمهور لم يكتسب أهمية نظرية أو عامة إلا في إطار الثورات الديمقراطية التى شهدتها أوروبا في القرنين ١٨، ١٩. وتعززت هذه الأهمية في إطار الدور الإيجابي الذى لعبه الرأى العام في إطار حركات التحرر الوطنى في العالم الثالث في النصف الثانى من القرن العشرين.

ورغم الاهتمام الملحوظ الذى توليه النظم السياسية الغربية لموضوع الرأى العام إلا أن أغلب هذه النظم تحرص على توجيه الرأى العام واستخدامه لخدمة مصالح النخبة السياسية والاقتصادية، وهنا تسهم وسائل الإعلام سواء المطبوعة أو المرئية والمستوعبة بدور حاسم يتمثل في الحرص على تهميش الجماهير من خلال التدفق الأحادى للمعلومات والآراء والأفكار وتكريس سلبية المتلقين من خلال غياب الحوار كأسلوب اتصالى.

كما أن النظرة المتعمقة لتجارب العالم الثالث تكشف لنا حقيقة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأى العام بصورة مضللة وخادعة مستهدفة في الأساس إضفاء الشرعية على السياسات الاستبدادية لنظم الحكم السائدة مما أسفر عن نفشى السلبية واللامبالاة بين الجماهير الشعبية التى قد يؤدي عدم نضجها أو عدم اكتراثها بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة عدم كفاءتها السياسية إلى مزيد من اليأس والخضوع الكامل لحكم القلة المتسلطة. ومن المؤكد أن الرأى الضمنى لا يصبح قوة اجتماعية إلا عندما يدرك عدد كبير من الأفراد



الذين تتفق آراؤهم ومصالحهم ونظرتهم المشتركة إلى الأمور فيسعون إلى تحويل آرائهم إلى مواقف جماعية للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم. ورغم التعارض الموضوعى بين مصالح الفئات الحاكمة والطبقات المحكومة فى أغلبية دول العالم الثالث إلا أن هذا الجانب لا يشكل عاملاً أساسياً وحيداً بل يلاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر ذات جذور سوسيو حضارية أوسع بكثير من المصالح الطبقية. وتتمثل فى القضايا الثقافية والاجتماعية ذات الطابع القومى التى تتعلق بقضايا الهوية الثقافية والتمايز الحضارى والتى يتشكل حولها وعى جماهيرى يفرز مواقف تختلف جذريا عن المشكلات الطبقية والاقتصادية(٩).

ويلاحظ أن الخريطة الإعلامية الاتصالية الراهنة وعلى الأخص فى دول الجنوب تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل معه وسائل الاعلام باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين، وتستند فى ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تعتمد إلى إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية، وذلك بقصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى فى أغلب الأحيان، وذات الاتجاه الرأسى الأحادى، وتحاول وسائل الإعلام إضفاء أهمية متزايدة على الأدوار التى تقوم بها مستندة فى ذلك إلى عاملين:

أولهما: تبعيتها للسلطات السياسية الحاكمة التى تتحكم بصورة شبه مطلقة فى صياغة السياسات الإعلامية والاتصالية بما يحقق توجهاتها الإيديولوجية وأهدافها السياسية، ويخدم مصالحها الاقتصادية، ويتجلى ذلك فى السيطرة الرسمية على الموارد الاتصالية ومصادر المعلومات والتشريعات القانونية علاوة على التدخل السافر أو المستتر فى مضامين المواد الإعلامية.

ثانيهما: اعتماد وسائل الاتصال والمعلومات التى تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسية إلى جانب القوى المحلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى.

وفى مقابل ذلك يقف الجمهور الأعزل إلا من تنظيماته الشعبية - إن وجدت - والتى تحاصرهما القيود التشريعية وضالة الإمكانات ومشاعر الإحباط والسلبية



واللامبالاة التي تسيطر على أفرادها، يقف في مواجهة سطوة الإعلام التي لا تعترف أصلا بالحقوق الاتصالية للجمهور سواء في التعبير أو المشاركة مما يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من أشكال التواصل الإنساني والاجتماعي.

ولا شك أن الطابع الاجتماعي للعملية الاتصالية الذي يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الأهمية التكنولوجية لوسائل الإعلام ويتجاوزها ويؤكد أهمية الاتصال المباشر وأشكال الاتصال التقليدية. كما أن هذه السمة المميزة للاتصال باعتباره أحد الوجوه الاجتماعية للحرية بمعناها المتكامل تستلزم وجود بعض الضوابط الضرورية لضمان الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والدول مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في العمليات الاتصالية الأساسية أخذاً وعطاءً. وترتب على ذلك نتيجتان هامتان أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات في تطوير ثقافتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها. وثانيتهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديموقراطية الاتصال ليست مسألة فنية تترك في أيدي المديرين الإعلاميين والباحثين وإنما للإسهام في صنع السياسات الإعلامية والاتصالية على مختلف المستويات^(١) فالنقابات المهنية والعمالية والفلاحية وتنظيمات الشباب والنساء ورؤساء الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية جميعها لها الحق في خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها، وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها.

وإذا كانت نماذج التنمية التي حاولت دول الجنوب الأخذ بها نقلا عن أو تقليدا للدول الصناعية المتقدمة قد سجلت فشلا ملحوظا خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، وساعدت على تهميش الغالبية العظمى من الجماهير بتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب تركيزها على الجوانب المادية والاقتصادية وإغفالها للأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية. مما حدا لعلماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام للسعي إلى تبنى اتجاهات وإستراتيجيات جديدة تقوم على أساس التنمية الشاملة لمجتمعات الجنوب بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية والتكنولوجية، بل تركز على الجوانب الإنسانية والبشرية للتنمية من حيث علاقتها بتحسين نوعية الحياة والمقصود بها إشباع الحاجات الأساسية للفقراء الذين يمثلون غالبية سكان



العالم، وتيسير وزيادة مشاركة الجمهور بأفراده وقطاعاته النوعية المختلفة فى عملية اتخاذ القرارات واستخدام التكنولوجيا الملائمة التى تقوم على كثافة العمالة وتوزيع الدخل القومى على أسس منصفة وإشباع الحقوق الأساسية للإنسان فى التعبير والخلق والإبداع والترفيه، فضلاً عن تقرير مصيره بنفسه. وقد كان لهذا الجهد المعرفى ذى الرؤية التكاملية والتوجهات الجذرية انعكاساته المباشرة فى مجال الاتصال والإعلام وعلاقتهما بالتنمية البشرية بمفهومه الشامل. إذ بدأت تتوارى الرؤية التقليدية أحادية الجانب التى كان يُروَّج لها منذ الستينيات بعض أساتذة الإعلام الأمريكيين (شرام - ليرنر - باي... إلخ) حيث بالغوا فى التركيز على الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى نقل الدول النامية من النمط التقليدى إلى التحديث، وتحقيق التنمية بالمفهوم الغربى الذى كان يستهدف فى الواقع إلحاق الدول النامية باقتصاديات وأنماط الحياة الغربية من خلال قيام وسائل الإعلام بتقديم المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة بشبكاتها المالية ونشاطاتها الاقتصادية وأنماطها الاستهلاكية ونماذجها التكنولوجية إلى الدول النامية كنموذج وحيد يجب الاحتذاء به. وبسقوط نماذج التنمية المنقولة عن الغرب برزت القصورات الفكرية فى مختلف الكتابات والآراء التى تبنتها المدرسة الأمريكية وحاولت الترويج لها من خلال أنصارها والتابعين لها فى دول الجنوب، مما مهد لظهور فكر تنموى جديد ساهمت فى إبرازه كتابات رواد المدرسة النقدية فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإعلام، حيث بدأ التيار النقدى فى الإعلام والاتصال يطرح رؤية بديلة. وكان اليونسكو المنبر الدولى الأساسى الذى أتاح لهذه الأطروحات فرصة التعبير من خلال منظور نقدى يتميز بالشمول والموضوعية؛ وذلك فى محاولة لتجاوز الرؤى الجزئية السابقة التى كانت تسعى إلى تسييد الرؤية الغربية (الأمريكية) فى الإعلام والاتصال مما ترتب عليه تجاهل وإغفال الحقوق الاتصالية لشعوب الجنوب. وقد حرصت لجنة ماكبرايد على طرح تصور متكامل يتضمن رؤية ومطالب دول الجنوب فى مجال الاتصال والإعلام إذ ركزت تقريرها على الإشكاليات والتحديات الحقيقية التى يواجهها الاتصال والإعلام المعاصر حيث أبرزت ضرورة المبادرة إلى تطوير المفهوم التقليدى السائد عن سياسات الاتصال بحيث لا يقتصر مضمونها على البعد الإعلامى الوظيفى فحسب، ولا يقتصر تطبيقها على الإعلاميين المهنيين فقط، نظراً لأن قطاع الاتصال لا يشكل قطاعاً منعزلاً عن سائر الأنشطة المجتمعة فهو



وثيق الصلة بقطاعات التعليم والثقافة والبحث العلمي من ناحية، وله عوائده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. وهنا وفي ضوء الرؤية التي قدمتها لجنة ماكبرايد علاوة على الإضافات الجادة التي قدمها علماء الإعلام والاتصال في كل من دول الشمال والجنوب خلال عقد الثمانينيات يصبح من الواضح أمامنا أن مواجهة الإشكاليات العديدة التي تعترض السياسات الاقتصادية والإعلامية الراهنة تستلزم ضرورة الأخذ بالخطوات التالية:

أولاً: إعادة النظر في المفاهيم الأوتوقراطية ذات الطابع الأحادي المركزى فى رسم خطط الاتصال وخصوصاً أنها تؤدي إلى تكريس احتكار المهنيين البيروقراطيين للأنشطة الاتصالية وتعمل على محاصرة الجماهير فى مقاعد المتفرجين.

ثانياً: العمل على تغيير البنى والهياكل الاتصالية السائدة والأخذ بالنظام المفتوح فى الاتصال الذى يتيح إشراك الجماهير فى العملية الاتصالية ويسعى بالفعل إلى التعرف على الاحتياجات الاتصالية الأساسية لمختلف الشرائح والقطاعات الجماهيرية توطئه لإشباعها.

ثالثاً: إعادة النظر فى التشريعات الاتصالية التى تحمى الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية ولا تراعى الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات (الخارجين عن دوائر النفوذ).

رابعاً: الحرص على الالتزام بتطبيق أحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بحقوق التعبير وتداول المعرفة والمعلومات والآراء دون قيود أو حدود إلا ما يتعلق بمقتضيات الأمن القومى داخل كل دولة مع مراعاة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والحرص على تعميق التفاهم الدولى واستمرار روح الصداقة بين الشعوب.

خامساً: ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التلفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منتظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته. وهناك مجموعة من العوائق التى تحول دون الأخذ بالخطوات السابقة تتمثل فى ثلاثة أمور:



١ - الدور التسلطى للدولة والحكومات.

٢ - احتكار ومركزية المعلومات.

٣ - تكنولوجيا الاتصال.

وفيما يتعلق بالعائق الأول يلاحظ أنه رغم ما تزخر به الدساتير المكتوبة أو القوانين العرفية - سواء فى النظم التى تأخذ بالنهج الغربى فى الممارسة السياسية أو تلك التى تلتزم بالتعددية السياسية الشكلية - من نصوص تحد من سلطة الدولة وتدخلها فى الأنشطة الاتصالية الإعلامية، وتبيح لكل فرد حق الحصول بحرية على المعلومات والآراء من مختلف المصادر. بيد أن ذلك هو الجانب الذى يتعرض للانتهاك من جانب الحكومات فى أغلب الأحيان. ويتجلى هذا الانتهاك فى صور عديدة تتمثل فى انتشار النمط الحكومى فى الملكية الإعلامية وسيطرة الدولة على مرافق الاتصال فضلاً عن تشريعات الرقابة وأجهزتها واحتكار السلطة التنفيذية لصناعة وأخذ القرار الإعلامى بصورة معلنة أو مستترة عدا التدخل المباشر وغير المباشر فى تخطيط وإعداد البرامج الإعلامية وعلى الأخص فى مؤسسات الإعلام المرئى والمسموع.

أما العائق الثانى فهو يتعلق بانتهاك حقوق الأفراد وما يعرف «بالحرمة الشخصية» من خلال احتكار ومركزية المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك الجانب والكفيلة بمنع احتمال إساءة استخدام بنوك المعلومات سواء كانت عامة أو خاصة فى جمع أو معالجة أو نشر المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد وخصوصاً ما يتعلق منها بالآراء السياسية والدينية والعرقية.

وهناك العديد من المخاطر المترتبة على التوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات (الحاسبات الإلكترونية بالتحديد) وتتمثل فى بروز فئة التكنوقراطيين ومدى تحكمهم فى إدارة وتسيير الأنشطة والخدمات فى الوزارات والإدارات الحكومية، مما ينذر بتزايد نفوذهم على حساب الدور الذى تقوم به أجهزة الرقابة الشعبية والسلطة التشريعية وانعكاس ذلك بصورة سلبية على نوعية ومستوى تدفق المعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام للجمهور العام.



وفى النهاية يأتى العائق الثالث المتمثل فى هيمنة تكنولوجيا الاتصال على مجمل الأنشطة الاتصالية ذات الطابع الجماهيرى وما ينطوى عليه من تهديد للحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات بسبب التدخل متعدد الصور والأبعاد فى صنع السياسات الإعلامية والاتصالية من جانب شبكات المصالح الدولية والمحلية التى تحتكر إنتاج وتسويق التكنولوجيا الاتصالية مما يشكل مخاطرَ حقيقية على كافة المحاولات الجادة لتطويع تكنولوجيا الاتصال لخدمة وتلبية الاحتياجات الاتصالية للجمهور العام^(*).

هذا وقد أكدت المتابعة الاستقرائية للممارسات السياسية والإعلامية فى مختلف الأنظمة المعاصرة أن السلطة السياسية، وتتضمن الحكومات التى تتحكم بصور متفاوتة فى زمام السياسات الاتصالية والإعلامية. كجزء من الوظيفة السيادية للدولة، لا تضع الجمهور على قائمة اهتماماتها إلا فى الحالات الحرجة التى يتعرض فيها النظام السياسى لمشكلات أو أزمات تهدد استمراره أو استقراره، أو عندما تعترم الدولة فرض قيود جديدة على حركة الجمهور بقصد ترويضه أو تدجينه فى حالة تصاعد تيارات المعارضة الداخلية أو فى حالة الضرورة التى تفرضها الأخطار الخارجية، عندئذ تعتمد الحكومات على استطلاع اتجاهات الجمهور بهدف التحكم فى مساراته من خلال متابعة التغيرات التى تطرأ على مواقعه واتجاهاته، ويتجسد ذلك بصورة جلية فى فترات الانتخابات.

كذلك تشير أغلب الدراسات العلمية التى أجريت على النظم الإعلامية المعاصرة إلى أن جوهر الأزمات التى تعاني منها هذه النظم يكمن فى غياب المعرفة المتعمقة للجمهور سواء من ناحية احتياجاته الاتصالية أو مواقفه واتجاهاته إزاء المواد الإعلامية التى تُحاصِرُه بها وسائل الإعلام المحلية والعالمية أينما وحيشما

(*) جاء فى تقرير الاقتصاد العالمى لعام ١٩٧٩ بشأن الشركات متعددة الجنسية أنه (بينما تقوم هذه الشركات بدور فعال فى نقل التكنولوجيا ورأس المال إلى الدول النامية فلن دورها يبدو رهيباً فى بعض الأحيان لأن حجم نفوذها يتجاوز حجم اقتصاد الدولة المضيفة ومن ثم يتعين على المجتمع الدولى أن يضع سياسة إيجابية فعالة للتعامل مع المشكلات الناجمة عن أنشطة هذه الشركات). كما طلب المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٦ من المدير العام عقد اجتماع للخبراء لتقديم تقرير عن تأثير الشركات المتعددة الجنسية فى مجال التربية والثقافة والاتصال والتنمية.

(انظر تقرير ماكبرايد - ص ١٣٥ . الطبعة العربية).



وُجد. ولا شك أن غياب الحوار بين وسائل الإعلام والجمهور يضع المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام التي لم تبدأ جدياً في إجراء استطلاعات لرأى الجمهور واتجاهاته إلا في إطار السياسات التسويقية التي تقوم بها شركات الإعلان الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا وفروعها الإقليمية والمحلية في دول الجنوب(*) . إذ تحرص هذه الشركات على إجراء استطلاعات دورية للتعرف على حجم جمهور المستهلكين وقدراتهم الشرائية ورغباتهم الاستهلاكية . ويلاحظ أن وسائل الإعلام لم تلجأ إلى إجراء استطلاعات للتعرف على رأى الجمهور فيما تقدمه من مواد وبرامج إعلامية إلا في العقدين الأخيرين وفي عدد قليل من الدول الغربية: فرنسا - بريطانيا - دول إسكندنافيا - الولايات المتحدة (جزئياً) حيث تستعين بنتائج هذه الاستطلاعات في ترشيد وتطوير خططها وسياساتها الإعلامية وخصوصاً في مجال الإعلام المرئي والمسموع حيث تغطي بحوث المشاهدين والمستمعين بنصيب ملحوظ من الاهتمام يفوق ما تغطي به بحوث القراء(١٢).

ورغم قيام كثير من الهيئات البحثية العربية بإجراء بعض البحوث الميدانية في مجال الإعلام المرئي والمسموع والتي تشمل بحوث المستمعين والمشاهدين مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة والمركز العربى لبحوث المستمعين والمشاهدين (بغداد) علاوة على الرسائل العلمية التى أجريت فى بعض الجامعات العربية . غير أنه يلاحظ قلة المطبوع والمنشور من هذا الإنتاج. ويلاحظ أن أكثر من نصف هذه الدراسات أجريت لقياس حجم الاستماع والمشاركة وقليل منها هو الذى اهتم بتحليل مضمون الرسائل الإعلامية - كذلك لم تجر دراسات تهتم بعرض سمات وتصنيفات جمهور المستمعين والمشاهدين والفروق بين جمهور الريف والحضر (من حيث الجنس والسن والتنشئة الاجتماعية والدخل والتعليم... إلخ)، وأيضاً لا توجد دراسات تبرز الفروق الأساسية بين الجمهور العام وتصنيفاته النوعية (جمهور الفلاحين والشباب والطلاب والنساء والمهنيين... إلخ)، هذا وتأتى مصر فى مقدمة الدول

(*) توجد ٢٥ شركة دولية للإعلان منها ٢١ شركة أمريكية ولها ٨ آلاف فرع في مختلف دول أوروبا وآسيا وأفريقيا والعالم العربى .

(انظر هيرت شيلر: إمبراطورية أمريكا الإعلامية - سان دييجو - ١٩٧٩).



العربية التي تهتم بهذا النوع من الدراسات. كما يلاحظ أن أغلب هذه الدراسات أجريت لأغراض عملية وليست لأهداف علمية أو أكاديمية، كذلك استأثر جمهور المشاهدين بالنصيب الأكبر من هذه الدراسات، واعتمدت معظم هذه الدراسات الميدانية على الأسلوب التقليدي (الاستبيان) ولم تستعن بالأساليب الحديثة التي تعتمد على التكامل المنهجي وتعدد الأساليب البحثية.

تتنوع أساليب ووسائل استطلاع وقياس اتجاهات جمهور وسائل الإعلام طبقاً لعاملين أساسيين يتعلق أولهما بالطبيعة الفنية الخاصة بكل وسيلة إعلامية (إعلام مطبوع أو مرئي ومسموع) ويركز ثانيهما على نوعية المواد الإعلامية المبثوثة أو المنشورة، فهناك الأساليب المباشرة التي تتمثل في الحوار المفتوح بين القائمين بالاتصال والجمهور، وهناك الاستفتاءات في إطار البحوث الميدانية التي تشمل بحوث القراء والمستمعين والمشاهدين لقياس حجم الجمهور واتجاهاته وتفضيلاته للمواد أو البرامج الإعلامية المختلفة (١٣).

ثانياً: الإعلاميون في إطار الحق في الاتصال.

إذا كانت وسائل الاتصال والإعلام تستمد مشروعيتها من مدى قدرتها على تحقيق ديموقراطية الاتصال من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة فإن تحقيق هذه الغايات في المجال الإعلامي والاتصالي يصطدم ببعض العقبات التي تتعلق بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها وسلوكيات ومواقف المشتغلين بها. فالمعروف أن رجال الإعلام يملكون قدرات هائلة للتأثير على الرأي العام أكثر من أي فئة اجتماعية أخرى بما فيهم النواب وممثلو الشعب في البرلمانات والمجالس الشعبية الذين يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخرى. ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجال الإعلام مهما بدر منهم من أخطاء أو تحيز أو سوء نية، وهنا يكمن التناقض بين التخصص المهني في مجال الإعلام والاتصال وبين تحقيق ديموقراطية الاتصال. ولا شك أن خل هذا التناقض لا يتحقق بإلغاء التخصص المهني أو تحجيمه أو استبعاد الإعلاميين والصحفيين وتهميش دورهم أو التقليل من خطورة المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقهم أو مسئوليتهم إزاء مجتمعاتهم، ذلك أن الاتصال يفترض بالضرورة المشاركة الإيجابية على قدم المساواة بين كافة المشاركين في



العملية الاتصالية، وأعنى بهم القائمين بالاتصال (الإعلاميين) والجمهور بمختلف قطاعاته ومستوياته، والذي يفترض أنه ليس مجرد مجموعة من المتلقين السلبين، بل هم مشتركون فعليون فى العملية الاتصالية. وإذا كانت الدراسات تشير إلى الاتصال على أنه نوع من التواصل الاجتماعى وأن حق جمع ونشر المعلومات ليس وقفاً على شخص واحد أو مجموعة واحدة وإنما هو حق للجميع، ومن ثم فإن ممارسة هذا الحق ينبغى ألا تحتكرها أى مجموعة أيا كانت وإنما يجب أن يمارسها عملياً كل من لهم هذا الحق. فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة يشير إلى كون أن الحق الأساسى للاتصال هو حق إنسانى يتمتع به الجميع من حيث المبدأ ولا يمنع بالضرورة من وجود فئات متخصصة تمارس هذا الحق أو تساعد الآخرين على ممارساته، وهنا يبرز البعد المهنى للاتصال الذى يمارس بوسائل مختلفة وبأساليب تكنولوجية متنوعة، وينفرد بتقنياته الخاصة وآلياته ولغته وأصولياته المهنية المتميزة ويقوم على إدارته وتشغيله جهاز متخصص يضم كوادر مؤهلة ومدربة (١٥).

تعريف الإطار المهنى للإعلاميين،

يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهنى الذى يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية والصحفية، أو أولئك الذين يتمتعون إلى قطاع الاتصال بمعناه الواسع. وفى ضوء حداثة وجزئية البحوث التى تناولت الجوانب البشرية فى مجال الاتصال تبرز صعوبة الاتفاق على تعريف عام يوضح الحدود المهنية ويحدد السمات الوظيفية والأدوار والمشكلات التى ينفرد بها العاملون فى ميادين الصحافة والإعلام والاتصال. فالواقع أن التوسع الهائل فى الصناعات الثقافية وتزايد وتنوع أنشطة الإعلام والاتصال بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية قد أسفر عن خلق وظائف جديدة تتفوق كمياً على عدد الوظائف التى أوجدتها القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وخصوصاً فى الدول الصناعية المتقدمة. ويعزى ذلك إلى اعتماد الاتصال بمعناه الواسع على مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية، فالاتصال يمكن أن يضم جانباً كبيراً من التعليم والعلوم وجانباً من الأنشطة الثقافية والخدمات الصحية والإدارة العامة والخدمات المالية فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا فى مجال المعلومات والخدمات العامة.



هذا وتتفاوت التعريفات التي وضعتها المدارس الإعلامية فى الغرب للمشتغلين بالمهن الإعلامية والاتصالية، فهناك التعريف التقليدى الذى يقصر هذه المهن على أولئك الذين ينتجون الأخبار من الصحفيين والمذيعين. وهناك التعريف الأحدث الذى يضم كافة المشتغلين فى الوظائف الرئيسية فى مجال إنتاج ومعالجة وتوزيع المعلومات. ويتمى التعريف الأخير إلى المدرسة الأمريكية حيث تم تصنيف العاملين فى قطاع الاتصال والمعلومات إلى ثلاث فئات أساسية تضم الفئة الأولى هؤلاء العاملين فى إنتاج وبيع المعلومات وتشمل العلماء والمخترعين والعلمين والصحفيين والمؤلفين والعاملين بالمكاتب. وتشمل الفئة الثانية أولئك الذين يجمعون المعلومات وينشرونها ويقتصر نشاطهم على التخطيط والتنسيق ومعالجة المعلومات التى تتطلبها السوق الرأسمالية فى المجتمع الأمريكى. وتضم هذه الفئة المديرين والسكرتيرين والمحامين والسامسة، أما الفئة الثالثة فهى تشمل أولئك الذين يتولون تشغيل آلات وتكنولوجيا المعلومات التى تدعم النشاطين السابقين(١٦).

ولا شك أن هذا التعريف المستقى من واقع المجتمع الأمريكى لا يمكن تعميمه على سائر الدول الصناعية المتقدمة. ذلك أن المعايير المستخدمة لتحديد فئات المهن والوظائف فى مجال الاتصال تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا. كما تبرز استحالة استخدام هذا التعريف بالنسبة للدول النامية فى النصف الجنوبى من العالم. نظرا للاختلاف الهائل فى معدلات التطور فى مجال الاتصال والمعلومات ونشأة الصحافة وأدوارها. هذا وتطرح المدرسة الفرنسية فى الإعلام مفهوما للقائم بالاتصال يختلف جذريا عن المفهوم الذى طرحته المدرسة الأمريكية إذ تطلق عليه لقب (الوسيط) على أساس أن الصحفى يقوم بأدوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى جمهوره، وهو بذلك يلعب دورا تفاوضيا بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المتلقى). كما أن العملية الاتصالية ذاتها تضم مستويين: المستوى الظاهر والمستوى الكامن غير المرئى والذى يشمل السلطة السياسية والاقتصادية وصانعى القرار من ناحية، والمهنيين والمسؤولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى. ويحتل الصحفى أو الإعلامى موقع الوسيط الذى يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية(١٧).



وبالنسبة للعالم العربى يبرز أمامنا التعريف الذى طرحته المدرسة المصرية فى الصحافة عن القائم بالاتصال فى الصحافة والذى يتميز بشموله لجميع العاملين فى التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع (١٨).

ورغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين تضم مئات الألوف الذين يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المرئى والمسموع والمقروء غير أن الصحفيين يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم عوامل عديدة لعل أبرزها انتماءهم إلى أقدم المهن الإعلامية المعاصرة، وأعنى بها الصحافة والتى كان لها السبق فى إرساء تراث ضخم يضم أصوليات وأخلاقيات ممارسة المهنة، كما يضم حصاد النضال الطويل الذى خاضته الأجيال العديدة من الصحفيين فى مختلف العصور من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة، ومن أجل حماية حقوقهم المهنية.

وقد كشف التاريخُ المهني الطويل للصحفيين أن المشكلات التى تواجههم بحكم طبيعة عملهم تجعل من الصحافة مهنة ورسالة فى آن واحد. وإذا كان الحق فى الاتصال الذى يتضمن الحق فى استقاء المعلومات وفى تبليغها ونشره والحق فى التعبير عن الآراء يعد من الحقوق الأساسية لكل مواطن فإن الصحفيين على وجه التحديد تشتد حاجتهم إلى ممارسة هذا الحق كشرط أساسى للقيام بعملهم على نحو كامل فعال، وخصوصاً أنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لقيود السلطة وضغوطها فضلاً عن المخاطر التى تتضمنها ممارسة المهنة ذاتها مما يجعلهم يتصدرون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية بمعناها المجتمعى الواسع، وعن الحرية المهنية التى تعد حجر الزاوية فى المنظومة التى تعرف بحرية الصحافة حيث ينظر إلى الصحفيين بإعتبارهم حراسها والقائمين على حمايتها. ويتحدد الدور الحقيقى للصحفيين فى كفالة وحماية البعد المهني لحرية الصحافة بمدى كفاءتهم أولاً ثم مصداقيتهم لدى الرأى العام فضلاً عن مدى تمسكهم بحقوقهم المهنية فى مواجهة شتى صور الانتهاك والضغوط التى يتعرضون لها من جانب مراكز السلطة والنفوذ السياسى والاقتصادى.

ومن الثابت أن الصحفيين فى معظم دول العالم لا يتمتعون بالحرية ولا يمارسون حقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخر بها القوانين



والدساتير المختلفة حيث يلاحظ تعدد وتنوع أشكال القيود التي تتخذ أشكالاً مستترة ومغلقة أحيانا وتسفر عن جوهرها في أغلب الأحيان عندما تتخذ صورة العنف المباشر الذي يصل إلى حد السجن والاعتقال فضلا عن المطاردة في الرزق والتشريد والنفي من الأوطان. وهناك صراع تاريخي بين الصحفيين من ناحية والحكومات وأصحاب النفوذ من الناحية الأخرى يعزى في الأساس إلى التناقض الجذري بين مصالح هؤلاء الحكام وبين جوهر مهنة الصحافة التي تستهدف تقصى ونشر كافة أشكال وصور الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعي والقهر مما يصطدم غالبا ومصالح القائمين على السلطة، وأعني بها كافة أنواع السلطة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) في مختلف المجتمعات والعصور.

هنا تكمن الأزمة الحقيقية للصحافة كمهنة وللقائمين عليها من الصحفيين. ويتخذ هذا الصراع الذي تفرضه طبيعة مهنة الصحافة صوراً شتى بين الصحفيين وأصحاب السلطة، يبرز أحيانا في أشكال المواجهة السلمية التي تقودها النقابات والاتحادات الصحفية، ولكن تشتد هذه المواجهات في أوقات الحروب والصراعات المسلحة حيث تسفر السلطة عن وجهها الحقيقي ومواقفها الكامنة ضد الصحافة والصحفيين، وتستبيح لنفسها استخدام أشد الأسلحة فتكا وشراسة.

ومن هنا تبرز أهمية التشديد على ضرورة حماية الحقوق المهنية للصحفيين والتي تتمثل في ضمانات ممارستهم للمهنة ليس لأهمية ذلك في حد ذاته ولكن لارتباط ذلك في الأساس بجوهر العملية الديمقراطية وكفالة تحقيقها في ضوء ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية. وعند تناولنا لقضية الحقوق المهنية للصحفيين سنركز أيضا على المسؤوليات التي تمثل الوجه الآخر لهذه الحقوق.

الحقوق المهنية للصحفيين:

لا يمكن تناول الحقوق المهنية للصحفيين وضمنات ممارسة المهنة بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في مجتمعاتهم وتأثيرها على الممارسات الصحفية وحقوق الصحفيين ومسئولياتهم وحرية الصحافة والصحفيين ككل. ويلاحظ أن جميع الدراسات التي أجريت عن الصحفيين الغربيين أو عن الصحفيين في الدول النامية قد دارت حول محورين رئيسيين هما:



١ - **المحور المهني:** الذي يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بظروف العمل الصحفي من حيث معايير الأداء المهني وعلاقات الصحفي بمصادره ورؤسائه وزملائه و ضمانات ممارسة المهنة ودور النقابات الصحفية في حماية المهنة وممارستها وحقوق ومسؤوليات الصحفيين مهنيا وقانونيا.

٢ - **المحور المجتمعي:** ويشمل تأثير الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية على الأداء المهني للصحفيين، كذلك يتناول علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ومواقفهم من الأوضاع الثقافية والتشريعات القانونية والظروف الاقتصادية السائدة في مجتمعاتهم (١٩).

وقد أجمعت الدراسات الإعلامية على تحديد الحقوق المهنية للصحفيين على النحو التالي:

- ١ - حق تلقي الأنباء والمعلومات والآراء.
- ٢ - حرية الوصول إلى مصادر المعلومات.
- ٣ - حق نشر وتبليغ الأنباء والمعلومات والآراء.
- ٤ - حرية الحركة والتنقل.
- ٥ - المحافظة على سر المهنة.

وهناك مجموعة من العوامل المهنية والمجتمعية التي تؤثر في ممارسة الصحفيين لحقوقهم المهنية. وتنقسم هذه العوامل إلى شقين. يتناول الشق الأول المحددات الخاصة بالطابع النوعي المتميز للصحافة كمهنة ذات رسالة مجتمعية، ويشمل الشق الثاني العوامل التي تؤثر في الأداء المهني للصحفيين. وتدور المجموعة الأولى حول المحددات التالية:

١ - **نمط الملكية الصحفية،**

ورغم أنه لا يمكن الارتكان إلى عنصر الملكية وحدها لضمان تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال عامة، فضلا عن ضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين إلا أن التجارب أثبتت أن هناك اختلافات ملموسة بين مستوى تمتع الصحفيين بحقوقهم في ظل أنماط معينة من الملكية الصحفية أكثر من سواها



وخصوصا ما يسمى بالملكية الاجتماعية، وهى ليست ملكية الدولة أو الملكية الخاصة. ويمكن الاستشهاد ببعض التجارب فى دول أمريكا اللاتينية(*) والواقع أنه لا يوجد نموذج عالمى قابل للتطبيق فى كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابياتها (٢٠).

٢ - قانون المطبوعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفى،

وتشير التجارب التاريخية العالمية والمحلية إلى أن هذه القوانين لم توجد إلا لحماية مصالح الهيئات الحاكمة فى مواجهة الصحافة والصحفيين، ويلاحظ أن الصياغة القانونية لكافة التشريعات الإعلامية وعلى الأخص ما يتعلق بالصحافة تركز على محاصرة وتقييد الحقوق التى تنص عليها من خلال العبارات المطاطة والإفراط فى السلطات التقديرية التى تُخولها للقائمين على الأمور الذين يملكون الحق فى سحب امتياز أى صحيفة أو مصادرتها دون إبداء الأسباب فضلا عما تفرضه قوانين المطبوعات من الأشكال الأخرى للتعطيل الإدارى والرقابة السافرة والمقنعة على الصحف والصحفيين.

٣ - تأثير التكنولوجيا الاتصالية الحديثة،

إن الإنجازات التكنولوجية لعلوم الاتصال سواء فى جمع المعلومات والأنباء أو معالجتها ونشرها وتوزيعها لا يمكن النظر إليها باعتبارها تغييرات تكنولوجية فحسب. إذ كثيرا ما تؤثر هذه التجديدات التكنولوجية بصورة سلبية على الصعيدين الاجتماعى والإعلامى وخصوصا أن الدول النامية تعتمد فى الوقت الحالى اعتمادا يكاد يكون تاما على الدول الصناعية المتقدمة التى تتحكم فى إنتاج هذه الابتكارات التكنولوجية المتقدمة. كما تفتقر الدول النامية إلى الموارد التى تمكنها من حسن استخدام وتقييم هذه المصادر الهائلة من المعلومات. وقد بات من المستحيل الإقدام على إصدار الصحف إلا للحكومات أو مراكز القوى الاقتصادية التى تستطيع تمويل كل ذلك بما يترتب عليه الكثير من السلبات التى تتمثل فى استغلال بعض الحكومات لهذا الوضع بتطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة من خلال تقييد استيراد

(*) شهدت بيرو تجربة الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام ١٩٦٨-١٩٧٤ وخصوصا فى مجال الصحافة حيث كانت إدارتها تتم بواسطة مجموعات منتخبة.



ورق الصحف وتوزيعه طبقا لسياسة محددة تهدف إلى استبعاد الصحف المعارضة فضلا عن استحالة قيام صحف مستقلة بسبب الأعباء الاقتصادية التي تسببها مما يهدد العديد من الصحفيين الشرفاء بالبطالة والتشرد المهني أو الرضوخ لشروط السوق الإعلامية (٢١).

٤ - الإعلانات،

لقد لعبت الإعلانات دورا تاريخيا في ترويج المقولة الغربية الخاصة بحرية الصحافة. هذا بينما لم تتمكن الإعلانات من القيام بنفس الدور بالنسبة للصحافة في دول الجنوب. إذ أصبحت تشكل جزءا هاما من السيطرة الأمريكية (بسبب أن معظم وكالات الإعلان العالمية تخضع لسيطرة الولايات المتحدة). ولنا في حاجة إلى التأكيد على حاجة وسائل الاتصال الجماهيرية للإعلان وعلى الأخص الصحف التي تحصل على أكبر نصيب من الإعلانات. ولكن لابد من خلق ضوابط لحماية مصالح الجمهور العام، وإذا كانت الصحافة في دول أوروبا الغربية قد تمكنت بفعل عوامل عديدة من عدم السقوط كلية في قبضة الإعلانات التجارية. فإن الصحافة في دول الجنوب لم تقلت من سيطرة الشركات متعددة الجنسية التي تخصص ميزانيات للإعلانات أكبر من الميزانيات التي تخصصها الحكومات الوطنية للتعليم، مثل البرازيل التي بلغت نفقات الإعلان فيها أكثر من ثلثي النفقات المخصصة للتعليم، ولا تخفى الآثار السلبية للإعلانات على الوظائف الإعلامية والثقافية والأدوار السياسية والاجتماعية للصحافة. فهي تحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والثقافية فضلا عن دورها في إفساد الصحفيين وتحويلهم إلى أبواق لشركات الإعلان بتسخير المادة الصحفية لخدمة الأهداف التجارية لهذه الشركات علاوة على ما تسهم به الرسائل الإعلانية في خلق أنماط استهلاكية معادية للاقتصاد الوطني في الدول النامية الفقيرة (٢٢).

ويتضمن الشق الثاني العوامل التي تؤثر على الأداء المهني للصحفيين وتنصب أساسا على مجمل الظروف التي تؤثر بصورة مباشرة في الأداء المهني للصحفيين ويمكن إيجازها على النحو التالي:



- ١ - مستوى التأهيل والتدريب اللذين يتمتع بهما الصحفي .
- ٢ - علاقة الصحفي بمصادره .
- ٣ - علاقة الصحفي برؤسائه فى العمل .
- ٤ - علاقة الصحفي بزملائه .
- ٥ - علاقات الصحفي بالنقابات والاتحادات الصحفية .
- ٦ - علاقة الصحفي بقرائه .
- ٧ - الحقوق الاقتصادية للمصحفى .
- ٨ - ضمانات ممارسة المهنة فى ظروف الحرب والتراعات المسلحة .
- ٩ - مدى استيعاب وفهم الصحفي للقوانين المنظمة للعمل الصحفي .
- ١٠ - مستوى أعمار الصحفيين والأمراض الناجمة عن المهنة .

ويلاحظ حداثة وجزئية الدراسات التى أجريت عن الصحفيين عموما وإن انفردت المدرسة الأمريكية بالسبق فى هذا المجال إذ اهتمت طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات بدراسة الأوضاع المهنية للصحفيين، وركزت بوجه خاص على الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية، ومدى مشاركة الصحفيين فى صنع القرار الإعلامى داخل الصحف. كذلك تناولت الفئات العمرية وتأثيرها على العمل الصحفي وقائمة المسموحات والممنوعات فى الصحافة الأمريكية. كما أولت هذه الدراسات عناية خاصة لدراسة السمات الشخصية للصحفيين والتأهيل الأكاديمى والمهنى ومدى تأثير ذلك على الاتجاهات السياسية والأيدولوجية بينهم وميل معظمهم إلى الاتجاه الوسط. واهتمت المدرسة الأمريكية أيضاً بدراسة حقوق والتزامات الصحفيين من النواحي القانونية والمهنية والاقتصادية. ويلاحظ أن البحوث الأمريكية عمدت إلى التركيز على معالجة الجوانب المهنية والتقنية دون ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية وسائر العوامل المجتمعية التى تؤثر فى مهنة الصحافة والقائمين عليها.



ويلاحظ أنه فيما اهتمت المدرسة الأمريكية بالدراسات الجزئية ذات الطابع الإمبريقي عن الصحفيين. ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة التكوين الإيديولوجي والمهني للصحفيين وتأثير الأوضاع الصحفية على الأداء المهني للصحفيين داخل المؤسسات الصحفية وخارجها. كما اهتمت بدراسة صورة الذات لدى الصحفي وعلاقة الصحفي بالمصادر وبالجمهور (٢٣).

أما المدرسة المصرية فقد قدمت بعض الإسهامات الهامة في دراسة الصحفيين في إطار بعض الدراسات الأكاديمية الأشمل. كما قامت نقابة الصحفيين المصرية بإعداد استطلاع للرأي لعينة من الصحفيين دارت حول بعض القضايا المهنية والثقافية، وقدمت كلية الإعلام بجامعة القاهرة دراسة جماعية أشرف عليها قسم الصحافة، تناولت الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين المصريين وأسفرت عن نتيجة أساسية مؤداها أن حوالى نصف الصحفيين المصريين (عينة البحث) يشاركون في السياسات التحريرية بسبب علاقاتهم الودية مع رؤسائهم، ويحصلون على عائد اقتصادي ملائم. ويشكو النصف الثاني من عدم المشاركة في صنع القرارات المهنية داخل المؤسسات الصحفية ويعانون من ضآلة العائد الاقتصادي وصعوبة حصولهم على المعلومات. كما تشير الدراسة إلى هيمنة السلطة السياسية على المؤسسات الصحفية، والتي تتمثل في اختيار وتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف وسريان هذا النظام داخل المؤسسات الصحفية وتأثيره على حجم المشاركة من جانب جموع الصحفيين في صنع السياسات التحريرية. وتشير الدراسة إلى عبجز نقابة الصحفيين رغم محاولاتها المستمرة للدفاع عن حقوق الصحفيين مما كان له أثره الواضح في ضآلة مشاركة الصحفيين في العمل النقابي ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة (٢٤).

وتؤكد هذه الدراسة على جملة حقائق نوجزها فيما يلي:

١ - الدور الكبير الذي تلعبه العلاقات الشخصية سواء بين الصحفي ورؤسائه أو علاقته مع المصادر، وتأثير هذه العلاقات على الأداء المهني بصورة غير إيجابية في أغلب الأحيان.

٢ - غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني للصحفيين.



٣ - عدم الالتزام بشرط الضمير فى عقود العمل الصحفية .

٤ - عجز النقابات عن تقديم أى عون حقيقى للدفاع عن الحقوق المهنية للصحفيين فى مواجهة السلطات وأجهزة المخابرات .

المسئوليات المهنية للصحفيين،

تنص القوانين والتشريعات الصحفية فى مختلف أنحاء العالم المتقدم والنامى على أن السرية المهنية هى حق والتزام فى الوقت نفسه، كما تنص على إلزام الصحفى بالامتناع عن نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة أو معلومات دعائية، كذلك تنص على حظر نشر أنباء عن جلسات المحاكم السرية والمعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (مثل المعلومات التى تتعلق بالجيش والشرطة). كما تلزم هذه القوانين الصحفيين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب وعدم نشر الأنباء التى تحض على كراهية أو احتقار الثقافات والأديان، وفى حين تسعى هذه القوانين إلى تكريس هذه الواجبات والمسئوليات بالنسبة للصحفيين فإنها تنص فى ذات الوقت على عدم إعاقة الصحفى من ممارسة مهنته أو اللجوء إلى أى ضغط أو ترؤيع يهدف إلى تقديم معلومات محرفة أو مغرضة، كما تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات للصحفيين. وتنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية ومراعاة تعويضه عند ترك الخدمة على أساس التمسك بمعتقداته الفكرية والأخلاقية.

الانتهاكات والمخاطر،

يواجه الصحفيون العديد من المخاطر النفسية والسياسية والاقتصادية والحياتية أثناء ممارسة المهنة تتمثل فى حدها الأدنى فى أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر وصولاً إلى الاعتقال والاحالة إلى المحاكمات العسكرية، وذلك رغم مظاهر التغير الشكلى فى القوانين المنظمة لحريات الرأى والتعبير فى العديد من دول العالم وعلى الأخص العالم العربى حيث تتصاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيد هذه الحريات وكفالة ممارستها. غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك، إذ شهدت العديد من دول العالم



وعلى الأخص العالم العربى سلسلة من الممارسات المنافية لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات أشارت إليها بالتفصيل تقاريرُ منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والاحتجاز بأقسام الشرطة والسجون لفترات تتراوح ما بين ٤٨ ساعة وسبعة أشهر وتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب.

وقد شهدت دول الخليج العربى قيوداً إضافية على حرية التعبير السلمى بكافة أشكالها أعقبت المناخ الذى صاحب أزمة الخليج. كذلك تشير لجنة حماية الصحفيين (التي تأسست عام ١٩٨٠ فى الولايات المتحدة لكشف وفضح الانتهاكات التى يتعرض لها الصحفيون فى مختلف أنحاء العالم) إلى وجود ما يزيد عن ألف حالة من الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين وقعت خلال عام ١٩٩٠ تتضمن ١٢٣ حالة اعتقال بسبب نشر أنباء صحفية وحجز ٩٩ صحفياً كرهائن فى ٢٤ دولة فى مختلف أنحاء العالم. وقد ركزت اللجنة فى تقريرها على بعض الحالات شديدة الفجاجة مثل السودان حيث يوجد أكثر من عشرين صحفياً معتقلاً، وكولومبيا التى شهدت مصرع العشرات من الصحفيين منذ عام ١٩٨٦ بأيدى مافيا المخدرات، ولا يزال الصحفيون هناك يواجهون الموت والخطف والنفى كبديل وحيد للصمت. وتعد الصحافة مهنة المخاطر الحقيقية فى معظم دول أمريكا اللاتينية حيث يواجه الصحفيون الخطر الثلاثى الذى تشكله الحكومات وتجار المخدرات والعصابات (٢٥).

أما فى آسيا فإن أحداث العنف العرقى والسياسى تحمل الموت يومياً لعشرات الصحفيين وخصوصاً فى الهند وباكستان. وقد شهدت الفلبين مقتل ما يزيد عن ٢٤ صحفياً منذ تولى كورازون أكيينو السلطة عام ١٩٨٦ عقب حقبة فرديناند ماركوس التى شهدت مصرع حوالى ثلاثين صحفياً فلبينياً.

هذا وقد أسفرت المسوح العلمية والطبية والاجتماعية التى قامت بإجرائها اللجنة الاجتماعية لمنظمة الصحفيين العالمية عن الأمراض التى غالباً ما يعانى منها الصحفيون والتى تسبب فى الوفاة الفجائية لعدد كبير منهم وتتلخص فى أمراض القلب والاضطرابات العصبية (٢٦).



هذا ويتعرض المراسلون الأجانب لخطر الإجراءات الانتقامية إذا ما هاجموا الحكومات القمعية علاوة على تعرضهم لخطر تخلى رؤساء التحرير وأصحاب الصحف التي يعملون بها عن مساندتهم، كما أن الكثير منهم قد تعرض للاحتجاز كرهينة أو للقتل وخصوصا فى المناطق التى تزخر بالاضطرابات السياسية أو النزاعات العسكرية، وهناك سجل حافل يحوى العديد من الأمثلة فى لبنان وأفغانستان والكويت والعراق والجزائر وبنما ونيكاراجوا والسلفادور وجنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة (٣٧).

حماية الصحفيين كيف؟

ترجع أول مبادرة تستهدف خلق نوع من الحماية للصحفيين إلى أكثر من ربع قرن وقد جاءت من الاتحادات المهنية نفسها وهناك ثلاثة مستويات لحماية الصحفيين نوجزها على النحو التالى:

١ - المستوى الدولى: وقد تمثل فى الاتفاقيات العديدة التى أبرمت الضمان حماية حقوق الصحفيين فى السلم والحرب، وضمان ممارستهم للمهنة فى إطار ديمقراطى يؤمن لهم ما نصت عليه المواثيق العالمية لحقوق الإنسان فى هذا الصدد. ولعل أبرز مثال هو الاتفاقية التى أعدتها الأمم المتحدة الخاصة بحماية الصحفيين الذين يضطربون بمهام خطيرة والتى لا تزال مشروعا (١٩٥١) ويتضمن البروتوكول الإضافى لاتفاقيات جنيف (أغسطس ١٩٤٩) مادة خاصة بحماية الصحفيين تقضى باعتبار الصحفيين الذين يشاركون فى تغطية أبناء الصراعات المسلحة مدنيين وتوفير الحماية لهم على هذا الأساس، كذلك تنص المادة الثانية من الإعلان الخاص بالإعلام الذى أصدرته اليونسكو عام ١٩٧٨ (لكى تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان لابد من أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين فى وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم فى بلادهم وخارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم). كما عقدت لجنة ماكبريد ندوتين خلال عامى ١٩٧٨ (ستوكهلم) و ١٩٧٩ (باريس) لمناقشة هذه القضية وأوصت بضرورة تطبيق البروتوكولات الإضافية لاتفاقية جنيف بعد إجراء التعديلات اللازمة لضمان حماية أفضل للصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم فى الظروف الخطيرة المرتبطة بالحروب والنزاعات المسلحة.



٢ - المستوى المهني: تعد التنظيمات المهنية للصحفيين والتي تتمثل في النقابات والروابط والاتحادات الصحفية أقدر الهيئات وأكثرها التزاماً في إمكانية التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها مهنة الصحافة وبمارسوها. كما تعد الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الصحفيين للدفاع عن حقوق الصحفيين والحفاظ على كرامة المهنة، فهي التي تحدد شروط القبول للمهنة وتضع موثيق الشرف الملزمة للصحفيين، وتتضمن قوانينها النص على مختلف الحقوق والضمانات والاحتياجات الواقية للصحفيين. كما تتولى إعداد العقود الخاصة بالأجور والمكافآت والأجازات وتصريحات الغياب وشروط الإقالة والتعويضات المستحقة والترقية وساعات العمل والتعويض في حالة وقوع الحوادث أو الوفاة والأمن الوظيفي. ومراعاة التزام المؤسسات الصحفية واحترامها لشروط الضمير الذي يجب تضمينه في عقود العمل الصحفي (٢٨).

٣ - المستوى القانوني: اقترحت لجنة ماكبرايد ضرورة سن تشريعات مهنية وقانونية لحماية الصحفيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد أبدى البعض تحفظهم من خشية أن يؤدي تدخل الحكومات من خلال نظم التراخيص إلى فرض قيود جديدة تنظم سلوك الصحفيين فلا تمنح الحماية إلا لأولئك الصحفيين الذين يحظون بموافقة الحكومات.

ومما يجدر ملاحظته في النهاية أنه:

إزاء استمرار الأنماط السلطوية الفوقية للإعلام والاتصال في مختلف أنحاء العالم وعلى الأخص دول الجنوب بادرت القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عانت طويلاً من التهميش الإعلامي إلى خلق وسائلها البديلة حيث شهدت السبعينيات بدايات الظاهرة المعروفة الآن باسم (الاتصال البديل) الذي تمثل في صدور صحف وقنوات إذاعية وتلفزيونية تحمل رؤى وهموم وقضايا ومشكلات قطاعات واسعة من الجماهير التي تنتمي إلى الأقليات الثقافية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات النسائية والشبابية ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة، هذا عدا المنظمات السياسية التي تطالب بحقوقها في تقرير المصير والمشاركة في إدارة شئون أوطانها وعوائلها القومية. وقد تواكبت هذه الظاهرة الاتصالية مع تصاعد الدعوة إلى ضرورة تقوية وتدعيم دور المجتمع المدني في مواجهة



المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم إلى قرية واحدة أو سوق عالمية مشتركة تسودها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب، ويتحول المواطن في إطارها إلى كائن استهلاكي عالمي حيث تتوارى كافة القيم والسمات الحضارية والثقافية المميزة للجماعات البشرية، وحيث تسود قيم السوق بالمفهوم الاقتصادي المحض (٢٩). ورغم أن هذه المحاولات الرائدة لخلق أساليب اتصال بديلة كجزء من النضال الشامل الذي تخوضه الجماعات المهمشة في الأطراف، في مواجهة سيطرة المركز أو المراكز العالمية - لم تزل في بداية الطريق الطويل الشاق إلا أنها تبشر بإرهاصات تشكيل خريطة كونية جديدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليس على المستوى العالمي فحسب بل وداخل مجتمعات الشمال والجنوب، ولن تقتصر على إشباع وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للقطاعات الواسعة من البشر، بل وسوف يشغل الإعلام والاتصال مكانة مركزية عندما يتحول في التطبيق العملي إلى أداة حقيقية للتعبير بحرية والمشاركة بفاعلية في تشكيل مصائر كافة المواطنين دون تمييز بسبب النوع أو العرق أو العقيدة الدينية أو السياسية أو الانتماء الحضاري والثقافي.



الهواش

- (1) Editorial : the right to inform and to be informed. Development Dialogue. ILET. (1981). PP. 4 - 9.
- (٢) تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس ١٩٨٠ - ص ١٢٧ - ١٣٢ .
- (3) Year book of the United Nations. 1946 - 1947. New York. 1948. Pp. 93, 135.
- Charter of the U.N. in K. Nordenstreng and others. (NIICO - A source book), Prague. 1986. P. 111.
- (4) Final act of the United Nations Conference on freedom of information, Geneva, 21 April, 1948, U.N. Doc. E/Conf 6 / 79.
- Year book of U.N., 1946. 1947. New York, 1949. P. 373.
- (5) Universal declaration of rights in Karl Nordenstreng Op. Cit., P. 125.
- (6) International Covenant on Civil and Political Rights in Karl Nordenstreng. op. cit., P. 142.
- (٧) انظر: المشرع وحكم القانون - ورقة عمل قدمتها اللجنة الأولى التابعة للجنة الدولية للقانونيين في مؤتمرها الدولي بنيودلهي . ١٩٥٩ .
- (8) Tomo Martelanc : Forward to collected papers, p. IX.
- نقلا عن: الحق في الاتصال.: عن الوضع الحالي - رقم ٩٤ من تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري - اليونسكو - باريس . ١٩٨٤ .
- (9) Juan Samovia : The democratisation of communication. development Dialogue. ILET. 1987. PP. 13 - 16.



- (10) A.A. Cocca : District satellite Broadcasting of Radio and T.V. in Freedom of Information as A human right. Hans Seidel Stiftung-munich, 1978. PP. 71 - 75.

(١١) عواطف عبد الرحمن: الرأي العام العربى هل يمكن استطلاعاه وقياسه. فى دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة. دار الفارابى - بيروت. (١٩٨٩).

- (12) Juan Samovia : op. cit., PP. 18 - 20.

- (13) - Richard Maisel : The decline of Mass Media. Public Opinion quarterly, 37 : 159 - 70 (1973).

- W. Mindak : Do Newspaper Publishers Suffer from Marketing, Myopia. Journalism Quarterly, 42 : 433 - 42. (1965).

- Andre Jean Tudesq : L'audiance des Media en Aquitaine. centre d'etude des Media. Université de Bordeaux 111 1992, Pp. 29 - 42.

- La Press : Lire ou ne pas lire Sondage exclusif. IFOP. Journal de la La press. Juillet 1980, Paris.

(١٤) أنظر: عاطف العبد: الإذاعة والتلفزيون فى مصر - اتحاد الإذاعات العربية - العدد ٢٧ - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٠ - ص ١٥٨ - ١٦٣.

(١٥) انظر: عواطف عبد الرحمن: الحق فى الاتصال وإشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى. فى (دراسات فى الصحافة المصرية والعربية قضايا معاصرة) - دار العربى - القاهرة - ١٩٨٩. ص ١٤٥ - ١٥٠. عواطف عبد الرحمن، لىلى عبد المجيد، نجوى كامل: السقائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩٢.

(١٦) تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس - ١٩٨٠. ص ٢٦٢ -



(17) Balle, F.: Media et Societe. Paris Editions Monte Estien. 2 edition 1980, P. 449.

(١٨) محمود علم الدين : مستحدثات الفن الصحفي فى الجريدة اليومية، رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨٤ .

(١٩) انظر: بحث القائم بالاتصال - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩٢ . مصدر سابق.

(٢٠) انظر عواطف عبدالرحمن - الحق فى الاتصال - مصدر سابق - ص ١٥١ .

(٢١) انظر: عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٤ . ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢٢) المصدر السابق - ص ٦٩ - ١٠٠ .

(٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د. نجوى كامل: مسح التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال فى بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - مصدر سابق .

(٢٤) انظر: بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - مصدر سابق .

(٢٥) انظر: التقارير الدورية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة ١٩٨٩ ، ١٩٩١ .

- وتقارير منظمة العفو الدولية ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ .

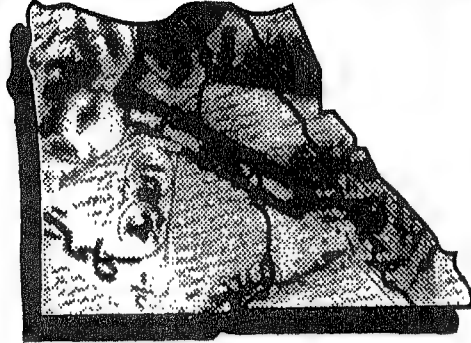
(26) Committee to Protect Journalists: Attacks on the Press 1990, Massa Chusette. March 1991. PP. 3 - 7.

(٢٧) انظر: رادى فاسيليف: الحالة الاجتماعية للصحفيين - ترجمة جورج الشماس - بيروت ١٩٨٢ - ص ١٥١ - ٢٠١ .

(28) Committee to protect journalists. op. cit., P. 23.

(29) Peter Lewis : Alternative Media. Linking Global and Local - Reports and Papers on Mass-Communication - 107. UNESCO, Paris, 1993.

الفصل الرابع



دراسة ميدانية عن الصحفيين

في مصر



يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهني الذي يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية والصحفية أو أولئك الذين ينتمون إلى قطاع الاتصال بمعناه الواسع. وفي ضوء حداثة وجزئية البحوث التي تناولت الجوانب البشرية في مجال الاتصال تبرز صعوبة الاتفاق على تعريف عام يوضح الحدود المهنية ويحدد السمات الوظيفية والأدوار والمشكلات التي ينفرد بها العاملون في ميادين الإعلام والاتصال.

فالواقع أن التوسع الهائل في الصناعات الثقافية وتزايد وتنوع أنشطة الإعلام والاتصال بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية قد أسفر عن خلق وظائف جديدة تتفوق كمياً على عدد الوظائف التي أوجدتها القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة، ويُعزى ذلك إلى اعتماد الاتصال بمعناه الواسع على مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية.

فالاتصال يمكن أن يضم جانباً كبيراً من التعليم والعلوم وجانباً من الأنشطة الثقافية والخدمات الصحية والإدارة العامة والخدمات المالية فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا في مجال المعلومات والخدمات العامة. وإذا كانت الدراسات تشير إلى الاتصال على أنه نوع من التواصل الاجتماعي وأن حق جمع ونشر المعلومات ليس وقفاً على شخص واحد أو مجموعة واحدة وإنما هو حق للجميع ومن ثم فممارسة هذا الحق ينبغي ألا تحتكرها أي مجموعة أياً كانت وإنما يجب أن يمارسها عملياً كل من لهم هذا الحق. فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة يشير إلى أن وجود حق يتمتع به الجميع من حيث المبدأ لا يمنع بالضرورة من وجود فئات متخصصة تمارس هذا الحق أو تساعد الآخرين على ممارسته.

وهنا يبرز البعد المهني للاتصال الذي يُمارس بوسائل مختلفة وبأساليب تكنولوجية متنوعة وينفرد بتقنياته الخاصة وآلياته ولغته وقواعده المهنية المتميزة ويقوم على إدارته وتشغيله جهاز متخصص مؤهل ومدرب.

وإذا كان هناك تناقض بين التخصص المهني في عملية الاتصال وبين تحقيق ديموقراطية الاتصال فإن حل هذا التناقض لا يتحقق بإلغاء التخصص المهني



وتحجيمه . . ذلك أن الاتصال يفترض بالضرورة المشاركة الإيجابية على قدم المساواة بين شركاء هم القائمون بالاتصال والجمهور الذى يفترض أنه ليس مجرد مجموعة من المتلقين السلبيين بل هم مشتركون فعليون فى العملية الاتصالية .

هذا وتتفاوت التعريفات التى وضعتها المدارس الإعلامية فى الغرب للمشتغلين بالمهن الإعلامية والاتصالية، فهناك التعريف التقليدى الذى يقصر هذه المهن على أولئك الذين ينتجون الأخبار من الصحفيين والمذيعين، وهناك التعريف الأحدث الذى يضم كافة المشتغلين فى الوظائف الرئيسية فى مجال إنتاج ومعالجة وتوزيع المعلومات، ويتنمى التعريف الأخير إلى المدرسة الأمريكية حيث تم تصنيف العاملين والمخترعين والمعلمين والصحفيين والمؤلفين والعاملين بالمكتبات وتشمل الفئة الثانية أولئك الذين يجمعون المعلومات وينشرونها ويقتصر نشاطهم على التخطيط والتنسيق ومعالجة المعلومات التى تتطلبها السوق الرأسمالية فى المجتمع الأمريكى . وتضم هذه الفئة المديرين والسكرتيرين والمحامين والسماسرة، أما الفئة الثالثة فتشمل أولئك الذين يتولون تشغيل الآلات وتكنولوجيا المعلومات التى تدعم النشاطين السابقين(١) .

ولا شك أن هذا التعريف المستقى من واقع المجتمع الأمريكى لا يمكن تعميمه على سائر الدول الصناعية المتقدمة، ذلك أن المعايير المستخدمة لتحديد فئات المهن والوظائف فى مجال الاتصال تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا . كما تبرز استحالة استخدام هذا التعريف بالنسبة للدول النامية فى النصف الجنوبى من العالم، ويعزى ذلك إلى الاختلاف الهائل فى معدلات التطور فى مجال الاتصال والمعلومات فضلا عن حداثة دراسات الاتصال الجماهيرى التى لم تبدأ إلا فى ثلاثينيات هذا القرن فى الولايات المتحدة ولم تتطور على نحو منهجى إلا بعد الحرب العالمية الثانية . ولم تشهد معظم بلدان آسيا وأفريقيا دراسات وسائل الإعلام إلا فى السبعينيات وذلك على المستوى التعليمى . أما فى مجال البحوث فإن الميدان لم يزل فى مراحل تطوره الأولى وإن كانت دول أمريكا اللاتينية تمثل الاستثناء فى دول الجنوب . إذ أن هذه المنطقة تقود العالم النامى فى مجال الدراسات والبحوث



الإعلامية كما أن اختلاف النظم الإعلامية واختلاف نشأة دراسات الاتصال داخل الدول الغربية ذاتها واختلاف النظام الإعلامى الغربى ككل أكاديميا ومهنيا عن الإعلام (نظمه ودراساته) فى الدول النامية طرح رؤى وتوجهات متباينة فى مجال البحوث الإعلامية وعلى الأخص دراسات القائم بالاتصال، فنلاحظ مثلا أن الدراسة الفرنسية فى الإعلام تطرح مفهوما للقائم بالاتصال يختلف جذريا عن المفهوم الذى طرحته المدرسة الأمريكية. إذ ترى المدرسة الفرنسية أن مصطلح القائم بالاتصال يتسم بالحياد وأن دوره لا يشكل إلا جزءا تكميليا فى العملية الاتصالية. وتطرح بدلا منه مصطلح الوسيط على أساس أن الصحفى يقوم بأدوار متعددة فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى جمهوره، وهو بذلك يلعب دورا تفاوضيا بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المتلقى). كما أن العملية الاتصالية ذاتها تضم مستويين: المستوى الظاهر والمستوى الكامن غير المرئى والذى يشمل السلطة السياسية والاقتصادية وصانعى القرار من ناحية والمهنيين والمسئولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى. ويحتل الصحفى موقع الوسيط الذى يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية (٢) وبالنسبة لدول الجنوب يبرر أمامنا التعريف الذى طرحته المدرسة المصرية عن القائم بالاتصال الذى يتميز بشموله لجميع العاملين فى التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع (٣). وترجع البداية التاريخية لدراسات القائم بالاتصال إلى نهاية الثلاثينيات عندما أدرك أساتذة الإعلام الأمريكيون أن الاقتصار على دراسات المضمون الصحفى وحده لا يتيح لهم التعرف بصورة علمية متكاملة على الأسباب التى تعوق الأداء المهني. وقد طغى الاهتمام بدراسة حراس البوابات والتأثير للشخصيات الصحفية المؤثرة فى الإعلام الأمريكى طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات. ودارت أغلب البحوث الأمريكية للقائم بالاتصال فى الفترة التالية حول دراسة الأداء المهني وتنمية المهارات المهنية. وركزت بوجه خاص على الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية ومشاركة الصحفيين فى صنع القرار الإعلامى داخل الصحف. كذلك تناولت الفئات العمرية وتأثيرها على العمل الصحفى وقائمة المسموحات والممنوعات فى الصحافة الأمريكية. كما أولت



هذه البحوث عناية خاصة لدراسة السمات الشخصية للقائمين بالاتصال والتأهيل الأكاديمي المهني، ومدى تأثير ذلك على الاتجاهات السياسية والأيدولوجية للصحفيين الأمريكيين وأكدت الدراسات اختفاء التباينات الأيدولوجية والسياسية بين هؤلاء الصحفيين ووجود درجة عالية من التجانس السياسى والأيدولوجى بينهم وميل معظمهم إلى الاتجاه الوسطى، واهتمت أيضا بدراسة حقوق والتزامات الصحفيين من النواحي القانونية والمهنية والاقتصادية، ولم تقتصر المدرسة الأمريكية على إجراء البحوث العامة عن القائم بالاتصال بل أفردت جانبا هاما للدراسات النوعية للقائم بالاتصال، مثلا البحوث التى أجريت عن الصحفيين الرياضيين فى أمريكا وكتاب الافتتاحيات(٤) وركزت المدرسة الأمريكية على الدراسات الميدانية للقائمين بالاتصال مما صيغ بحوثها بالطابع الأمريكى الوصفى الذى يبدأ من الواقع وينتهى إليه ولا يتجاوزه بمنظور نقدى. كما عمدت البحوث الأمريكية إلى التركيز على معالجة الجوانب المهنية والنقاية دون ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية وسائر العوامل المجتمعية التى تؤثر فى مهنة الصحافة والقائمين عليها. ولذلك تميزت هذه البحوث بالرؤية الجزئية التى تقتصر فائدتها العملية على الجانب التطبيقى فقط مثل ترشيد القرارات الإعلامية وتحسين الأداء ورفع أجور الصحفيين الأمريكيين... إلخ.

وهذا يقودنا إلى تناول الاختلاف الجوهرى بين كل من المدرستين الأمريكية والفرنسية رغم وحدة انتمائهما إلى الحضارة الغربية. ولعل اختلاف كل من النظام الإعلامى ونشأة الصحافة فى فرنسا عنها فى الولايات المتحدة يتصدر قائمة أسباب الاختلاف فى التوجهات البحثية لدى كل من المدرستين. فإذا كان النظام الإعلامى الأمريكى قد نشأ فى سياق ظهور وصعود السوق الرأسمالية الأمريكية وارتبط منذ البداية بالمؤسسات الاقتصادية وشركات الإعلان. فإن النظام الإعلامى فى فرنسا سجل بداية مختلفة إذ ارتبط ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها مما تمخض عن اختلاف فى طبيعة المشكلات الإعلامية المطروحة ومناهج أساليب معالجتها. كذلك تجدر الإشارة إلى اختلاف نشأة الدراسات الإعلامية فى كلا المجتمعين الفرنسى والأمريكى إذ كان للولايات المتحدة السبق تاريخياً كما التزمت منذ البداية بالتوجه



الإمبيريقى الذى يستهدف توظيف البحوث الإعلامية لحل مشكلات الإعلام الأمريكى المعاصر بما يلبي احتياجات السوق الأمريكية. بينما نشأت دراسات الاتصال فى فرنسا فى إطار علم الاجتماع، وقد ترتب على هذا الاختلاف نشوء ما يمكن أن يسمى بالقطيعة المعرفية بين المدرستين الأمريكية والفرنسية خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات، بينما شهدت السبعينيات إقامة جسور للتعاون العلمى وتبادل الخبرات فى مجال بحوث الاتصال مما أسفر عن ظهور تيار فرنسى يهتم بالبحوث الإمبيريقية، هذا وقد ركزت المدرسة الفرنسية على المحاور التالية فى بحوث القائم بالاتصال:

- ١ - التكوين الأيديولوجى والاجتماعى والمهنى للصحفيين.
- ٢ - دراسة ظاهرة الصحفى النجم.
- ٣ - دراسة تأثير الأوضاع الصحفية على عمل القائم بالاتصال داخل المؤسسة الصحفية وخارجها.
- ٤ - دراسة الصحفى كجزء من النخبة المثقفة.
- ٥ - دراسة الإطار العلمى للقائم بالاتصال.
- ٦ - دراسة صورة الذات لدى الصحفى.
- ٧ - علاقة الصحفى بالمصادر والجمهور.

كما اهتمت المدرسة الفرنسية بدراسة الضغوط الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المهنى للقائم بالاتصال (٥) ويلاحظ أنه فيما ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة القائم بالاتصال فى إطار دراسة الحقل الصحفى ككل اهتمت المدرسة الأمريكية بالدراسات الجزئية ذات الطابع الإمبيريقى، كذلك انفردت المدرسة الفرنسية باستخدام مصطلح الوسيط بدلا من القائم بالاتصال الذى تفضل الدراسات الأمريكية استخدامه. ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة الجوانب الاجتماعية والإيديولوجية وتأثيرها على عمل الصحفيين بينما اهتمت المدرسة الأمريكية بالجوانب المهنية فحسب.



الدرسة المصرية فى بحوث القانم بالاتصال،

تتميز المدرسة المصرية عن سواها من المدارس الغربية فى أنها خصصت جزءا كبيرا من دراساتها التاريخية لدراسة الشخصيات الصحفية المؤثرة والتى لعبت دوراً بارزاً فى المجالات السياسية والصحفية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر. نذكر منهم رفاة الطهطاوى وعبد الله النديم وأديب إسحاق وعلى يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وفاطمة اليوسف وطه حسين ومحمد حسين هيكل وفكرى أباطة وأحمد حسن الزيات. ويلاحظ أن هذه الدراسات قد ركزت على تناول مواقف الشخصيات الصحفية من القضايا السياسية والفكرية السائدة فى عصرها وعلى الأخص القضية الوطنية من خلال الأدوار الصحفية التى قاموا بها والتى أثرت بصورة ملموسة على مسار الحركة الوطنية المصرية من ناحية وعلى الفكر المصرى السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى. ورغم أهمية هذا التراث الأكاديمى فى بحوث تاريخ الصحافة المصرية إلا أن البداية الفعلية لبحوث القانم بالاتصال قد جاءت متأخرة بعض الشئ فى إطار المدرسة المصرية المعاصرة التى بدأت إسهامها الأول عام ١٩٧٠ بالدراسة التى قدمت لنيل درجة الماجستير عن (فن الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل) (٦) ومع تطور الممارسات البحثية وتنوع آفاقها أمام الباحثين الإعلاميين فى مصر شهدت الثمانينيات البدايات الأولى لتناول دور القائمين بالاتصال فى إطار العملية الاتصالية، وإن اتسمت هذه المحاولات بالطابع الجزئى المفتقر إلى العمق والشمول، إذ أنها تمت فى أطر دراسات أشمل. ويرجع ذلك إلى غلبة الاهتمام بدراسات المضمون والوسيلة الإعلامية. ولم يأخذ العنصر البشرى فى العملية الاتصالية حقه من العناية البحثية، ولكن مع تراكم البحوث الإعلامية فى اتجاه أحادى وفى ضوء الاحتكاك العلمى بالمدارس الإعلامية الأجنبية والعالمية تنبه الباحثون الأكاديميون فى مصر- إلى خطورة التماهى فى إغفال دراسة العنصر البشرى ودوره فى العملية الاتصالية، من هنا بدأت بوادر الاهتمام البحثى الجاد فى نهاية الثمانينيات فى مجال القانم بالاتصال وذلك إدراكا لأوجه القصور التى تعاني منها بحوث الصحافة والإعلام بسبب إغفالها لهذا الجانب الهام وحرصا على توفير قاعدة معرفية متكاملة عن العوامل المؤثرة فى العملية الاتصالية والتى تتجاوز بكثير الاقتصار على دراسة المضمون والوسيلة الإعلامية فحسب.



ويبقى الطرف الآخر فى العملية الاتصالية وأعنى به الجمهور، ولم يزل يطالب بحقه فى المزيد من البحوث الميدانية والنظرية وخصوصا أن غيابه عن الساحة البحثية يحد من قدرة المدرسة المصرية على تقديم إضافات نظرية أساسية فى مجال البحوث الصحفية والإعلامية، وقد قدمت المدرسة المصرية بعض الإسهامات الهامة فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى إطار دراسات أكبر من أبرزها دراسة عن القوائم بالاتصال فى الصحافة النسائية (٧) ودراسة ثانية عن القائمين بالاتصال فى الصفحات الاقتصادية (٨) ودراسة ثالثة عن أدوار القائم بالاتصال وقضايا التنمية (٩) وهى أول دراسة أكاديمية تركز على القائم بالاتصال كموضوع رئيسى. وهناك بعض الدراسات التى تطرقت بصورة غير مباشرة للقائم بالاتصال نذكر منها دراسة عن فنون التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية (١٠) وهناك محاولة قدمتها نقابة الصحفيين المصريين وتمثلت فى إعداد استمارة استقصاء للرأى قامت بتوزيعه على عينة من أعضاء النقابة وتضمنت مجموعة قضايا أساسية دارت حول علاقة الصحف بالقضايا المجتمعية والإطار القانونى للصحافة المصرية والتطور الديموقراطى ثم الجوانب المهمة النقابية وتتميز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعى. وقد أسفرت عن بعض المؤشرات الوصفية الهامة التى تحتاج لمزيد من التحليل والدراسة المتعمقة لقضايا القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية.



القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (*)

يلاحظ أن جميع الدراسات التى أُجريت عن الصحفيين الغربيين أو عن الصحفيين فى الدول النامية قد دارت حول محورين رئيسيين هما:

١ - المحور المهني الذى يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بظروف العمل الصحفى من حيث معايير الأداء المهني وعلاقات الصحفى بمصادره وبزملائه ورؤسائه وضمائنات ممارسة المهنة ودور النقابة فى حماية المهنة وممارسيها وحقوق ومسؤوليات الصحفيين مهنيًا وقانونيًا.

٢ - المحور المجتمعي ويشمل الجوانب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والأيدولوجية والثقافية والسياسية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني. كما يتضمن دراسة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمع على الممارسات الصحفية وحقوق الصحفيين ومسؤولياتهم وحرية الصحافة والصحفيين. كذلك يتناول علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ومواقفهم من الأوضاع الاقتصادية والتشريعات القانونية والممارسات الثقافية والتعليمية السائدة فى مجتمعهم وإبراز مدى تأثير ذلك على أدائهم المهني من ناحية وحماية حقوقهم المهنية من ناحية أخرى.

وإذا كانت المدرسة الأمريكية فى الإعلام قد ركزت على دراسة المحور الأول بصورة شبه مطلقة مع إغفال المحور الثانى. فإن المدرسة الفرنسية قد حرصت على عدم الفصل بين المحورين، لذلك جاءت بحوثها عن القائم بالاتصال فى إطار دراسة الحقل الصحفى ككل مع مراعاة رصد علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بينه وبين السياق المجتمعي الأشمل الذى يحدد مساراته وتأثيراته سواء بالنسبة للمهنة ذاتها وممارسيها أو بالنسبة للمجتمع ومؤسساته وأفراده.

نقد وتقييم نتائج الدراسة،

يمكن رصد وتقييم أهم النتائج التى توصل إليها البحث الميدانى الذى أجرى على عينة الصحفيين المصريين وذلك على النحو التالى:

(*) بحث جماعي قام بإجرائه فريق من الباحثين بقسم الصحافة كلية الإعلام تحت إشراف وبمشاركة كل من أ.د. عواطف عبدالرحمن و أ.د. ليلي عبد المجيد، و.د. نجوي كامل، وصدرت الدراسة مطبوعة (٣٠٠ صفحة).



أولاً: لقد حرص فريق البحث على تصميم الإطار العام للدراسة فى سياق تكاملى من الناحية المنهجية سعياً إلى توفير قاعدة معرفية متكاملة، وحرصاً على عدم الوقوع فى أسر النظرة الأحادية. لذلك روعى استخدام عدة مداخل معرفية وعدم الاقتصار على المدخل الإعلامى فحسب، بل تمت الاستعانة بالمداخل الاجتماعية والنفسية والسياسية واللغوية، ولم تركز الدراسة على المحور المهني على حساب المحور المجتمعي، بل حاولت الجمع بين المحورين بقدر ما سمحت ظروف البحث وقدرات القائمين عليه. إلا أن نتائج الدراسة لم تحقق الأمل المنشود، بل ولوحظ غلبة المحور المهني على المحور المجتمعي مما جعل الدراسة أقرب إلى التوجه الأمريكى فى بحوث القائم بالاتصال إذ أغفلت هذه الدراسة تناول طرح القضايا المجتمعية مثل الأوضاع الاقتصادية والمناخ السياسى السائد ومحاولة التعرف على مواقف الصحفيين من هذه الأمور وتأثيرها على أدائهم المهني وإن كانت قد حاولت تعويض ذلك نفسياً فى الجزء الخاص بحرية الصحافة.

كذلك لم تتناول الدراسة آراء الصحفيين فى محاولات الاختراق التى تعرض لها الصحافة المصرية من جانب الحكومات النفطية فى الخليج ومدى تأثير ذلك على مصداقيتها ودورها كأداة لحماية الديمقراطية وللدفاع عن حقوق الشعب المصرى السياسية والاجتماعية.

اقتصرت المحور المجتمعي فى الدراسة على جوانب التنشئة الاجتماعية (دون السياسية والثقافية) مما جعل الجزء الأكبر من الدراسة منصبا على الجوانب المهنية التى افتقرت أيضاً إلى الشمول فأهملت تناول العلاقات بين المؤسسات الصحفية والتوزيع كمصدر من مصادر تمويل الصحيفة وعلاقة الصحفيين بالإداريين داخل المؤسسات الصحفية.

ثانياً: لوحظ ميل أغلب الصحفيين المصريين إلى العمومية والطابع الإنشائي فى إجاباتهم على الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية. كما اتسمت ردود بعض الصحفيين بالازدواجية وعدم الصدق، وقد بلغت نسبتهم ٣٥٪ من العينة المدروسة وخصوصاً فى إجاباتهم عن الأسئلة التى تناولت علاقاتهم برؤسائهم ومصادرهم وعلاقاتهم بالنقابة.



ثالثاً: لوحظ أن حوالى نصف الصحفيين المصريين من (عينة البحث يشاركون في السياسات التحريرية بسبب علاقاتهم الودية مع رؤسائهم ويحصلون على عائد اقتصادى ملائم، ويشكو النصف الثانى من عدم المشاركة فى صنع القرارات المهنية داخل المؤسسات الصحفية ويعانون من ضآلة العائد الاقتصادى وصعوبة حصولهم على المعلومات.

نتائج الدراسة الميدانية،

فى ضوء تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور شملت الجوانب الاجتماعية والمهنية والقانونية وتضمنت خمسة فصول وأسفرت عن مجموعة من المؤشرات الوصفية يمكن عرضها على النحو التالى:

١ - تناولت المقدمة الخصائص الديموجرافية للصحفيين المصريين من واقع دراسة العينة التى شملت ٤٢٦ صحفياً من إجمالى عدد الصحفيين المصريين المقيدين بالنقابة ٣١٠٧ صحفيين وتتفاوت أعمارهم ما بين ٣٠ - ٦٠ عاماً وإن كان أغلبهم يقع فى الفئة العمرية ما بين ٣٠ - ٤٠ عاماً (نسبة ٤٢٪) وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى متخصص فى الصحافة والإعلام (٤٢٪) كما أن ٧٢٪ من عينة البحث متزوجون و ٨٠٪ منهم لا ينتمون لأى حزب سياسى وإن كان أغلبهم يشارك بصورة فعالة فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والنوادي الثقافية والجمعيات التطوعية.

أشارت نتائج الفصل الأول الذى تناول صورة الصحافة لدى الصحفيين سواء من حيث آراؤهم فى العمل الصحفى ومصادقية الصحافة المصرية والتزاماتهم المهنية نحو جمهور القراء إلى إجماع الصحفيين على أن الصحافة علم ودراسة. ومجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة والتدريب العملى، وهى رسالة اجتماعية أكثر منها صناعية وتجارة تستهدف تحقيق الربح، وقد بلغت النسبة ٩٣٪ كما أشارت النتائج إلى رفض ٧٤٪ من الصحفيين لفكرة الجمع بين العمل الصحفى والعمل فى مجال الإعلان. وعن التزامات الصحفيين إزاء قرائهم أكدوا على ضرورة تحرى الصدق والأمانة (٣٧٪) والالتزام بالموضوعية (١٨٪) واحترام القارئ وتناول الموضوعات التى تهتم وفقاً لأولوياته واهتماماته ٩٪.



وفيما يتعلق بمصادقية الصحافة المصرية لدى القراء يرى ٤٧٪ من الصحفيين أن الصحافة المصرية تفتقر إلى المصادقية فضلا عن المبالغة في معالجة بعض الأحداث والتناقض بين معالجات الصحف القومية والحزبية للأحداث الهامة.

وبالنسبة لخريطة الوظائف الصحفية اتضح ارتفاع نسبة الصحفيين الذي يعملون في إجراء الأحاديث والتحقيقات إذ بلغت ٢٥٪ وتلا ذلك نسبة الذين يعملون بقسم الأخبار في المجالات المتخصصة مثل الشؤون العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية (١٩٪).

بينما لم تزد نسبة المخبرين الصحفيين بالوزارات عن ٩٪.

كما أوضح البحث الميداني عدم وجود علاقة بين نوع التخصص الجامعي للصحفيين وبين تخصصاتهم المهنية إلا بالنسبة لخريجي الفنون الجميلة الذين يعملون بأقسام السكرتارية الفنية (٥٦٪) وكذلك خريجو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذين يعملون كمختصين في الشؤون الخارجية والاقتصادية وبالقسم الخارجي (٤٢٪).

وعن مشاركة الصحفيين في صنع واتخاذ القرار الإعلامي داخل الصحيفة ذكر أكثر من النصف (٥٤٪) أنهم يشاركون في رسم السياسة التحريرية الخاصة بالصفحة أو القسم أو الباب ولكن لوحظ أن هذه المشاركة تتفاوت بين المؤسسات الصحفية فقد بلغت ٨٠٪ في الصحف الحزبية ٧٠٪ في دار الهلال ثم دار التحرير بينما وصلت إلى أضعف مستوياتها في كل من روز اليوسف ومجلة أكتوبر (٢٥٪) حيث ذكر الصحفيون أن رؤساء التحرير يهيمنون على كل ما يتعلق بسياسة التحرير.

لوحظ أن نسبة كبيرة (٨٣٪) من الصحفيين عينة البحث يترددون على قسم المعلومات بالمؤسسات الصحفية بينما لم يزد الذين يترددون على المكتبة عن ٥٩٪ من العينة.

معايير الأداء المهني:

يرى ٧١٪ من الصحفيين في عينة البحث أن هناك معايير لتقييم الأداء المهني صنفوها على النحو التالي:



- ١ - السبق الصحفى (٢٩٪).
 - ٢ - كشف الإنتاج لكل صحفى (٧ و ٢٤٪).
 - ٣ - الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه (١٧٪).
 - ٤ - الثقة السياسية من جانب السلطة (٦٪).
- يلاحظ أن السبق الصحفى قد احتل الأولوية فى معايير الأداء المهنى بينما أظهرت الدراسة أن نسبة العاملين فى أقسام الأخبار لا تزيد عن ٢٨٪ وهذا يكشف تأثير النمط الغربى فى تقييم الأداء المهنى على الصحفيين المصريين مما يكشف عن تمايز أقسام الأخبار والعاملين بها عن سائر الأنشطة الصحفية وربما على حسابها فى بعض الأحيان.
- أما معايير التقدير من جانب المؤسسات الصحفية فقد صنفها الصحفيون كما يلى:

- الترشيح لمناصب قيادية فى المؤسسة الصحفية ٣٦,٥٪.
 - أولوية السفر لمهام صحفية ٢٣٪.
 - أولوية السفر لمهام علمية وتدريبية ٨,٥٪.
 - التقدير الأدبى المعنوى ٧٪.
- وبصورة إجمالية كشف البحث الميدانى عن وجود إحساس عام بعدم العدالة والإنصاف فى تقييم الأداء المهنى للصحفيين المصريين.

علاقة الصحفى بالمصادر:

تتنوع المصادر الصحفية وتتراوح ما بين المتخصصين الذين يعتمد عليهم الصحفيون بنسبة ٢٢٪ ويليهم مباشرة المسئولون إذ يشكلون نسبة ٢١٪ ثم تأتى المصادر غير البشرية مثل الوثائق والإحصاءات والبيانات المكتبية وتشكل نسبة ١٩٪.

وقد لوحظ ارتفاع نسبة استخدام الاتصال التليفونى كوسيلة للاتصال بالمصادر ٢٦٪ بينما هبطت نسبة الاعتماد على إدارة العلاقات العامة بالمؤسسات إلى ٨٪ فقط وهذا مؤشر إيجابى فى تغير أساليب الحصول على المادة الصحفية وإن كان الاتصال التليفونى يؤدى فى أغلب الأحيان إلى سطحية المعالجات الصحفية لكثير من القضايا الحيوية.



علاقة الصحفي بزملائه ورؤسائه،

تسود علاقات الود والتعاون بين الصحفي وزملائه بنسبة ٥ و ٧٠٪ وتصل إلى ٩٣٪ فى الصحف الحزبية.

أما بالنسبة للعلاقة مع الرؤساء فهى تتسم بالود والتفاهم بنسبة ٥٤٪ وتتفاوت من صحيفة إلى أخرى فتبلغ قمتها فى مجلة الإذاعة والتليفزيون وصحف أخبار اليوم ٦١٪ وتقل فى الصحف الحزبية حتى تصل ٤٢٪.

هنا يلاحظ وجود تناقض فى إجابات الصحفيين فى الصحف الحزبية فقد أشار ٤٢٪ منهم إلى عدم وجود علاقات ودية مع رؤسائهم بينما أقر ٨٠٪ منهم أنهم يشاركون فى رسم السياسة التحريرية - هل يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود قاعدة أساسية من التفاهم بين الصحفيين ورؤسائهم.

علاقة الصحفي مع النقابة،

هناك ٧٥٪ من الصحفيين يترددون على نقاباتهم ولكن تتباين الدوافع إذ أن ٣٢٪ منهم يترددون للمشاركة فى الندوات والعروض الفنية والباقيون يترددون لأسباب تتعلق بمناقشة بعض المشكلات المهنية أو للحصول على الخدمات النقابية.

أما الذين لا يترددون على النقابة (٢٥٪) فهم يحملون الأسباب فى عدم دفاع النقابة عن مصالح الصحفيين وأفتقارها إلى الخدمات الملائمة... وعن مشاركة الصحفيين فى أنشطة النقابة من خلال لجانها المختلفة لا يزيد عدد الذين يشاركون فى هذه الأنشطة عن ١٩٪ يشارك ٣٧٪ منهم فى لجنة الحريات ويشارك الباقيون فى اللجان الأخرى مثل لجنة النشاط والشئون العربية واللجنة الثقافية ولجنة الخدمات الاجتماعية.

ولا شك أن ضآلة هذه النسبة تعكس وجود أزمة بين الصحفيين ونقاباتهم وإن كان قد لوحظ ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يحرصون على المشاركة فى انتخابات النقابة إذ تصل إلى ٨٢٪.

ويرى ٦٠٪ من الصحفيين - عينة البحث أن النقابة بوضعها الراهن لا تؤدى الدور المرجو منها، وذلك بسبب عجزها عن توفير الحماية المهنية والاقتصادية للصحفيين، بالإضافة إلى سيطرة أجهزة الدولة عليها وغلبة الطابع الوظيفى الحكومى على العاملين فيها.



علاقة الصحفيين بالقراء:

يرى ٢٢٪ من الصحفيين أن قراءهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويرى ٢٠٪ أن قراءهم ينتمون إلى الجمهور النوعى (الجماهير النوعية) التى تهتم بالمواد المتخصصة.

ويرى البعض أنه لا يوجد قياس للرأى العام وأن الآراء التى تقال تتسم بالانطباعية وذلك رداً على السؤال: كيف يتم تحديد الجمهور المستهدف؟ وكيف تتم تلبية الاحتياجات الاتصالية لجمهور القراء؟

والواقع أن الأساليب التى يتعرف بها الصحفيون على جمهورهم لا تخرج عن الاعتماد على بريد القراء والتليفونات بنسبة ٤١٪ ثم تأتى أرقام التوزيع بنسبة ٨٪.

أما الاستفتاءات العلمية للتعرف على القراء فهى لا تزيد عن نسبة ٥٪ وهذا يوضح الأساليب العشوائية والانطباعية التى يعتمد عليها أغلب الصحفيين للتعرف على قرائهم والتى لا تخرج عن دائرة الصحفيين الخاصة، ولذلك يتعذر على الصحفيين تحديد احتياجات الجماهير، فالأغلبية ٨٦٪ أجابوا بأنهم يقدمون ما يحتاجه الجمهور دون تحديد للأساليب الموضوعية التى يتعرفون بها على احتياجات الجمهور، وذلك رغم اهتمامهم بردود الأفعال المتوقعة من الجمهور (٥٨٪) ولكن لم يوضحوا كيف يحسبون ردود الأفعال هذه. ويعكس هذا الجزء نقطة ضعف أساسية فى علاقة الصحفيين المصريين بجمهورهم حيث إنهم يجهلون احتياجاته ولا يعتمدون على الأساليب العلمية فى التعرف على اتجاهاته ومشكلاته الفعلية.

التأهيل والتدريب:

رغم أن هناك ٣٪ فقط من الصحفيين - عينة البحث غير مؤهلين تأهيلاً جامعيًا وهناك ٤٢٪ مؤهلين تأهيلاً جامعيًا متخصصًا (صحافة وإعلام) وتبلغ أكبر نسبة من الصحفيين المؤهلين جامعيًا بالصحف الحزبية ٦٤٪ ثم الأهرام ٥ و ٥٨٪. إلا أن نسبة الذين شاركوا فى دورات تدريبية متخصصة لا تزيد عن ٤٥٪.

كشف البحث الميدانى عن أن أكثر من نصف الصحفيين (٥٢٪) قد التحقوا بالعمل الصحفى معتمدين على جهودهم ومن خلال المبادرة الذاتية ولم تزد نسبة الواسطة عن ٨٪.



كما اتضح أن الانتماء الحزبي (بالنسبة للصحف الحزبية) لم يكن له دور أساسي في التحاق الصحفيين للعمل بالصحف الحزبية. اتضح أن معظم الصحفيين - عينة البحث - قد كلفوا بمهام صحفية خارج مصر وسافروا للعديد من دول العالم نتيجة اتصالاتهم الصحفية.

ضمانات ممارسة المهنة:

أول الحقوق المهنية للصحفيين:

الحقوق الاقتصادية:

يشكو أكثر من نصف صحفيي عينة البحث من قلة العائد الاقتصادي (٥٣٪) وتبلغ هذه النسبة قمته في كل من مؤسسة روزاليوسف (٥٨٪) ثم الصحف الحزبية (٦٨٪) أما أعلى نسبة الرضا عن العائد الاقتصادي فقد جاءت من صحيفة الأهرام (٥٨٪).

واتضح أن ٤٩٪ من الصحفيين لا يكتفون بالعمل فقط في مؤسساتهم الصحفية وخصوصاً صحفيي روزاليوسف (٧٥٪) والأهرام (٥٥٪) والصحف الحزبية (٥٢٪) ويعملون في كتابة موضوعات صحفية للمكاتب الصحفية العربية الموجودة في القاهرة وإعداد برامج للإذاعة والتلفزيون وكتابة سيناريوهات للسينما أو خبراء ومستشارين لبعض الجهات.

كذلك تلعب الأسباب السياسية دوراً هاماً (مؤسسة دار التحرير ١٦٪) والأسباب الإدارية (روزاليوسف ١٠٪) وهنا يلاحظ أن نصف الصحفيين المصريين يعملون في أعمال أخرى بسبب ضآلة العائد الاقتصادي مما يعرض الأداء المهني لهم لشتى الضغوط والإغراءات.

ضمانات ممارسة المهنة:

يرمى ٥٥٪ من الصحفيين «عينة البحث» أنه لا توجد ضمانات مهنية كافية لحماية الصحفيين من تعسف مؤسساتهم، ويرجعون ذلك إلى عدم قيام نقابة الصحفيين بدورها المفترض بالإضافة إلى السلطات المطلقة التي يتمتع بها رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فضلاً عن القصور الواضح في قانون سلطة الصحافة وقانون نقابة الصحفيين.



وتبدو ضالة نسبة الصحفيين الذين تعرضوا للنقل إلى أعمال أخرى فهي لا تزيد عن ١٣٪ وان كانت ترتفع بصورة ملحوظة في وكالة أنباء الشرق الأوسط ٣٨٪.

أما نسبة الصحفيين الذين يرون أنهم لا يتمتعون بالحماية الكافية أثناء تأدية عملهم الصحفي فهي تبلغ ٤٤٪ قمتها في مؤسسة روزاليوسف ٦١٪ وأدناها في الإذاعة والتلفزيون ١٥٪ ويرجعون ذلك إلى عدم وعى المسؤولين والمصادر برسالة الصحافة وتجاوزات رجال الأمن واستمرار قانون الطوارئ وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية القومية والتفرقة في المعاملة بين الصحفيين الحكوميين وصحفي الصحف الحزبية، ويرى ٤٧٪ من الصحفيين أن إمكانية وصولهم إلى المعلومات غير متوافرة وغير ميسرة.

أما عن حق الصحفي في الاحتفاظ بسر المهنة فهو مكفول بنسبة ٧٩٪ ويرى ٣٦٪ أنه لا توجد ضمانات كافية لحماية الصحفي في حالة مساءلته أو اتهامه بارتكاب خطأ أو جريمة ويعللون ذلك بوجود القوانين الاستثنائية واستمرار قانون الطوارئ وقصور القوانين التي تنظم العمل الصحفي وهيمنة الدولة على وسائل الإعلام وسيطرتها على النقابة والضعف النسبي لدور نقابة الصحفيين وتقديم الصحفيين الذين يدلون بأرائهم في سياسة الدولة إلى المحاكم العسكرية وعدم وجود تشريع خاص يؤكد حق الصحفي في الاحتفاظ بسرية مصادره.

حرية الصحافة والصحفيين:

يرى ٤١٪ من الصحفيين أن النصوص الواردة في الدستور المصرى الدائم (١٩٧١) وتعديلاته عام ١٩٨٠ تعطي حرية محدودة للصحافة. ويرى ١٧٪ أن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة، وقد لوحظ ارتفاع نسبة الممتنعين عن الإجابة ٢٢٪ فضلا عن ٣٪ أفصحوا عن جهلهم بالمواد الخاصة بالصحافة في الدستور.

وقد لوحظ أن هناك اتجاها عاما رافضا لقانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ بصورته الراهنة حيث طالب ٤٦٪ بإجراء تعديلات جوهرية، وتبلغ أعلى نسبة من الرفض الكامل في الصحف الحزبية ٤٠٪ طالبوا بإلغائه تماما ويعللون ذلك بأن هذا القانون صدر في مرحلة سياسية واجتماعية مختلفة وأنه يجب إعادة النظر في



ملكية الدولة للصحف، وأن هذا القانون تمت صياغته بعيدا عن الصحفيين وأنه سيمثل عائقا حقيقيا أمام حرية الرأي وحرية الصحفيين في مصر (٢٨٪).

وقد لوحظ ارتفاع نسبة من يجهلون المواد الخاصة وجرائم النشر في قانون العقوبات المصري (٣٣٪ من الصحفيين) ومن المثير للدهشة أن هناك ٥٦٪ من الصحفيين يرون أنه توجد حرية تعبير عن الرأي بينما ٢٣٪ يرون أنه لا توجد حرية كاملة للتعبير عن الرأي، وقد أرجع المؤيدون لوجود حرية رأي وتعبير ذلك إلى وجود التعددية السياسية والصحفية وأن الصحف المصرية أصبحت تتسع لكل الآراء وأن هامش الحرية التي يعيشها مجتمعنا الآن يسمح بذلك.

أما الأسباب التي أوردها المعارضون فهم يرون أن حرية التعبير غائبة بسبب وجود العديد من المحظورات والمحاذير والتعليمات بالإضافة إلى مغالاة رؤساء التحرير في تطبيق هذه القيود لحماية أنفسهم ولأن حرية الصحافة في مصر مارالت رهيبة رغبة النظام الحاكم وبسبب ملكية الدولة لوسائل الإعلام وسيطرة الرقابة الذاتية على كبار الصحفيين وصغارهم.

مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة:

١ - مقترحات خاصة بالتشريعات والقوانين وبلغت نسبتها ٣٧٪ وتعلق بإطلاق حرية إصدار الصحف (٤٠٪) وتعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفي (١٧٪) وإلغاء القوانين المقيدة للحريات (قانون الطوارئ وقانون حماية القيم من العيب وغيرها من القوانين الاستثنائية) وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة وإعادة تشكيله وتحديد علاقته بالصحافة.

٢ - مقترحات خاصة بالأوضاع الاقتصادية والإدارية (٣٣٪) وتتضمن:

أ - تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين من خلال لائحة مناسبة (٣١٪).
ب - انتخاب رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات ومجالس التحرير (١٦٪).

ج - إلغاء ملكية الدولة للصحف القديمة وتأكيد استقلالية المؤسسات الصحفية ماليا وإداريا (١٥٪).

د - إلغاء عقد العمل الفردي (١٠٪).



٣ - مقترحات خاصة لتطوير المهنة (٢٥٪) وتتضمن دعم النقابة وتطويرها وتعديل قانونها وكفالة حق الصحفي للحصول على المعلومات ووضع نظام للتدريب الصحفي وصياغة ميثاق شرف صحفي يلتزم به جميع الصحفيين وتدعيم كلية الإعلام ومنع الصحفيين من العمل فى أكثر من مؤسسة صحفية واحدة وتنفيذ توصيات مؤتمر الصحفيين الأخير وعقد مؤتمرات جديدة للحوار.

تضايا جديدة بالنقابة،

تثير هذه الدراسة بعض القضايا المحورية سواء بالنسبة لمهنة الصحافة أو لممارسيها، وعلاقة كل منهما بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. فمن الناحية المهنية تطرح الدراسة تساؤلا أساسيا حول طابع الصحافة المصرية كمهنة وأدوارها المختلفة فى إطار علاقتها بالسلطة السياسية والتأثيرات السلبية الناجمة عن هيمنة السلطة السياسية على وسائل الإعلام والتي تتمثل فى اختيار رؤساء مجالس المؤسسات الصحفية أو رؤساء التحرير. وسريان هذا النظام داخل المؤسسات الصحفية وتأثيره على حجم المشاركة من جانب جموع الصحفيين فى صنع القرارات الإعلامية.

كذلك وجود هامش منسوب من الديمقراطية مُحصن بترسانة من القوانين الاستثنائية ونفى مقدمتها قانون الطوارئ الأمر الذى يعوق محاولات الصحفيين المصريين لتغيير أوضاعهم. وهنا يثار التساؤل التالى:

هل يمكن تغيير الأوضاع الصحفية بجهد الصحفيين وكفاحهم لتحسين أوضاع المهنة أم تظل مهنة الصحافة فى انتظار التغيير القادم من أعلى؟ وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى عجز النقابة عن القيام بوظائفها فى الدفاع عن حماية الحقوق المهنية للصحفيين والنهوض بالمهنة بما كان له أثره الواضح فى ضآلة مشاركة الصحفيين فى العمل النقابى ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة. والتساؤل: كيف يتحقق ذلك؟ بواسطة مجلس النقابة أم السلطة السياسية أم من خلال الجمعية العمومية للنقابة أى بواسطة جماهير الصحفيين أنفسهم؟



من الناحية الثقافية:

تثير الدراسة قضية تأثير النمط الغربى فى الإعلام على الصحفيين سواء فى الممارسة الصحفية أو معايير الأداء المهنى و المطالبة بتغيير النصوص التى تنظم علاقة السلطة بالصحفيين .

من الناحية الاجتماعية:

تثير الدراسة قضية القطيعة بين الصحفيين وقرائهم فلا توجد جسور للتواصل والحوار المنظم بين الصحف المصرية و جماهير القراء بما يتيح لهؤلاء إمكانية التعرف على الاحتياجات الاتصالية لهذه الجماهير، أو التعرف على مدى المعالجات الصحفية لكثير من القضايا الجماهيرية أو رسم قائمة الاهتمامات والأولويات الصحفية طبقا لاحتياجات القراء .



المراجع

- ١- تقرير ماكبرايد - اليونسكو - باريس ١٩٨٠ . ص ٢٦٢
- ٢- انظر
- أ - محاضرات فى علم اجتماع الصحفيين - معهد الصحافة جامعة باريس ح ١٩٨٩ - ١٩٩٠
- ٣ - د. محمود علم الدين : مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية - رسالة دكتوراه - قسم الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٤ .
- ٤ - لمزيد من التفاصيل انظر:
- د. نجوى كامل: قسم التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال المدرسة الأمريكية فى بحوث القائم بالاتصال.
- ٥ - انظر المصدر السابق: المدرسة الفرنسية فى بحوث القائم بالاتصال.
- ٦ - أ. د. على السيد عجوه: (فن الدعاية والإعلام عند مصطفى كامل) رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٠ .
- ٧ - جيهان إلهامى (الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة ١٩٧٥ - ١٩٨٥) رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
- ٨ - د. نجوى كامل: الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية القاهرة - آمون للطباعة ١٩٩١ .
- ٩ - ألقت أغا: القائمون بالاتصال وقضايا التنمية - دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ٩٠ .
- ١٠ - كمال قابيل محمد: فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة ١٩٩٠ .

الفصل الخامس



الحواد الدينية فى الصحافة
المصرية وعلاقتها بأحداث العنف
الدينى فى السبعينيات



الهدف من الدراسة، (*)

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أبرز القيم الاجتماعية والدينية والفكرية والسلوكية التي تركز عليها المواد الإعلامية التي تنشرها الصحف المصرية اليومية والمجلات الأسبوعية في الصفحات الدينية، وكذلك تحديد فئات الجمهور التي تتوجه إليها هذه الصفحات خلال مرحلة السبعينيات. وذلك من أجل محاولة التوصل إلى التأكد مما إذا كان هناك علاقة بين أحداث العنف الديني، والتي بلغت ذروتها بمقتل السادات عام ١٩٨١ وبين مضمون الصفحات الدينية في الصحف المصرية.

نوع الدراسة،

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع، لهذا تتميز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعي في مرحلتها الأولى ثم تستخدم المادة العلمية الإستطلاعية في توصيف أبعاد الظاهرة بشكل أكثر تحديدا وعمقا وسعيا للتوصل إلى إجابات على التساؤلات والفروض المطروحة.

المنهج،

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج الأساسية والمساعدة أبرزها منهج المسح الإعلامي كمنهج رئيسي، ثم منهجا دراسة الحالة والمقارن. وسوف يستعان بمنهج دراسة الحالة للتركيز على بعض الصحف مثل الأهرام والأخبار والجمهورية، أما المقارن فسوف يستخدم في المقارنة الموضوعية بين اتجاهات الصحف والمقارنة الزمنية بين الفترات الزمنية المختلفة داخل مرحلة السبعينيات.

أدوات البحث،

تعتمد الدراسة في جمع وتحليل المادة الإعلامية على عدة أساليب أبرزها الملاحظة وتحليل المضمون والاستفتاء (إن أمكن) مع محرري الصفحات الدينية في الصحف المصرية.

العينة الزمنية،

يتم إعداد مسح إعلامي للفترة الممتدة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١.

(*) بحث جماعي تم إجراؤه بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت إشراف أ.د عواطف عبد الرحمن، ومشاركة من كل من إيناس أبو يوسف، حماد إبراهيم، هويدان منير، محمد شومان.



الفروض أو التساؤلات،

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فى مجموعة من التساؤلات والفروض الاستطلاعية نوجزها على النحو التالى:

الفرض الأول:

تعتمد معظم المادة الإعلامية المنشورة فى الصفحات الدينية على الأحاديث مع رجال الدين، وقليلًا ما تتعرض لتحليل النصوص الدينية، أو عرض قضية دينية أو اجتماعية مطروحة على الصعيد الاجتماعى للنقاش الحر، أو قضية اجتماعية ذات أبعاد دينية. أى تعتمد على تكريس الأسلوب الثقلى فى التعامل مع التراث الدينى.

الفرض الثانى:

تعمل الصفحات الدينية على دعم ومساندة المؤسسة الدينية الرسمية الممثلة فى الأزهر، ولا تحاول التعرض بالنقد لممارسات رجال الدين أو الهيئات الدينية أو الجماعات الدينية أو المناهج الدينية التى تدرس بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية.

الفرض الثالث:

هناك انفصام بين ما تطرحه الصفحات الدينية من اهتمامات وقضايا وبين هموم ومشكلات الواقع الدينى الاجتماعى الراهن فى مصر (نوعية الموضوعات التى تنشر).

الفرض الرابع:

تتوجه هذه الصفحات إلى الفئات العمرية المختلفة مع التركيز على الشباب من الجنسين.

تحييد

التيار الإسلامى،

برغم أن مصر لم تكن موطن ميلاد أى من الأديان العالمية الكبرى إلا أن أثرها فى معظم تلك الأديان كان بارزًا فى تقبلها ونشرها وتكييفها حسب تراث



مصر، ولقد تمسكت مصر بالإسلام وعاشت حياة إسلامية فى تقاليدها وعاداتها ربما أكثر من أى بلد إسلامى آخر منذ أقبل الإسلام على مصر وأصبح دينها الرسمى والشعبى، وظل للإسلام نفوذه حتى فى حالات انحلال مصر سياسيا وخضوعها للأجانب. كما ظل الأزهر وعلماء الدين الموجه الفكرى والروحى للشعب حتى فى أشد حالات التدهور الثقافى التى مرت بها مصر... وخلاصة القول أن المناخ الذى نشأ فيه زعماء مصر وقادتها من المفكرين والسياسيين كان مناخا إسلاميا، والأزهر هو المثل البارز على قوة المنهل الإسلامى فى الفكر المصرى. ولقد احتكر الأزهر المعرفة والتوجيه الفكرى والسياسى للشعب المصرى، وسد الفراغ الذى أحدثه غياب الزعامة السياسية الحقيقية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حتى مجيء محمد على للحكم فهو الذى قاد الثورات الشعبية ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين. واستمر نفوذ الأزهر فى ازدياد إلى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر، ومع أن التيار الإسلامى دعم الحركة الوطنية ضد الإنجليز وكان الباعث الرئيسى للجهاد المقدس فإن هذا الجهاد كان فى جوهره إسلاميا ولم يكن قوميا، ولم تكن الحركة الوطنية تقبل بنظام قومى حديث يفصل الدين عن الدولة (صايغ، ١٩٥٧ : ١١٧) ولذلك لم يكن من المستغرب أن يتجه أغلبية القادة والمفكرين السياسيين فى مصر فى ذلك الحين اتجاها إسلاميا تبلور فى فكرة الجامعة الإسلامية؛ التى حاول السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩) استخدامها كأداة لتحقيق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، وتؤكد له سيطرته على الولايات العربية. ولكن الحقيقة أن واضع الحجر الأساسى فى فكرة الجامعة الإسلامية هو جمال الدين الأفغانى الذى لم تعقه جنسيته غير المصرية من التأثير فى الفكر المصرى، وإنشاء تيار إسلامى ذى محتوى تحررى، ومضمون معاد للاستعمار (عمارة، ١٩٦٨ : ٣٤). وقد آمن به عديد من المفكرين ودعاة الإصلاح الدينى فى القرن التاسع عشر، أبرزهم الشيخ الإمام محمد عبده. وقد ظهرت هذه الدعوة فى بدايتها على منبر صحيفة العروة الوثقى التى أسسها جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى باريس سنة ١٨٨٤. ورأى الأفغانى أن المائتى مليون مسلم فى العالم من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى يمثلون أمة واحدة. وآمن بوجوب جمع هؤلاء كلهم فى رابطة



سياسية واحدة لا تخلصهم من الأطماع الاستعمارية فحسب، بل تسهل أيضا تطوير المفاهيم الإسلامية، وتخلق من المجتمعات القديمة البالية مجتمعا واحدا قويا وناهضا في مختلف حقول الحياة. وهذا يجمع بين تقوية دعائم الخلافة وتدعيم الدولة العثمانية، وبين محاربة الاستعمار الأوروبي الذي يستهدف القضاء على الإسلام والسيطرة على الشعوب الإسلامية (العربي، ١٩٦٦ - ١٩٦٦ : ٢٠٧).

وقد تطورت الرؤية الفكرية لجمال الدين الأفغانى خلال مرحلتين رئيسيتين.

١ - المرحلة الأولى:

وتمثلها مقالات مجلة العروة الوثقى التى صدرت فى باريس سنة ١٨٨٤. وكان جمال الدين الأفغانى يعول أهمية كبيرة على العامل الدينى، ويهمل تماما العامل القومى؛ ولذلك كان يرى أن الدولة العثمانية هى القوة الوحيدة المؤهلة للتصدى للاستعمار الأوروبى المسيحى وحماية الإسلام والمسلمين، مُغفلاً الحركات القومية التى كانت وحدها فى ذلك الوقت مهياة لصد الغزو الأوروبى؛ فتراه يكتب فى العدد التاسع من المجلة تحت عنوان الجنسية والديانة الإسلامية فيقول... «إن المتدين بالدين الإسلامى متى رسخ فيه اعتقاده، يلهو عن جنسه وشعبه ويلتفت عن الرابطة الخاصة بالرابطة العامة وهى علاقة المعتقد، لهذا نرى العربى لا ينفر من سلطة التركى، والفارسى يقبل سيادة العربى، والهندي يدعن لرياسة الأفغانى، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض (العروة الوثقى، ١٩٢٧). كما كان الأفغانى يكرر دائما فى مقالاته المقولة الخاصة بأن المسلمين رابطتهم العامة أقوى من روابط الجنسية واللغة، وأن لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم، وكان يخلط فى هذه المرحلة بين دعوته إلى الجامعة الإسلامية كتضامن مشروع للشعوب الإسلامية ضد الاستعمار الأوروبى وكوسيلة لإعادة الشرق إلى مسيرته الأولى من الرقى، وبين الخصائص القومية. فقد كان يرى أنه لن تقوم للشرق قائمة إلا إذا كان الإصلاح يعتمد على أساس دينى. وهذا الإصلاح لن يؤتى ثمرته إلا إذا صحبه شعور بقوة التربية القائمة على أساس الدين، وأنه لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم.



٢ - المرحلة الثانية:

ويظهر فيها اهتمام الأفغانى بالعامل القومى أكثر من ذى قبل، وإن كان يجعل الغلبة للعامل الدينى، فتراه يتحدث عن اللغة كسمة قومية. ففى رسالة له باللغة الفارسية بعنوان مقالات جمالية يقول:

«لا سعادة إلا بالجنسية، ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقات أرباب الصناعات والخطط فى الإفادة والاستفادة. وإن الروابط التى تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان، وحدة اللغة ووحدة الدين. ووحدة اللغة هى الأساس الذى تقوم عليه الجنسية، واللغة أشد ثباتاً وأكثر دواماً من الدين؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن تأثير رابطة اللغة فى هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين(١).

وبرغم أهمية هذا التطور الذى نلاحظه فى فكر الأفغانى، فقد ظل إيمانه بالجامعة الإسلامية هو الأساس. وقد حجب ذلك عن عينه حقيقة الأوضاع النضالية لدى الحركات القومية العربية المناهضة للحكم التركى، وسعيها للاستقلال عن العثمانيين؛ شركائهم فى الملة وأعدائهم فى القومية. وتنحصر أهمية الدور الذى قام به الأفغانى فى المجتمع المصرى فى أنه خلق تياراً فكرياً آمن به عديد من قادة الفكر والسياسيين المصريين. وقد حجبت الدعوة الإسلامية التى كان الأفغانى مصدرها الأول فى مصر القومية العربية فترة من الوقت، وأخذت مكانها. لقد قدمت صحيفة العروة الوثقى الأساس النظرى والفكرى الذى قام عليه الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.. ويتلخص فى ثلاث نقاط:

أولاً: إن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لإكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر.

ثانياً: ضرورة التشبث بالدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ثالثاً: الدعوة للجامعة الإسلامية، ولكن على أساس التفاف الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانية، ولقد كان طبعياً أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثمانى، وذلك لأنه كان يعتمد فى مطالبته بالجلاء، وتمتع مصر باستقلالها الذاتى على ما لديها من حقوق دولية فى مصر



تكفلها معاهدات واجبة الاحترام. ولهذا كان يدعو الشعوب الإسلامية إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية لشد أزرها (رمضان، ١٩٧٢: ٣٦).

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغييرات فى الخريطة السياسية العالمية أبرزها نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفيتى، وانهيار تركيا فى الحرب، بالإضافة إلى الظروف المحلية داخل المجتمع المصرى؛ التى اتسمت بتصاعد الصراع الوطنى ضد الاحتلال الذى بلغ ذروته فى ثورة مصر القومية سنة ١٩١٩، كل ذلك أدى إلى انصهار جميع القوى الوطنية فى تيار ثورى واحد، واختفت مؤقتاً جميع الخلافات الفكرية والسياسية، وتدفقت جميع التيارات فى تيار وطنى واحد يمثل صوت الأمة بأكملها: الاستقلال التام أو الموت الزؤام، دون الارتباط بأية دولة سواء عربية أو إسلامية وقد تفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثورى الذى أشاعته ثورة سنة ١٩١٩ وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل ١٩١٤، فدولة الخلافة كانت قد انقلبت إلى دولة عصرية مستعربة، والخلافة نفسها أصيبت فى الصميم، وفكرة الجامعة الإسلامية أصيبت بانكسار واضح بعد تحالف العرب مع الغرب المسيحى ضد دولة الخلافة أثناء الحرب (رمضان، ١٩٧٤: ٢٨٤).

كما أن معظم القوى السياسية الممثلة فى الحزب الوطنى قد صفيت وتم تشيتها على يد اللورد كيتشنر، بالإضافة إلى التغيرات الدولية فى الأيديولوجية التى ترتبت على نشوب الحرب العظمى، وأبرزها تحالف فرنسا وإنجلترا وانهيار الدولة العثمانية مما هدم ركناً أساسياً من الأركان الأيديولوجية للحزب الوطنى، فضلاً عن تبنى بعض قادة الحزب للخط الليبرالى القومى، ثم ما أعقب ذلك من سيادة التيار الليبرالى؛ ذلك التيار الداعى إلى الأخذ بمفاهيم العصر، واقتباس أسباب التفوق الأوروبى. وكان من الطبعى أن يتزعم هذا التيار نخبة من أولئك الشبان الذى تلقوا دروسهم فى سلك التعليم العلمانى واستكملوها فى إنجلترا وفرنسا. وقد كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أحمد لطفى السيد. والواضح أن هذا التيار وإن كان قد بدأ على استحياء منذ مطلع القرن التاسع عشر، ثم نما فى ظل الاحتلال البريطانى إلا أنه قد اتسع نطاقه خلال فترة ما بين الحربين (رزق، ١٩٧٢: ١٧)، وقد شهدت هذه الفترة صراعاً حاداً بين السلفيين والليبراليين شمل



مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية. ففي غمرة انتصار الليبراليين في أوائل العشرينيات ارتفعت الأصوات منادية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وإلغاء المحاكم الشرعية، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية. وناقش البرلمان المصرى فى دورته لعام ١٩٢٦ وضع الوقف الأهلى الذى ارتفعت الأصوات تطالب بإلغائه. وقد نظر السلفيون إلى كل هذه الإجراءات باعتبارها بدعا جاءت فى ركاب الهجوم على الأفكار والنظم التقليدية، وخاصة أنها جرت فى الوقت الذى أُلغيت فيه الخلافة فى تركيا سنة ١٩٢٤ مما جعلهم على استعداد لشن هجوم على الأفكار والنظم المستوردة من الغرب.

انفجرت الأزمة بعد نشر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلى عبد الرازق، ثم كتاب طه حسين فى الشعر الجاهلى. وقد ربط السلفيون وعلى رأسهم رجال الأزهر بين هذين الكتابين والمؤثرات الغربية التى أخذت تتغلغل فى المجتمع المصرى منذ القرن التاسع عشر. ولهذا نعت هيئة كبار العلماء كتاب الإسلام وأصول الحكم بأنه مناقض للشريعة؛ مما ترتب عليه فصل على عبد الرازق من وظيفته فى القضاء الشرعى، كما اتهم طه حسين بالشك فى أمور تتعلق بالدين الإسلامى، وأنكر ما اتهم به، ومع ذلك فقد ظلت الصحف الحزبية تهاجمه هجوما عنيفا كاد يعصف بالجامعة المصرية فى بدء عصرها (مصطفى)، ١٩٧٤: (٧٢).

وبرغم أن السلفيين كانوا قد رحبوا بإدخال النظام البرلمانى المقتبس عن الغرب دون أن يتنبأوا بأثر النظام الجديد على الشريعة ذاتها، فإنهم مالبثوا أن أحسوا أن سلطتها وقد انتقلت من يد الله إلى مجلس علمانى. كما وجدوا أفكار دعاة الإصلاح وقد تحولت من الفقهاء إلى المشرعين. وخلصوا من هذا كله إلى اعتقادهم باستفحال الخطر الذى يتهدد المعتقدات، وذلك بعد أن أوضحت النتائج المترتبة على المفاهيم الحديثة أنها تتناقض مع فكر التيار السلفى (مصطفى ١٩٧٤: (٧٧). وقد امتد السلفيون من منابر المساجد ومراكز التعليم الدينى ليسلطوا آراءهم إلى قاعات البرلمان وأعمدة الصحف والمجلات. وقد قادت هذه الحملة مدرسة المنار بزعامة رشيد رضا خليفة جمال الدين الأفغانى، والشيخ محمد عبده وهو الذى تولى تفسيراً رائها، كما تزعم قيادة رد الفعل الإسلامى ضد حرفة الدين.



وقد التقى مع الأفغانى ومحمد عبده فى الدعوة إلى تجديد حيوية المسلمين وإلهامهم بالإحساس بالكرامة والتمشى مع روح العصر والتضامن والحفاظ على القيم الدينية. ولا شك أن هؤلاء المفكرين الثلاثة أعمدة التيار الإسلامى فى مصر يلتقون فى الاتجاه الخاص بضرورة أن يشكل الإسلام أساساً قومياً يمكنه التصدى للاتجاهات العلمانية التى كانت تتضمنها النزعات القومية الحديثة (رمضان، ١٩٧٤: ٢٨٥). وتمثل مدرسة «المنار» الجانب الفكرى والفلسفى فى التيار الإسلامى، وتعد امتداداً لمدرسة الأفغانى والشيخ محمد عبده مع بعض الاختلافات. وكان رشيد رضا يهدف من إصدار المنار سنة ١٨٩٨ إلى مواصلة السير على نهج العروة الوثقى «إلا فيما يتعلق بخطتها السياسية التى أصبحت غير ملائمة للظروف السياسية آنذاك» والعمل لنفس الغرض الذى كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى؛ وهو نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية. وكان لابد أن يصطدم المنار بدعاة الفكر الليبرالى؛ فقد كان المنار يؤمن فقط بالأخوة الإسلامية التى تتجاوز حدود الأوطان (مصطفى، ١٩٧٤: ٧٨).

وكان «رشيد رضا» يدعو إلى توحيد المسلمين، والدفاع عن الإسلام، والتصدى لأعدائه، كما كان يرى أن تحقيق رسالته على أحسن وجه يتطلب عدم التمسك بالعقلية الغربية أو تقليد الغرب تقليداً أعمى. وقد حاول أن يرد على جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين «دعاة الليبرالية القومية» التى كانت تدعو إلى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة. فأشار إلى أنه من دواعى الحماسة محاولة القضاء على أمة بتدمير كل ما يشكل أصالتها ومعتقداتها وغرائزها وروحها المعنوية وأدبها وعاداتها. وإن من الخطورة بمكان محاولة إحلال العاطفة القومية القائمة على الجنس محل التضامن الإسلامى. فهذه المحاولة فى رأيه ليست فقط مصدراً لفرقة المسلمين بل هى أقرب إلى المروق عن الدين. فالشريعة التى هى أئمن القوانين بإمكانها أن تتمشى فى كل الصور مع ظروف الحياة المتغيرة (رمضان، ١٩٧٤: ١٨٦). ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا إلى فكرته التى نقلها عنه فيما بعد حسن البنا، وهى تأليف جمعية إسلامية تمتد فروعها فى جميع أقطار الإسلام، وتقوم على مبدأ أساسى هو الاعتقاد بأن الأخوة فى الإسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين المسلمين باعتبارهم أمة واحدة. وتكون غاية هذه الجمعية



الجمع بين المسلمين فى الخضوع لناموس واحد فى العقائد والتعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية، مع الدعوة لأن تكون لكل لغة واحدة هى اللغة العربية، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة، والعمل على نشر الإسلام. وكان رشيد رضا ينصح بابتعاد المجتمعات الدينية والتعليمية عن الاشتغال بالأعمال السياسية لأنه رغم عدم انفصال الدين عن الدولة فى الإسلام إلا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الإسلام أو شئون التعليم والوعظ أن يتعدوا عن السياسة ويتجنبوا الاشتغال بها (المنار، ١٩١٦، ج ٣، ٩: ١٥١ - ١٥٢).

ويرى د. أحمد طربين أن مدرسة «المنار» الإسلامية الإصلاحية بزعامة رشيد رضا، وما نشرته من مقالات، كان لها أثر فى تطور التفكير الدينى المصرى فى فترة ما بين الحربين، كما قامت بدور رئيسى فى خدمة التيار العربى فى مصر؛ إذ لم يتردد رشيد رضا فى تحميل الشعوب غير العربية مسئولية انحطاط العالم الإسلامى، وقد صرح بأن الدين الإسلامى هو دين عربى فى مبدئه وأساسه، ولم يكن مبتدعا فى ذلك، لأن هذه الفكرة كان قد أوردها الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) فى كتابه أم القرى، كما أن الشيخ محمد عبده كان يشير إليها أحيانا، حتى إذا أتى رشيد رضا عمقها وأغنى مفاهيمها، وخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك حين يثس من إصلاح رجالاتهم ويثس من بناء الدولة العثمانية. ومشى المفكرون الإسلاميون فى ركاب مدرسة المنار وتساءلوا معها «ألم تكن الوحدة العربية فاتحة الوحدة الإسلامية فى سالف الأزمان؟ أو ليس من قصر النظر أن لا نعمل للوحدة العربية ونبقى فزعين من دعوتها أو جامدين إزاءها؟ لئن اختلفت الحركة الإسلامية مع الحركة العربية فى الأهداف البعيدة فهما تلتقيان فى الغايات القريبة لأن كليهما تضعان مسألة تحرير العرب فى مقدمة برامجها. أو ليس من الخير أن يكون التجمع العربى تجمعا وقتيا للقوى الإسلامية يستهدف تجمعا أوسع منه (م العصور، ١٩٢٨).

التيار الإسلامى فى الصحافة المصرية.

لقد استمرت معظم الصحف المصرية طوال القرن الماضى تردد أفكار جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، وتخطب وجدان العالم الإسلامى حتى جذبت أنظار المسلمين إلى مصر. وقد تبنى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) الدعوة



إلى الجامعة الإسلامية حرصاً على استمرار السيادة التركية على الأراضي العربية، وتوثيقاً لعلاقة العرب بالأتراك، وإزالة للنفور الذي بدا على العرب بعد صدمتهم في حركة الإصلاح على الطريقة التركية. ومن أقوال السلطان عبد الحميد في هذا الشأن: «إن أوربا تحاربنا حرباً دينية في قالب سياسي»، وهو يهدف بهذا القول إلى استنفار المسلمين في الشرقين الأدنى والأقصى لينضموا تحت لواء الخلافة الإسلامية في مواجهة الأطماع الأوروبية (م العصور، ١٩٢٨). وقد وجدت فكرة الجامعة الإسلامية ترحيباً حاراً من الحزب الوطني ممثلاً في زعيمه مصطفى كامل. وفي هذا يقول (إننا نحب الدولة العثمانية لأننا قبل كل شيء نريد أن نرى أمة شرقية تصدر منها الأنوار إلى كل أمة شرقية، ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمي المسلمين في الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة في مملكة الخلافة الإسلامية وهي في الحقيقة مملكتنا وقلبتنا التي إليها نلجأ ونحوها نتجه) (٢). وقد كان تعلق المصريين بالخلافة الإسلامية أمراً ملحوظاً حتى من الإنجليز أنفسهم، فعند إعلانهم الحماية على مصر سنة ١٩١٤ جاء في بلاغ سلطة الاحتلال «ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومتنا لمصر من بقية أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة لم يكن ناتجاً من أي عداً للخلافة، فإن تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له ألبتة بالروابط السياسية بين مصر والآستانة» (الوقائع المصرية، ١٩٧٤).

بعد ذلك جاء مصطفى كمال أتاتورك وألغى الخلافة، وكان لهذا الحدث آثاره الأليمة لدى كثير من أنصار التيار العثماني في مصر. ومنذ ألغيت الخلافة نشط الأزهر، وبرز اسم مصر كمركز من أهم مراكز النشاط الإسلامي لمعالجة مشكلة الخلافة. وكثرت الدعوات لعقد مؤتمر إسلامي حيث راجت الشائعات بترشيح الملك حسين بن علي للخلافة. وبرز حيثُ اسم الملك فؤاد مرشحاً لها تقديراً لمكانة مصر في العالم الإسلامي، ولأنها تضم الأزهر أعرق الجامعات الإسلامية (المعرفة، ١٩٣١)، بيد أن هذا المؤتمر الذي أجل مراراً ولم يعقد سوى مرة واحدة في ١٣ مايو ١٩٢٦ لم يسفر عن شيء، ووضع العراقيل في سبيله، وأحبط مندوبي الدول الإسلامية المساعي المبذولة لترشيح الملك فؤاد، واختلف علماء الأزهر فيما بينهم. وشاركت الصحافة في المعركة، وكتب على عبد الرازق في السياسة



الأسبوعية يقول «كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية، وكمرض يحتاج إلى الحماية، ولكن ذلك الأثر قد بطل، وانتهى أمر ذلك الرجل المريض. واتجه الرأي إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل الآخر الذاهب». ثم يقول: «والغريب أن نلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام في مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقي، وإنما يهتم بالخلافة تلك الأمم التي لا تملك أمر نفسها، ولكن يحركها الأجنبي، يقلبها ذات اليمين وذات الشمال» (السياسة الأسبوعية ع ١، ١٩٢٢). ولكن برغم ذلك ظل التفكير في الخلافة الإسلامية يساور الناس كلما نزلت ضائقة بالعالم الإسلامي، أو كلما برز طموح الملك فؤاد وخليفته فاروق في الاستئثار بمنصب الخليفة.

الإخوان المسلمون-النشأة والاستمرارية.

لقد بدأ الإخوان نشاطهم كجماعة دينية عام ١٩٢٨ بمدينة الإسماعيلية بزعامة الشيخ حسن البنا حيث كان يعمل مدرسا هناك. لم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية طوال حكم الوفد عندما أصدرت مجلتها السياسية (النذير) عام ١٩٣٨. وقد ساعد نمو القوة الذاتية للجماعة على حدوث هذا التحول إذ انتقلت جماعة الإخوان بفضل نشاط البنا وديناميكيته من مجرد جماعة صغيرة محصورة في مدينة الإسماعيلية يقل عددها عن المائة إلى جماعة تنتشر مساحتها على ما يزيد عن خمسين بلداً في عام ١٩٣٣ (رمضان: ١٩٨١)، (حمروش: ١٩٧٦)، ويمكن تحديد نشأة فكرة العنف والاستيلاء على السلطة بالقوة عند جماعة الإخوان المسلمين بنشأة ما عرف باسم (فرق الرحلات)؛ تلك الفرق التي أنشئت كما يقول حسن البنا عقب نشأة الدعوة وكادت تلازم أول شعبها وجودا. وقد بدأ تعميم هذه الفرق على مستوى جميع الشعب منذ عام ١٩٣٤. وكانت الفكرة في تسييس هذه الفرق كما قال البنا (التأثر بفكرة الجهاد الإسلامي) وتحرجا بما جاء في الحديث الشريف (من مات ولم يغز ولم ينو الغزو مات ميتة جاهلية) (٣). ولقد وقع الصدام الأول بين الجماعة والحكومة في عهد حسين سرى باشا حيث تمت مصادرة مجلتي التعارف والشعاع الأسبوعيتين، وألغى ترخيص مجلة المنار الشهرية التي أراد الإخوان إصدارها بالتعاون مع ورثة الشيخ رشيد رضا، ومنع طبع رسائلهم،



كذلك منعت اجتماعاتهم، وحظر على الصحف نشر أخبارهم. وفي أكتوبر ١٩٤١ تم اعتقال قادة الإخوان، غير أن تدخل القصر أدى إلى الإفراج عنهم في نوفمبر ١٩٤١، أى بعد مضى شهر واحد. رغم الانفراجة السريعة لهذه الأزمة إلا أنها أثرت بصورة واضحة على سياسة الإخوان فيما بعد. وقد تمثل ذلك فى تحاشيهم الاصطدام مع الإنجليز من ناحية، مع العمل على بناء تنظيمهم السرى من ناحية أخرى. وقد انتشر هذا التنظيم وامتد ليشمل جميع الأجهزة الحكومية والقوى السياسية المصرية القائمة فى ذلك الوقت، وقد استغرق إعداد هذا وقتا وجهدا بالغا، وقد بلغ درجة عالية من الاكتمال قبل حرب فلسطين. وينبغى الإشارة إلى اعتماد البنا فى تكوين الجهاز السرى على العناصر العمالية وصغار الموظفين الحرفيين والطلبة. وقد نشط الإخوان نشاطا ملحوظا عقب إقالة الحكومة الوفدية فى أكتوبر ١٩٤٤، كما صرح لهم النقراشى بعقد المؤتمرات الشعبية والاجتماعات الخاصة فى نهاية عام ١٩٤٥، بينما كانت القوى الأخرى محرومة من ممارسة هذا الحق. ولقد لجأت جماعة الإخوان المسلمين إلى استخدام العنف فى تصفية خصومها السياسيين للمرة الأولى ضد أحمد ماهر عندما كان يرأس الوزارة السعدية، وأعلن عن عزمه على إعلان الحرب على المحور، وطلب منه الإخوان (متفقين مع سائر القوى السياسية الأخرى) العدول عن ذلك، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه وأعلن ذلك فى بيان ألقاه يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥، ولم يكذب ينتهى من إلقاء البيان حتى أطلق عليه محمود العيسوى الرصاص فأودى بحياته. ومن الثابت تاريخيا أن مصطفى النحاس كان قد استدعى حسن البنا فى الأيام الأخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤، وحذره من الانغماس فى العمل السياسى، وطلب منه ألا يتجاوز حدود دعوته الدينية، ولكن إقالة حكومة الوفد كانت نقطة البداية لتحرك الإخوان المسلمين ليس ضد الوفد فقط، ولكن ضد كافة التنظيمات الشيوعية والديموقراطية والاتجاهات الاشتراكية (حمروش، ١٩٧٦)، (الشاهد، ١٩٧٦)، (رمضان، ١٩٨١). ولما أقيمت حكومة النقراشى عقب مذبحه كوبرى عباس الشهيرة، تولى الوزارة إسماعيل صدقى فى فبراير ١٩٤٦. ولقد تحالف الإخوان المسلمون مع حكومة إسماعيل صدقى التى قدمت كافة أشكال المساندة المادية والسياسية للجماعة، وسمحت لهم بإصدار صحيفتهم (الإخوان المسلمون) فى مايو ١٩٤٦. وقد هرع إسماعيل صدقى عقب توليه الوزارة إلى زيارة مركز



الإخوان فى الحلمية الجديدة، ونسق سياسته معهم حتى أصبحا من مروجى الدعاية له والمدافعين عن سياسته. ولقد سمحت حكومة إسماعيل صدقى للإخوان باستكمال تدريباتهم العسكرية مما ساعدهم على المشاركة فى حرب فلسطين بصورة فعالة حيث قامت الجماعة بإعداد معسكر كامل باسم الإخوان المسلمين فى السويس. ولقد ركز الإخوان هجوماتهم داخل مصر على الممتلكات اليهودية. ومن أبرز صور المساندة التى قدمها الإخوان المسلمون لحكومة إسماعيل صدقى عندما اشتدت المظاهرات الشعبية ضد معاهدة صدقى بيفن، طلب إسماعيل صدقى من المرشد العام أن ينزل إلى الجماهير ويعمل على تهدئتها مصاحبا لسليم زكى حكمدار القاهرة آنذاك، فاستجاب المرشد العام. وعموما ففى أواخر عام ١٩٤٨ كان الإخوان المسلمون قد أصبحوا أشبه بدولة داخل الدولة من حيث امتلاكهم لجيش مدرب ومصانع وشركات ومستشفيات ومدارس، ولكن فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى قرارا بحل الجماعة، وانقض بالاعتقال والمصادرة على أعضائهم ومنشآتهم وأموالهم، فانتهت صفحة حافلة من نشاط الإخوان المسلمين، وبدأت صفحة جديدة (رمضان: ١٩٨١)، (البشرى: ١٩٧٢). ولقد دفع النقراشى حياته ثمنا للإجراءات التى اتخذها ضد الجماعة إذ تم اغتياله بعد عشرين يوما من قرار الحل، وتولى إبراهيم عبد الهادى الوزارة، وبدأت حلقة جديدة من حلقات العنف المتبادل بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين. ولقد شهدت تلك الفترة موجة اعتقالات واسعة النطاق ضد جميع القوى الوطنية فى مصر وكان للإخوان المسلمين نصيب كبير منها. وعند إعلان الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى القناة فى أكتوبر ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أعلن المرشد العام للإخوان المسلمين اعتراضه على الكفاح المسلح ضد الإنجليز، وقال موجها حديثه لشباب الإخوان (اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم) (الجمهور المصرى، ١٩٥١) وقد رد عليه خالد محمد خالد فى روز اليوسف تحت عنوان (أبشر بطول سلامة يا جورج) قائلا (لقد وجد الوطن فى التاريخ قبل أن يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله. وإذا لم تبادورا إلى طرد الإنجليز فلن تجدوا المصاحف التى تتلون فيها كلام ربكم... أتسالون: لماذا...؟ لأن الإنجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث فى ثورة فلسطين عام ١٩٣٦)، (روز اليوسف، ١٩٥١).



ثورة يوليو والإخوان المسلمون،

تعد الفترة الممتدة من أوائل القرن العشرين حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من أخصب الفترات التي ازدهرت خلالها مختلف التيارات الفكرية والسياسية فكان هناك التيار الإسلامى الذى بدأ بالأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا وانتهى بظهور جماعة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا فى نهاية العشرينات، وكان متواكبا مع التيار الإسلامى كل من التيار العربى والشرقى والقومى المصرى والماركسى. وقد استمرت هذه التيارات تتنافس وتتصارع، وتحالف وتتنافر، ويندمج بعضها فى الآخر، ويختفى البعض الآخر نهائياً، طوال فترة ما بين الحربين حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢. وهنا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى أدت فيما بعد إلى بروز ما يمكن تسميته إشكالية العلاقة بين قيادة ثورة يوليو والقوى السياسية والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل قيام الثورة. وقد حسمت هذه الإشكالية مؤقتاً لصالح قيادة ثورة يوليو فى مارس ١٩٥٤.

ويهمنا هنا بالتحديد التركيز على العلاقة بين القيادة السياسية لثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين سواء فى فترة الحكم الناصرى أو أثناء الفترة الساداتية.

ويدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجالها يمكننا القول بأن علاقة الإخوان المسلمين قد بدأت وثيقة بحركة الجيش، واستمرت فترة طويلة، ثم انتهت نهاية دموية مريعة، وكانت بداية حلقات العنف المضاد بين كل من قيادة الثورة وجماعة الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها القرار الخاص بحل لأحزاب السياسية. إذ نص القانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢ والقرار الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ على ما يلى: (لا تعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو أدبية)، (رمضان، ١٩٨١: ١٤٧ - ١٥١) (البشرى، ١٩٧٢)، ويلاحظ أن هذا القانون قد ترك للإخوان المسلمين حرية الاختيار بين الإعلان عن أنفسهم كجماعة دينية بحثة أو الإفصاح عن طابعهم السياسى. وقد استقر رأى على حل وسط يتيح للجماعة إمكانية الجمع بين النشاطين وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى (رمضان، ١٩٧٦: ١٢٠).



وإذا كان سلوك عبد الناصر تجاه جماعة الإخوان المسلمين من خلال أحداث صدامي ١٩٥٤، ١٩٦٥ يؤكد سيطرة أسلوب المواجهة المباشرة، فقد لوحظ أن التحرك كان يأتى دائما من جانب الإخوان أولا قبل تحرك النظام. كما أن نتائج هذين الصدامين لم تكن فى صالح أى من الطرفين سواء عبد الناصر أو الإخوان المسلمين. فقد خسر عبد الناصر فصيلا وطنيا هاما، كذلك فقد الإخوان العديد من القيادات المؤثرة، وفقدوا فرصة العمل الجماهيرى. فقد خرج الإخوان المسلمون من السجون عاجزين عن استيعاب التغيرات السياسية والاجتماعية التى حدثت أثناء محتهم، أو فهم التحول الذى طرأ على القوى الوطنية والديمقراطية من موقف المعارضة والمقاومة للثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤ إلى موقف التأييد والمساندة فى عام ١٩٦٤. كذلك لم يستطيعوا إدراك مغزى التغيير الاجتماعى الكبير الذى وقع أثناء وجودهم فى السجن متمثلا فى قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم وسائر القوانين المعروفة بقوانين التحول الاشتراكى (٢١).

ولا يمكننا أن نغفل التطور الذى طرأ على علاقة النظام الناصرى بالمؤسسات الدينية الرسمية مثل الأزهر والمحاكم الشرعية والمجالس المليية. فقد قام عبد الناصر بتطوير الأزهر وإعادة تنظيم دوره السياسى والاجتماعى والدينى طبقا للقانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦١. وكان قد ألغى المحاكم الشرعية والمجالس المليية منذ عام ١٩٥٥ بالقانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ وأصبح التقاضى أمام المحاكم الوطنية. كما قام النظام الناصرى بإنشاء مؤسسات جديدة كالمؤتمر الإسلامى والمجلس الإسلامى (أحمد ١٩٨٤ : ٢٥٠ - ٢٥٢).

وإذا كان عبد الناصر قد طرح اجتهاده السابق المتمثل فى محاولة ربط المؤسسات الدينية فى الدولة بعمليات التنمية بمفهومها الشامل فإن ما حدث فى الفترة التالية لعبد الناصر والمقصود بها فترة السادات كان مناقضا لذلك تماما. إذحاول النظام الساداتى تشجيع الحركة الإسلامية منذ منتصف السبعينيات لتحقيق أغراض تتعلق بالمصالح الآنية والمرحلية للنظام، ولا ترتبط بالمصالح السياسية والاجتماعية للشعب المصرى فى مجموعه. فقد كان السادات يهدف بتشجيعه للجماعات الإسلامية استخدامها كأداة لضرب القوى السياسية الأخرى (والمقصود بها الناصريون والماركسيون على وجه التحديد). وقد نجح السادات فى ذلك،



ولكن الازدهار الذى عرفته الجماعات الإسلامية حتى مقتل السادات لا يمكن أن يعود إلى ذلك التشجيع فقط بدليل أن تلك الجماعات قد استطاعت مراراً أن تتحدى النظام وتتفرد بالسيطرة على أماكن عامة (الجامعات وبعض المساجد الكبيرة بل مدينة أسيوط ذاتها) وذلك بعد انقلاب النظام عليهم لانقلابهم عليه .

وعلى الرغم من أن السادات والإخوان والجماعات الإسلامية كانوا ينطلقون كما يبدو للوهلة الأولى من الإسلام ويطالبون بتطبيق الشريعة . غير أن بينهم فوارق جوهرية . ففى حين أن السادات كان يأمر بفصل الدين عن السياسة تمسك الإخوان والجماعات الإسلامية بأن الإسلام دين ودولة . وكان خط السادات أن يضغط دائماً على مجموعة من القيم المتناقضة ذات الطابع السلبي ، مثل الحب كنفىض للحقد ، والأخلاق كنفىض للعب ، فى حين كان الإخوان والجماعات الإسلامية يؤكدون على القيم الإيجابية فى الإسلام ، مثل الدعوة إلى الجهاد (أحمد ، ١٩٨٤ : ٢٥٠ - ٢٥٢) . ولكن تبقى الاختلافات بين الإخوان والجماعات الإسلامية ، فالواقع أن من يراجع تاريخ الإخوان المسلمين على مدار نصف قرن يجد من الصعب تصنيفهم تحت عنوان سياسى واحد . فقد أيدوا إسماعيل صدقى والملك فاروق فى الأربعينيات ونادوا بالتعاون بين العمال وأصحاب الأعمال فى المراكز الصناعية الكبرى وأثاروا الإنقسات فى الحركة النقابية . ولكنهم كانوا من الطلائع المسلحة التى دخلت فلسطين مقاتلة عام ١٩٤٨ .

وقد أيدوا أعمال القمع ضد عمال كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢ ، وشنوا حملة عنيفة ضد اليساريين . ولكنهم نادوا بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الديمقراطية عام ١٩٥٤ . وكونوا جهازاً مسلحاً حارب النظام الناصرى ، ولكنهم عوملوا منه بشدة لا مثيل لها . وحاربوا الناصريين والماركسيين فى الجامعات والأحياء والمصانع فى ظل السادات ، ولكنهم قاموا بأوسع تأييد للثورة الإيرانية ، ووقفوا ضد اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل (السفير ، ١٩٨١) . كذلك امتلأت صفحات الدعوة والاعتصام بشتى أنواع التحريض الأعمى ضد المسيحيين ، كما أيدوا بل وشاركوا فى أعمال العنف الطائفى أو ما يسمى (بالفتنة الطائفية) . ولذلك لا يمكن أن نزع أن الجماعات الإسلامية تعتبر امتداداً عضويًا للإخوان المسلمين ، والواقع أنه ليس من اليسير التمييز بدقة بين حركة الإخوان المسلمين



وحركة الجماعات الإسلامية؛ فخلال التذبذبات والمناورات والظلال الكثيرة التي سترت الأفكار هنا وهناك يمكن أن نشير إلى نقطتين على قدر من الوضوح، أولاهما أن الإخوان يريدون جهادا يتقدمه أولو الأمر، ويرون أن مهمتهم الحالية لا تنحصر في الدعوة الإسلامية وتربية الناس فحسب، بل وفي إسداء النصيح للحكام؛ أى الاختلاف هنا على طبيعة المرحلة، وأسلوب التعامل مع السلطة، وسمتها العامة هو تجنب الصدام المباشر، فى حين أن الاتجاه العام للجماعات الإسلامية هو أنهم قد فقدوا الأمل فى هذا الطريق. ولذلك أخذوا يعملون على التحريض المباشر لإسقاط النظام وإحلال السلطة الإسلامية مكانه. ثانيتهما أن الجماعات الإسلامية تركز حاليا على شعار إقامة الدولة الإسلامية بينما يركز الإخوان المسلمون فى المرحلة الراهنة على شعار تطبيق الشريعة الإسلامية. (السفير، ١٩٨١).

ولا شك أن نجاح الثورة الإيرانية يعتبر عاملا رئيسيا فى تشجيع الجماعات الإسلامية، لأنها أثبتت بشكل ملموس أن الثورة الإسلامية أمر يمكن أن ينجح وأن يقف فى وجه الولايات المتحدة الأمريكية بكل جيروتها وهيمتها، ولكن يبقى بعد ذلك وقبله أن التيارات الإسلامية فى مصر تشكل ظاهرة مصرية لها خصوصيتها التى تستحق منا المزيد من الدراسة المتأنية (Ibrahim, 1982).

أجهزة الإعلام الدينى فى مصر

لقد حرصت الحكومة المصرية على تحقيق رسالة الإعلام الدينى من خلال مجموعة من الأجهزة التنفيذية تشمل ما يلى:

١- جهاز الدعوة الدينية بوزارة الأوقاف،

يعتبر هذا الجهاز من أبرز أجهزة الإعلام الدينى، ويشرف عليه وكيل وزارة مختص. والمعروف أن الدعوة الإسلامية تعتبر من أولى المهام المنوط بتحقيقها بوزارة الأوقاف منذ إنشائها فى عهد محمد على ١٨٣٥ على شكل إدارة للأوقاف، ثم تحولت إلى نظارة عام ١٩١٣، وأخيرا أصبحت وزارة فى عهد الملك فؤاد. ويمارس جهاز الدعوة الإسلامية نشاطه من خلال عدد من الإدارات والأقسام النوعية وهى الإدارة العامة للإرشاد الدينى والثقافة الإسلامية والإدارة العامة للمساجد ويتبعها حوالى خمسة آلاف مسجد بالإضافة إلى ثلاثين ألف مسجد أهلى.



٢- جهاز الوعظ والإرشاد بالجامع الأزهر،

ويتبع هذا الجهاز مجمع البحوث الإسلامية، وتتحدد اختصاصاته في نشر الثقافة الإسلامية وتنقية التراث الإسلامى مما يثار حوله من شبهات بالإضافة إلى الإفتاء في مختلف القضايا والمنازعات التى تعرض عليه. ويمارس هذا الجهاز نشاطه من خلال نوعين من الوسائل. أولهما الوسائل المطبوعة وتتمثل فى مجلة نور الإسلام وهى مجلة شهرية، بالإضافة إلى النشرات والكتيبات التى يصدرها الجهاز فى المواسم والمناسبات الدينية. وثانيهما الوسائل الشفهية وتتمثل فى الندوات والمحاضرات والدروس الدينية المختلفة.

٣- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،

يعد هذا المجلس من أهم الأجهزة التى تعتمد عليها وزارة الأوقاف فى مجال الإعلام الدينى فى مصر. إذ أنه يكمل الدور الذى يقوم به جهاز الدعوة الإسلامية بوزارة الأوقاف داخل الوطن. فالمجلس الأعلى يعمل على تغطية العالم الخارجى وخصوصاً الدول الإسلامية إلى جانب بعض النشاطات الثقافية الداخلية. وتنحصر مهامه فيما يلى:

١ - العمل على توطيد العلاقات بين مصر والعالم الإسلامى وذلك من خلال استضافة زعماء العالم الإسلامى والعلماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم.

٢ - إصدار مجلة منبر الإسلام باللغة العربية داخل الوطن وباللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية للخارج.

٣ - العمل على إحياء التراث الإسلامى وإخراجه بطريقة عصرية.

٤- وسائل الإعلام المسموع والقروء، وتشمل:

١ - محطة القرآن الكريم: وتعد من أبرز الوسائل السمعية للإعلام الدينى المتخصص والمباشر، وتقوم ببيت البرامج الدينية والقرآن الكريم على مدى ١٧ ساعة على فترتين. وتشمل برامجها القرآن الكريم والأحاديث النبوية والفتاوى والتفسيرات والخطب.



ب - المجلات الدينية المتخصصة: ورغم أهمية هذه الوسيلة الإعلامية المباشرة إلا أن تأثيرها يظل محدوداً بسبب انتشار الأمية وخصوصاً في الريف المصري. وهناك ثلاث مجلات شهرية متخصصة هي:

(١) مجلة «الأزهر» وتتبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٣٠.

(٢) مجلة «منبر الإسلام» وتتبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وتصدر منذ عام ١٩٤٣.

(٣) مجلة «نور الإسلام» وتتبع هيئة الوعظ والإرشاد بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٥٣.

هذا عدا المجلات الإسلامية الأخرى التي تصدرها الجمعيات الدينية والأهلية أو التي يملكها ويديرها أفراد. (انظر جدول رقم ١).

المجلات الدينية المتخصصة

اسم المجلة	دورية الصدور	سنة الصدور	الجهة التي لها
١ - الأزهر	شهرية	١٩٣٠	مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر
٢ - نور الإسلام	شهرية	١٩٥٣	هيئة الوعظ والإرشاد بالأزهر
٣ - منبر الإسلام	شهرية	١٩٤٣	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١ - التوحيد	شهرية	١٩٧٣	جمعية أعضاء السنة للمحمدية
٢ - مكارم الأخلاق	شهرية	١٩٢٠	جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية
٣ - الشبان المسلمين	شهرية	١٩٢٩	المركز العام لجمعية الشبان المسلمين
٤ - المسلم	شهرية	١٩٥١	جماعة العشرة للمحمدية
٥ - الاخلاص	شهرية	١٩٧١	جمعية الاخلاص للمحمدية
٦ - الاعتصام	شهرية	١٩٣١	الجمعية الشرعية
٧ - البريد الإسلامي	شهرية	١٩٤٣	دار تبليغ الإسلام
٨ - التقوي	شهرية	١٩٢٤	جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية
٩ - الرسالة الإسلامية	شهرية	١٩٧٣	المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين
١٠ - الزهراء الإسلامية	شهرية	١٩٧٢	جمعية الدراسات الإسلامية



١ - المجلة الشرعية	شهرية	١٦٣٦	محمد عبد الفتاح الرفاعي
٢ - وكالة أنباء العالم الإسلامي	اسبوعية	١٩٥٣	حسن صبحي
٣ - الدعوة	كل شهرين	١٩٥١	صالح عشاوي
٤ - الإسلام	أسبوعية	١٩٣١	مصطفى أمين عبد الرحمن
٥ - الانتصار	أسبوعية		د. عبد الدايم أبو العطا
٦ - الرابطة الإسلامية	شهرية	١٩٤٤	محمد شاهين حمزة
٧ - طريق الحق	شهرية	١٩٥١	محمد الحافظ عبد اللطيف
٨ - العالم الإسلامي	شهرية	١٩٤٩	محمود أبو الفيض المنوفي
٩ - لواء الإسلام	شهرية	١٩٤٧	أحمد حمزة

القضايا الدينية في وسائل الإعلام المصرية

تمنح أجهزة الإعلام المصرية (الإذاعات - التلفزيون - الصحف) اهتماما خاصا للقضايا الدينية. ويتمثل هذا الاهتمام في تخصيص بعض البرامج الدورية في الإذاعة والتلفزيون والعديد من الأبواب الثابتة في الصحف لمعالجة القضايا الدينية.

بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع: نلاحظ أن الإذاعة المصرية تعمل على تحقيق رسالة الإعلام الديني من خلال البرامج والفقرات الدينية التي تبلغ حوالى ٢٠ برنامجاً دينياً عدا القرآن الكريم والأغاني الدينية والابتهالات والدعاء والأذان وسائر شعائر الصلاة وخصوصاً أيام الجمع، وقد بلغ إجمالى ساعات البث للبرامج الدينية المتخصصة فى مختلف محطات الإذاعة عام ١٩٧٩ حوالى ٩٤٥٣ ساعة بمتوسط يومى ٢٥ ساعة أى ما يوازى ١٩,٧٪ من إجمالى ساعات الإرسال الإذاعى (٤).

أما التلفزيون: فهو يعالج القضايا الدينية من خلال بعض البرامج التي تتسم بالدورية والثبات مثل برنامج العلم والإيمان للدكتور مصطفى محمود، وأحاديث الشيخ متولى الشعراوى، علاوة على الندوات والمؤتمرات الدينية ومسابقات القرآن الكريم للنشء. هذا عدا الخدمات الدينية التقليدية التي يقدمها التلفزيون بصورة دائمة مثل القرآن الكريم والأحاديث (٥).



الصحافة المصرية: تخصص الصحافة المصرية وخصوصا الصحف اليومية أبواباً ثابتة ودورية لمعالجة القضايا الدينية. وقد كان لصحيفة الأهرام سبق في هذا المجال. إذ سعت منذ عام ١٩٤٧ إلى تخصيص مساحة ثابتة للإعلام الديني، وذلك في شهر رمضان من كل عام، ثم أفردت صفحة أسبوعية للشئون الدينية في النصف الأول من السبعينيات (١٩٧٥). وقد ترتب على ذلك نشوء قسم للشئون الدينية يضم بعض المحررين المتفرغين كما يسهم في نشاطه نخبة من العلماء والمفكرين الإسلاميين. هذا وقد بدأت كل من صحيفتى الأخبار والجمهورية بتخصيص صفحات أسبوعية في أعداد الجمعة لمعالجة القضايا والشئون الدينية، وذلك منذ السنوات الأولى من السبعينيات (١٩٧٢ - ١٩٧٣).

ويختلف الأمر بالنسبة للمجلات الأسبوعية إذ لا توجد بها أبواب ثابتة لمعالجة القضايا الدينية ما عدا مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب ثابت بعنوان (آمنت بالله)، ولكن يلاحظ اهتمام هذه المجلات بمعالجة الشئون الدينية من خلال القوالب الصحفية المختلفة سواء الأخبار أو المقالات أو التحقيقات والأحداث وإن كان يغلب عليها صفة عدم الانتظام وستناول ذلك بالتفصيل.

تصنيف المواد الدينية فى الصحف المصرية

لوحظ أن المواد الدينية فى الصحف المصرية لا تقتصر على الصفحات الدينية المتخصصة والتى تتسم بالدورية والثبات النسبى. ولكن تنتشر المواد الدينية سواء كانت أحداثاً أو قضايا على صفحات الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية طبقاً لأهميتها وظروف حدوثها. وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى:

التصنيف الأول: ويتضمن المتابعات الخبرية للأنشطة الدينية فى مصر بالإضافة إلى القرارات والبيانات وأشكال الاحتفالات الدينية المختلفة سواء كانت ذات طابع رسمى أم شعبى.

التصنيف الثانى: ويتضمن الصفحة المتخصصة وهى الصفحة الأسبوعية التى يشرف عليها محرر مسئول وتطرح من خلالها القضايا الدينية المختلفة. ويقسم المجال للمتخصصين وغير المتخصصين فى الأمور الدينية للمشاركة فى مناقشتها



والإدلاء بآرائهم، كما تضم هذه الصفحة أشكالاً مختلفة من التغطية الصحفية للقضايا الدينية قد يكون من بينها عمود ثابت أو أكثر.

التصنيف الثالث: يتضمن القضايا الدينية التي تبرز أهميتها نتيجة للظروف والتطورات والمناسبات الدينية في مصر، وتنشر في أيام أخرى غير يوم الجمعة. وعلى صفحات أخرى عادة ما تكون صفحة التحقيقات أو الصفحات الأخرى المتخصصة التي ترتبط بالدين من قريب أو بعيد.

نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - «تحقيق صحفى يتناول الاستعدادات لموسم الحج» أو حديث صحفى مع وزير الداخلية يتعلق بهذه المناسبة أيضاً أو حديث صحفى مع رئيس لمحكمة عسكرية تنظر أمامها قضية تتعلق بظاهرة العنف الدينى.

التصنيف الرابع: يشمل صفحة رمضان التي تخصصها الصحف لهذا الشهر وتنشر يومياً، وتضم فنوناً تحريرية مختلفة تتنوع بين الخبر والحديث والتحقيق والمقال، وتتناول موضوعات تتناسب وظروف الشهر.

المواد الدينية فى الصحف المصرية خلال السبعينيات

المؤشرات الوصفية

لقد تمّ إجراء مسح استطلاعى للمواد الدينية فى الصحف المصرية (اليومية والأسبوعية) خلال عشر سنوات (١٩٧١ - ١٩٨١). وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية هى:

أولاً - محور الشكل ويتضمن ما يلى:

أ - أشكال الإخراج الصحفى وتشمل (الموقع فى الصحيفة والملاحق التيسيجرافية مثل الصور والبراويز والخرائط بالإضافة إلى أساليب التعبير والصياغة).

ب - أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية وتشمل (الخبر والمقال والحديث والتحقيق والتعليق والأعمدة الثابتة... إلخ).



ثانيا - محور المضمون ويشمل (الموضوعات والقضايا):

وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى:

١ - العبادات: تضم كل الموضوعات الخاصة بالفروض الإسلامية من صلاة وصوم وحج وزكاة.

٢ - العقائد: وتشمل المواد الخاصة بالمعتقدات الدينية وبما جاء فى الكتب السماوية (القرآن - الإنجيل - التوراة) وتركز بصفة خاصة على النصوص القرآنية وتفسيرها والأحاديث النبوية.

٣ - الممارسات والشعائر الدينية: وتتضمن الموضوعات الخاصة بالاحتفالات والمناسبات الدينية مثل الاحتفال بأوائل الشهور الإسلامية ورأس السنة الهجرية ومولد النبى وعيدى الفطر والأضحى والإسراء والمعراج وموسم الحج... إلخ.

٤ - التراث الدينى: يتناول الموضوعات الخاصة بالآثار التاريخية المادية وغير المادية للحضارة الإسلامية.

٥ - التشريعات الدينية: وتشمل المواد الخاصة بالتشريعات الإسلامية فى مجالات الإرث والزواج... إلخ.

٦ - الشخصيات الإسلامية: وتضم كافة الشخصيات الإسلامية ذات التأثير التاريخى والمعاصر مثل جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ورشيد رضا وشيخ الأزهر ووزير الأوقاف والمفتى ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية... إلخ.

٧ - السير والتراجم: ويتناول كل ما يتصل بالسالفين مثل الخلفاء الراشدين وأعمالهم مضافا إليها سيرة الرسول (ﷺ).

٨ - نظم الحكم: وتشمل المواد الخاصة بنظام الحكم الإسلامى والشورى ومسئوليات الحاكم وعلاقة الدين بالسلطة السياسية.

٩ - الفئات الأخرى: وتتضمن الموضوعات الدينية التى يتعذر تصنيفها تحت أى من الفئات السابقة، ويمكن رصدها على سبيل المثال وليس الحصر كالتالى:



- (أ) شئون المسلمين فى الخارج وموقف الحكومات منهم .
 (ب) أوضاع المسيحيين فى مصر والخارج ونشاطات رجال الكنيسة واحتفالات المسيحيين بأعيادهم .
 (ج) نشاط الجماعات الإسلامية الجديدة .
 (د) نشاط المؤسسات الإسلامية الرسمية مثل الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية . إلخ .

ثالثا - المحور الخاص بمصادر المواد الدينية :

ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى نوعين :

الأول : داخلى ويشمل محررى الصحيفة سواء الذين يوقعون بأسمائهم أو الذين لا تكتب أسماؤهم .

الثانى : خارجى ويتضمن كلا من :

- أ - الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين وبعض القراء سواء المصريين أو الأجانب وبعض رجال الدين البارزين وعدد كبير من الأئمة ورجال الأزهر .
 ب - وكالات الأنباء العربية والأجنبية .

هذا وقد أسفرت الدراسة المسحية عن مجموعة من المؤشرات الوصفية نوجزها على النحو التالى :

أولا - النواحي الشكلية : (الصحف اليومية)

تميزت الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية بالسماط التالية :

- ١- عدم الثبات سواء من ناحية موقع الصفحة أو المساحة المخصصة للمواد الدينية . فقد كانت تشغل إحدى الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ . كما أنها كانت تشغل صفحة كاملة ، وأحيانا النصف الأفقى أو الرأسى للصفحة ، وتحتل الإعلانات الجزء الباقى . مع مراعاة أن هذه الصفحة كانت تزداد مساحتها خلال شهر رمضان إذ كانت تتراوح بين صفحة كاملة وصفحتين فى بعض الأحيان (الجمهورية) . ولا شك أن عدم الثبات سواء فى موقع الصفحة الدينية أو مساحتها كان له آثاره السلبية على إخراج هذه الصفحة وعلى استقرار الأبواب



الثابتة بها، والتي تعرضت للاختفاء أحياناً بسبب تقليص مساحتها مثال ذلك الأخبار والجمهورية.

٢- تشكل الصور الموضوعية والشخصية عنصراً بارزاً ودائماً في جميع الصفحات الدينية بالصحف اليومية، وكذلك البرايز وخصوصاً فى جريدتى الأهرام والأخبار، أما الخرائط والرسوم البيانية فقد كانت نادرة بوجه عام.

٣ - أساليب التعبير والصياغة . . . تتفاوت أساليب التعبير والصياغة التى سادت فى الصفحات الدينية طبقاً للقوالب الإعلامية المستخدمة من ناحية وثقافة الكتاب والمحربين من ناحية أخرى. وقد تراوحت هذه الأساليب ما بين النمط التقليدى فى الكتابة، وقد تمثل ذلك فى مقالات رجال الدين وأحاديثهم، وما بين أساليب الكتابة العصرية أو ما يطلق عليه (لغة الصحافة)، وما تتسم به من تبسيط ووضوح. وقد غلب هذا الأسلوب على معظم المواد الدينية الأخرى مثل الأخبار والتحقيقات وبعض التعليقات وبريد القراء.

أ- المجلات الأسبوعية،

وتشير نتائج الدراسة المسحية للمواد الدينية فى المجلات الأسبوعية (روز اليوسف - آخر ساعة - المصور وأكتوبر) إلى مجموعة من المؤشرات تتعلق بالجوانب الشكلية نلخصها فيما يلى :

عدم الثبات سواء بالنسبة للموقع المخصص للمواد الدينية أو انتظام ظهورها وينطبق وهذا القول على جميع المجلات المصرية التى خضعت للدراسة مع بعض التفاوت النسبى فنلاحظ مثلاً أن المساحة المخصصة للمواد الدينية تتضاءل كثيراً أمام المواد الأخرى الخاصة بالسياسة والاقتصاد والفن والجريمة والرياضة والأدب. وكذلك يلاحظ أن الموقع والمساحة لا يتسمان بالثبات إلا فى الملحق الدينى الذى تخصصه بعض هذه المجلات لشهر رمضان مثل روز اليوسف والمصور وإذا كانت المادة الدينية تشغل الربع الأول أو الثانى من مجلة آخر ساعة فإنها تبعث فى مجلة روز اليوسف ما بين الجزء الأول فى شكل أحاديث وتحقيقات أو أخبار فى باب أسرار وما بين الجزء الثانى من المجلة فى صورة ذكريات وبريد القراء. وكذلك فى مجلة أكتوبر التى تنشر المواد الدينية وخصوصاً الأخبار ضمن باب اتجاه الريح فى النصف الأول من المجلة أما المقالات الدينية والأحاديث فقد كانت تشغل النصف



الثانى من المجله . هذا بينما تشغل الموضوعات الدينية فى مجله المصور الربع الاول منها .

٢ - الصور والبروايز والرسوم الكاريكاتيرية: تمثل الصور الموضوعية والشخصية عنصراً رئيسياً فى الصفحات الدينية فى جميع المجلات ما عدا روز اليوسف، إذ يلاحظ ندرة استخدامها للصور الموضوعية والرسوم الكاريكاتيرية إلا فى حالة المذكرات، وهو ما يبدو غريباً فى إطار ما تتميز به روز اليوسف فى هذا المجال .

٣ - أما أسلوب الصياغة والتعبير: فقد لوحظ أن أغلب المجلات تنهج نهجاً عسرياً فى أساليب التعبير والصياغة فى الموضوعات الدينية التى تنشرها ويتمثل ذلك بصورة واضحة فى مجلة روز اليوسف . فقد كانت بعض المجلات نمطية فى أساليب الصياغة بسبب ضيق الإطار الذى تتحرك بداخله واقتصارها على الموضوعات التقليدية ذات الطابع الموسمى مثل الحج والإسراء والمعراج... إلخ .

ب - أنماط التحرير أو القوالب الإعلامية:

أولاً: فى الصحف اليومية:

يعتبر المقال هو القالب الصحفى الشائع فى الصفحات الدينية فى جميع الصحف اليومية خلال حقبة السبعينيات وخصوصاً فى شهر رمضان، وإن كان الخبر يشكل القالب الرئيسى فى جريدة الأهرام ويأتى ترتيبه بعد المقال فى كل من الجمهورية والأخبار . وتنتشر الأعمدة الثابتة فى الجمهورية (قرآن وسنة) للشيخ إسعاد جلال و(إسلاميات) لصلاح عزام، (رأى الدين) لمحمد مصلح وخصوصاً فى النصف الأول من حقبة السبعينيات كذلك الأهرام يوجد بها العديد من الأبواب الثابتة فى الصفحة الدينية مثل الأسوة، من التراث، مؤتمرات . أما التحقيق والحديث فقد كان استخدامهما بصورة أقل، ولم يخل الأمر من بريد القراء وخصوصاً فى الأخبار . وقد كان يتخذ شكل س، ج ويجيب فيه رجال الدين على أسئلة القراء الدينية كما كان يحتوى أحياناً على تفسير لبعض الآيات القرآنية .

وقد لوحظ أن الصحف اليومية قد استخدمت مختلف الأنماط التحريرية من الأخبار والتحقيقات والأحاديث فى الصفحات الأخرى وذلك فى المناسبات الدينية



المختلفة مثل الحج والصوم ووفاة البابا ومقتل الشيخ الذهبي وأحداث الفتنة الطائفية واغتيال السادات .

ثانيا : المجلات الأسبوعية :

تختلف المجلات الأسبوعية في اختياراتها للقوالب الإعلامية التي تعرض من خلالها المواد الدينية فنلاحظ أن التحقيق الصحفى يتصدر قائمة القوالب الصحفية فى مجلة آخر ساعة ، بينما تتنوع القوالب الصحفية فى مجلة روز اليوسف ما بين الخبر والتحقيق والحديث وبريد القراء ، كما تتميز بأنها المجلة الوحيدة التى كانت تخصص الافتتاحية لمناقشة بعض القضايا الدينية المعاصرة وخصوصا أثناء تولي عبد الرحمن الشرقاوى لرئاسة التحرير (١٩٧١ - ١٩٧٧) . أما مجلة أكتوبر فقد كانت المقالات تتصدر القائمة تليها الأخبار ، أما التحقيقات فقد كانت محدودة . وقد اعتمدت مجلة المصور على كل من الحديث والتحقيق بصورة متساوية . ويمكن القول بأنه لا توجد أعمدة ثابتة تتناول الشئون الدينية فى المجلات الأسبوعية سوى مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب (آمنت بالله) ويشرف عليه إبراهيم مصبح ويستكتب فيه أحيانا بعض رجال الأزهر .

المحور الثانى المضمون (القضايا والموضوعات)

أولا - بالنسبة للصحف اليومية ،

لوحظ أن فئة العبادات والعقائد تستأثر بالمكانة الأولى فى الصحف اليومية خلال شهر رمضان ، أما الفئات الأخرى فقد جاء ترتيبها كالتالى :

١ - الأهرام : مرت الصفحة الدينية بجريدة الأهرام بمرحلتين : أولاها بدأت فى فبراير ١٩٧٥ - مارس ١٩٧٦ . وكان الاهتمام الأساسى بالقضايا الدينية وإثارة الحوار حولها وإعطاء الفرصة لكافة الاتجاهات للمشاركة فى إبداء آرائهم وخصوصا المسيحيين ، حيث سمحت لهم الصفحة بطرح وجهات نظرهم فى قضاياهم الدينية ، وهذا اتجاه غير مسبوق فى الصحافة اليومية إلا فى المناسبات الدينية فحسب . وقد تعرضت الصفحة فى المرحلة الأولى لمناقشة مجموعة من القضايا الدينية المعاصرة مثل التطرف الدينى والتصوف والتيارات السلفية والنقلية . كما عالج فهمى هويدى المشرف على الصفحة فى عموده الثابت (ولنا كلمة) بعض



القضايا الهامة مثل الاجتهاد فى الإسلام، وظهور جماعات التكفير والهجرة، واليمين واليسار فى الإسلام.

تبدأ المرحلة الثانية للصفحة الدينية بجريدة الأهرام من أبريل ١٩٧٦ حتى اليوم، وقد أسند الإشراف عليها إلى محمود مهدي الذى يكتب عموداً ثابتاً بعنوان (الأسوة الحسنة)، ويتناول فى الصفحة الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس، والكسوة الشريفة، وأخطاء الترجمات القرآنية، والمواسم الدينية المختلفة، وشئون المسلمين فى الخارج، ونشاط الجمعيات الإسلامية الجديدة.

٢ - جريدة الأخبار: تناولت الصفحة الدينية فى جريدة الأخبار خلال فترة الدراسة جميع الفئات، ولكن كان هناك تفاوت فى درجة الاهتمام، مثلاً اهتمت فى بداية السبعينيات ببعض القضايا الدينية المتعلقة بالعقيدة كالصوفية والإسلام كما أبدت اهتماماً ملحوظاً بقضية الشريعة الإسلامية، وقدمت فيها ٢٢ مقالا خلال عام ١٩٧٦، ولذلك يمكن القول أن فقه التشريع قد احتل المكانة الأولى فى الصفحة الدينية، تلاها مباشرة العلاقات بين الدول الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية، كما اهتمت بمناقشة قضية النظرية الاقتصادية فى الإسلام، واعتمدت على آراء المفكر الجزائري مالك بن نبي فى هذا الموضوع، واهتمت الصفحة بقضية التنشئة الدينية، وركزت على دور الأزهر والمسجد والتعليم الأزهرى فى هذا الصدد. هذا وقد وصلت الصفحة اهتمامها بالممارسات والاحتفالات الدينية فى المواسم بالإضافة إلى السير والتراجم.

٣ - جريدة الجمهورية: بدأت الصفحة الدينية فى يناير ١٩٧١ ومرت بعدة مراحل تغيرت أثناءها كوادر المحررين العاملين بها وموقعها فى الصحيفة مما كان له آثار واضحة على مضمون الصفحة وتوجهاتها. ومن أبرز الثوابت فى الصفحة هى الأعمدة التى تحمل عناوين عقائدية (قرآن وسنة) (إسلاميات) (رأى الدين)، (خواطر إسلامية) رغم اختلاف مضامينها ومعالجتها للقضايا الدينية بجريدة الجمهورية، فقد ناقشت حرية الرأى والعقيدة ووحداية الله وثوابه وعقابه. وقدم الشيخ إسعاد جلال من خلال عموده قرآن وسنة اجتهادات ملحوظة فى هذا الشأن، وقد تلا ذلك فئة الشخصيات الإسلامية ثم فئة التشريع. أما أقل



الفئات تناولوا فقد كانت فئة العبادات. وقد ركزت الصفحة في النصف الأول من حقبة السبعينيات على الخلفاء الراشدين والشخصيات الإسلامية التي شاركت في الفتوحات والغزوات الإسلامية. كذلك اهتمت الصفحة بمناقشة قضية الحلال والحرام وفقا لقوانين الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ظروف العصر. أما الفئات الأخرى مثل الممارسات والاحتفالات الدينية والتربية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية فقد منحتها الصفحة الدينية بجريدة الجمهورية اهتماما روتينيا، وكانت مجرد موضوعات تسجيلية.

ثانيا - المضمون الديني في المجلات الأسبوعية،

١ - مجلة روزاليوسف:

تتميز المادة الدينية في مجلة روز اليوسف خلال حقبة السبعينيات بالاختلاف والتباين في الفترة الأولى من ١٩٧١ - ١٩٧٧، وهي فترة رئاسة عبد الرحمن الشوقاوى، عنها في الفترة الثانية التي تولى خلالها مرسى الشافعى رئاسة التحرير. ويلاحظ أن المجلة قد ركزت في الفترة الأولى على القضايا ذات الطابع الفكرى والأيدولوجى مثل الإسلام والعدالة الاجتماعية، والإسلام والديموقراطية، وقضايا الهوية الحضارية، والاقتصاد الإسلامى، والماركسية والإسلام، والإخوان المسلمين والثورة الإسلامية. كما شهدت هذه المرحلة الكثير من المعارك الفكرية حول القضايا الدينية التي أثارها. ومن أبرزها دراسة (الحركات السرية في الإسلام). وقد أثار مناقشات حادة حول المنهج العلمى المتبع فيها، وحول تفسير هذه الحركات ودورها (أكتوبر، ديسمبر ١٩٧٢). ثم حديث الشيخ الحفيف الذى أدلى فيه بتصريح (كل المسلمين يسار) وكذلك مقالات د. فؤاد زكريا عن (الماركسية والإسلام) والقضية المعروفة عن محاولة شيخ الأزهر التخلص من ٤٨ عالماً لأنهم درسوا فى الدول الاشتراكية. وقد تبنت مجلة روز اليوسف هذه القضية وكتبت عدة مرات دفاعا عن حقوق هؤلاء العلماء، حتى تراجع المجلس الأعلى للجامعات عن موقفه. كانت روز اليوسف تخصص ملحقا لشهر رمضان، كان يتضمن الأشعار والأحاديث النبوية والقصص القصيرة والتفسيرات القرآنية، وكان الشوقاوى يكتب افتتاحية هذا الملحق. وقد سجلت الفترة الأولى اهتماما واضحا



من جانب المجلة بقضايا الدين المسيحي في مصر. وقد تمثل ذلك في متابعتها لقضية الوحدة الوطنية، حيث طرحت رؤية مخالفة لما طرحته الأهرام. فأشارت معظم المقالات إلى أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين لا يجب مناقشتها، لأنها متحققة بالفعل، وإنما يجب مناقشة الوحدة الوطنية من منظور وحدة الطبقات الاجتماعية لضمان سلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية في المعركة (٦). وقد أكد عبد الرحمن الشرقاوي نفس المعنى في مقالاته بعنوان (الوحدة الوطنية أيضا)، بمناسبة انتفاضة يناير ١٩٧٧ وقد اهتمت روز اليوسف بتوجيه النقد إلى خطباء المساجد ورجال الأزهر ووزارة الأوقاف وخصوصا في افتتاحيات الشرقاوي.

ويلاحظ أن اهتمام روز اليوسف في الفترة الأولى لم يقتصر على هجوم مصر الدينية بل تعداها إلى مناقشة هذه القضايا على المستوى الخارجي، فأجرت عدة أحاديث مع الإمام القمي إمام الشيعة حول التقريب بين المذاهب الإسلامية خلال الأعوام ٧٣، ٧٦، ١٩٧٧. ويلاحظ أن بريد القراء وباب (حوار الأسبوع) في روز اليوسف قد اتجه في تلك الفترة إلى إثارة قضايا دينية فقهية تدور حول شئون العبادات وخصوصا في شهر رمضان والمناسبات الدينية مثل الحج بينما يختلف الأمر في الفترة ٧٦ - ٧٧ حيث يلاحظ اهتمام باب (حوار الأسبوع) بمناقشة الأحداث الدينية المعاصرة مثل عملية الفنية العسكرية وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومحاكمة أعضاء التكفير والهجرة.

ويلاحظ أيضا أن المذكرات التاريخية التي نشرتها روزاليوسف قد تناولت بعض القضايا الدينية رغم طابعها السياسي، مثال ذلك سلسلة (التاريخ السري لحكم عبد الناصر)؛ والتي اتهم فيها عبد الناصر بالإلحاد، وإهدار الدين في عصره. وسلسلة (أيام الوفد الأخيرة) لإبراهيم طلعت، وقد تناولت المجلة أحداث التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبي ولكن من خلال مقالات وتعليقات الكتاب المصاحفين. كذلك اهتمت المجلة بعرض بعض الكتب التي تناولت القضايا الدينية بمنظور عصري مثل (الله) لأحمد بهجت، واليمين واليسار في الإسلام لعباس صالح. في الفترة الثانية والتي تبدأ من يونيو ١٩٧٧ - ١٩٨٠ وهي الفترة التي كان يرأس تحريرها مرسى الشافعي اهتمت روز اليوسف بتخصيص باب حوار الأسبوع للرد على الآراء التي تطرحها الصحف والمجلات الأخرى حول القضايا الدينية



المختلفة مثل تطبيق الشريعة، وفرض عقوبة على المفطرين فى رمضان، ونمو نشاط الجماعات الإسلامية فى الجامعات، وبرز ظاهرة الحجاب، وتفسير بعض آيات القرآن والشورى. كما تناول أحمد حمروش وصلاح حافظ قضايا الإرهاب والعنف السياسى فى مصر بمناسبة مقتل الشيخ الذهبى. وتشمل هذه الفترة اهتماما محدودا من جانب روز اليوسف بقضايا المسيحيين والدين المسيحى فى مصر، فلم ينشر سوى حديث صحفى واحد مع البابا شنودة.

٢ - مجلة آخر ساعة:

يتزايد اهتمام آخر ساعة بالموضوعات الدينية بصورة طردية منذ بداية السبعينيات، وتصل إلى ذروة الاهتمام عام ١٩٧٧ (٤٣ موضوعا) ثم يهبط اهتمامها حتى يصل فى عام ١٩٨١ إلى (٨ موضوعات). ويمكن أن نطلق على مجلة آخر ساعة (مجلة المناسبات) وخصوصا أن موضوعاتها الدينية لم تأت إلا فى المناسبات الدينية فحسب. كما أنها لم تتعرض مطلقا لجميع أحداث العنف الدينى التى وقعت خلال فترة الدراسة مثل أحداث الفتنة الطائفية والفنية العسكرية. ولكنها ولأول مرة قامت بتغطية حادث مقتل الشيخ الذهبى، كما تابعت محاكمة جماعة التكفير والهجرة. وقامت بتغطية أحداث العنف الدينى التى وقعت داخل الحرم المكى، وقد لوحظ اهتمام المجلة بالمناسبات الدينية مثل الإسراء والمعراج، والحج، وشهر رمضان، ولكن معالجتها اتسمت بالنمطية والتكرار.

٣ - مجلة المصور:

لم تخصص مجلة المصور صفحة أو باباً ثابتاً للمواد الدينية، وكان تعرضها للقضايا الدينية يتم وفقا لحادث أو مناسبة دينية مثل (المؤتمرات الدينية ومواسم الحج وانتخابات الكنيسة). واهتمت بنشر حديث مع مصطفى العقاد مخرج فيلم الرسالة، حيث يركز على أن الفيلم أفضل دعاية للدين الإسلامى، وقد أجرى الحديث فوميل ليبب الذى أجرى عدة تحقيقات وأحاديث أخرى كان أبرزها مع مطران القدس الأنبا باسيليوس، ومع الباب شنودة، وتحقيق عن انتخابات البطريرك والمسيح فى مصر. وقد اهتمت المصور بإجراء العديد من الأحاديث مع أقطاب الدين الإسلامى والمسيحى فى المناسبات الدينية المختلفة. كما اهتمت بتغطية



المؤتمرات الدينية. وكان اهتمامها بالشرائع يأتي فى المقام الأول، ثم الممارسات والاحتفالات، فالتراث الدينى وأخيرا العقائد. ولوحظ اهتمام المصور بقضايا الدين المسيحى بصورة تفوق الصحف والمجلات المصرية الأخرى.

٤ - مجلة أكتوبر:

تتميز مجلة أكتوبر بوجود باب دينى ثابت بعنوان (آمنت بالله) يشرف عليه أحد محرريها (إبراهيم مصبح). وقد اهتمت المجلة منذ صدورها ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ بالتركيز على الممارسات والعقائد، ثم العبادات والفتاوى، كما اهتمت بسير الصحابة وعلماء الإسلام وشيوخ الأزهر، بالإضافة إلى سيرة الرسول (ﷺ)، كما منحت اهتماما ملحوظا لمقتل السادات، وأجرت عدة تحقيقات عن المجموعة التى قامت باغتياله، وأفكارهم وتحركاتهم يوم الحادث، وخططهم، ومتابعة البوليس لهم (٧). وقد أبدت مجلة أكتوبر اهتماما خاصا بالآثار الإسلامية وخصوصا المساجد. وتعتبر أكتوبر الصحيفة المصرية الوحيدة التى اهتمت بمتابعة أخبار الدين اليهودى وخصوصاً مولد أبى حصيرة وعيد الغفران. كما ركزت على أخبار الأديان الثلاثة مثل عناق أبدى بين الهلال والصليب ونجمة داود، وهو مجموعة من الصور عن السادات مع رجال الدين المسيحى واليهودى (٨) ومؤتمر الأديان الثلاثة فى أمريكا. ويلاحظ أن المواد الدينية فى مجلة أكتوبر تركز موضوعاتها على الدين الإسلامى ثم اليهودى ولم يرد شئ عن الدين المسيحى إلا من خلال الحديث عن الأديان الثلاثة.

المحور الثالث... مصادر المواد الدينية:

أولا - فى الصحف اليومية:

يلاحظ أن جميع الصحف اليومية قد اعتمدت فى تحرير أبوابها الدينية على محرريها بصفة أساسية، ثم على الكتّاب من الخارج، ولكن بنسب متفاوتة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

١ - جريدة الأهرام:

يلاحظ أن كتاب ومحررى الصفحة الدينية بجريدة الأهرام ينقسمون إلى قسمين: محررى الصحيفة، وهم الكادر الرئيسى الذى يشرف على الصفحة



وإخراجها وتحريرها، ثم الكتاب الخارجيين، سواء المصريون أو العرب، ويتكون أغلبهم من شيوخ الأزهر وعلماء الدين وبعض الكتاب المتخصصين مثل د. بنت الشاطئ وعبد العزيز كامل وعبد الصبور شاهين.

وقد كانت الصفحة تستضيف بعض الكتاب غير المتخصصين أمثال زكي نجيب محمود وأحمد بهاء الدين وأحمد بهجت وسيد ياسين وبطرس غالى، وخصوصاً أثناء الفترة الأولى (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ - ١٩٧٦) أما الفترة الحالية فيلاحظ أنه من النادر أن يكتب فى الصفحة واحد من غير المتخصصين فى الشئون الدينية، ونادراً ما تعتمد الصفحة على وكالات الأنباء الأجنبية فى استقاء المادة الدينية. غير أن ذلك قد يحدث بالنسبة للمادة الدينية فى الصفحات الأخرى من جريدة الأهرام. مثال: نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى خبراً عن اعتزام السادات بناء مجمع للأديان على قمة جبل موسى، وقد نقلته عن وكالة الأنباء الفرنسية نقلاً عن تصريح للسادات لصحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية (يناير ١٩٧٨).

٢ - جريدة الأخبار:

يلاحظ عدم وجود كادر متخصص فى الشئون الدينية لدى جريدة الأخبار، ولذلك يكثر اعتمادها على الكتاب من الخارج، ومن أبرزهم أحمد موسى سالم، ومحمد علم الدين، ومحمود عبد السميع، وعبد الكريم الخطيب. هذا عدا بعض الشخصيات الرسمية من رجال الأزهر، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وعمداء المعاهد الدينية. ومن النادر أن تلجأ الصحيفة إلى الكتاب غير المتخصصين أو وكالات الأنباء لاستقاء مادتها الدينية.

٣ - جريدة الجمهورية:

ينقسم محررو المادة الدينية بالجريدة إلى محررين من داخل الجريدة وهم صلاح عزام وأنور الجندي وأبو الحجاج حافظ ومحمد نعيم وجمال العريان وعبد اللطيف فايد وأسماء أخرى عديدة ظهرت واختفت وربما لم تنشر سوى مرة واحدة أو مرتين على الأكثر. أما الكتاب الخارجيون فهم ينقسمون إلى:

(١) رجال الدين مثل الشيخ إسعاد حلال وعبد المنعم النمر وعبد الحليم محمود ومتولى الشعراوى وأحمد بيسار وأحمد الشرباصى (معظمهم من شيوخ الأزهر).



- (٢) كتاب متخصصون مثل د. صافى حسين والشيخ عبد الرحمن البنا ود. أبو الوفا التفتازانى ومحمد عمارة.
- (٣) كتاب غير متخصصين مثل اللواء الركن محمود شيت خطاب وعبد الرحمن أمين وكمال أبو المجد.
- (٤) عدد كبير من أئمة المساجد وبعض القراء مثل عيسى متولى ومحمود عبد الوهاب.

ثانياً - مصادر المادة الدينية فى المجلات الأسبوعية:

١ - روز اليوسف:

يلاحظ أن الكتاب المصاحفين يحتلون المكانة الأولى فى تحرير المادة الدينية فى مجلة روز اليوسف خلال الفترة الأولى (فترة الشرقاوى من ٧١ - ١٩٧٧) ومن أبرزهم د. محمود إسماعيل، محمود البرشومى، عبد المنعم النمر، وفؤاد زكريا، وعبد العظيم رمضان، وحسن حنفى، وعبد الله السمان، ومصطفى محمود. أما بالنسبة لكتاب المجلة فهم على التوالى عبد الرحمن الشرقاوى وناصر حسين ورزق هيبه.

أما فى الفترة الثانية فيلاحظ أن المجلة كانت تعاني من نقص واضح فى عدد الكتاب الخازجين والداخلين فقد اقتصر الكتاب المصاحفون على: عبد العظيم رمضان، وعبد المنعم النمر. أما كتاب المجلة فقد انحصروا فى رزق هيبه وأحمد حمروش وصلاح حافظ وعادل حمودة. ولذلك يلاحظ أن المجلة قد اعتمدت فى هذه الفترة على بريد القراء (حوار الأسبوع) إلى حد كبير فى تغطية القضايا الدينية.

٢ - مجلة آخر ساعة:

يلاحظ أن مجلة آخر ساعة تعتمد فى الأساس على محرريها فى تغطية المادة الدينية وخصوصاً أنها تتسم بالطابع الموسمى التقليدى، وأحياناً كانت تستكتب بعض رجال الأزهر فى المناسبات الدينية مثل الإسرائء والمعراج أو الحج.



٣ - مجلة المصور:

لا يوجد كتاب متخصصون في الشؤون الدينية بمجلة المصور بدليل أن محرريها هم الذين يتولون كتابة المادة الدينية وأبرزهم صبرى أبو المجد وفوميل لبيب وإبراهيم البعثى وأحمد أبو كف. أما الكتاب الخارجيون فقد كانوا من الكتاب المتخصصين في الشؤون الدينية أمثال عبد الرزاق نوفل وعبد العزيز كامل.

٤ - مجلة أكتوبر:

تعتمد مجلة أكتوبر على جهد محرريها في تغطية المادة الدينية في الباب الذى تخصصه لذلك تحت عنوان (آمنت بالله) ويشرف عليه إبراهيم مصبح. وهناك بعض الكتاب الخارجيين من شيوخ الأزهر مثل الشيخ منصور الرفاعى ومحمد السعدى فرهود والشيخ محمد العيسوى والشيخ الباقورى وعبد الجليل شلى ومحمد إبراهيم الخطيب وصابر فراج.

اتجاهات الصحافة المصرية إزاء أحداث العنف الدينى فى

السبعينيات،

لقد شهدت حقبة السبعينيات عدة أحداث اتسمت بطابع العنف الدينى وهى على التوالى:

١ - حادث الفينة العسكرية الذى نشرت أخباره فى ٢٠ أبريل ١٩٧٤، وألقى القبض على التنظيم الدينى المدبر له وقيادة ذلك التنظيم. ويعتبر ذلك الحادث أول صدام مسلح بين القيادة السياسية والجماعات الدينية، فقد أسفر عن مصرع ١١ قتيلاً وإصابة ٢٧ شخصاً آخرين بجراح، كما أشارت الصحف إلى صلة زعيم التنظيم بالحكومة الليبية.

٢ - مقتل الشيخ الذهبى (يوليو ١٩٧٧) على يد جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً باسم التكفير والهجرة.

٣ - قضايا التنظيم الإسلامى المعروف باسم (الجهاد) الأولى فى عام ١٩٧٨ وقد شملت ٨٠ شخصاً، والثانية فى عام ١٩٧٩ وقد شملت ١٣٤ شخصاً.

٤ - أحداث العنف الدينى فى سياق المسألة الطائفية وتشمل الأحداث التى وقعت فى المنيا (أبريل ١٩٨٠) وأحداث الزاوية الحمراء (يوليو ١٩٨١).



٥ - الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية وتشمل أحداث جامعة أسيوط يوليو ١٩٧٩ - جامعة المنيا نهاية العام الدراسي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ثم صدام طلبة جامعة أسيوط بالإدارة خلال عام ٨٠ - ١٩٨١ .

٦ - اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، اتهام الجماعات الإسلامية ، وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين .

وبمتابعة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية خلال حقبة السبعينات لتحديد مواقفها واتجاهاتها من أحداث العنف الديني من خلال استقراء وتحليل المعالجات التي قدمتها لتلك الأحداث لوحظ ما يلي :

١ - أن جميع الصحف المصرية دون استثناء قد عاجلت هذه الأحداث بشكل منفصل عن الصفحات الدينية . وقد قامت بتغطيتها صحفياً من خلال الأخبار والتحقيقات والتعليقات والمقالات كأحداث مستقلة لها أهميتها وخطورتها على الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر .

٢ - أن بعض الصحف المصرية قد علقت على هذه الأحداث في صفحاتها الدينية المتخصصة ولكن بعد وقوع هذه الأحداث ، باستثناء جريدة الأهرام التي نهت في بدايات عام ١٩٧٦ عندما أشار فهمي هويدي في عموده (ولنا كلمة) إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وسواها من الجماعات الدينية المتطرفة ، وذلك في سياق حديثه عن دور الأزهر في معالجة مظاهر الانحراف الديني .

٣ - اتسمت مواقف الصحف المصرية من الجماعات الإسلامية بالسلبية والمعالجات الخبرية البعيدة عن التحليل أو التفسير . كما اقتصرت معالجاتها على تقديم وجهة نظر السلطة ، وعرض جماعة التكفير والهجرة في صورة مشوهة ، والتركيز على أقوال المنشقين عن الجماعة .

٤ - شاركت الصفحات الدينية في كل من الأهرام والجمهورية في تغطية مقتل الشيخ الذهبي من خلال نشر وتقديم فكر الشيخ الذهبي وآراء الجماعات الدينية الإسلامية . فقد نشرت الأهرام عدة موضوعات عن المؤمن والكافر في الإسلام وجذور الفكر المنحرف . وبعد إعدام شكري مصطفى في ١/١٢/١٩٧٧ نشرت الصفحة الدينية بالأهرام سلسلة مقالات وأحاديث عن الشباب والفرع الديني ، وعن دور المسجد والمدرسة وأجهزة الإعلام في حماية الشباب .



كما نشرت الجمهورية فى صفحتها الدينية تعليقا على مقتل الشيخ الذهبى كتبه عبد اللطيف فايد فى عموده (خواطر إسلامية)، وقد فسر الحادث بأنه (اختلاف فى رأى ناتج عن تعدد مصادر الثقافة، وعلى الأمة أن تبحث فى أوجه الخلاف، وأن تستمد أفكارها من الله ورسوله)(٩).

كذلك نشرت الجمهورية فى نفس الشهر تحقيقا عن شباب الجامعات يضع الحدود الفاصلة بين الجماعات الإسلامية وتنظيم التكفير والهجرة.

٥ - بدأت تحقیقات الأهرام المسلسلة حول مشكلات الجامعات الإسلامية، والحلول المقترحة لها فى ٢٧ يناير ١٩٧٨ بمواجهة بين رؤساء الجماعة فى جامعة القاهرة ورئيسها فى ذلك الوقت الدكتور صوفى أبو طالب، الذى وضعت صورته إلى جانب صور لرئيس الجماعة الإسلامية بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

فى هذا التحقيق تحدث أيضا عبد المنعم أبو الفتوح رئيس اتحاد الطلاب وأحد رؤساء الجماعة عن مشكلات الجماعة وأهمها:

أ - تدخل إدارة الجامعة فى الانتخابات.

ب - منع إقامة المؤتمرات والندوات.

ج - نقص الدعم المالى المخصص للجماعة.

د - عدم وجود مساجد داخل الحرم الجامعى تناسب وحجم الطلاب.

هـ - تجاهل الجامعات للنشاط الدينى واهتمامها بحفلات الموسيقى والتمثيل والغناء والرقص.

و - وضع الصعوبات والعراقيل أمام الجامعات الإسلامية وأعضائها.

وقد قدم الدكتور صوفى أبو طالب ردوده على كل هذه الاتهامات محاولا الدفاع عن الجامعة وإدارتها.

ثم نشرت الأهرام فى صفحة الفكر الدينى تصريحاً لنائب رئيس الجامعة د. محمود درويش يقول فيه «ديننا لا يعرف التعصب وينهى عن العنف فى الدعوة»، كما نشرت الأهرام مجموعة من تصريحات شيخ الجامع الأزهر د. عبد الحليم محمود حول التسامح والتسلح باللين فى الدعوة وعدم اللجوء إلى العنف. وكذلك د. بيصار.



ونُشرت مع التحقيق صور للدكتور عبد الحليم محمود، عبد الرحمن بيسار، محمود درويش (صور شخصية) (١٠).

وقد اختتمت الأهرام سلسلة تحقيقاتها هذه بما يشبه الدعوة لمحاولة احتواء الجماعات الإسلامية حتى تبتعد عن فكرة العنف لكي تكون قوة ضاربة داخل الجامعة ضد بقية القوى السياسية الموجودة.

النتائج العامة للدراسة:

باستقراء المؤشرات الوصفية للمسح الإعلامي الذي أجرى للصحف المصرية اليومية والأسبوعية خلال حقبة السبعينات بهدف استخلاص الملامح العامة للمواد الدينية في الصحافة المصرية يمكننا أن نعرض أبرز النتائج العامة التي توصلنا إليها وذلك بالصورة التالية:

أولاً: شهدت السبعينيات ظهور صفحات متخصصة للقضايا الدينية في الصحف اليومية. وهذا التقليد لم يكن سائداً من قبل في الصحافة المصرية إلا في شهر رمضان حيث دأبت أغلب الصحف اليومية على تخصيص صفحة يومية تتناول من خلالها الجوانب الخاصة بالعبادات والصيام وأخلاقياته والتراث الإسلامي وتاريخ المساجد. كما كانت تقتصر المتابعات الخيرية للمواد الدينية على المناسبات الدينية الموسمية والمؤتمرات الإسلامية. وقد سجلت جريدة الأهرام بداية الاهتمام بالقضايا الدينية من خلال تخصيص صفحة أسبوعية للفكر الديني في فبراير ١٩٧٥. وقد ساهمت هذه الصفحة بدور ملحوظ في وضع البداية الصحيحة لما يمكن أن تقدمه الصحافة القومية في معالجة القضايا الدينية بروح عصرية مستنيرة. ثم تلتها بعد ذلك جريدة الأخبار، أما الجمهورية فقد كان يوجد بها باب ثابت بعنوان الدين والحياة منذ عام ١٩٧١، ثم أصبح صفحة مستقلة في أبريل ١٩٧٥، أما المجلات الأسبوعية فلا يوجد بها باب ثابت للشؤون الدينية إلا في مجلة أكتوبر، حيث يوجد باب (آمنت بالله) من يناير ١٩٧٧. ويقتصر اهتمام بعض المجلات على المعالجات الموسمية مثل «آخر ساعة». بينما تحرص بعض المجلات على إثارة القضايا الدينية بأبعادها الفكرية والحياتية، وتحرص على إشراك العديد من الكتاب والقراء الذين ينتمون لمختلف الاتجاهات مثال روز اليوسف (أثناء فترة عبد الرحمن الشراوى من ١٩٧١ - ١٩٧٧).



وهناك بعض المجالات التى تعتبر القضايا الدينية جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الصحفى فتقوم بتغطية المؤتمرات الدينية وإجراء الأحاديث الصحفية مع علماء الدين والتحقيقات سواء بالنسبة للدين الإسلامى أو المسيحى مثل مجلة المصور .

ثانيا - التصنيفات الإعلامية (١١).

لوحظ بالنسبة لأنماط تحرير الموضوعات الدينية ما يلى :

١ - الخبر: تعتبر الأهرام أكثر الصحف اعمتادا على الخبر حيث تبلغ نسبة مساحة الأخبار الدينية بها خلال فترة الدراسة ٤٥٪ من المادة الدينية وتليها الأخبار ٣٠٪ ثم الجمهورية ٢٧٪ .

٢ - المقال الصحفى: تعتبر الجمهورية والأخبار اكثر اهتماما بالمقال من الأهرام. فقد بلغت نسبة المقال بهما حوالى ٥٠٪ من المساحة المخصصة للمادة الدينية. أما الأهرام فهى تخصص للمقال الدينى حوالى ٣٥٪ من مساحتها الدينية.

٣ - التحقيق الصحفى: بلغت نسبته فى الأهرام ١٠٪ والأخبار ٧٪ أما الجمهورية ٦٪ من جملة المساحة الدينية.

٤ - الحديث الصحفى الدينى: يلاحظ أن النسبة التى خصصتها الصحف اليومية للحديث الصحفى لا تكاد تذكر فهى تبلغ فى الجمهورية ٤٪ والأخبار ٢٪ والأهرام ١٪.

أما بالنسبة لأشكال الإخراج: فقد لوحظ أن الصفحات الدينية تحتل الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ وبالنسبة للصور يغلب عليها الطابع الشخصى، وتقل الصور الموضوعية، وينعدم الكاريكاتير. وتتفوق الأهرام ١٢٪ ثم الجمهورية ٩٪ وأخيرا الأخبار ٧٪.

ثالثا: لوحظ أن العامل الذاتى (١٢) يلعب دوراً رئيسياً فى طبيعة القضايا الدينية وأساليب معالجتها سواء فى الصفحات الدينية فى الصحف اليومية أو المجالات الأسبوعية. إذ ترتبط هذه الأمور بشخصية المشرف على الصفحة أو المجلة، وقناعاته الفكرية. وهناك مثلاًن بارزان، أولهما جريدة الأهرام، فقد مرت الصفحة الدينية بمرحلتين، الأولى (فبراير ١٩٧٥ - مارس ١٩٧٦) كان يرأسها



فهى هويدى، وقد اتسمت بقدر كبير من المرونة والحرص على طرح كافة القضايا، وإثارة الحوار حولها، وإشراك المسيحيين فى طرح قضاياهم الدينية. كذلك اتسمت بالطابع التحليلى والتفسيرى، ولم تلجأ إلى القوالب الخيرية إلا فى أضيق الحدود. وقد ناقشت الصفحة فى تلك الفترة مجموعة من القضايا التى استحوذت على رأى العام مثل التصدى للتطرف الدينى فكراً وحركة، ومناقشة الجذور الحقيقية لظاهرة الانحراف الدينى والتصدى للتيارات التى تركز على الشكليات الدينية والمفاهيم السلفية. وشهدت المرحلة الثانية من حياة الصفحة الدينية بجريدة الأهرام تحولاً ملحوظاً فى اتجاه الصفحة ومواقفها من القضايا الدينية بتناول الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس، والكسوة الشريفة فى المزار العلنى، واقتصرت الصفحة على الاستعانة بكبار رجال الدين الرسميين ووزير الأوقاف، وفقدت الكثير مما كانت تتميز به من حيوية وتنوع فى المرحلة الأولى عندما كان مسموحاً للكتاب من مختلف الاتجاهات أن يشاركوا فيها.

المثل الثانى يتجسد فى مجلة روز اليوسف حيث مرت المادة الدينية بمرحلتين أولاهما مرحلة عبد الرحمن الشرقاوى (١٩٧١ - ١٩٧٧) التى شهدت تنوعاً ملحوظاً، سواء فى القضايا والمشكلات الدينية التى طرحتها المجلة أو الكتاب المتخصصون وغير المتخصصين الذى شاركوا بأشكال متعددة، فضلاً عن المعارك الصحفية والقضايا الخلافية بين كتاب المجلة ورجال الدين الرسميين، ومن أبرزهم تلك المعركة التى دخلتها المجلة من أجل ٤٨ عالماً أراد الأهرام أن ينبذهم لأنهم حصلوا على الدكتوراه من الدول الاشتراكية، والحديث الشهير للشيخ الخفيف الذى قال فيه إن كل المسلمين يسار، مما أثار ردود فعل عنيفة ضد الشيخ، ودافعت عنه المجلة. هذه المعارك التى بدأت برئاسة مرسى الشافعى (١٩٧٧ - ١٩٨٠)، حيث تركت القضايا الدينية لمسئولية القراء، وأصبح (حوار الأسبوع) هو المكان المفضل والمسموح به لإثارة القضايا الدينية فى مجلة-روز اليوسف (١٣).

رابعاً: تركز معظم المواد الدينية التى تنشرها الصحف المصرية على شئون الدين الإسلامى والمسلمين، ولكنها لا تغفل الاهتمام بالدين المسيحى، فيلاحظ أن هناك اجتماعاً على الاهتمام الموسمى التقليدى بالدين المسيحى فى الأعياد والمناسبات الدينية، ونادراً ما تشهد طرحاً للقضايا الخلافية فى الدين المسيحى. وداخل هذا الاجتماع هناك اختلافات فى درجة الاهتمام ونوعه فنلاحظ أن



الجمهورية أكثر الصحف اليومية اهتماما بالشئون الدينية للمسيحيين، ويتجلى ذلك فى عدم اقتصرها على المواسم والأعياد فحسب، بل تحرص على المتابعة الخيرية لأحوال المسيحيين مع إجراء الأحاديث والتحقيقات من حين لآخر مع كبار رجال الدين المسيحى. كذلك تعتبر مجلة المصور أكثر المجلات الأسبوعية اهتماما بالقضايا الخاصة بالدين المسيحى، ويبرز هذا فى تغطيتها الدائمة للمؤتمرات والأنشطة الكنسية المختلفة مع استمرار إجراء الحوارات مع قادة الدين المسيحى.

أما الدين اليهودى فإن الاهتمام به لا يتعدى الإطار الخبرى فحسب، وقد حدث ذلك بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى ١٩٧٨. ويلاحظ أن الجمهورية (نسبياً) ومجلة أكتوبر هما اللتان أظهرتا اهتماماً بمتابعة شئون اليهود والدين اليهودى وخصوصاً مجلة أكتوبر.

خامساً: لا تعتمد الصحف المصرية على كوادر صحفية متخصصة فى الشئون الدينية إلا فى جريدتى الأهرام والجمهورية (جزئياً). ولذلك فهى تعتمد فى الغالب على الكتاب الخارجيين، سواء من المتخصصين من علماء الدين ورجال الأزهر، وقليل ما تستضيف الكتاب غير المتخصصين (الأهرام فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ - ١٩٧٦)، (روز اليوسف فترة عبد الرحمن الشرقاوى ٧١ - ١٩٧٧) وأحياناً القراء.

سادساً: قد يكون من الصعب تصنيف الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وإن كان يغلب عليها الطابع الرسمى شبه التقليدى فى معظم معالجاتها للقضايا الدينية المطروحة ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة هنا أو هناك. ولكن لوحظ أن هذا التصنيف ممكن بالنسبة للمجلات الأسبوعية. فإذا كانت روز اليوسف تتسم بالروح العصرية والجرأة والاستثارة سواء فى طرح القضايا الدينية المعاصرة مثل العدالة الاجتماعية والديموقراطية فى الإسلام... إلخ. أو فى استضافة مختلف الاتجاهات السلفية فى المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر)، فإن مجلة «آخر ساعة» ليس لها طابع محدد فى معالجة الشئون الدينية بل تتسم بموضوعاتها بالتكرار والموسمية وغياب الحيوية.



وبينما نلاحظ أن مجلة المصور يغلب عليها الاهتمام بشئون الدين المسيحى على قدم المساواة مع الاهتمام بالشئون الإسلامية التقليدية. وقد يرجع ذلك فى الغالب إلى وجود عناصر مسيحية فى رئاسة تحرير المجلة (فوميل ليب). نرى أن مجلة أكتوبر تركز على الشئون اليهودية والإسرائيلية وخصوصاً بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧.

سابعاً: لوحظ أن المعالجات التى تقدمها الصحف المصرية للقضايا الدينية فى السبعينيات تلتزم بالخط الرسمى للدولة وللمؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر والأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية) ما عدا استثناءات قليلة تمثلت فى مجلة روز اليوسف (فترة الشرقاوى ١٩٧١ - ١٩٧٧)، وجريدة الأهرام (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ - ١٩٧٦)، والعمود الثابت الذى كان يقدمه الشيخ إسعاد جلال فى الجمهورية بعنوان «قرآن وسنة»، والمعروف أن الشيخ إسعاد جلال من المجددين الإسلاميين. ولذلك يلاحظ أن الإعلام الدينى الذى تقدمه الصحف المصرية لا يتسم فى مجمله بالرؤية النقدية، ولا القدرة على اقتحام القضايا الدينية المعاصرة، كما أنه لا يقدم المعالجات الصحيحة التى تستجيب لاحتياجات الشباب الذى يسعى للخلاص من خلال المعرفة الحقيقية الشاملة لأمر دينه ودنياه.

ثامناً وأخيراً: لم تتعرض الصحف المصرية لمناقشة العنف الدينى إلا بعد وقوع الأحداث المعروفة، والتى بدأت بحادث الفينة العسكرية ١٩٧٤، ثم مقتل الشيخ الذهبى ١٩٧٧، وأحداث الفتنة الطائفية فى المنيا وأسيوط والزواية الحمراء ٨٠ - ١٩٨١. وقد كان لجريدة الأهرام السبق فى التنبيه إلى خطورة الجماعات الإسلامية الجديدة، وضرورة اهتمام الأزهر بمعالجة ظاهرة التطرف الدينى وجذوره. وقد لوحظ أن موقف الصحف اليومية من هذه الأحداث كان منفصلاً عن مضمون الصفحات الدينية بها. فمن الواضح أن هناك استبعاداً للتيارات الدينية الأخرى من حق التعبير فى الصحف القومية. والاقتصار على الكتاب الرسميين والمعالجات التقليدية للقضايا الدينية المعاصرة. مما كان سبباً فى وجود انفصال كامل بين ما تنشره الصفحات الدينية فى الصحف المصرية وبين الأحداث التى وقعت فى السبعينيات، والتى أطلق عليها (أحداث العنف الدينى).



الهواش

- ١ - انظر ساطع الحصرى «ما هى القومية»، ص ٢٥٨ نقلا عن محمد عمارة - العروبة فى العصر الحديث - القاهرة، دار الكاتب ١٩٦٧ .
- ٢ - انظر د. حسنى الخربوطلى «القومية العربية من الفجر إلى الظهر» ص ١٥٩ نقلا عن محمود فياض. «الصحافة الأدبية فى مصر ما بين الحربين» رسالة دكتوراه غير منشورة، ص ٢٣٢ .
- ٣ - انظر حسن البنا «مذكرات الدعوة والداعية» نقلا عن عبد العظيم رمضان «الإخوان المسلمون والتنظيم السرى» .
- ٤ - اتحاد الإذاعة والتلفزيون - الأرشف - ملف ٢١٣/٢ .
- ٥ - لقد اقتصرنا على رصد البرامج الدينية التى تتسم بالثبات والاستمرارية حتى نهاية فترة البحث. وغنى عن القول أن هناك بعض البرامج الدينية التى حازت شهرة واسعة سواء فى الإذاعة والتلفزيون مثل برنامج «نور على نور» الذى كان يقدمه أحمد فراج. وقد توقف منذ منتصف السبعينيات ١٩٧٦ .
- ٦ - روز اليوسف فبراير ١٩٧٣ .
- ٧ - أكتوبر ٨ - ١١ - ١٩٨١ .
- ٨ - أكتوبر ١٠ - ٨ - ١٩٨٠ .
- ٩ - الجمهورية ٨ يوليو ١٩٧٧ .
- ١٠ - الأهرام ٣ فبراير ١٩٧٨ صفحة الفكر الدينى .
- ١١ - لوحظ أن النسب التقريبية التى توصلنا إليها من خلال المسح الإعلامى للمواد الدينية فى الصحف المصرية تقترب إلى حد كبير من النسب التى توصل إليها الزميل الدكتور محمد منير حجاب فى دراسته للدكتوراه (موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الدينى من عام ١٩٦٥ - ١٩٧٥) بكلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٧٨ .



١٢ - لقد ارتبط تغيير المشرفين على الصفحات الدينية فى الصحف المصرية عام ١٩٧٦ بمجمل التغييرات السياسية والاقتصادية التى طرأت على الواقع العربى، والتى تمثلت فى التحول إلى الغرب، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومن ثم التمهيد لاتفاقيات كامب ديفيد، والصلح مع اسرائيل.

١٣ - انظر بالتفصيل الجزء الخاص لروز اليوسف.



المراجع العربية،

أ - الكتب والرسائل العلمية:

- أحمد، رفعت محمد رفعت: العلاقة بين الدين والدولة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ١٩٨٤.
- أمين، سمير: «حول الدولة والمجتمع في الإسلام» السفير ٨٣/٦/٦، ٨٣/٦/٧، ٨٣/٦/٨.
- البشرى، طارق: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. ١٩٧٢.
- جاءد المولى، عبد الصمد: «عن الجماعات الإسلامية»، السفير ١٩٨١/١٢/١٥.
- حجاب، محمد منير: موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الديني، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة يوليو ١٩٧٨.
- حمروش، أحمد: قصة ثورة يوليو، الجزء الأول، بيروت: ١٩٧٦.
- رزق، يونان: الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤، القاهرة: ١٩٧٢.
- رمضان، عبد العظيم: تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٢.
- تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ - ١٩٤٨، بيروت: الوطن العربي، ١٩٧٤.
- «الإخوان المسلمون والتنظيم السري»، القاهرة دار روز اليوسف، ١٩٨١.
- «عبد الناصر وأزمة مارس»، القاهرة: مجلة روز اليوسف، ١٩٧٦.
- صايغ، أنيس: الفكرة العربية في مصر، بيروت: ١٩٥٧.
- الشاهد، صلاح: ذكرياتي في عهدي، القاهرة: دار الغريب، ١٩٧٦.



عبد الحليم، محيى الدين: الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام «دراسة ميدانية فى الريف المصرى» رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

عبد الرحمن، عواطف: مصر وفلسطين، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، فبراير ١٩٨٠ .

العربى، أحمد سويلم: المجتمع العربى وتطوراته الاجتماعية والسياسية القاهرة: الأنجلو، ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

عمارة، محمد: - الأعمال الكاملة للأفغانى، دار الكاتب العربى، ١٩٦٨ .
- العروبة فى العصر الحديث، القاهرة: القاهرة: دار الكاتب العربى، ١٩٦٧ .

- الصحافة الأدبية فى مصر - فترة ما بين الحربين، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة - القاهرة ١٩٧٤ .

ب - الدوريات والأرشيف:

- أرشيف اتحاد الإذاعة والتلفزيون.
- أرشيف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الجمهور المصرى، ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- روز اليوسف، ١٢ أكتوبر ١٩٥١ .
- السياسة الأسبوعية، العدد الأول. ٣ أكتوبر ١٩٢٢ .
- المعرفة، أكتوبر ١٩٣١ .
- العروة الوثقى، القاهرة: المكتبة الأهلية، ١٩٢٧ .
- المصور، ١٩٢٨ .
- المنار، ج ٣ م ٩، ١٩١٦، ص ١٥١، ١٥٢ .



- الوقائع المصرية، ١٩ ديسمبر، ١٩١٤.

- الصحف اليومية ١٩٧١ - ١٩٨١.

الأهرام.

الأخبار.

الجمهورية.

- المجلات الأسبوعية ١٩٧١ - ١٩٨١.

روز اليوسف.

آخر ساعة.

المصور.

اكتوبر.

المراجع الأجنبية:

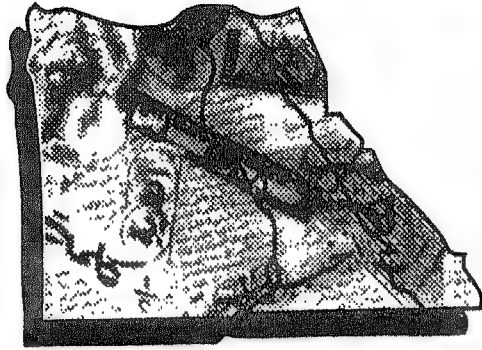
Ibrahim, Saad El-Din. - "An Islamic Alternative in Egypt, the Muslim Brotherhood and Sadat," Arab Studies Quarterly, 1982.

- "Anatomy of Egypt's Militant" Islamic Groups International of Middle Eastern Studies, 1980.

Hillal, Alie, Cudsi, Alexander - Islam and Power, London: Cromm Helm, 1981.

Hillal, Alie. - "Islam Res^urgence in the Arab World" Preeger Special Studies, Princeton University, 1982.

الفصل السادس



الصحافة المصرية والجامعات
دراسة استطلاعية



محتويات الدراسة (*)

تمهيد:

أ - الخريطة الإعلامية في مصر في الثمانينات.

ب - الصحافة والجامعات المصرية.

(أبواب الجامعات - سياسات الصحف إزاء الجامعات - المصادر الجامعية للصحف - القضايا التي عالجتها الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات).

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة - العينات - المناهج المستخدمة - أدوات البحث.

النتائج الاستطلاعية:

أولاً: اتجاهات أساتذة وطلبة جامعات العاصمة إزاء الصحافة المصرية (المؤشرات العامة).

ثانياً: أخبار وقضايا الجامعات في الصحف المصرية (ملاحظات أولية).

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه محرري الجامعات.

رابعاً: اقتراحات لتطوير أبواب الجامعات (آراء الأساتذة - الطلبة - المحررون).

المرحلة الثانية من البحث:

(*) تم إجراء هذه الدراسة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت إشراف أ. د عواطف عبد الرحمن ومشاركة كل من: إيناس أبو يوسف، حماد إبراهيم، هوايدا منير.



الأوضاع الصحفية فى مصر من الستينيات حتى الثمانينيات،

إن التحولات الاجتماعية التى أحدثتها قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا فى التنظيم الجديد الذى أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكى العربى كما تبلورت فكريا فى أبرز وثائق الثورة وهى الميثاق الوطنى، طرحت آثارها على الواقع الإعلامى فى مصر فى تلك المرحلة ويمكن رصد هذه الآثار على النحو التالى:

(١) أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحف، وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذى أكد أيضا فى نفس الوقت استقلال الصحافة عن الأجهزة الإدارية.

(٢) ركز الميثاق الوطنى على المضمون الاجتماعى للديموقراطية وانطلق من ذلك إلى حرية الصحافة مبرزاً علاقتها الوثيقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأنها ليست سوى تعبير دقيق عن المصالح المتحركة فى الأوضاع الاقتصادية، وهنا يحرص الميثاق على تحديد القوى التى تملك حق استخدام أدوات ووسائل الإعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العامل التى يتكون منها الاتحاد الاشتراكى، وذلك تطبيقاً للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب).

وفى مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، وأبرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس إدارات الصحف إلى وزير الدولة، وفى حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة. وهذا لا شك أنه يشكل قيда واضحا على سلطات رؤساء مجالس الإدارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة.

ومن القيود الخفية التى فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وقد شكلت أمانة للصحافة



تابعة للاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة أشهر.

أوضاع الصحافة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي،

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كأقوى ما تكون في ظل التغييرات الجوهرية التي طرأت على الواقع الاقتصادي والتوجه السياسي والبنية الاجتماعية للمجتمع المصري، وخصوصاً بعد صدور مجموعة القرارات والإجراءات التي تمثل انعطافة أساسية في المسار الاقتصادي والسياسي لثورة يوليو. إذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي كان لها وقعها المباشر في المجال الإعلامي وخصوصاً الصحافة. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغييرات السلبية والإيجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر. وبرزت هذه القرارات إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤. وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب، كما ينص المشروع على بعض الضمانات المبينة التي تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهن أخرى، أو منعهم من مزاوله أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين، وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية، وذلك استجابة للرأي العام الصحفي وحث الرئيس السادات على تحقيق الوعد الذي أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفي، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتحويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة في الإشراف على ما تنشره الصحف وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٤ مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة. ولم تكن



تمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب. ولكن لم يمض أقل من شهر حتى وبدأت السلطة السياسية تضيق هذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحه للصحف إذ أبدى السادات تبرمه الشديد - بما أسماه سوء استغلال الصحافة المصرية، وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات وقد دفعه ذلك إلى التفكير فى إنشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة. وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ قال (إن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كل شئ فى مصر خطأ وفساد ومرتبك وأن الحياة لم تعد تُطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا إلا أن تقوم ثورة لتصحيح الأوضاع). وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيرا إلى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر. وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت إليها بعض الصحف المصرية، كما أكد إصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة، ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس إدارات الصحف فى مارس ١٩٧٦. وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الإعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تتول إلى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى، ويمكن تلخيصها فى الإشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفى وإصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين. وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة. كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصول التعامل المهنى ويشير إلى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشر. والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسوا



أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية والالتزام الاقتصادي والأيدولوجي للسلطة. كانت السلطة قد مهدت لهذا الموقف ببعض الإجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية، ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج إعلامي. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية وأبرز مثل هو طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية، وذلك فى مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغييرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى إقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بأشخاص يلتزمون بالولاء الكامل للسلطة السياسية.

بدء ظهور الصحف الحزبية:

بعد تحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب فى نوفمبر ١٩٧٦ إثر انتخابات أكتوبر ١٩٧٦. وافقت اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى يناير ١٩٧٧ بعد عدة مناقشات على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار الصحف دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات دون التغيير بموافقة الاتحاد الاشتراكي والمجلس الأعلى للصحافة.

وكانت أول صحيفة تصدر هى «مصر» وصدرت عن حزب مصر العربى الاشتراكي فى ٢٨ يوليو ١٩٧٧، وظلت تصدر حتى قرر الرئيس السادات النزول للعمل الحزبى وتكونت هيئة تأسيسية لإنشاء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أعلن قيامه فى ١٤/٨/١٩٧٨. وانضم حزب مصر انضماما جماعيا للحزب الجديد. وتوقفت الجريدة فى ٥/٩/١٩٧٨ عن الصدور.

وصدرت صحيفة «الأحرار» عن حزب الأحرار الاشتراكيين فى ١٤/١١/١٩٧٧ وما زالت تصدر حتى الآن.

أما جريدة «الأهالى» وهى جريدة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فقد صدرت فى ١/٢/١٩٧٨ وكانت مصدر استياء دائم من الرئيس وأسُخِذت



ضدها إجراءات عديدة مثل إجراء تحفظ في ١٧/٥/١٩٧٨ بسبب احتوائه على ما اعتبر جرائم تهدد السلام الاجتماعى وأيدت النيابة العامة أمر الضبط.

وحدث نفس الشيء فى العدد ١٧ لاحتوائه على إخبار كاذبة من شأنها الإثارة وتكدير الأمن العام، كما اتهمت بإثارة الفتن الطائفية وتفسير القرآن على هوى الحزب اليسارى مما يهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية بالخطر.

أما حزب العمل فقد أنشئ رسمياً سنة ١٩٧٨ ووقع الرئيس نفسه بيان تأسيسه وصدرت جريدة «الشعب» فى مايو ١٩٧٩ وواجهت بعض المصاعب المالية بسبب موقف الحكومة من دعم الورق الخاص بها وإذ ألغى الدعم مما تسبب فى خسائر مالية ضخمة وصودر عدد ٢٥/٨/١٩٨١ لاحتوائه على مقالات تتجاوز حدود الموضوعية والمعقولة وتخرج عن إطار النقد المباح.

أما الحزب الوطنى الديمقراطى فقد ظل دون صحيفة تعبر عنه وفى أكتوبر ١٩٧٨ قررت لجنة الإعلام إصدار نشرة باسم الحزب ولم تصدر هذه النشرة حتى صدرت جريدة مايو فى ٢/٣/١٩٨١ الناطقة باسم الحزب.

الاتجاهات العامة للسلطة السياسية إزاء الصحافة المصرية منذ أكتوبر ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٨١.

تبلورت اتجاهات السلطة السياسية إزاء الصحافة المصرية خلال حقبة السبعينات فيما يلى:

١ - دافع النظام الحاكم نظرياً عن حرية الصحافة وأكد باستمرار على حق التعبير عن رأى وكذلك اتخذت بعض الإجراءات التى تدعم الحرية فى السنوات من مايو ١٩٧١ حتى منتصف ١٩٧٦ والتى بلغت ذروتها برفع الرقابة عن الصحف فى فبراير ١٩٧٤. كما أن نفس النظام اتخذ بعض الإجراءات التى تتعارض مع ما ينادى به مثل قرارات التحفظ وسحب رخص بعض الصحف وإبعاد الإعلاميين عن عملهم فى سبتمبر ١٩٨١. وهنا نرى تناقضاً واضحاً بين السياسة المعلنة والممارسات الفعلية.

٢ - كان النظام ينادى بوجود أهداف قومية لا خلاف عليها ولا معارضة ضدها ولا توجد فيها اجتهادات.



٣ - ظهور قدر كبير من التناقض والتخبط فى بعض السياسات والممارسات
إزاء الصحافة المصرية .

٤ - الشكوى الدائمة من الصحافة الحزبية واتهامها بالتركيز على السلبات
وانها لا تشير لاية منجزات .

٥ - الشكوى دائمة ومريرة من الصحفيين فى الداخل والصحفيين المصريين
الذين يكتبون فى صحف تصدر فى الخارج واتهامهم بالتشهير والحقْد وتصفية
الحسابات والمساس بسُمة مصر وتهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى
والشيوعية والإلحاد .

٦ - اتخاذ بعض الإجراءات ضد الصحف: إغلاق المجلات اليسارية
(الكاتب والطليلة) والأهالى والشعب وممارسة الضغوط المادية عن طريق ورق
الصحف وسحب ترخيص بعض صحف حزبية ودينية .

٧ - اتخاذ إجراءات ضد بعض الصحفيين مثل الاعتقال والتحفِظ والنقل
لاعمال غير صحفية والإبعاد عن العمل نهائيا والإحالة للمعاش والنقل الإِجبارى
ومنع البعض من الكتابة .

٨ - محاولة الضغط على النقابة من أجل المساس بجدول قيد الصحفيين
على أسس سياسية .

٩ - تراجع النظام عن بعض الإجراءات ضد الصحافة أمام ضغط الرأى
العام الصحفى والمعارضة الحزبية والنقابية .

١٠ - إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات(*) والاتجاه للتعبير والتشديد
وعدم إشراك الصحفيين فى الرأى بشأنها .

١١ - عدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية وإعادة تشكيل مجالس إدارتها
وتحريرها عدة مرات خلال تلك الفترة .

(*) قانون ١٤٨ عام ١٩٨١ ، قانون حماية القيم من العيب أبريل ١٩٨٠ .



١٢ - كان تصور النظام أن إنشاء المجلس الأعلى للصحافة سيحل كل المشكلات خاصة بعد إعادة تنظيم الصحافة.

أولاً، تاريخ أبواب الجامعات في الصحف اليومية المصرية،

تعتبر صحيفة الأخبار أسبق الصحف المصرية في إنشاء باب ثابت يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٢. وقد توقف مرتين فقط. الأولى عام ١٩٧٠ (بمناسبة وفاة الزعيم عبد الناصر). والثانية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بسبب أزمة الورق. وتأتي الأهرام في المرتبة الثانية بعد الأخبار حيث بدأ اهتمامها بأخبار الجامعات عام ١٩٦٠ ولكن لم يتفق على تخصيص باب ثابت للجامعات بسبب التفكير السائد لدى المسؤولين في الصحيفة عن أن عمل الجامعات موسمي ولا يستلزم تخصيص باب مستقل، وإن كانت هناك صفحة مخصصة للشباب (كل ثلاثاء) منذ عام ١٩٧٩ يشرف عليها صلاح جلال وتشارك فيها أخبار الجامعات. وتأتي صحيفة المساء في المرتبة الثالثة حيث كان يوجد بها باب أسبوعي ثابت منذ أوائل السبعينيات ثم تضاعف واختفى نهائياً منذ عام ١٩٧٦ وأصبح مجرد أخبار تنشر حسب أهميتها وذلك بسبب طغيان المادة الفنية والرياضية على المواد الخاصة بالشباب والطلبة. أما الجمهورية فيوجد بها باب ثابت منذ ثلاث سنوات وهو ليس متخصصاً في شئون الجامعات فحسب، بل يتولى شئون التعليم في مختلف مراحله، وموعده يوم الاثنين من كل أسبوع ويحتل صفحة كاملة. وتأتي أخبار اليوم في نهاية الصحف اليومية، فقد خصصت باباً للشباب منذ عام ونصف وبه جزء خاص بأخبار الجامعات.

ثانياً، أساليب العمل في أبواب الجامعات،

يتفاوت عدد المحررين الذين يعملون في أبواب الجامعات بين محرر واحد في كل من صحيفة الأهرام والمساء واثنين من المحررين في أخبار اليوم وسبعة محررين في الأخبار وثمانية محررين في الجمهورية (اثنان فقط للجامعات).

يختلف أسلوب العمل في أبواب الجامعات من صحيفة إلى أخرى، ففي الأهرام يتولى المحرر المسئول عن الجامعات جميع المهام الخاصة بتغطية أخبار الجامعات الإقليمية مع جامعات العاصمة. بينما يتم تقسيم العمل بين محرري



الجامعات فى الأخبار وعددهم ٧ محررين، وكذلك محررو الباب التعليمى فى جريدة الجمهورية حيث يختص كل منهم بمنطقة تعليمية وإحدى الجامعات ورغم عددهم الكبير نسبيا (٨ محررين) فإن تغطية الجمهورية لأخبار الجامعات الإقليمية تتم عن طريق المراسلين، كذلك يعانى المحررون من تداخل الاختصاصات. أما «أخبار اليوم» فهناك محرر واحد يختص بأخبار الجامعات كجزء من الباب المخصص للشباب ويقوم بمتابعة أخبار الجامعات المحرر المختص بجريدة المساء ويعتمد على مكاتب المحافظات فى تغطية أخبار الجامعات الإقليمية.

ثالثا، أهم القضايا الجامعية التى عالجتها أبواب الجامعات فى الصحف المصرية خلال الثمانينيات:

هناك مجموعة من القضايا الجامعية شاركت جميع الصحف المصرية فى معالجتها أثناء فترة الدراسة (الثمانينيات) وتناولها من زوايا عديدة وأبرز هذه القضايا:

- ١ - أزمة الكتاب الجامعى.
 - ٢ - أزمة المدن الجامعية ومشكلات الإسكان.
 - ٣ - الامتحانات الجامعية.
 - ٤ - القبول والتحويلات بين الجامعات.
- هذا بينما انفردت كل صحيفة ببعض القضايا أكثر من سواها وفيما يلى توضيح ذلك:

(١) انفردت الأهرام بمعالجة الموضوعات التالية:

- أ - الجامعات الإقليمية طريق مفتوح أم مسدود (الأخبار + الجمهورية).
- ب - انعدام العدالة فى تصحيح الامتحانات وخصوصا فى الكليات ذات الاعداد الكبيرة.
- ج - سفر الطلبة للخارج.
- د - مجانية التعليم.
- و - الاستثناءات فى التعليم الجامعى (الأهرام + الأخبار).



- هـ - الدروس الخصوصية وتكافؤ الفرص فى الجامعة (الجمهورية).
- (٢) انفردت صحيفة الأخبار بمعالجة القضايا الجامعية التالية:
- أ - اللجان العلمية وضمان جديتها وفعاليتها.
 - ب - تفرغ رؤساء الجامعات للإدارة الجامعية.
 - ج - هجرة العقول المصرية إلى الخارج.
 - د - إبراز الشخصيات الجامعية المتفوقة فى المجالات العلمية المختلفة (من الطلبة والاساتذة).
 - و - ترشيد البعثات العلمية.
- هـ - جذب الشباب المثقف من طلاب الجامعات لخدمة البيئة.
- (٣) انفردت أخبار اليوم بطرح قضيتين هامتين:
- أ - انعدام العلاقة بين الطالب والأستاذ.
 - ب - الفراغ الفكرى لدى الشباب بسبب عدم إقبالهم على الاطلاع والقراءة.
- (٤) انفردت الجمهورية بمعالجة القضايا الجامعية التالية:
- أ - مشروعات التلاخيم مع البيئة وخاصة فى الجامعات الاقليمية.
 - ب - السنة الإعدادية فى الكليات العلمية.
 - ج - الريادة العلمية فى الكليات.
- أما جريدة «المساء» فقد انفردت بمعالجة قضية إدخال الأجهزة العملية الحديثة فى التدريس بالجامعات. وهناك قضايا محظورة على الصحف تناولها مثل حصانة الجامعات واستقلالها والحرية الأكاديمية للأساتذة وحرية التعبير للطلبة والأساتذة.

رابعاً: المصادر التى اعتمدت عليها أبواب الجامعات،

أجمعت الصحف المصرية اليومية على أن مصادرها الرئيسية فى تغطية أخبار الجامعات هى على التوالى المسئولون ثم الأساتذة وأخيراً الطلبة. ولكن هناك بعض التفاصيل التى يجب الإشارة إليها فى هذا الصدد.



١ - يرى مُحَرِّرُ الأهرام أن القيادات الصحفية في الجريدة لا تزال تعتقد أن قيمة الخبر أو التحقيق تعتمد على أهمية المصدر ومكانته الوظيفية فالمادة الصحفية لا تكون صالحة للنشر إلا إذا تضمنت رأى مسئول أو أكثر. كما يرى نفس المحرر أن أساتذة الجامعات كانوا في الستينيات وأوائل السبعينيات مهتمين بأعمال أخرى داخل الجامعة أو خارجها ولم يعد أحد منهم يمتلك الحماس لمناقشة أى قضية مع الصحافة. وهو يرى أن المحرر يلتزم بإزاء المسئولين لأنهم وحدهم القادرون على الإدلاء بالتصريحات كما أنهم يسهلون للمحررين الحصول على المعلومات والأخبار ولا بديل.

٢ - يقوم محرر جريدة المساء بعرض آراء المسئولين أولاً ثم آراء الأساتذة والطلبة في القضايا الجامعية التي قام بمعالجتها وذلك لإيمانه بأن الصحافة موصل جيد بين المسئولين والشباب.

٣ - تعتمد الجمهورية على الطلاب بشكل أساسى كمصدر رئيسى فى تغطية الأخبار والقضايا الجامعية، ويأتى بعد ذلك الأساتذة ثم المسئولون. ومحرر الجمهورية لا يفرق بين الأستاذ الجامعى والمسئول فهو يضعهم فى مكانة واحدة.

٤ - كان باب الجامعات فى جريدة الأخبار يركز فى بداية نشأته على الأساتذة وجهودهم ثم بدأ منذ أوائل السبعينيات فى الموازنة بين الأساتذة والطلبة مع التركيز على الأساتذة.

٥ - يركز باب الشباب فى أخبار اليوم على الطلبة ثم يعرض نتائج جهودهم ومشكلاتهم على المسئولين.

خامساً: تأثير سياسة الصحيفة على أبواب الجامعات: تتباين آراء محررى أخبار الجامعات فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة الجريدة على أبواب الجامعات فى الصحف المصرية، فنلاحظ أن محرر الأهرام يصرح بأن الصحيفة لا تتدخل مطلقاً فى أخبار الجامعات بالحذف أو التعديل أو الإضافة إلا فى الحالات النادرة مثل يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ (اغتيال السادات) وتأجيل نشر نتيجة المرحلة الثالثة للقبول بالجامعات.



والواقع أن سياسة الجريدة تُؤثرُ بشكلٍ واضحٍ، ويتضح ذلك من حديث محرر الأهرام فهو يقول أن الأهرام لا تتبنى القضايا الجامعية ذات الأهمية الإستراتيجية لأن المسؤولين عن الصحيفة لا يؤمنون بسياسة النفس الطويل، ويعتقدون أن المعالجة اليومية كافية، ولا شك أن ذلك ينعكس على المحرر في عمله فهو دائما يتناول القضايا على عجل ولا يتابعها بالشكل المطلوب، كذلك تؤثر سياسة الأهرام التي تتسم بالطابع التقليدي في الإخراج والتحرير فهي تركز على الجوانب الخبرية أكثر، مما يجعل من الصعب تغطية القضايا الكبيرة التي تحتاج إلى تحقيقات ومقالات مطولة وتكتفى بالموضوعات التي يمكن تغطيتها خبريا.

٢ - يرى محررُ المساء أن سياسة الصحيفة تؤثر على معالجة القضايا الجامعية، فقد رأت الصحيفة التقليل من المواد الخاصة بالشباب والطلبة من أجل زيادة المادة المنشورة في الصحيفة على أساس أن كثرة صفحات الرياضة تؤدي إلى زيادة التوزيع.

٣ - يرى محرر الجمهورية أن سياسة الصحيفة تركز على الموضوعات الخفيفة، ولذلك لا تمنح محرري أبواب الجامعات فرصة التحرك ومعالجة القضايا الكبيرة.

٤ - تؤثر سياسة الجريدة في عدم نشر موضوعات معينة تتعلق بالجامعات مثل الحصانة الجامعية (الجمهورية) والجماعات الإسلامية (أخبار اليوم).

٥ - تؤثر سياسة الصحيفة على باب أخبار الجامعات بجريدة الأخبار فقد كان يصدر في ربيع الصفحة الأخيرة، ولكنه تقلص وأصبح يحتل عمودين فقط. والسبب هو أزمة الورق التي تعاني منها الصحيفة كما صرح المحرر المسئول عن باب الجامعات، وتبرز الفلسفة الخاصة للمحرر في اعتباره الجامعات ليست بروجعا عاجية تعيش لنفسها بل هي مركز إشعاع فكري ولها دور اجتماعي يجب أن تقوم به ويحاول المحرر أن يطبق فلسفته على الباب الذي يشرف على تحريره.



النتائج الاستطلاعية

أولاً، اتجاهات أساتذة وطلبة جامعات العاصمة ازاء الصحافة،

المؤشرات العامة:

١ - لا تختلف أولويات الاهتمام بالنسبة لوسائل الإعلام لدى الأساتذة فى الجامعات الثلاث عن الطلبة بجامعة القاهرة وحلوان إذ تحتل الصحف المرتبة الأولى يليها مباشرة الراديو لدى الأساتذة والتليفزيون لدى الطلبة، ثم العكس ماعدا طلبة عين شمس حيث يمثل التليفزيون ثم الراديو المكانة الأولى من اهتمامهم ثم تأتى الصحف بعد ذلك.

٢ - تأتى صحيفة الأهرام فى مقدمة الصحف اليومية التى يقرؤها أساتذة جامعة القاهرة وعين شمس ويشاركونهم هذا الاتجاه طلبة جامعة القاهرة ثم يليها الأخبار مع الأهرام أساتذة حلوان وتمثل صحيفة الأخبار الصحيفة المفضلة لدى كل من أساتذة وطلبة جامعة عين شمس بينما يفضل طلبة جامعة حلوان صحيفة الجمهورية.

٣ - يتفق كل من الأساتذة والطلبة فى الجامعات الثلاث على أن المواد الإخبارية وخصوصا الصفحة الأولى تأتى فى مقدمة الموضوعات التى يقرأونها ثم المناقشات والتحقيقات الصحفية لدى الأساتذة ويشاركونهم طلبة جامعة القاهرة وعين شمس والمواد الدرامية (طلبة حلوان).

ويأتى ترتيب أخبار الجامعات فى المرتبة الرابعة بالنسبة لكل من أساتذة جامعة القاهرة وطلبة جامعة حلوان، وفى المرتبة الخامسة بالنسبة لأساتذة جامعة عين شمس وطلبتها أما ترتيبها بالنسبة لأساتذة جامعة حلوان فهو يتفاوت بين الثالثة والرابعة وبالنسبة لطلبة جامعة القاهرة فهو يصل إلى المرتبة السادسة.

٤ - يكاد يتفق كل من أساتذة وطلبة الجامعات الثلاث على الوقت الذى يخصصونه لقراءة الصحف إذ لا يزيد عن نصف ساعة إلا بالنسبة لحوالى ٢٠٪ من عينة الأساتذة الذين يخصصون حوالى ساعة أو ساعة ونصف لقراءة الصحف اليومية (القاهرة).



٥ - هناك اتفاق بين الأساتذة والطلبة على أهم ما تعتقده الصحف اليومية فيما يتعلق بانعدام الموضوعية والصدق. ويركز أساتذة جامعتى القاهرة وعين الشمس على انعدام الخط السياسى والفكرى الواضح المحدد الذى يجب أن تلتزم به الصحف المصرية، أما الطلبة فإنهم يركزون على غياب موضوعات الشباب والطفولة وعدم وجود معارضة فى الصحف اليومية.

٦ - يتفق الأساتذة والطلبة فى الجامعات الثلاث على أهم الأبواب التى يجب استبعادها مثل الوفيات والإعلانات الاستهلاكية والتهانى وتعظيم الوزراء. أساتذة جامعة حلوان وطلبتها - والأخبار الشخصية للفنانين - ويضيف الطلبة ضرورة استبعاد الكلمات المتقاطعة والمودة ونجوم الرياضة والجرائم التافهة.

ثانياً، أخبار وتضايا الجامعات فى الصحف المصرية،

١ - فيما يتعلق بأخبار الجامعات فى الصحف:

يقرأ أساتذة وطلبة الجامعات أخبار الجامعات فى الصحف التى إعتادوا قراءتها مع تفضيل أساتذة جامعة القاهرة لصحيفة الأخبار فى هذا الصدد ومع وجود بعض التناقض فى إجابات أساتذة حلوان إذ يذكر بعضهم أنهم يقرأون جريدة الأهرام ثم يشيرون إلى أنهم يقرأون باب الجامعات فى جريدة الجمهورية. وهناك البعض (أقلية) من جامعة حلوان يقرأون أخبار الجامعات بسبب انفصالهم عن الواقع الجامعى، يعتبر أغلبية الأساتذة أن المساحة المخصصة حالياً لأخبار الجامعات غير كافية وأن موقعها الحالى فى الصحف اليومية غير ملائم (عين شمس). ويفضل أغلبية الأساتذة، جامعة حلوان ضرورة تخصيص مساحة أسبوعية ثابتة لأخبار الجامعات فى جميع الصحف اليومية.

أما الطلبة فى الجامعات الثلاث فهم يجمعون على ضرورة تخصيص صفحة ثابتة أو مساحات ثابتة لأخبار الجامعات بالصحف اليومية حيث إن المعالجات الحالية تتسم بالقصور وعدم الجدية وغياب الموضوعية وخصوصاً المعالجات التى تناول المشكلات الطلابية، ويقترحون الإكثار من الموضوعات التى يشارك فى تحريرها أساتذة الجامعات والطلبة أنفسهم (طلبة جامعة القاهرة).



٢ - أكد أساتذة الجامعات الثلاث على الأسباب التي تجعل أخبار الجامعات غير ملفتة في أنها مرتبطة بالأحداث والقضايا الجامعية الهامة أولاً ثم اقتصرها على عرض وجهة نظر المسؤولين في الجامعات مع تجاهلها للقطاعات الأخرى من الأساتذة والطلبة والعاملين. وأخيراً عدم تخصيص مساحة كافية لها مع اعتمادها على محرري الصحف فقط (أساتذة جامعة حلوان).

٣ - القضايا الجامعية في الصحف:

هناك إجماع بين أساتذة الجامعات الثلاث على أن الصحف اليومية لا تعالج الموضوعات والقضايا الجامعية بالصورة المطلوبة. ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي:

أ - إهمال الصحف لمشكلات الطباعة والنشر داخل الجامعات ومشكلات العائدين من البعثات (أساتذة جامعة عين شمس).

ب - إغفال الصحف لأثر الجامعات في تنمية المجتمع مع التركيز على دور المؤسسات الأجنبية والمعونات الخارجية (أساتذة جامعة حلوان).

ج - عدم تصدى الصحف لمعالجة مشاكل الإسكان الطلابي وصغار المعيدين والمدرسين المساعدين (جامعة القاهرة).

والآثار السلبية الناتجة عن انعدام علاقة الطالب بالأستاذ (جميع الأساتذة في الجامعات الثلاثة).

٤ - القضايا الطلابية في الصحافة:

يؤكد أساتذة جامعة عين شمس على أن الصحف المصرية تتجاهل في الغالب وجهة نظر الطالب عند تعرضها للقضايا الجامعية وتركز على كبار المسؤولين ثم الأساتذة. ويرى أساتذة جامعة القاهرة أن الصحافة تهتم بمشكلات الطلبة على حساب مشكلات الأساتذة وإن كانوا يعترفون بأن الصحف ترجع دائماً كفة الأساتذة ووجهات نظرهم على آراء الطلبة ويؤكدون بوجه عام على أن الصحف تعرض مواقف الأطراف الجامعية بشكل مشوه وغير دقيق ويضربون المثل على ذلك مما تنشره بعض الصحف من انحرافات الأساتذة وجرائم الطلبة. ويتفق معهم أساتذة جامعة حلوان الذين يرى أغلبهم أن الصحف تهتم بمشكلات الأساتذة والطلبة معاً ولكن بعضهم يرى أنها تهتم بمشاكل الطلبة أكثر. ويتفق الجميع على



لا تعبر عن وجهة نظر كل من الطلبة والأساتذة ويقترحون أن تراعى الصحف ضرورة التوازن فى وجهات النظر المطروحة فى أى قضية جامعية فلا يقتصرون على الأخذ بوجهة نظر واحدة على حساب وجهات النظر الأخرى مثلما هو حادث بالفعل حاليا. ويضيف أساتذة جامعة حلوان أن الصحف لا تُقدم الصورة الحقيقية للطلاب، ويرجعون ذلك إلى تجاهل دور الطالب فى العملية التعليمية. كما يرون أن الصحف لا تتوانى عن إغفال الجهد العلمى الذى يبذله أساتذة الجامعات فلا يشيرون إليه بينما يتسابقون فى إبراز الانحرافات والسلبيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس. هذا وقد أكد غالبية الطلاب هذه الحقيقة وأضافوا أن الصحف لا تعبر بصدق عن وجهة نظر الطلبة فى القضايا الجامعية التى تناقشها أو تنشرها بسبب اعتمادها على وجهة نظر المسئولين فقط ثم وجهة نظر الأساتذة الجامعيين. ولهذا تأتى الصورة الحقيقية للطلاب الجامعى غير دقيقة. وغالبا ما تكون مهزورة ومشوهة بسبب تجاهل رأى الطالب امتدادا لتجاهل دوره أيضا فى العملية التعليمية. كما أجمع طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس على أن الصحف تعمل أيضا على تشويه صورة أستاذ الجامعة بالحديث عن الانحرافات التى يرتكبها بعض الأساتذة وكأنها ظاهرة عامة. وعلاجا لذلك يقترح الطلبة فى الجامعات الثلاث ضرورة أن يتولى تحرير أخبار الجامعات الأساتذة والطلبة بالاشتراك مع محررى الصحف.

. يرى طلبة جامعة القاهرة أن جهاز الجامعة يضع عوائق عديدة أمام محررى أبواب الجامعات تحول دون اتصالهم اتصالا حقيقيا بأبعاد المشكلات التى يعانى منها الطلبة، ولذلك تتسم أغلب الأخبار الجامعية التى تنشرها الصحف اليومية بعدم الدقة بسبب اعتماد المحررين على ما يقوله المسئولون دون تأكد من صحة ما يقولون.

هذا ويؤكد أساتذة جامعتى عين شمس والقاهرة على ضرورة تعامل محررى أخبار الجامعات مع الأساتذة والطلبة بشكل متساوٍ وعدم الاقتصار على المسئولين وكذلك أهمية إلمامهم بالنظم واللوائح الجامعية.

٥ - المحررون:

يجمع أساتذة وطلاب الجامعات الثلاث على أن محررى أخبار الجامعات لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة أو الدقة والأمانة فى تغطيتهم لأخبار الجامعات. ودليل



ذلك وجود بعض الأخبار غير الصحيحة والتي تتعلق بالجامعات وتكرار الأخبار الموسمية وافتقار هؤلاء المحررين للفهم الشامل لحقيقة دور الجامعات وعلاقتها بالمجتمع مما يؤدي إلى المعالجات السطحية والجري أحيانا وراء الإثارة على حساب العمق والدقة في تناول القضايا الجامعية.

ويركز الأساتذة على ضرورة توافر الصفات الأخلاقية والمهنية والثقافية في محرري أبواب الجامعات، وخصوصا الالتزام المهني (ميثاق الشرف الصحفي) بينما يلاحظ أن الطلبة قد ركزوا على صفات أخرى مثل ضرورة أن يكون شابا ووثيق الصلة بالجامعات وأوضاعها الداخلية وقادراً على التفاهم مع الطلبة.

يقترح طلبة جامعة القاهرة وحلوان أن يكون محرر أخبار الجامعات من الشباب المتفتح القادر على إقامة علاقات صداقة مع الطلبة، وأن يكون ممن كان لهم نشاط جامعي أثناء الدراسة، وأن يكون على صلة وثيقة بأوضاع الجامعات من الداخل وبالمشكلات الحقيقية للطلبة والأساتذة والمسؤولين، ويطالب طلبة حلوان بضرورة الإكثار من المحررات في أبواب الجامعات.

هذا بينما نرى أن طلبة عين شمس يفضلون أن تتوافر في محرري أبواب الجامعات صفة التدوين قبل أى صفات أخرى (يلاحظ أن عينة عين شمس متحيزة).

٦ - المعالجات الصحفية:

يرى الأساتذة والطلبة أن المساحات المخصصة في الصحف اليومية حالياً لأخبار الجامعات غير كافية ويطالبون بتخصيص مساحة ثابتة في الموقع والموعِد الدوري لظهورها، كذلك يتفقون على ضرورة أن يشارك الأساتذة والطلبة في تحرير أبواب الجامعات.

بالنسبة لأولويات النشر الخاصة بأخبار الجامعات في الصحف اليومية المصرية يرى أساتذة جامعة القاهرة وعين شمس أن الاجتماعات الرسمية والقرارات المثيرة وأخبار الامتحانات والسياسة التعليمية والدروس الخصوصية تمثل الأولويات القائمة حالياً



أما أساتذة جامعة حلوان فهم يرون أن اتحادات الكلية والمدن الجامعية والامتحانات ونظمها تمثل الأولويات السائدة في الوقت الحالى فى أبواب الجامعات بالصحف.

يجمع أساتذة الجامعات الثلاث على ضرورة التنوع فى المعالجات الصحفية للقضايا والأخبار الجامعية وعدم الاقتصار على التغطية الخبرية، بل يرون ضرورة الاستعانة بالتحقيقات والأحاديث والتعليقات ثم رسائل القراء والكاريكاتير.

ثالثا، الصعوبات التى تواجه محررى أبواب الجامعات،

تختلف المشكلات وتنوع، ولكنها تدور حَوْلَ مجموعة محاور رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١ - عدم وجود مراسلين لأبواب الجامعات فى الأقاليم، ولذلك يتولى المحررون تغطية أخبار الجامعات الإقليمية بالتليفون (الأهرام) أو عن طريق المكاتب فى المحافظات (الجمهورية والمساء).

٢ - حساسية المسئولين عن الجامعات للنقد واعتبارهم أى نقد هجوما شخصيا عليهم وهذا يدفع بعض محررى أبواب الجامعات إلى مجاملة المسئولين عن الجامعات خشية فقدان مصادر رئيسية (أخبار اليوم).

٣ - عدم تقدير المسئولين فى الجامعات للمصحافة والقضايا التى تعرضها ومحاولة إيجاد حلول لها (أخبار اليوم).

٤ - قلة عدد الصحف اليومية والأسبوعية قياسا إلى زيادة عدد الجامعات والمشكلات الجامعية مما يؤدى إلى زيادة الموضوعات المؤجلة والعجز عن متابعة كل ما يدور داخل الجامعات وتغطيتها صحفيا (أخبار اليوم).

٥ - انعدام القيم الأخلاقية (الأخبار).

٦ - محررو أخبار الجامعات لا يملكون حرية الحركة فى معالجة القضايا الجامعية المطروحة (الجمهورية).

٧ - ان الصحف لا تتبنى القضايا الجامعية، ولكن تكتب عنها بشكل موسمي (الأهرام).

٨ - تداخل الاختصاصات بين محررى القسم التعليمي (الجمهورية).



رابعاً، اقتراحات تطوير ابواب الجامعات،

يطرح الأساتذة بعض الاقتراحات البناءة لتدارك السلبيات القائمة فى معالجة الصحف لأخبار الجامعات نوجزها على النحو التالى:

١ - ضرورة العمل على رسم صورة واقعية عن الحياة داخل الجامعات بجوانبها المشرقة وغير المشرقة مع عدم إغفال أى طرف من أطراف الحياة الجامعية (الأساتذة والطلبة والمسؤولون).

٢ - الكف عن الالتصاق بالمسؤولين ومديرى الجامعات وعدم الترويج لأرائهم وتجاهل باقى القطاعات الجامعية الأخرى.

٣ - الحرص على نشر صورة إيجابية للجهد العلمى الذى يبذله الأساتذة وإبراز الأنشطة الطلابية وإتاحة الفرصة لكل من الطرفين لطرح آرائهم بحرية والسماح بعرض وجهات النظر المختلفة والردود عليها بصورة متكافئة.

٤ - العمل على نقل وجهات نظر كل من الأساتذة والطلبة إلى المسؤولين عن الجامعات والعكس.

٥ - يقترح أساتذة جامعة حلوان أن يقوم المجلس الأعلى للصحافة بعمل نشرات مُلَحَّقة بالصحف تهتم بالبحوث العلمية والفنية أو تقوم كل صحيفة بعمل ملحق سنوى أو دورى لإحدى الجامعات. ويقترحون أيضاً أن تهتم الصحف بمتابعة أوضاع الخريجين ومشكلاتهم وأن تسهم فى حلها بإشراك المسؤولين فى الدولة والاهتمام بالكتابة عنها.

٦ - يقترح أساتذة جامعة عين شمس أن يكون للصحف مندوبون من الأساتذة والطلبة والإداريين. ويقترحون أيضاً ضرورة الاهتمام بعقد ندوات دورية تتناول المشكلات والقضايا الجامعية الهامة ويحضرها جميع الأطراف الجامعية وتقوم الصحف بنشر وجهات النظر التى تطرح أثناءها.

٧ - يقترح طلبة الجامعات الثلاث ضرورة الاهتمام بعقد الندوات والاجتماعات الدورية التى يشترك فيها الطلبة والأساتذة لعرض مشكلاتهم وآرائهم وأهمية أن تركز الصحف على الحوارات بين الطلبة والأساتذة والابتعاد عن مُحاباة



المسؤولين على حساب القاعدة الطلابية - ويقترح طلبة جامعة القاهرة ضرورة تخصيص باب خاص يعرض مشكلات الطلبة وردود الأساتذة عليها كي يشعر الطلبة باهتمام أساتذتهم بهم ويقضايهم واهتمام المسؤولين عن الجامعات بهم أيضا ويمتابة مشكلاتهم.

٨ - لقد اتفق مُعظمُ محرري الصحف اليومية على مجموعة اقتراحات لتطوير أبواب الجامعات، يتعلق بعض هذه الاقتراحات بالجوانب المهنية مثل اقتراح إنشاء صحف ومجلات جديدة تخصص في شئون الشباب والجامعات، أو تخصيص صفحات للجامعات في الصحف الحالية وزيادة عدد المحررين المتخصصين في شئون الجامعات (الأهرام) أو تحديد الاختصاصات الصحفية وتوزيعها بدقة على محرري أبواب التعليم والجامعات (الجمهورية) وهناك اقتراحات أخرى تتعلق بالجامعات والمسؤولين عنها ودورها في ضرورة الإسهام في تطوير أبواب الجامعات مثل ضرورة اشتراك الطلبة والأساتذة في تحرير أبواب الجامعات (الأهرام والجمهورية) وتفرد الجمهورية بالاقترح الذي ينادى بضرورة الاعتماد على الطلبة كمصدر أساسي وضرورة وجود مراسلين متخصصين في شئون الجامعات. ويرى مُحررُ الأهرام أن انتخابات قيادات الجامعة سوف تجعلهم مسؤولين أمام الرأي العام في الجامعات وستدفعهم إلى التفاعل والمشاركة أكثر مما يحدث الآن. وخصوصا إذا شارك الطلاب في الانتخاب.

كما يقترح مُحررُ الأهرام تصحيح فهم الصحف لدورها إذ لا يقتصر دورها على الجوانب الإعلامية فحسب، بل يجب أن تتبنى القضايا الهامة وخصوصا في مجال التعليم الجامعي. ويقترح محرر الأخبار ضرورة أن يتعايش محررو أبواب الجامعات مع الأوضاع الداخلية للطلبة والأساتذة والتعامل مع الأقسام العلمية في كل كلية ومتابعة مشاكلهم وإنجازاتهم.



مصادر الدراسة

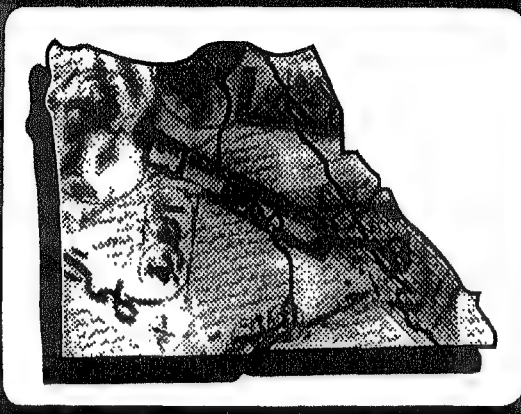
- ١ - استبيان مقنن تم تطبيق استماراته على ٣٠٠ طالب وطالبة بجامعات العاصمة، ٦٠ عضو هيئة تدريس بالجامعات الثلاث خلال عام ١٩٨٢.
- ٢ - حوارات مفتوحة ومقننة مع محرري أبواب الجامعات بالصحف اليومية التالية:

 - أ - الأهرام: الأستاذ لييب السباعي - محرر صفحة الشباب.
 - ب - الأخبار: الأساتذة محمود عارف - كريمة عبد الرازق - ربيع الشيخ ومحررو باب الجامعات بالأخبار.
 - ج - الجمهورية: يوسف عز الدين - مسعود الحناوى.
 - د - المساء: محررو صفحة الشباب والجامعات.

- ٣ - كتب ودراسات الصحافة المصرية شملت ما يلى:

 - أ - د. صليب بطرس: الصحافة المصرية فى عقدين - القاهرة ١٩٨٠.
 - ب - عواطف عبد الرحمن: الإعلام المصرى ودوره فى صياغة الرأى العام فى الستينيات والسبعينيات - بيروت ١٩٨٠.
 - ج - ليلى عبد المجيد: السياسة الإعلامية فى مصر ١٩٦١ - ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٨٢.

الفصل السابع



الوعي البيئي بين الإعلام
والتعليم



لا شك أن تعددية أبعاد البيئة يفرض علينا تناولها من منظور مجتمعى شامل لا يقتصر على دراسة البيئة الطبيعية فحسب، بل لابد من الاهتمام بدراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية على البيئة الطبيعية. فالبيئة ليست مجرد فضاء طبيعى ولكنها أيضا فضاء اقتصادى واجتماعى وثقافى وإعلامى ورغم أنه لم يتوافر حتى الآن إطار مشترك للمفاهيم الأساسية التى توضح وتفسر الصلة الجدلية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. بيد أن هناك بعض الدراسات التى ساهمت بقدر هام فى إبراز علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان وبيئته، وأكدت أن العلاقة بينهما ليست علاقة خطية بل علاقة بين طرفين يتفاعلان سلبا وإيجابا بصورة متواصلة.

فالآزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفرز بيئة خاصة تتميز باختلال الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يؤثر بصورة سلبية على الهياكل الإنتاجية والبنى الاجتماعية والثقافات المحلية، ويضاعف من اتساع الفجوة بين المدن والريف. ولقد برزت مشاكل البيئة بصفة ملحة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته، فبعد ما كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يحقق للإنسان حاجياته الإنسانية والاجتماعية والثقافية أصبحت البيئة محيطا مختل البناء تتحكم فيه قوى عملاقة هى قوى التكنولوجيا ورؤوس الأموال المهيمنة، وتتوارى فيه إنسانية الإنسان وقيمه الروحية وهويته الثقافية، حيث أصبح يسيطر عليه الإحساس بالغربة والاستلاب، وإذا كان التقدم التكنولوجى الذى أحرزته البشرية خلال مراحل تاريخها والذى بلغ ذروته فى القرن الحالى قد حقق للإنسان إمكانية التحكم بدرجة عالية فى البيئة الطبيعية وتطويع مواردها لإشباع احتياجاته المتزايدة فلا يعنى ذلك أن نقصر نظرتنا على هذا الجانب المبهر والبراق فحسب فى علاقة الإنسان بالبيئة، وإنما لابد من أن نكشف عن الجوانب السلبية لهذه العلاقة التى تتمثل فى الجوانب المعتمدة للحضارة الصناعية التكنولوجية المعاصرة وهى الجوانب المتعلقة بتلوث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك.

ويستلزم هذا منا ضرورة الأخذ بالمنظور التكاملى لقضايا البيئة الذى لا يغالى فى ترجيح كفة العوامل الطبيعية على حساب المؤثرات المجتمعية والحضارية ويقع



فى اعتباره أهمية البعد التاريخى - فإذا كانت البيئة بأوضاعها الراهنة المحلية والإقليمية والعالمية هى نتاج علاقة التفاعل المستمر بين البشر والطبيعة عبر التاريخ فإن ذلك يعنى أن البيئة بمفهومها الشامل تعكس الخصوصيات الحضارية والتاريخية لكل مجتمع ونسق العلاقات الدولية السائدة بمعنى أن الاهتمام بالبيئة اقترن بوماً بإدراك الإنسان بأنه هو صانع بيئته يكيفها وفقاً لاحتياجاته وحسب إمكانياته الإبداعية وفى إطار الحضارات التى ينتمى إليها.

جذور الوعي البيئى،

يزخر التاريخ البشرى بتراث حافل من أشكال الوحدة والصراع بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وقد بدأت صور التفاعل البشرى مع البيئة منذ مرحلة الصيد وجمع الثمار، وتطورت إلى مستوى الوعي مع ظهور المجتمعات الزراعية عندما بدأ الجنس البشرى، منذ ما يقرب من ١٠ آلاف عام فى أجزاء مختلفة من العالم، فى زراعة النباتات الغذائية بدلاً من مجرد جمعها والإبقاء على الحيوانات بدلاً من صيدها وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الحضارات القديمة فى الصين ومصر والهند، والمكسيك قد أرست كثيراً من التقاليد الراسخة فى علاقة التصالح مع الطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتى تمثلت آنذاك فى الثورة النباتية وحماية التربة والغابات وعدم الإفراط فى الرعى، ويلاحظ أن اختفاء الحضارات التى شهدتها منطقة البحر المتوسط والتى امتدت من سوريا إلى أسبانيا يرجع فى الأصل إلى تدهور الإنتاجية الزراعية وفقدان الاهتمام بصيانة البيئة الطبيعية، وقد لعبت الأديان دوراً هاماً فى حماية بعض أنواع الحيوانات كما منعت العقوبات الدينية إهلاك بعض الغابات والنباتات، وكذلك أقامت بعض الحضارات القديمة محميات للطبيعة والحيوانات البرية.

وفى معرض التأصيل التاريخى للوعي البيئى يشير البعض إلى ما قدمته الحضارة اليونانية القديمة متمثلاً فيما جاء فى كتب أفلاطون عما يمكن اعتباره أول إشارة تاريخية مدونة عن المبدأ المعروف حالياً (الملوث هو الخاسر) عندما دعا إلى ضرورة وضع قانون لحماية المياه من التلوث بسبب استخدام أى نوع من العقاقير (كتاب القوانين) وعندما أدان فى كتابه (النقد) عمليات إزالة الغابات وتآكل التربة واعتبرهما صورة سلبية لاستخدام القوة (١).



أما الحضارة العربية قبل الإسلام فقد تركت لنا إرثاً أدبياً مرموقاً تمثل فى الشعر الجاهلى الذى خلد علاقة التواصل الحميمة بين الإنسان العربى وبيئته الصحراوية، وأضافت الحضارة الإسلامية وخاصة فى العصر العباسى والأندلسى إضافات بارزة فى الاهتمام بالبيئة الطبيعية تمثلت فى سياسات الحكام الذين أبدوا اهتماماً غير مسبوق فى العناية بتنمية الثروات الزراعية والاهتمام بالأنواع النادرة من النباتات والحيوانات، كما سجلت كتابات الشعراء والعلماء العرب هذا الجانب. ثم جاء كتاب وفلاسفة عصر النهضة الأوروبية الذين طرحوا روائعهم من خلال تصورهم لمجتمع جديد يعتمد على العلم والفلسفة العملية كوسيلة أساسية لتغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستويات حياتية أفضل للبشرية، وقد تجسد ذلك فى كتابات كل من ديكارت وفرنسيس بيكون، وعلى الأخص فى كتابه المعروف باسم (أطلنطا الجديدة)(٢).

.. ومع بداية الثورة الصناعية فى أوربا تمكن الأوروبيون من امتلاك القدرة التكنولوجية التى ساعدتهم على إجراء تعديلات جوهرية على البيئة الأوربية، واستمر الحال هكذا حتى نمت الرأسمالية فى أوربا الغربية ودفعت بالأوروبيين إلى عمل لم يسبق له مثيل فى التاريخ ألا وهو غزو كل بقاع الأرض المعروف منها آنذاك والمجهول، وأسهمت الثروات المنهوبة من البلدان التى فتحها الغزاة فى عملية التراكم البدائى لرأس المال التى مكنت الأثرياء الأوروبيين من الاستثمار فى تحويل المخترعات إلى أساليب إنتاج، وهكذا ولدت الصناعة الآلية الحديثة بسميتها الأساسيتين وحاجتها المتزايدة إلى أسواق أوسع، وكان الاستعمار وسيلة إرضاء الصناعة الأوربية المتنامية(٢) .. وقام الأوروبيون باعتبارهم مستكشفين ومستعمرين بالتركيز على غرس ثقافتهم فى الأراضى التى قاموا باستكشافها وغزوها ولم يهتموا مطلقاً بالتعلم من السكان الأصليين الذين كانوا يمتلكون أساليب وطرقاً متطورة لإدارة بيئاتهم تلبي احتياجاتهم الحياتية ولا تجور على البيئة، ولذلك كان من الطبيعى أن يتواكب تآكل التربة وتدمير الغطاء النباتى الطبيعى والحياة البرية مع انتشار الاستعمار الأوربى فى الأمريكتين وفيما بعد فى آسيا وأفريقيا، وقد أعرب علماء الجغرافيا والجيولوجيا عن قلقهم البالغ بسبب التغيرات التدميرية للمجتمعات التى تعرضت للغزو والاستيطان الأوربى. ووجدت الكتابات البيئية فى القرن



التاسع عشر استجابة ملائمة فى الدوائر العلمية والأدبية، لكن لم يكن لها تأثير مباشر على الرأى العام الأوروبى آنذاك إذ حظى النمو الصناعى بالأولوية، فهو الذى شكل قاعدة التوسع الاستعمارى وخلق ثروة وقوة غير مسبوقة للمجتمعات الرأسمالية فى أوربا، ولكن لم يخل الأمر من بعض الاستثناءات التى تمثلت فى تشكيل حركة صيانة الحياة البرية فى أمريكا فى نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأ رواد حماية البيئة فى الدفاع عن المجتمعات الطبيعية والمباني القديمة وتلتها إنجلترا ثم هولندا(٣).

ولقد برزت مشاكل البيئة بصفة ملحّة عندما اتضح اختلال التوازن بين الإنسان وبيئته، فبعد ما كانت البيئة بناء حضاريا متماسكا يتجاوب مع حاجات الإنسان ويساهم فى نموه وإشعاعه الثقافى أصبحت البيئة محيطة مختل البناء يخضع لقوى عملاقة طاغية هى قوى التكنولوجيا ورؤوس الأموال وصارت محيطة يشعر فيه الإنسان بالغرابة والاستلاب واللاهوية، ولا شك أن الغزو الاستعمارى لمجتمعات الجنوب وعدوانه على البيئات الزراعية بتغيير معالمها العمرانية وفرض نمط إنتاج جديد أدى إلى اختلال توازن القرية القبلية. ولجد ذلك فى ظاهرة النزوح نحو المدينة، تلك الظاهرة التى عرفتتها جميع المجتمعات المستعمرة، فالنزوح هو المؤشر للاختلال البيئى الذى تجسد أيضا فى عمليات الاستئصال السكانى لمجموعات كبيرة من شعوب الجنوب قامت الدول الاستعمارية باقتلاعها عن محيطها والرمى بها فى محيطات غريبة عنها، وذلك ما حدث فى المغرب العربى وفلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا حيث استحوذ الاستعماريون على أفضل وأجود الأراضى ودفعوا بالأهالى إلى الأراضى الجبلية غير الصالحة للزراعة مما أدى بهم إلى النزوح والهجرة. والمعروف أن كلا من المجتمعات الزراعية والصناعية يولد محيطا يختلف عن الآخر؛ فبقدر ما يبدو النشاط الزراعى امتدادا للطبيعة وتفاعلا مع آلياتها بقدر ما يبدو النشاط الصناعى انقطاعا عن الطبيعة وإفرازا لوسط تطغى عليه التكنولوجيا. والملاحظ أن البلاد الصناعية تتميز بقلّة عدد المشتغلين فى الزراعة إذ أصبحت الأغلبية مندمجة فى قطاع الصناعة والخدمات؛ وذلك على عكس مجتمعات الجنوب التى يشكل الفلاحون ما يزيد على ٨٠٪ من سكانها، ولا شك أن استخدام الميكنة فى الزراعة قد أنتج علاقة بالمحيط مغايرة تماما للعلاقة



التي تربط الفلاح التقليدى بالأرض إذ أدت إلى بروز العامل الأجير، وقضت على الفلاح كشخصية متكاملة وكأسلوب عيش حضارى. كما أن استعمال الأسمدة والكيماويات حول الأرض إلى وسيلة إنتاج يجب استغلالها لإشباع حاجات السوق المتزايدة، فأصبحت بذلك خاضعة لمنطق الكم التجارى أكثر من خضوعها لمنطق الكيف الثقافى، ومن هنا تحولت المجتمعات الزراعية فى دول الجنوب من وسط متكامل صلب متناسق مع الطبيعة وذلك بفعل الاقتحام الاستعمارى الأوروبى لهذه المجتمعات(٤).

والمواقع أن الاستعمار الأوروبى يجسد أبشع أشكال العنف التاريخى الذى أدى إلى تفكك البيئة فى دول الجنوب بإخضاعها لمنطق الآلة المهددة لتوازنها علاوة على العنف المتواصل ضد شعوب الجنوب بإدخال معالم عمرانية تخدم ثقافة الغزاة على حساب الثقافات المحلية وفرض نمط إنتاج إستغلالى أدى إلى إزدياد مساحات الفقر وتفاقم ظاهرة النزوح إلى المدن أو خارج الأوطان.

وإذا كان مفهوم الاهتمام بحماية البيئة قد انحصر فى البداية فى إطار صيانة الحياة البرية وبدأ على نطاق ضيق فى الولايات المتحدة فى نهاية القرن التاسع عشر(*) ثم المملكة المتحدة(**) وفى هولندا ثم إنشاء ثمانى منظمات لصيانة البيئة بين ١٨٩٩، ١٩١١. غير أن النصف الأول من القرن العشرين وفى إطار التداعيات السلبية التى أفرزها التقدم التكنولوجى فى الدول الصناعية فى الشمال طرحت تحديات بيئية جديدة لم تعد مناقشتها والاهتمام بحلها مقصورا على الدوائر العلمية فحسب. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت بعض فئات المجتمع الأمريكى والمجتمعات الأوربية تبنى استياءها من زيادة التلوث فى الهواء والماء وخاصة فى المناطق الصناعية، وكان لكارثة تلوث الهواء التى تعرضت لها لندن ١٩٥٢ والتى تسببت فى وفاة حوالى ٤ آلاف شخص أثر كبير فى انتشار الحركة البيئية فى إنجلترا، كما شدد انتباه الجماهير بشكل واسع حوادث التلوث البحرى بالنفط وموت الأسماك فى بعض بحيرات إسكندنافيا وأمريكا الشمالية وموت الطيور بسبب الآثار الجانبية لمبيدات الآفات، وكانت الكوارث البيئية الناتجة عن

(*) أنشئ نادى السيرا الأمريكى فى عام ١٨٩٢ وتبعته جمعية أدويون الوطنية ثم جمعية القنار.

(**) تم إنشاء الجمعية الملكية لحماية الطيور عام ١٨٨٩.

(*) حدثت فى نيويورك كارثة تلوث الهواء عام ١٩٦٣ وراح ضحيتها ٨٠٠ شخص.



تلوث الهواء بمثابة أجراس إنذار تصاعد على أثرها الوعي البيئي لدى الشعوب الأوروبية والأمريكية خلال حقبة الخمسينيات (٥) أما الستينيات فقد شهدت اتساع مظاهر الاحتجاج الشعبى الأمريكى ضد حرب فيتنام وعلى الأخص ضد استخدام القوات الأمريكية للمبيدات التى احتوت على نسبة عالية من مركب الديوكسين السام ضد الفيتناميين، كما صدر فى ذلك الحين كتاب راشيل كارسون فى نهاية عام ١٩٦٢ الذى سلط الضوء على الآثار السلبية للتكنولوجيا وللمبيدات الحشرية بوجه خاص الأمر الذى دفع حكومة جون كيندى إلى تشكيل لجنة علمية للاستفادة بما جاء فى هذا الكتاب. وأدى الضغط الجماهيرى إلى موافقة الكونجرس الأمريكى على إصدار قانون السياسة الوطنية للبيئة عام ١٩٦٩ الذى يقضى بضرورة دراسة الآثار المختلفة للمشروعات الصناعية قبل الترخيص بإقامتها. ووصلت الحملة الجماهيرية فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إلى ذروتها لحماية البيئة، هذا وقد تواصل الاهتمام الجماهيرى بقضايا البيئة فى كل من كندا، وأوربا واليابان وبعض الدول النامية مثل الهند حتى عام ١٩٦٩ عندما اقترحت حكومة السويد عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة البشرية، وقد اعتبر هذا المؤتمر أهم نقطة تحول فى تاريخ الوعي البيئى إذ يعد البداية العالمية للوعي البيئى. وقد خرج هذا المؤتمر إلى حيز الوجود نتيجة الضغط الجماهيرى الذى عززته الدراسات العلمية بشأن الآثار المترتبة على الملوثات المختلفة والتدهور البيئى فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وقد استقبلت الدول النامية مؤتمر استكهولم بروح الحذر والتحفظ فى البداية انطلاقاً من احتمال قصر أعمال المؤتمر على المناقشات التى دارت فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات والتى تركزت على تلوث الهواء والمياه وكانت ملموسة لدى الرأى العام الأوروبى والأمريكى، وكانت غالبية الدول النامية قد بدأت فى تلك الفترة الأخذ ببرامج التنمية الصناعية التى كانت تمثل تحدياً حقيقياً للدول النامية للخلاص من أسر التبعية، ولذلك نظرت الدول النامية إلى الدعوة للمؤتمر برؤية شديدة واعتقدت أن المقصود هو إبقاؤها فى حالة تبعية عن طريق مهاجمة مشروعاتها الصناعية، ولكن أوضحت أعمال هذا المؤتمر إدراك القائمين على المؤتمر بأن التدهور البيئى لا يرجع فقط إلى المشكلات المتعلقة بالتلوث الناتج عن التصنيع بل إن الفقر والتخلف هما من أهم أسباب التدهور البيئى. فكلاهما يدفعان الإنسان



إلى سوء استخدام موارده مما يعجل بالتدهور البيئي الشامل الذى يعوق عمليات التنمية. وهذه القضية بالتحديد تتعلق بأوضاع البيئة فى الدول النامية. إذ أن سياسات التنمية التابعة المشوهة التى سادت دول الجنوب بصفة عامة منذ الستينيات أدت إلى اختلال البيئة الريفية دون أن تولد بيئة حضرية متوازنة اقتصاديا وعمرانيا وثقافيا. كما أوضح هذا المؤتمر الطابع العالمى لمشكلات البيئة رغم اختلاف أولوياتها فى دول الشمال عنها فى دول الجنوب. كما برز فى ذلك الحين المفهوم الشامل لقضايا البيئة سواء فى إطارها المحلى أو الإقليمى أو العالمى.

فقد أصبحت الحركة البيئية مهمة بكافة جوانب البيئة الطبيعية (الأرض والمياه والمعادن وجميع الكائنات الحية والغلاف الجوى والأنهار والمحيطات والفضاء الخارجى) كما لم تعد نظرتها قاصرة على البيئة الطبيعية فى حد ذاتها بل تحولت إلى النظر إلى علاقتها وتأثيرها بالأوضاع السكانية والاجتماعية والحضرية والعلاقات الدولية وعلى الأخص التعاون الاقتصادى الدولى الذى يشمل قضايا الديون والتجارة والإعانات.

هذا وقد اضطلعت الجماعات العلمية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسى فى حركة الارتفاع بالوعى البيئى، وقدم علماء البيئة إسهامات بارزة فى مجالات الزراعة والصحة العامة ونهبوا مبكرا إلى الأخطار البيئية الناجمة عن سوء استخدام الموارد وكثافة استخدام التكنولوجيا، وقد أسهم التفاعل بين هؤلاء العلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام فى خلق وعى جماهيرى متزايد بالقضايا البيئية مما خلق بدوره ضغوطا سياسية دفعت الحكومات إلى اتخاذ مواقف مسئولة إزاء مشكلات البيئة. وعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة بدأت حركة المنظمات غير الحكومية فى مجال البيئة تتخذ طابعا دوليا وعلى الأخص بعد تأسيس الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية الذى شكل حلقة اتصال فريدة من نوعها بين القطاع غير الحكومى والقطاع الحكومى منذ عام ١٩٤٨. ويضم هذا الاتحاد أكثر من ٦٠ دولة و ١٣٠ وكالة حكومية و ٣٥٠ وكالة غير حكومية وطنية ودولية.

وتعد حركة تشييكو الهندية من أبرز المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مجال حماية البيئة، وتعتبر هذه الحركة تاريخيا وفلسفيا وتنظيميا امتدادا للحركة



الغاندية وقد نجحت فى حماية غابات الهمالايا فى أوتار براديش من جشع المقاولين المحليين والأجانب. وقد نشأت هذه الحركة عندما ظهرت بوادر خطر الاضطراب البيئى عندما جفت مصادر المياه وزاد انهيار التربة عند المنحدرات وانخفض إنتاج المحاصيل الغذائية نتيجة لقطع الأشجار وتطورت الحركة إلى المطالبة بإعادة إصلاح البيئة (٦).

كذلك تأتى حركة الحزام الأخضر التى أنشأها المجلس الوطنى لنساء كينيا عام ١٩٧٧ فى مقدمة المنظمات غير الحكومية فى دول الجنوب. وقد نجحت هذه المنظمة فى حماية التربة من التدهور بإقامة ما يزيد على ٢٠ ألف حزام أخضر حول القرى والأقاليم المحلية، ويشرف على إدارتها النساء، وتتوازى مع التوسع الكبير فى حركة المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة منذ الستينيات الزيادة الملحوظة فى عدد المؤسسات الحكومية المتخصصة فى شئون البيئة، إذ لا تخلو دولة فى الوقت الحالى من وجود آلية حكومية مختصة بالقضايا البيئية هذا عدا المنظمات التى تعمل على المستويات الإقليمية والدولية مثل مجلس التعاون الاقتصادى والمجتمعات الأوربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ولعل من أبرز إنجازات مؤتمر استكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نفس العام (١٩٧٢). هذا وقد سيطرت ثلاثة توجهات أساسية على مواقف واتجاهات حماة البيئة يطالب أنصار التوجه الأول بضرورة إرساء تشريعات بيئية قوية، ويركزون على الحلول التكنولوجية لمشكلات البيئة، أما التوجه الثانى فركز أصحابه على أهمية تشجيع جماعات الضغط للتأثير على صناعات القرار لانتهاج السياسات الكفيلة بحماية البيئة من الأخطار التى تتهددها، أما أنصار التوجه الثالث فهم يتبنون رؤية نقدية لقضية التكنولوجيا والطاقة، ويدعون إلى تطوير تكنولوجيات بديلة ويطالبون بضرورة الاعتماد على الذات. ويتمى أغلب أنصار هذا التيار إلى دول الجنوب (٧).

(*) كان عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة ٢٥٠٠ منظمة عام ١٩٧٤ ولم يكن فى العالم النامى سوى أربع منظمات، أما اليوم فهناك أكثر من ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية فى العالم النامى وحده (المصدر: الإنسان والبيئة صراع أم توافق، كتاب العربى ٢٦ - يناير ١٩٩٠ - الكويت).



الرأى العام والأولويات البيئية،

يختلف الاهتمام الجماهيرى بالمشاكل البيئية الوطنية من بلد إلى آخر كما يختلف من مكان إلى آخر فى نفس البلد. وفى ضوء الوعى البيئى بصورته الراهنة تبرز مجالات جديدة للصراع والاختلاف الجذرى بين الدول الصناعية والدول النامية وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادى وبين الأجيال الحالية والقادمة، ولا شك أن الجدل حول هذه القضايا سوف يستمر لفترة طويلة فى القرن المقبل وما بعده، وتعد استطلاعات الرأى العام من أبرز الأساليب العلمية ذات المصادقية العالية للتعرف على مستوى ونوع الوعى البيئى السائد، كما تساعد على تحديد الأولويات البيئية لدى القطاعات المختلفة من الرأى العام الشعبى والرسمى. ويلاحظ أن استطلاعات الرأى التى أجريت فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات كانت تركز على قضايا بيئية محلية محددة مثل تلوث الهواء أو المياه بينما شملت استطلاعات الرأى التى أجريت خلال حقبة الثمانينيات القضايا البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية إلى جانب القضايا المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسات البيئية والتنمية ونوعية الحياة(٨).

ويلاحظ أن معظم استطلاعات الرأى التى أجريت حول الأولويات البيئية ومحاور الاهتمام البيئى قد تمت فى الدول الصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا بينما لم يتوافر للدول النامية استطلاعات رأى مماثلة، والاستطلاع الوحيد الذى اتسم بطابع شبه عالمى ورغم التحفظات والمآخذ العملية على العينة والإجراءات يتمثل فى المسح المتعدد الجنسيات الذى قامت به شركة لويس هاريس الأمريكية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعرف على اتجاهات ومفاهيم الجماهير والقيادات للقضايا البيئية وشمل ١٤ بلدا(٩).

ورغم اختلاف الأولويات البيئية لدى كل من الرأى العام المتسمى للدول الصناعية والآخر الذى يعبر عن الدول النامية طبقا للنتائج التى تم الحصول عليها من هذا المسح، غير أن السمة المشتركة بين الدول الصناعية والنامية تتمثل فى أن الرأى العام أصبح بوجه عام يستثار بشدة عند وقوع أحداث بيئية خطيرة، فمثلا وصل الاهتمام الجماهيرى بالمواد الكيماوية الخطرة والقوة النووية ذروته عقب



حوادث سيفيزو (١٩٧٦)، وبوبال (١٩٨٤)، والراين (١٩٨٦) وتشيرنوبل (١٩٨٦). وهنا يبدو واضحا مدى تأثير الرأى العام بتغطية وسائل الإعلام لهذه الحوادث، كما أظهر هذا الاستطلاع اتفاقا عاما بين الجمهور والقيادات حول المشاكل الرئيسية التى تعانى منها البيئة والتى تتمحور حول تدهور الأراضى الزراعية والتصحر وإزالة الغابات وتلوث المياه، وتغير المناخ والإشعاع وتلوث الهواء والنفايات الكيميائية. ويلاحظ أن الجميع يتطلع إلى بيئة صحية سليمة إلا أن اختلاف الأحوال الاقتصادية يخلق وجهات نظر متباينة وأحيانا متضادة حول مشاكل البيئة. فالدول الصناعية تعتبر تلوث الهواء خطرا على الصحة، ولكنها تبدى اهتماما أكثر بتردى نوعية الحياة، وكثيرا ما تمتد اهتمامات هذه الدول إلى المستقبل البعيد، فهى تهتم بمشكلات مثل الدفء العالمى وتدمير طبقة الأوزون أما الدول النامية فينصب اهتمامها على الحياة ذاتها بدلا من نوعية الحياة، ولذلك تشغلها مشكلات أخرى فورية وعاجلة مثل ندرة المياه العذبة والتصحر وتدهور الأراضى (١٠) الزراعية. كما أنها تعطى أولوية للنمو الاقتصادى. وقد كشفت دراسة فى الرأى بين الجمهور والخبراء حول بعض القضايا البيئية، فبينما أعرب الجمهور عن اهتمامه الكبير إزاء الطاقة النووية والنفايات المشعة وحوادث المصانع الكيميائية، صنف الخبراء هذه القضايا على أنها ذات خطورة متوسطة أو محدودة.

وعلى النقيض وضع الخبراء قضايا مثل مبيدات الآفات وتلوث الهواء داخل المباني وتعرض العمال للمواد الكيماوية وارتفاع حرارة العالم فى مرتبة عالية من الخطورة، بينما اعتبرها الجمهور ذات خطورة متوسطة و محدودة. ويعزى هذا التباين فى الرأى بين الجمهور والخبراء إلى عدة أسباب أولها (طبقا لتفسير وكالة الحماية البيئية الأمريكية) أن الجمهور لم تتح له جميع المعلومات التى أتاحت للخبراء فضلا عن الاختلاف فى مفهوم الأخطار لدى كل من الجمهور والخبراء (١١) ونضيف إلى ذلك سببا آخر لا يقل أهمية ويتعلق بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى تشكيل الوعى البيئى وتحديد الأولويات البيئية لدى الجمهور، وهذا يقودنا إلى الإشارة بالتفصيل إلى النتائج التى أسفرت عنها بعض الدراسات والبحوث العربية التى أجريت مؤخرا للتعرف على اتجاهات الجمهور (الصفوة - الجمهور العادى) فى كل من مصر وسلطنة عمان إزاء قضايا ومشكلات البيئة (١٢).



وقد أسفرت هذه الدراسات عن مجموعة من النتائج الهامة
نوجزها علي النحو التالي:

(١) أن هناك إدراكا صحيحا من جانب الصفوة المصرية والعمانية لمشكلات وقضايا البيئة سواء على المستوى العالمى أو المحلى - هذا بخلاف الجمهور العادى الذى كشفت الدراسة عن أن مفاهيم وقضايا البيئة تائهة وسط زحام المشاكل اليومية بالنسبة للرأى العام فى مصر، أما فى سلطنة عمان فالجمهور العادى سمع عن مشكلات البيئة وإن لم يتضح نوع أو مستوى الإدراك للقضايا البيئية.

(٢) اتفق كل من الصفوة والجمهور العادى فى مصر على أن الانفجار السكانى والتلوث يعتبران من أهم القضايا البيئية، بينما تبين أن أهم المشكلات البيئية التى يعانى منها العالم فى رأى الجمهور العام فى سلطنة عمان هى التلوث بكافة مجالاته ثم ثقب طبقة الأوزون ويليهِ التصحر. وعلى المستوى المحلى جاءت مشكلة الملوحة فى المياه نتيجة سوء استخدام المياه الجوفية على صدر قائمة الأولويات البيئية.

(٣) تصدر التليفزيون قائمة المصادر التى أمدت الجمهور العام (صفوة - جمهور عادى) بالمعلومات عن قضايا البيئة ومشكلاتها تليه الصحف والمجلات ثم الإذاعة.

وسائل الإعلام والبيئة،

أكدت الدراسات العديدة التى أجريت فى كل من الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال والدول النامية فى الجنوب للتعرف على مستوى الوعى البيئى السائد فى هذه الدول أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دورا مركزيا فى تشكيل الوعى البيئى لدى الجمهور العام سواء فى مجال تزويده بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن قضايا البيئة أو فى تشكيل الاتجاهات والموقف تجاه هذه القضايا. وأيضا فى تحديد الأولويات البيئية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهناك مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية تحدد الأدوار المتشابكة التى تقوم بها وسائل الإعلام فى مجال تشكيل الوعى البيئى بصورة صحيحة أو تزيف هذا الوعى، وكذلك يتفاوت الدور الذى تقوم به كل



وسيلة إعلامية فى هذا المجال طبقاً للقدرة على التأثير والفاعلية الذاتية التى تنفرد بها كل وسيلة إعلامية مقروءة كانت أم مرئية ومسموعة. فقد أجمعت استطلاعات الرأى التى أجريت فى كل من دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب النامية على أن التلفزيون يتقدم سائر وسائل الإعلام كمصدر رئيسى للمعلومات البيئية بالنسبة للجمهور العام فى الريف والحضر بينما شغلت الصحافة المرتبة الأولى بالنسبة للنخب المثقفة والقيادات والخبراء فى استقاء ومتابعة القضايا والمشكلات البيئية، فقد أوضحت الدراسات الأمريكية أن الصحف والتلفزيون تمثل المصادر الرئيسية (١٣) للمعلومات البيئية، وبينت أنه كلما زاد تعليم الكبار زاد تفضيل الصحف على التلفزيون، هذا بينما أوضحت الدراسات التى أجريت فى بريطانيا أن أكثر من نصف العينة المدروسة يثقون فى برامج التلفزيون بشأن التأثيرات البيئية للقوة النووية و ٣٣٪ فقط أعربت عن ثقتها بالصحف والمجلات (١٤).

ويلاحظ أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى فى دول الجنوب النامى يؤثران بصورة حاسمة على دور وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى. فمثلاً يعتبر التلفزيون والصحف فى مصر هما المصدران الرئيسيان للمعلومات البيئية سواء بالنسبة للجمهور العام أو الصفوة فى المدن الرئيسية والمراكز الحضرية. أما بالنسبة للمناطق الريفية فيسود الراديو والتلفزيون. وفى المناطق النائية يعتبر الراديو هو المصدر الرئيسى للمعلومات والأخبار (١٥) وقد تفاوتت هذه المؤشرات فى دراسة أخرى أجريت لاستطلاع الرأى العام فى سلطنة عمان حول القضايا البيئية إذ جاءت الصحف فى المقدمة (٤٠٪) تلتها الإذاعة المسموعة (٣٦٪) ثم التلفزيون (٣٠٪) بالنسبة للجمهور العام، أما بالنسبة للقيادات فقد شغل الراديو المرتبة الأولى وتساوت معه الصحف ثم جاء بعدهما التلفزيون كمصدر للمعلومات البيئية (١٦). وبالنسبة للمناطق الريفية فى دول الجنوب حيث تزداد وطأة المشكلات البيئية يلاحظ انعدام الدور البيئى لوسائل الإعلام وتتفوق عليها وسائل الاتصال التقليدى مثل الموسيقى والمسرح والأغاني والرقص الشعبى. وقد أكدت بعض دراسات اليونسكو التى أجريت فى نيبال وسرى لانكا والهند مدى قوة تأثير هذه الوسائل فى خلق الوعى البيئى (١٧) ورغم ما تؤكده الدراسات والشواهد على أهمية بل وخطورة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى المجال البيئى إلا



أنه لوحظ من خلال الدراسات التي أجريت للتعرف على حجم ونوع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة أن هذه القضايا لم تزل حتى الآن تشغل أولوية هامشية سواء بالنسبة للإعلام المرئي أو المسموع أو المقروء؛ إذ تحظى الموضوعات السياسية والاقتصادية والجرائم والرياضة والفن بأولويات مطلقة. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة بعضها يتعلق بالسياسات الإعلامية للدول والبعض الآخر يرجع إلى انعدام الوعي البيئي لدى القائمين بالاتصال أى الإعلاميين، علاوة على حداثة ظهور البيئة كقضية إعلامية، فالأخبار والمعلومات المتعلقة بالبيئة لم تفرض وجودها على وسائل الإعلام إلا بعد مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢.

أنماط التغطية الإعلامية للقضايا البيئية،

يلاحظ أن التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام منذ اختراع آلة الطباعة فى القرن الخامس عشر وحتى المرحلة الراهنة كان له انعكاسات عميقة فى اتساع وسائل الإعلام من حيث الكم والنوع ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة تزايدت أعدادها بصورة ملحوظة خلال ربع القرن الأخير. وقد امتدت وسائل الاتصال الجماهيرى إلى المناطق النائية من العالم ولم تعد مقصورة على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الوظائف والأدوار التى تقوم بها وسائل الإعلام وعلى الأخص الصحافة والإذاعة المسموعة فضلا عن الانتشار السريع للتلفزيون فى الدول المتقدمة فى الشمال وتزايد تأثيره الاجتماعى والثقافى فى دول الجنوب.

والواقع أن معالجات الإعلام للقضايا البيئية لا تأخذ شكلاً مستقلاً عن سائر أوجه النشاط الاجتماعى والسياسى والثقافى، بل تتحدد أصلاً وفق القوانين العامة التى تحقق مصالح القوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية.

وتختلف أشكال ونوعية المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة طبقاً لمجموعة من المحددات نوجزها على النحو التالى:

(١) السياسة الإعلامية الرسمية لكل دولة ومدى توافقها مع الممارسات الفعلية لوسائل الإعلام.



- (٢) نط الملكية الإعلامية السائد فى كل دولة هل هو ملكية حكومية أو ملكية هيئات وأحزاب أو ملكية فردية.
- (٣) السياسة البيئية الرسمية للدولة.
- (٤) مستوى ونوع الوعى البيئى السائد لدى كل من الجمهور العام والقيادات وصناع القرار والقائمين بالاتصال (الإعلاميين).
- (٥) التربية البيئية ومدى انتشارها فى برامج التعليم العام والجامعى.
- وقبل أن نتطرق إلى تناول أوجه الاتفاق والاختلاف بين اتجاهات ومواقف وسائل الإعلام فى كل من دول الشمال الصناعى المتقدم ودول الجنوب النامى إزاء قضايا البيئة علينا أن نشير فى عجالة إلى الحقيقة الكونية التى تلقى بظلالها السلبية والإيجابية على كافة الممارسات البيئية والإعلامية معا ألا وهى أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية ويفرض سياسته على التخوم أى دول الجنوب، وتتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وعوامل القوة الاقتصادية التى تشمل الصناعة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال. وأخيرا السيطرة الغربية الكاملة على وسائل الإعلام والاتصال والتى تتمثل فى احتكار وكالات الأنباء الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمصادر الأنباء والمعلومات فى العالم عدا البرامج التليفزيونية والإعلانات التى يتم من خلالها تشكيل القيم والآراء وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة فى دول الجنوب. وقد أجمعت الدراسات التى أجريت عن وسائل الإعلام وعلاقتها بالقضايا البيئية على أن طابع الإثارة الإعلامية يسيطر على أنماط التغطية الإعلامية لقضايا البيئة سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى. إذ لوحظ أن وسائل الإعلام تركز على الأحداث الخطيرة والمأساوية، وقد برز ذلك واضحا فى التغطية الإعلامية الواسعة التى لقيتها الأحداث التالية:

- (١) حادث الضباب القاتل الذى انتشر فوق لندن عام ١٩٥٢.
- (٢) حادث سيفيزو (انفجار مصنع الكيماويات فى إيطاليا) عام ١٩٧٦.
- (٣) غرق ناقلة أموكوكادلز عام ١٩٧٨.



(٤) حادث باهوبال فى الهند ١٩٨٤ .

(٥) حادث تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى ١٩٨٦ (١٧).

وغالبا ما يصاحب نمط التغطية القائم على الإثارة كثير من التداعيات السلبية الناتجة عن الاكتفاء بالجوانب السلبية الصارخة فى الحدث وتحاشى الإشارة إلى الأسباب مع الميل إلى التهويل والمعالجة السطحية علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير آثاره .

ولا شك أن الميل نحو الإثارة يؤدى إلى عدم دقة الأخبار التى تقدمها وسائل الإعلام عن الكوارث والمخاطر البيئية كما أن هذه المعالجات المبثورة لا تعرض المشكلات البيئية فى سياقها الصحيح مما يؤدى إلى التضليل أحيانا علاوة على تشويه الوعى البيئى .

ويلعب المفهوم الغربى للإعلام الخبرى وأولوياته دورا رئيسيا فى تكريس أنماط التغطية الإعلامية المشوهة لقضايا البيئة وخصوصا أنه يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه . وتتفاقم المحنة عندما يتعلق الأمر بكارثة بيئية تقع فى جنوب العالم . ففى ضوء أشكال السيطرة الإعلامية المتعددة التى يمارسها الإعلام الغربى على وسائل الإعلام بالدول النامية والتى تجسدها مظاهر الاختلال الإعلامى علاوة على اعتماد تشويه وتحريف الأحداث التى تقع فى دول الجنوب فضلا عن عدم كفاية التغطية الإعلامية لهذه الأحداث، تبرز أمانا حقيقة القيم التى يتبناها الإعلام الغربى ويمارسها فى معالجاته ومواقفه من شعوب الجنوب (١٨) مثل تغطية حادث تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى فى محطة س . بى . إس الأمريكية استغرق ١٢٩ دقيقة خلال شهرى أبريل - مايو ١٩٨٦ رغم أن ضحاياه لم يتجاوزوا ٣١ قتيلا بينما استغرقت تغطية زلزال تانج شان فى الصين عام ١٩٧٦ والذى راح ضحيته ما يقرب من مليون شخص حوالى ٩ دقائق فقط فى جميع الشبكات التليفزيونية الأمريكية (١٩) هذا بينما نالت حادثة ثرى مايلز أيلاند عام ١٩٧٩ والتى لم تحدث فيها أى وفيات اهتماما إعلاميا يفوق ما نالته الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات المدمرة التى تعرضت لها بعض شعوب الجنوب، وهناك مثال آخر يتعلق بالتغطية الإعلامية لحادث باهوبال فى الهند عام ١٩٨٤ والذى تناولته إحدى



الدراسات الأمريكية من خلال تحليل مضمون ٩٥٢ خبرا صحفيا وإذاعيا تناولت هذه الكارثة. فقد لوحظ أن التغطية الإعلامية ركزت على الحدث ذاته ولم تحاول الإشارة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى بناء معامل كيميائية في الهند، ولم تجر إلا قليل من المناقشات عن القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية التي أثارها الكارثة، وهذا خير تجسيد للتغطية الإعلامية المبتورة والمشوهة التي تفصل الحدث عن أسبابه ونتائجه وتركز عليه لذاته وسرعان ما ينطفئ الحدث ويتلاشى معه الاهتمام الإعلامى الذى يقفز إلى حدث آخر جديد، وهناك مثل آخر تتناوله وسائل الإعلام فى الجنوب إذ أشارت إحدى الدراسات التى أجريت عن تغطية وسائل الإعلام الهندية للقضايا البيئية إلى أن الصحف قد فشلت فى تقديم تحقيقات صحفية كافية عن الآثار البيئية لبناء أحد السدود الرئيسية فى الهند كما اعتمدت على التغطية السطحية (٢٠).

ولا تقتصر سلبيات التغطية الإعلامية لأحداث البيئة على ما سبقت الإشارة إليه بل تكتمل هذه الحلقة السلبية بعامل آخر يتمثل فى قصر نفس وسائل الإعلام التى لا تقف طويلا أمام أى مشكلة أو قضية بيئية تحتاج إلى جهد استثنائى لمتابعتها وتفسيرها وتعميق الوعي بها مما ينعكس بصورة سلبية على الاهتمام الجماهيرى الذى يظل يلهم خلف أى حدث جديد تحتضنه وسائل الإعلام دون أن تتاح له فرصة تكوين موقف متكامل تسنده المعرفة العلمية والآراء المختلفة حول أية قضية أو حدث بيئى. وقد أشارت إحدى الدراسات الكندية إلى انخفاض اهتمام الجماهير بقضايا التلوث البيئى بنسبة النصف خلال عام ١٩٧٠، ١٩٧١ بسبب تحول اهتمام وسائل الإعلام من البيئة إلى موضوعات أخرى مثل الطاقة والتضخم المالى والبطالة (٢١) وفى نطاق الجدل المثار حول السيطرة الغربية على وسائل الإعلام الدولية - تكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات - لابد من الإشارة إلى الدور الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال الاعلام البيئى، والمعروف أنها تزيد على ٥٠٠ شركة عالمية تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و ٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل الغازات المسببة للتغيرات المناخية (٢٢). وهناك علاقة ود مفقود تربط بين هذه الشركات وجماعات حماية البيئة، وقد فطنت مبكرا إلى خطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام فى تهديد



مصالحتها بالكشف عن أدوارها البشعة فى تلويث البيئة وذلك من خلال الحملات الإعلامية الجادة، ولذلك عمدت هذه الشركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة تنتشر فى كافة أنحاء العالم وتعمل بدأب ومثابرة على استقطاب رجال الإعلام من خلال الرشاوى المقنعة والسافرة كى يتحولوا إلى أدوات دعائية لهذه الشركات، وذلك باتخاذ مواقف حيادية أو سلبية إزاء مشكلات البيئة أو استخدامهم لخلق البلبلة لدى الرأى العام عندما تستفحل الأمور البيئية ويصبح من المحال تفاديها. كما تستخدم هذه الشركات الإعلانات كسلاح فعال لمواجهة خصومها من أنصار حماية البيئة، حيث يتحقق لهذه الشركات من خلال وكالات الإعلان الدولية (٢٥ وكالة دولية منها ٢٢ وكالة أمريكية) عدة أهداف فى وقت واحد وهى ترويج بضاعتها وخصوصا التكنولوجيا الملوثة للبيئة وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية الوطنية فى دول الجنوب فضلا عن التأثير على حرية الرأى فى وسائل الإعلام (٢٣).

وتتعدد الأمثلة الخاصة بالإعلانات مثل إعلانات السجائر والترويج للمبيدات الحشرية أو أنواع الأطعمة الصناعية والحلوى الملوثة للأطفال واللبان. ولا شك أن هذه الإعلانات تضع وسائل الإعلام فى مأزق حرج يهدد مصداقيتها أمام الرأى العام، إذ إنها تتبنى الدفاع عن قضايا البيئة والتنمية المتواصلة وفى ذات الوقت تفرد صفحاتها وتخصص بعض برامجها للإعلان عن السلع الملوثة للبيئة والمهددة للصحة العامة.

القائمون بالاتصال فى المجال البيئى:

ومن أبرز العوامل التى تؤثر فى نوعية ومستوى التغطية الإعلامية لقضايا البيئة القائمون بالاتصال والمقصود بهم الصحفيون ومخططو ومنتجو البرامج الإذاعية والتلفزيونية الذين يعملون فى مجال الإعلام البيئى. وقد أشارت إحدى الدراسات الأمريكية (٢٤) إلى المشكلات التى يعانى منها هؤلاء الإعلاميون والتى تلخص فى افتقارهم إلى التأهيل العلمى المتخصص والثقافة البيئية علاوة على قلة الدورات التدريبية التى يشاركون فيها، والتى يمكن أن تسهم فى تطوير إمكانياتهم المهنية، وكذلك فهم يواجهون مشكلات عديدة فى عرض الموضوعات البيئية حيث



يعتمدون على تعليقات الخبراء والمتخصصين ولا ينجحون غالبا فى تبسيطها أو عرضها بصورة سليمة ومتكاملة مما يسبب بلبلة للرأى العام فى كثير من الأحيان . . يعانى هؤلاء الإعلاميون فى معظمهم من انعدام المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن القضايا والمشكلات البيئية مما يحصرهم فى إطار المصادر الحكومية المحدودة والتي تخلق منهم أبقا للبحكومات أو رجال الأعمال والشركات الصناعية المحلية والعالمية .

وتشير بعض الدراسات التى أجريت فى العالم العربى للتعرف على مستوى الوعى البيئى لدى القائمين بالاتصال فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع إلى أن أغلبهم يفتقرون إلى الثقافة البيئية المتكاملة ولم يشاركوا فى دورات تدريبية أو حلقات بحثية عن البيئة، كما تقتصر مصادر المعلومات التى يتعاملون معها على المصادر الرسمية والحكومية فى مجال البيئة (٢٥).

غير أن هناك بعض النماذج الإيجابية فى دول الجنوب أبرزها مركز صحفى البيئة فى الهند الذى تشكل عام ١٩٨٩ ويضم ما يزيد على المائة من الصحفيين الهنود الذين يمارسون نشاطا ملحوظا فى إعداد الحلقات الدراسية وبرامج التدريب لرفع مستوى الأداء المهنى لدى الصحفيين المتخصصين فى البيئة (٢٦). كذلك أشارت إحدى الدراسات التى أجريت على القائمين بالاتصال فى سلطنة عمان إلى توافر مصادر المعلومات البيئية المتخصصة وإلى التعاون الوثيق بين وسائل الإعلام والوزارات والهيئات ذات الاهتمام البيئى مثل وزارات البيئة وموارد المياه والإعلام والصحة والتعليم والشباب، كذلك أشارت إلى أن نحو حوالى ٦٣٪ من القائمين بالاتصال شاركوا فى دورات تدريبية وحلقات بحثية عن البيئة (٢٧).

جذور أزمة الإعلام البيئى فى دول الجنوب:

قد يبدو من العسير أن نتناول علاقة الإعلام والإعلاميين فى دول الجنوب بمعزل عن الأزمات والتحديات المجتمعية الشاملة التى تواجه شعوب الجنوب ليس فى مجال الإعلام والاتصال فحسب بل فى استمرارية البقاء ذاته . إذ أن سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجماهير ونماذج الإنتاج المشوهة والتركة الاستعمارية المتوارثة فى مجال التعليم والثقافة والإعلام



ومستويات الوعي الاجتماعى المتباينة والتبعية السياسية والاقتصادية شبه المطلقة للأسواق الغربية بحكوماتها وشركاتها متعددة الجنسية، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت الخريطة الإعلامية فى دول الجنوب، بل وحددت وظائفها وأدوارها ورسمت لها مسارها واتجاهاتها سواء إزاء البيئة أو سائر القضايا الاجتماعية والثقافية والمحلية والعالمية.

وقد تحدت ملامح الخريطة الإعلامية فى دول الجنوب فى مرحلة ما بعد الاستقلال فى ضوء الحقائق التالية:

أولا: مسئوليات الإعلام إزاء قضايا التنمية.

ثانيا: تبعية وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع بصورة شبه مطلقة للحكومات.

ثالثا: استمرار الميراث الاستعماري فى مجال الإعلام.

ولقد سيطرت على معظم دول الجنوب نظريات التنمية التى صاغها الفكر الغربى خلال أكثر من ثلاثين عاما، والمعروف أن هذه النظريات تبنى مفهوما خاصا عن التنمية يرى أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخى للرأسمالية الغربية وهو مفهوم يغفل تماما تاريخية هذه الظاهرة. فلقد نمت الرأسمالية الغربية فى ظروف لا يمكن تكرارها حيث أتيت لها السيطرة على موارد العالم البشرية والطبيعية والاستثمار بأسواقه لمنتجاتها ومعالجة الفائض البشرى بالاستعمار الاستيطاني فى الأمريكتين وأستراليا وجنوب أفريقيا وإسرائيل فضلا عن سبق والتفوق التكنولوجى لهذه الدول. ورغم ذلك فقد اقتنع أصحاب الفكر التنموى فى الجنوب بإمكانية اللحاق بالدول الصناعية خلال عقدين أو ثلاثة من السنين، وأثبتت التجارب فشل هذا النهج من التفكير الذى ضلل شعوب الجنوب طوال العقود الثلاثة الماضية من حيث إنه جعل التنمية مرتعنة بمعونات الدول الصناعية واستثماراتها حتى أصبحت هذه الدول التى تتحمل المسئولية الكاملة عن تخلف وإفقار الجنوب هى المنقذ الوحيد، ولقد أسهمت الظروف التى سادت معظم دول الجنوب فى الحقبة الماضية فى خلق المناخ الملائم لتغلغل الأنماط الأجنبية فى الثقافة والسلوك والقيم مما ساعد على نشوء التيارات الفكرية التى تأثرت بما قدمته المدرسة



الأمريكية في الإعلام التنموي من دراسات ونظريات استهدفت إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في إقناع شعوب الجنوب بانتهاج نفس الطريق الذي سلكته الدول الصناعية المتقدمة والتطلع إليها كمثال أعلى تتعلق به أنظار وطموحات الدول الفقيرة حيث يصبح دور الإعلام هو نقل هذه الشعوب من النمط التقليدي إلى التحديث أى الحياة وفقاً للنمط الغربي من خلال تشجيعها على نبذ الأساليب التقليدية وترغيبها في الأنماط الاستهلاكية التي تسود المجتمعات الغربية المتقدمة صناعياً (٢٨). والواقع أن هؤلاء المنظرين الإعلاميين قد حاولوا استكمال الدور الذي قام به أساتذة الاقتصاد الغربيون في مجال الفكر التنموي عندما حاولوا أن يفرضوا على شعوب الجنوب نماذج التنمية الغربية (الرأسمالية) سواء في الاقتصاد أو الإعلام مما أدى إلى تعميق التبعية للغرب، ليس في مجال الاقتصاد والسياسة فحسب بل والإعلام والثقافة، إذ أصبحت هذه الشعوب في حالة عجز مطلق وانتظار دائم للمعونات التي تأتيهم من الغرب سواء في شكل معونات اقتصادية وتكنولوجية أو أفكار وقيم وثقافات. هذا وقد نجم عن إخفاق تجارب التنمية في دول الجنوب ازدياد اليقين لدى شعوب هذه الدول باستحالة تحقيق أى شكل من أشكال الاستقلال في ظل استمرار الهيمنة الغربية مما دفعهم إلى اللجوء إلى المنابر الدولية والمطالبة بضرورة إرساء نظام عالمي جديد سواء في المجال الاقتصادي أو الإعلامي، واستطاعت دول الجنوب أن تدفع المجتمع الدولي من خلال منظمة اليونسكو إلى البحث عن صيغة جديدة للنظام الإعلامي الراهن والسعى من أجل إرساء قواعد جديدة لنظام إعلامي أكثر عدالة وإنصافاً.

وكما شاع وانتشر النموذج الأمريكي للتنمية الاقتصادية في أغلب دول الجنوب، كذلك سيطرت النظريات الأمريكية في الإعلام والتنمية على كافة الإعلاميين من الأكاديميين والممارسين باستثناء قلة نادرة.

هذا هو الإطار العام الذي تعمل في ظله وسائل الإعلام في دول الجنوب الذي قد يساعدنا على تفسير أسباب التشويه والقصور الذي يعاني منه الإعلام البيئي في الجنوب، في ظل هذا السياق الذي يلخص القوانين الأساسية التي تحكم في وسائل الإعلام في دول الجنوب من خلال النفاذ إلى جوهر الأزمة التي يعاني منها الإعلام الجنوبي ككل، والتي يمكن إرجاع جذورها إلى عوامل تاريخية



تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، ولكنها تستمد استمراريتها من المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة من أجل إحكام السيطرة على موارد ومقدرات وثقافات دول الجنوب وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة في تحقيق ذلك بإمبراطوريتها الإعلامية الضخمة التي تتمثل في وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية علاوة على إمكاناتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الأخطبوطي للشركات متعددة الجنسية، ووكالات الإعلان. وتتجسد أبرز مظاهر التبعية في مجال الإعلام البيئي في دول الجنوب في تركيز اهتمام وسائل الإعلام على البعد العالمي لقضايا البيئة المنقولة حرفياً عن وسائل الإعلام الغربية وتهميش القضايا المحلية، فإذا كانت القضية المثارة في الإعلام الغربي هي ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي فإننا نجد هذا الموضوع يحتل الصفحات الأولى من الصحف ويتصدر برامج الإعلام المرئي والمسموع في معظم دول الجنوب، كذلك قد نقرأ بعض المقالات التحليلية عن المضاعفات السلبية لقطع الأشجار في اليابان بينما لا نقرأ خبراً واحداً عن مذابح الأشجار في بعض أوضاع ومشكلات البيئة في الجنوب كى يسهل على الإعلاميين الاستعانة بها في تغطية وتفسير القضايا البيئية بإعطائها الخلفيات العلمية الملائمة. والملاحظ أن وسائل الإعلام الجنوبية لا تعير القضايا البيئية المحلية الاهتمام اللائق بها إلا إذا كانت موضع اهتمام من القيادة السياسية، وهنا نكتشف أحد الوجوه القبيحة للتبعية الإعلامية على المستوى المحلي حيث يخضع الإعلام الجنوبي خضوعاً شبه مطلق لتوجهات ومصالح وأفكار السلطة السياسية في كافة مفردات الحياة اليومية وفي مقدمتها قضايا البيئة وخصوصاً إنها لم تشغل بعد المساحة اللائقة بها من اهتمام الساسة وصناع القرار في دول الجنوب علاوة على انعدام التنسيق بين الأجهزة البيئية ووسائل الإعلام وغياب البعد البيئي عن السياسات الإعلامية.

ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بالمعالجات الإعلامية التي قدمتها الصحافة المصرية لبعض القضايا البيئية المحلية مثل تجريف الأر ض الزراعية وتلوث مياه النيل والصرف الصحي في الإسكندرية والطاقة النووية حيث تبنت الصحف القومية وجهات النظر الرسمية التي تخدم مصالح الحكومة بصورة مباشرة وعندما عرضت الصحف الحزبية وجهات نظر أخرى في القضايا البيئية المذكورة اعتبرت هجوماً رغم



دقتها العلمية وموسوعيتها وخصوصاً أنها عرضت لكافة أبعاد هذه القضايا التي تعرضت للتنسيق الجزئي من جانب الصحف القومية.

البيئة فى إطار التعليم الإعلامى،

بالرغم من السلبيات والتناقضات وأوجه القصور المختلفة التى تشوب الأنشطة الإعلامية فى معالجاتها ومواقفها من القضايا البيئية، وهذا ما أكدته الدراسات العديدة التى أجريت على وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات البيئية وكأدوات لتشكيل الوعي البيئى لدى الجمهور العام سواء فى الدول الصناعية المتقدمة فى الشمال أو دول الجنوب النامى ورغم كل ما يثار حول الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى بلبلة رأى العام وتزييف الوعي البيئى أحيانا عن عمد، وأغلب الأحيان بسبب طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية التى تتحكم فى توجهاتها، إن كل ذلك لا يخفى الجانب الآخر من الصورة ألا وهو الدور المؤثر الذى قامت به وسائل الإعلام فى إثارة الاهتمام الجماهيرى بالقضايا والمشكلات والمخاطر البيئية. وقد يحسب للإعلام دوره فى الضغط على الحكومات فى بعض دول الشمال الصناعى المتقدم لإنشاء أجهزة تعنى بمشكلات البيئة أو لوضع حلول لمواجهة بعض الأزمات البيئية.

ولأشك أن تصحيح الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام للنهوض بالوعي البيئى يستلزم بذل المزيد من الجهد الجاد متعدد الأطراف والذى يسهم فيه صناع القرار وعلماء البيئة والتربويون فضلا عن الإعلاميين أنفسهم.

وقد كشفت الدراسات التى أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال الإعلام البيئى أنهم يعانون من جملة مشاكل أبرزها افتقارهم للثقافة البيئية السليمة وللمهارة التى تمكنهم من تبسيط المعلومات البيئية المتخصصة علاوة على افتقار القدرة على عرضها بصورة مقنعة للرأى العام وتكاتف كل من الظروف المهنية والأوضاع الاقتصادية والضغط السياسية والاجتماعية كى تحول دون إمكانية توفير الفرص الملائمة لتطوير الأداء المهنى (من خلال التدريب) والنهوض بمستوى الوعي



البيئى (من خلال الحلقات البحثية والمؤتمرات) لدى الإعلاميين المتخصصين فى شئون البيئة إذ أثبتت الدراسات أن أغلبهم لم يشارك فى أى نشاط تدريبي أو بحثى عن البيئة (٢٩).

كما أكدت الشواهد العديدة من خلال متابعة الإعلام البيئى المقروء والمرئى والمسموع ومن خلال الدورة العلمية التى أقامتها كلية الإعلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن السبيل الوحيد لتطوير الأداء المهني لهؤلاء الإعلاميين هو تنظيم العديد من الدورات التدريبية وحلقات النقاش التى تجمعهم مع علماء البيئة وتتيح لهم تكوين قاعدة معرفية أساسية عن النظم البيئية وتفاعلاتها وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى والثقافى وكيفية التعامل مع قضايا البيئة بمنظور مجتمعى شامل، وكيفية تبسيط المعلومات البيئية المتخصصة بما لا يخل بجوهرها لتقديمها فى صورة جذابة ومقنعة للجمهور.

ولا شك أن هذا الحل ينطوى على رؤية قصيرة المدى لأن تصحيح علاقة الإعلام والإعلاميين بالبيئة لابد أن يمتد ويتسع باتساع الأفق المستقبلى لقضايا البيئة ذاتها، والاستعداد للغد يجب أن يكون قد بدأ منذ الآن والمقصود بذلك هو البدء فى العمل على تهيئة الظروف والإمكانيات الكفيلة بخلق إعلام بيئى جاد ومسئول وقادر على ممارسة الضغط على الحكومات لإرساء سياسات بيئية حكيمة وعادلة.

وهنا يثار السؤال التالى: ماذا يحتاج الإعلام البيئى فى مصر كي يصبح عصريا وملتزمًا وقادرا على تحقيق أهدافه؟

وتأتى الإجابة واضحة وسلسة ومحددة وتتلخص فى ثلاثة أمور:

- (١) وجود قيادات إعلامية تملك رؤية متكاملة عن البيئة فى إطارها الطبيعى والبشرى والاجتماعى والسياسى، وتتحسس المخاطر البيئية دون مبالغة أو تهويل.
- (٢) كوادرات إعلامية مؤهلة ومدربة وقادرة على التصدى لكافة العراقيل التى يضعها صناع القرار والقيادات الإعلامية أمام القضايا البيئية وتداعياتها.
- (٣) مصادر معلومات عصرية ومتطورة عن المشكلات والقضايا البيئية على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.



ورغم أهمية العناصر الثلاثة سالفة الذكر وضرورة توافرها فى ذات الوقت لضمان تصحيح موقف الإعلام من قضايا البيئة وتعميق إيجابياته فإننى أرى أن جوهر الحل يكمن فى تحقيق العنصر الثانى الخاص بضرورة توافر كوادر إعلامية متخصصة فى البيئة وقادرة وراغبة فى تطوير أدائها المهنى وتنمية ثقافتها البيئية.

وإذا كان التدريب هو الحل الأمثل المتاح حالياً لتطوير المستوى المهنى والثقافى للإعلاميين المتخصصين فى قضايا البيئة إلا أن الحل الطويل المدى الذى يمتد بآثاره إلى المستقبل المتوسط والبعيد يكمن فى تأهيل الأجيال الجديدة من الإعلاميين، وهذا الحل يبدأ فى مرحلة التعليم الجامعى المتخصص.

ولا شك أن نجاح وفاعلية وسائل الإعلام فى القيام بمسئوليتها فى نشر الوعى البيئى بين جمهور المواطنين يتوقف إلى حد كبير على مدى وضوح المشكلات البيئية بكافة أبعادها المجتمعية والإنسانية فى أذهان القائمين بالاتصال من الصحفيين أو مخططى ومنفذى البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة. وهنا تبرز ضرورة الإعداد لهؤلاء الإعلاميين فى إطار برامج التوعية البيئية الأمر الذى يتطلب تزويدهم بالمفاهيم والمهارات والقيم التى تؤهلهم للقيام بمسئولياتهم المهنية فى مجال الإعلام البيئى بكفاءة واقتدار علاوة على تشكيل وعيهم البيئى كمواطنين ملتزمين.

ورغم اقتناع الإعلاميين وأساتذة الإعلام بأهمية الدور الذى ينبغى أن تقوم به وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى وفى مجال حماية البيئة وتبسيط العلوم وربط الجماهير العريضة بقضايا البيئة، إلا أن أغلب الجهود التى بذلت فى إطار الندوات العلمية لم تسفر عن صيغة موحدة أو مشتركة توضح كيفية تحويل القضايا البيئية إلى محاور للاهتمام الجماهيرى، ولكن كشفت هذه المؤتمرات والندوات عن حقيقة هامة تمثلت فى الحاجة إلى إعداد وتأهيل الإعلاميين أنفسهم فى مجال الإعلام البيئى وأشارت إلى ضرورة إعداد دورات تدريبية متواصلة للإعلاميين فضلاً عن ضرورة تأهيلهم أكاديمياً فى إطار الدراسة النظامية وتزويدهم بقاعدة معرفية عريضة عن مشكلات وقضايا البيئة.

وتنفرد علوم الاتصال والإعلام بموقعها المتميز على تخوم دائرتى العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ تأتى (٣٠) علاقتها بعلوم البيئة فى إطار هذا التميز الذى



يضيف أبعاداً معرفية جديدة وأساليب منهجية وتوجهات نظرية لهذا الفرع من المعلومات الإنسانية والاجتماعية فى إطار علمى متكامل تحدد اتساقه وقوانينه النظرية مجموعة من المداخل العلمية المستمدة من وحدة التراث المعرفى فى مختلف فروع المعرفة العلمية، ولعل ندرة الإسهامات الإعلامية وتأخرها النسبى فى مجال الدراسات البيئية يرجع إلى احتكار العلوم الطبيعية لهذا المجال لفترة زمنية طويلة حتى الآن رغم إدراك الأوساط العلمية بالحاجة إلى التوسع فى دراسة البيئة من جانب أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف تجنيد القوى التربوية لتطوير علاقة الإنسان بالبيئة من خلال الوعى المعرفى والإدراك الوجدانى واكتساب القيم والمهارات القادرة على حماية البيئة. ويلاحظ أن التراث المعرفى فى مجال الإعلام البيئى يتسم بالضآلة من الناحية الكمية علاوة على غلبة الصيغة المفتقرة للعمق فى أغلب الدراسات التى أجريت فى إطار المؤتمرات أو الحلقات النقاشية، وذلك بسبب حدائه الاهتمام بالقضايا البيئية فى الأوساط الإعلامية.

وسعى للتعرف على موقع ومكانة البيئة والدراسات البيئية على خريطة المناهج التعليمية فى مجال الإعلام تم استعراض المقررات الدراسية لكلية وأقسام الإعلام بالجامعات المصرية بهدف الكشف عن إمكانية وجود مقررات مستقلة تتناول الإعلام عن البيئة أو وجود موضوعات عن البيئة مدرجة فى إطار المقررات الإعلامية أو المقررات العامة، وقد أسفر هذا المسح للتراث التعليمى بكلية الإعلام وبأقسام الإعلام بكل من جامعات الأزهر والزقازيق وسوهاج والجامعة الأمريكية عما يلى:

أولاً: تتفق الدراسات الإعلامية فى الجامعات المصرية فى الفترة الزمنية المخصصة للمرحلة الجامعية الأولى (أربع سنوات) حيث يبدأ التخصص فى العاملين الأخيرين بينما يخصص العامان الأولان لمقررات عامة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية مع تخصيص حوالى ٤٠٪ منها للمواد الإعلامية. وتتراوح هذه المواد ما بين التاريخ الحديث والسياسة والاقتصاد والجغرافيا السياسية وعلم النفس الإعلامى وعلم الاجتماع الإعلامى والأدب العربى والقانون الدولى ومداخل كل من الفن الصحفى والإذاعى والعلاقات العامة والإعلان ثم



التشريعات الإعلامية والفكر المعاصر ونشأة وسائل الإعلام والتوثيق الإعلامى والكومبيوتر ونظم المعلومات ونظريات الإعلام والتنمية. ورغم أن العديد من المواد العامة والمتخصصة تتضمن بعض القضايا والظواهر البيئية وخصوصا مواد الجغرافيا والاقتصاد أو الإعلام والتنمية والمدخل الاجتماعى للإعلام غير أن تناولها وتدرسيها لا يتم فى إطار المنظور البيئى بل يتم تدرسيها فى إطار التخصص الضيق الذى تنتمى إليه وبمعزل عن المدخل الإيكولوجى الذى يحقق لها إمكانية التناول بمنظور أشمل. هذا علاوة على وجود بعض المواد التى يمكن ادراجها مثل (القضايا البيئية وميثاق الحقوق البيئية) والمداخل الإعلامية.

ثانياً: عند استعراض المواد المتخصصة التى تتضمن الرأى العام وإدارة المؤسسات الإعلامية والفنون الصحفية والإذاعية وتكنولوجيا الاتصال ومناهج البحث فى الإعلام والعلاقات العامة والتسويق والتغيير الاجتماعى والإعلام والمجتمع والدعاية والإقناع والإعلام الدولى والصحافة المتخصصة يتضح لنا اتساع الهامش الدراسى الذى يمكن أن يتضمن العديد من قضايا البيئة فضلاً عن إمكانية الاستعانة بالمداخل البيئية فى تدريس بعض المواد الإعلامية المتخصصة، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى:

(١) الرأى العام:

يمكن تخصيص الجوانب التطبيقية لاستطلاع وقياس اتجاهات الرأى العام إزاء قضايا البيئة، ويمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة الرأى العام وقضايا البيئة.

(٢) الفنون الصحفية والإذاعية:

يمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة كيفية تناول قضايا البيئة فى الإعلام المقروء والمسموع وتحديد القوالب الإعلامية الملائمة لقضايا البيئة.

(٣) تكنولوجيا الاتصال:

يمكن تخصيص جزء من المادة لدراسة التكنولوجيا الاتصالية الملائمة وإبراز الأبعاد البيئية لقضية التكنولوجيا بمفهومها الأشمل.



(٤) مناهج البحث فى الإعلام:

يمكن تخصيص البحوث الإعلامية لدراسة مواقف وسائل الإعلام المرئى والمسموع والمقروء إزاء المشكلات البيئية وإجراء دراسات مقارنة فى هذا المجال علاوة على دراسة القائمين بالاتصال فى مجال البيئة.

(٥) الإعلان:

يمكن تخصيص الجزء التطبيقى لدراسة الآثار السلبية للإعلانات المخصصة لبعض السلع الاستهلاكية والمبيدات وإبراز حجم الأضرار التى تلحق بالبيئة ودراسة كيفية توظيف الإعلانات لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٦) العلاقات العامة:

يمكن تخصيص جزء لدراسة الدور الذى يمكن أن تسهم به العلاقات العامة فى نشر الوعي البيئى (المعارض والملصقات):

(٧) التغيير الاجتماعى:

تعد هذه المادة من أنسب المواد التى تتيح إمكانية دراسة التفاعل بين الطبيعة والبيئة الاجتماعية وتأثير ذلك على حركة التغيير الاجتماعى وألياته.

(٨) الإعلام والمجتمع:

تتيح طبيعة هذه المادة إمكانية تخصيصها بكاملها لدراسة دور الإعلام تجاه القضايا المجتمعية بمدخل إيكولوجى وإبراز علاقات التأثير والتأثر بين الإعلام وقضايا البيئة.

(٩) الفكر المعاصر:

يخصص جزء منها لقضايا البيئة المعاصرة.

(١٠) الدعاية والإقناع:

يمكن تخصيص جزء من الجانب التطبيقى لدراسة كيفية استخدام أساليب الإقناع فى تناول القضايا البيئية فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع.



(١١) الإعلام الدولي:

يمكن تخصيص جزء للدراسة اتجاهات وسائل الإعلام الدولي (الصحف -
المجلات - الإذاعات - وكالات الأنباء) إزاء قضايا البيئة على المستوى العالمى .

(١٢) الصحافة المتخصصة:

يجب أن تتضمن دراسة الصحافة العلمية والصحافة البيئية والصفحات
الخاصة بالبيئة فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية .



الهوامش

(1) R.J. McCracken : Soils, Soil Scientist and Civilisation. Soil Science Society of American Journal vol. 51 (1984). P. 19395.

عن الجمهور والبيئة ١٩٨٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة - نيروبي .

(2) E. Cornish: the Study of the Future. Washington D.C. 1977. PP. 58 - 59 .

(٢) مجموعة من الكتاب العرب: صور المستقبل العربي . متسدى العالم الثالث - جامعة الأمم المتحدة - بيروت ١٩٨٢ ص ١٤ .

(3) Look M. Nicholson: The new Environment Cambridge university Press 1987..

(٤) انظر : رضا بوكراع: الآثار البيئية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مربع التعليم البيئى فى الوطن العربى - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٨٨ . ص ٥٠٧ - ٥٠٩ .

(٥) انظر : عصام الحناوى: نحو خطة قومية لتنمية الوعى البيئى فى كتابه البيئة والوعى البيئى - المركز القومى للبحوث بالتعاون مع معهد جوته الألمانى - القاهرة ١٩٩٠ ص ٨٩ .

(6) J. Bandyobad hayay V. Chiva : Chipko, Rekindling India's Far-est Culture The Ecologist. Vol 17 (1987) . P. 26 .

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة : إنقاذ كوكبنا - التحديات والآمال - نيروبي ١٩٩١ - ص ٢٠٩ .

(8) U.N.E.P.: The Public and the environment. 1988 UNEP. Nario-bi. PP. 20- 22.

(٩) هذه البلدان هى : الأرجنتين، ألمانيا الاتحادية، جامايكا، زيمبابوى، السنغال، الصين، كينيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، الهند ، المجر ، اليابان .



- (١٠) انظر : (أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة : إنقاذ كوكبنا - مرجع سابق ص ٢١١ .
(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ص ١٨ .

(11) U, NEP: The public and environment 1988 opcit. P. 29 - 31 .

(١٢) انظر : سلوى إمام : الإعلام وقضايا البيئة - دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، عاطف العبد : الإعلام وقضايا البيئة - دراسة تطبيقية، البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩١ .

(13) R.E. Ostman; J.L. Parker: A Public's environmental information sources and evaluations of Mass Media: journal of environmental education: vol.. 18 (1986 - 1987).

(14) Market and opinion research : public attitudes to nuclear power - London 1987.

3. E. ElHinawi : Environmental awareness in Egypt Proceedings of the Egyptian-

(١٥) انظر سلوى إمام مصدر سابق ص ٢٣٦ - ٢٤٤ .

German on environmental awareness - Cairo. 1987.

(١٦) انظر عاطف العبد : مصدر سابق ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(17) V.T. Valbuena using traditional Media in environmental comm. Amic. Singapore. 1987.

(١٨) انظر : إنقاذ كوكبنا - مصدر سابق ص ٢١١ .

(١٩) هناك شبه عرف يتبناه الإعلام الغربي فى قياسه للكوارث والأزمات إذ يعتبر أن موت أوربي غربى واحد يساوى ثلاثة أوربيين شرقيين ويساوى ٩ أشخاص من أمريكا اللاتينية و ١١ من العرب و ١٢ من الآسيويين . نقلا عن عصام الحناوى - مصدر سابق ص ١٣٦ . المصدر .

R. Sood et al : How the news media operate in natural disasters. Journal of comm. vol. 37. 1986 .



(٢٠) نقلا عن الجمهور والبيئة - نيروبي ١٩٨٨ .

20 . T. Sekar : the role of Newspaper in creating mass concern with environmental journal of environmental studies vol 17 1981. P. 115.

21. J.W. Parlour S. Schatzow: The Mass media and public concern for environmental Problems in Canada 1960 - 1972. J.J. E. S. Vol 13. (1987) P. 9.

(٢٢) ساجيني دولرمانى : المعادلة الصعبة فى قمة الأرض - الأهرام ٦ / ٥

. ١٩٩٢ /

(٢٣) انظر : (أ) على عجوه : البيئة والعلاقات العامة - ورقة مقدمة إلى ندوة وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى - كلية الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - أبريل ١٩٩٢ .

(ب) عواطف عبد الرحمن : قضايا الطبيعة الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث - سلسلة المعرفة - الكويت - ١٩٨٤ - ص ٩٦ - ١٠٦ .

24.P. M. Sand man and others : Environmental risks and the Press. New York Brunswick. Trans action Books 1987.

(٢٤) نقلا عن الجمهور والبيئة - مصدر سابق ص ٥٩ .

(٢٥) انظر : سلوى إمام - مصدر سابق ص ٢٥٤ .

(٢٦) صدهام موكرجى : الوعى البيئى فى الهند - الصحفى الديمقراطى - العدد التاسع - براغ - سبتمبر ١٩٩٠ ، نقلا عن خليل صابات فى الإعلام العربى وقضايا البيئة - مصدر سابق ص ١٧٤ .

(٢٧) انظر . عواطف العبد فى الإعلام العربى وقضايا البيئة مصدر سابق ص

. ٣٦٦

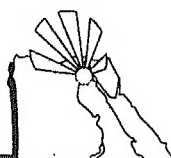
(٢٨) انظر : عواطف عبد الرحمن : إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن

العربى - العربى - القاهرة ١٩٨٦ .

(٢٩) انظر : سلوى إمام وعواطف العبد - مصدر سابق ، ندوة الإعلام

وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى - كلية الإعلام - جامعة القاهرة إبريل

١٩٩٢ (استبيان موزع على المتدربين من الإعلاميين) .



محتويات الكتاب

مقدمة

الفصل الأول

٩ نحو منهج لكتابة تاريخ الصحافة المصرية

الفصل الثاني

٣٩ الصحافة المصرية المعاصرة أداة تغيير أم آلية استمرار
في إطار النظام السياسي الراهن

الفصل الثالث

١٠٩ الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال

الفصل الرابع

١٥٣ دراسة ميدانية عن الصحفيين في مصر

الفصل الخامس

١٧٥ المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني

الفصل السادس

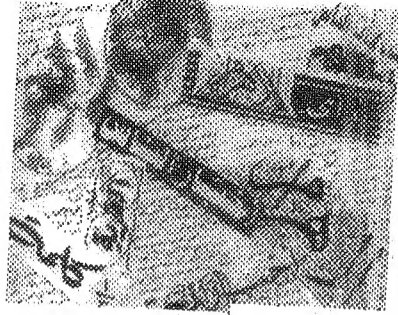
٢٢٥ الصحافة المصرية والجامعات دراسة استطلاعية

الفصل السابع

٢٤٩ الوعي البيئي بين الإعلام والتعليم

٩٤/١١٠٥٧	رقم الإيداع
977- 10 - 0733 - 5	الترقيم الدولي I. S. B. N

هذا الكتاب



الصحافة رافد رئيسي للتأريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومستودع زاخر بكل ما هو جدير بالاهتمام والتأمل من الأحداث والأزمات التي مر بها الشعب المصري.

وهذا الكتاب يضم عددا من المحاولات البحثية التي تناولت صور وأشكال التفاعل المتباعدة بين الصحافة المصرية المعاصرة والواقع على اتساع وتعدد أبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي يقتضي التعرض لمناقشة الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من الجمهور والقائمين بالاتصال، كما يقتضي الخوض في محاولات التعرف على المشكلات المهنية للصحفيين المصريين، وقد تم ذلك عبر دراسة ميدانية هي الأولى من نوعها في حقل الدراسات الصحفية في مصر.

ولا يغفل الكتاب ذلك الدور البارز الذي قامت به الصحافة الدينية ومسؤوليتها في تهية المناخ العام لأحداث العنف الديني، كما تناول علاقة الصحافة بالجامعة باعتبارها أبرز مؤسسة علمية وفكرية تتحدد رسالتها في صنع وتأهيل الأجيال الواعية للتنمية والقادرة علميا وثقافيا على النهوض بالوطن ومقدراته.

ثم... الوعي البيئي، وكيفية تحقيق الانتماء للوطن، والحفاظ على التراث البيئي ثقافيا وحضاريا.

إنها معاشة لهموم الصحافة والصحفيين في مصر، رصدتها الأستاذة الدكتورة عواطف عبد الرحمن، وعبرت عنها في تلك البانوراما الكاشفة لما حملته الصحافة من أعباء في مشوارها الشاق الطويل.